

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله -
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع والديمغرافيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص : علم الإجتماع الديني
بعنوان

المذهب المالكي في الجزائريين متطلبات

الماضي ورهانات الحاضر

دراسة ميدانية على عينة من الأئمة بولاية الأغواط

إشراف الأستاذ:
د. ارشيد ميموني

من إعداد الطالب:
• يزير جلول

السنة الجامعية: 2021 – 2022

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ، و عظيم سلطانك ، لا
أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، لك الحمد حتى
ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا . أسجد لله
تعالى شاكرا على نعمه ، و توفيقه و رعايته و عونته و أدعوه مخلصا أن
يوفقنا لخدمة علم الإجتماع والتراث الإسلامي تاريخا و حضارة ، إنه
نعم المولى و نعم النصير . اللهم أغني بالعلم و زيني بالحلم ، و أكرمني
بالتقوى و جملي بالعافية .

أرفع آيات شكري و تقديري إلى الأستاذ الفاضل رشيد
ميموني الذي كان له الفضل الأول بعد الله عز و جل في إتمام هذا
العمل ، و أقر أن هذه الكلمات لن تفيه بأي حال من الأحوال حقه
عن فضله الكبير الذي مازال مستمرا ، والشكر موصول إلى لجنة
المناقشة من الأساتذة الكرام الذين قبلوا مناقشة هذا العمل .

رسالة

أهدي ثمرة جهدي و باكورة عملي إلى كل من قدم لي يد المساعدة بتوجيه أو نصح، أو دعوة خالصة بظهر الغيب و أخص بالذكر:

- الوالدين الكريمين هما سبب وجودي و نور ضيائي و تاج رأسي .
- زوجتي: منة الله و هبة السماء و عطاء القدر، و نعمة الأيام و بداية البداية ونهاية النهاية، فلها الفضل كل الفضل بعد " الله عز وجل " في ظهور هذا العمل.
- أبنائي : أشرف عبد الوهاب ، انس عبد المالك، مارية سيرين، محمد جواد الذين شغلوني عنهم هذه الرسالة أياما وليال طوال.
- أستاذي الفاضل الكريم رشيد ميموني الذي أشرف و تابع هذا العمل من البداية إلى ان أصبح ثمرة يافعة ، فكلمة الشكر غير كافية في حقه، فله مني أسمى آيات التقدير والشكر والإحترام .
- زميلاتي زملائي الأساتذة ، والطاقم الاداري لكلية العلوم بجامعة الأغواط .
- أصدقائي في الدراسة الذين جمعني بهم الأيام و الذكريات لن أنساهم ماحييت من الإبتدائي فالإكمالي فالثانوي فالجامعي .
- إلى أفراد العائلة الكبيرة من الإخوة و الأخوات كل بإسمه مع زوجاتهم و أزواجهم و بناتهم و أبنائهم .
- اهدي هذا العمل إلى كل طالب علم أراد أن يضيف شيئا إلى هذه الدنيا فرد قبل أن تكون زائدا عنها .

الفهرس



العنوان	الرقم
شكروعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
مقدمة	أ - ث
الفصل الأول: مدخل منهجي عام	
تمهيد	6
01- المبحث الأول : مشكلة الدراسة وخلفيتها	7
1- المطلب الأول : الإشكالية	7
2- المطلب الثاني : الفرضيات	14
3- المطلب الثالث : أسباب إختيار الموضوع	16
02- المبحث الثاني : أهداف الدراسة ومصطلحاتها وصعوبات الدراسة	18
1- المطلب الأول : أهداف الدراسة	18
2- المطلب الثاني : تحديد مفاهيم الدراسة	20
03- المطلب الثالث : صعوبات الدراسة	23
03- المبحث الثالث : المقاربة السوسيولوجية ومنهج الدراسة والدراسات السابقة	24
01- المطلب الأول : المقاربة السوسيولوجية	24
02- المطلب الثاني : الدراسات السابقة	28
الفصل الثاني : علم الإجتماع الديني : المفهوم - النظريات - السياقات	
تمهيد	39

40	01- المبحث الأول : علم الإجتماع الديني
40	01- المطلب الأول: مفهوم علم الإجتماع الديني
41	02- المطلب الثاني : أهمية دراسة الدين ووظائفه
46	03-المطلب الثالث :ميادين وأهداف علم الإجتماع الديني
50	04-المطلب الرابع : أهم المفاهيم المستخدمة في تراث علم الإجتماع الديني
55	01- المبحث الثاني : الإتجاهات والمقاربات النظرية حول الدين
55	01-المطلب الأول : نظرية أوغست كونت
56	02-المطلب الثاني : نظرية دور كايم
57	03-المطلب الثالث : نظرية كارل ماركس
59	04-المطلب الرابع : نظرية ماكس فيبر
61	03-المبحث الثالث : علم الإجتماع الإسلامي المفهوم الأهداف
61	01-المطلب الأول : مفهوم علم الإجتماع الإسلامي
63	02-المطلب الثاني : أهداف علم الإجتماع الإسلامي
64	03-المطلب الثالث : مجالات علم الإجتماع الإسلامي
65	04 - المطلب الرابع : علاقة علم الإجتماع الإسلامي بعلم الإجتماع الديني
68	04-المبحث الرابع : المذاهب والتيارات الدينية والفكرية الإسلامية
68	01- المطلب الأول: المذاهب الدينية الفقهية
72	02-المطلب الثاني: التيارات الدينية الفكرية (العقدية والسياسية)

77	03-المطلب الثالث : التيارات الدينية الإصلاحية والتجديدية
79	04-المطلب الرابع : التيارات الفكرية والدينية في الجزائر
84	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : المذهب المالكي النشأة والتطور والخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)	
86	تمهيد
87	01- المبحث الأول : التعريف بمؤسس المذهب
87	01-المطلب الأول: المولد والنشأة
89	02-المطلب الثاني : طلبه للعلم ومشايخه
92	03-المطلب الثالث :مؤلفاته ومكانته العلمية
95	04-المطلب الرابع : وفاته وتلاميذه
98	02- المبحث الثاني : مدارس المذهب المالكي
98	01-المطلب الأول : المدرسة المدنية
99	02-المطلب الثاني : المدرسة العراقية
101	03-المطلب الثالث : المدرسة المصرية
102	04-المطلب الرابع : المدرسة المغربية
106	03-المبحث الثالث : عوامل انتشاره وخصائصه، وأصوله وأمّهات كتبه
106	01-المطلب الأول : أسباب وعوامل انتشاره
111	02-المطلب الثاني : خصائص المذهب

112	03-المطلب الثالث : أصوله
116	04- المطلب الرابع : أمهات الكتب في المذهب
119	04-المبحث الرابع : مراحل النشأة والتطور
119	01-المطلب الأول : مرحلة التأسيس
120	02-المطلب الثاني : مرحلة التطور والتفرع
121	03-المطلب الثالث : مرحلة التطبيق
122	04- المطلب الرابع : مرحلة الإستقرار والتنقيح
123	خلاصة الفصل
الفصل الرابع : إنتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط	
125	تمهيد
126	01- المبحث الأول : الجذور التاريخية لإنتشار المذهب المالكي في دول المغرب الأوسط
126	01- المطلب الأول: المذهب المالكي في عهد الدولة الأغلبية والرسومية والدولة الفاطمية
132	02- المطلب الثاني : المذهب المالكي في عهد الدولة الزييرية والحمادية
137	03-المطلب الثالث : المذهب المالكي في عهد دولة المرابطين والموحدين
144	04-المطلب الرابع : المذهب المالكي في العهد العثماني والاستعماري
150	02- المبحث الثاني : أعلام المذهب المالكي في المغرب الأوسط

150	01-المطلب الأول : علماء حاضرة بجاية
152	02-المطلب الثاني : علماء حاضرة تلمسان
155	03-المطلب الثالث : علماء حاضرة جنوب الصحراء (توات)
157	04-المطلب الرابع : المخطوطات المالكية في المكتبة الوطنية الجزائرية الحامة
161	03- المبحث الثالث : أسباب إنتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط
161	01-المطلب الأول : دور السلطان
164	02-المطلب الثاني : التلاؤم مع البيئة الاجتماعية
166	03-المطلب الثالث : جهود الفقهاء المالكية المغاربة في خدمة المذهب
168	04-المطلب الرابع : اعتدال المذهب وإقبال الناس عليه
170	04- المبحث الرابع : مجالات ومظاهر ازدهار المذهب المالكي في المغرب الأوسط
170	01-المطلب الأول : النبوغ في مجال التأليف
173	02-المطلب الثاني : النبوغ في مجال التدريس
175	03-المطلب الثالث : النبوغ في مجال القضاء
178	04-المطلب الرابع : النبوغ في مجال الفتاوى والنوازل
181	خلاصة الفصل
الفصل الخامس : المرجعية المالكية في الجزائر المفهوم والواقع التحديات	
183	تمهيد
184	01- المبحث الأول : ماهية المرجعية الدينية وواقعها في الجزائر

184	01-المطلب الأول: مفهوم المرجعية الدينية
187	02-المطلب الثاني : أهمية المرجعية الدينية
192	03-المطلب الثالث : واقع المرجعية الدينية في الجزائر
197	04-المطلب الرابع : دوافع وأهداف الدولة للإستنجاد بالمذهب المالكي
203	02-المبحث الثاني : مكونات ووسائل نشر المرجعية الدينية ومتطلباتها
203	01-المطلب الأول : المؤسسة المسجدية ورسالة الإمام
209	02-المطلب الثاني : المعاهد الإسلامية لتكوين الأئمة
220	03-المطلب الثالث : مؤسسات الفتوى : المجلس الإسلامي الأعلى ، جمعية العلماء المسلمين، الزواي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
235	04-المطلب الرابع: الجامعات والمعاهد
238	03-المبحث الثالث : طرق تفعيل المرجعية الدينية
238	01-المطلب الأول: في التشريع والقضاء والدستور
241	02-المطلب الثاني: في المناهج التربوية والجامعية والزوايا والمعاهد الدينية
244	03-المطلب الثالث : إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي المالكي (مؤسسة الفتوى)
246	04-المطلب الرابع : الإهتمام بعلماء المذهب وجهودهم العلمية.
252	04-المبحث الرابع: الرهانات والتحديات التي تواجه المرجعية الدينية في الجزائر
252	01-المطلب الأول: التهديدات الطائفية والمذهبية.
258	02-المطلب الثاني: تحقيق الأمن الفكري والديني والقومي.

261	03-المطلب الثالث : تطور وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال والتواصل الإجتماعي .
265	04-المطلب الرابع : الدعوة إلى التجديد وفتح باب الإجتهاد في المذهب وإعادة انتاج مادته العلمية.
270	خلاصة الفصل
الفصل السادس : الإجراءات المنهجية للدراسة وتحليل الفرضيات واستنتاجاتها الجزئية (الجانب الميداني للدراسة)	
272	تمهيد
273	01- المبحث الأول : مجالات الدراسة وإختيار العينة ومناهج وتقنيات الدراسة
273	01- المطلب الأول: مجالات الدراسة
277	02- المطلب الثاني : العينة وطريقة إختيارها
278	03-المطلب الثالث : مناهج وأدوات الدراسة
282	04-المطلب الرابع : الإختبارات والأدوات الإحصائية
283	02- المبحث الثاني : عرض وبناء وتحليل جداول الدراسة واختبار الفرضيات واستنتاجاتها
283	01-المطلب الأول : عرض وتحليل البيانات الشخصية للمبحوثين
293	02-المطلب الثاني : تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى (اتجاهات الأئمة حول المذهب المالكي)
309	03-المطلب الثالث : تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية (اتجاهات الأئمة نحو تفعيل المرجعية الدينية)

328	04-المطلب الرابع: تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة(اتجاهات الأئمة نحو رهانات وتحديات المرجعية الدينية)
349	03- المبحث الثالث :عرض نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات
349	01-المطلب الأول : الإستنتاج الجزئي للفرضية الأولى
352	02-المطلب الثاني : الإستنتاج الجزئي للفرضية الثانية
356	03- المطلب الثالث : الإستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة
361	الإستنتاج العام للدراسة
366	الخاتمة
371	توصيات ومقترحات الدراسة
374	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

مقدمة

مقدمة :

إن شخصية حي بن يقظان ترمز إلى العقل الإنساني الواعي ، الذي تحثه يقضته على البحث المستمر والدائم عن الحقيقة، فبعد أن توصل إلى التوحيد الذي يمثل المعرفة الدينية الكبرى، و المعتقد الديني الصحيح، اتجه إلى أفراد مجتمعه ليعلمهم أمور دينهم، و هذا ما يؤكد حقيقة أن كل المجتمعات يمكن إعتبارها دينية بطريقة، أو بأخرى، ولا يمكن أن نتصور مجتمعا بلا دين فالإنسان فردا كان، أو جماعة، أو مجتمعا بحاجة ماسة إلى الدين، فهو فطري مع الإنسان، يولد معه مصداقا لقول الرسول الأعظم " كل مولود يولد على الفطرة "، فهو عنصر أساسي وأصيل في حياة الأفراد، و حيثما وجد تجسد في سلوكياتهم الشخصية، من خلال الشعائر والطقوس أو الممارسات المهمة لهم ، والمرتبطة بأماكن مقدسة، ومعابد تؤدي فيها .

حيث يشتمل الدين على مكونين رئيسيين ، يتمثل الأول في المعتقد الديني، و الثاني في الطقوس أو الممارسات الدينية، و يكتسب الفرد كل ذلك من خلال تفاعله الإجتماعي مع أفراد أسرته ، من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، ووسائلها، و كذلك من خلال الإحتكاك بالأفراد في مجتمعه المحلي.

و إن من أسمى وظائف الدين هو السعي إلى إصلاح الفرد، و من ثمة المجتمع ككل، و ذلك من خلال إحترام نصوصه، و أحكامه، و تقديسها، فهو يخلق الإستقرار، و التضامن الإجتماعي، ويؤدي إلى تماسك الأفراد ، و يخلق نسقا قيما يتمسك به أفراد هذا الدين .

و يعتبر الدين الإسلامي أحد هذه الأديان، و الذي تتميز أحكامه، و تعاليمه، و تتسم بالمرونة، و الغزارة ، و القدرة على مسايرة طوارئ الزمن، و مراعاة المستجدات التي قد تطرأ في حياة الأفراد، و المجتمعات، و في سبيل ذلك فتح باب الإجتهد أمام رجال الدين و العلماء والفقهاء، حيث تضافرت جهودهم لتغذية الحركة الإجتهدية، و البحث فيما هو مستجد، و طارئ، و مستعصي على حياة الأفراد، من خلال البحث عن حلول لكل ما يعيق صيرورة الحياة

الإجتماعية، و الدينية، و السياسية، والإقتصادية، و كان من نتائج ذلك تأسيس، و ظهور المذاهب الفكرية و الدينية، و التي من بينها المذهب المالكي .

و إذا ما تأملنا المذهب المالكي من الناحية التاريخية، من خلال تطوره، و إنتشاره، يشد انتباهنا كظاهرة دينية متميزة، و فريدة من نوعها، يختص بها شعوب المغرب العربي، فمن المعروف أن المذهب المالكي نبغ في بداية تكوينه بالحجاز، غير أن سرعان ما تقلص نفوذه في الحجاز موطن نشأته، هذا من جهة، و من جهة أخرى أن المذاهب الفقهية الأخرى – ماعدا المذهب المالكي بالمغرب العربي – هي الأخرى تقلص نفوذها، و أضمحل وجودها بعد إنتشارها بزمان طويل ، في حين إنتشر المذهب المالكي بالمغرب العربي ، و توطدت أركانه، حتى أصبح المذهب السائد و المهيمن¹.

و قد فسر بعضهم ذلك، بإعتماد المذهب المالكي كمرجعية للفتوى من طرف الحكام و الخلفاء فهم يعتبرونه مذهب الدولة، و به يقضي القضاة، والأئمة، و تقام القوانين، و التشريعات، و الأحكام .

وفي استقراء أولي لنا نجد أن الكثير من المؤرخين اتفقوا على أن العامل السياسي ساهم بنسبة كبيرة في بناء المدرسة المالكية بالمغرب الإسلامي ، و ترسيمها ، و لعل أبرز مثال على ذلك ، ما قامت به دولة المرابطين، و التي إمتد حكمها من منتصف القرن الخامس الهجري، حتى القرن السادس الهجري في توحيد الناس تحت مظلة المذهب المالكي، حيث أن الوحدة المذهبية تخدم الإستقرار الأمني، حتى أنهم لم يتورعوا في استخدام القوة أحيانا، و ذلك بإتخاذهم مجموعة من الإجراءات منها :

- ✓ إستئصال المذاهب الأخرى ، ولو بإستخدام القوة .
- ✓ إسناد مناصب مفتاحية في الدولة لفقهاء مالكية دون غيرهم .
- ✓ إتخاذ المذهب المالكي مصدرا للتشريع القضائي للدولة، و إستخراج قوانين دستورية ، و ضرورة إلزام المجتمع بها نصا و روحا .

¹ بن الشيخ سيدي الشنقيطي ، إرشاد المقلدين عند إختلاف المجتهدين ، دار الكتاب ، بيروت ، لبنان ، ب ت ، ص 55.

✓ إسناد القضاء فقط لعلماء مالكية، الأمر الذي أهلهم أن يكونوا على إتصال مباشر مع أمير المسلمين في ذلك الوقت، وتأثيرهم على إتخاذ القرار.

وقد إستقر هذا المذهب في الجزائر، و نما و تطور، بفضل جهود العلماء، و الفقهاء، و المجتهدين وكذلك بفضل تمركز، و نشوء بعض الدويلات والسلطات التي مكنت من وضع أسس وقواعد صلبة للمذهب المالكي بالجزائر، خاصة في فترة بناء قلعة بني حماد التي تمثل زمن الإستقرار النهائي للمذهب المالكي .

وإذا ما عدنا إلى جزائر ما بعد الإستقلال 1962، فقد بقي المذهب المالكي، هو المذهب المعتمد في مجال الإفتاء و إلقاء الدروس من طرف المشايخ، و الأئمة في المساجد، و الزوايا، و المدارس القرآنية، و إعماده في المقررات الدراسية، و دور العلم، و الحلق العلمية في جميع القطر الجزائري، بإعتباره المذهب الذي ساعد الجزائريين على المحافظة على دينهم، و لغتهم و هويتهم العربية و الإسلامية أثناء فترة الإستعمار الغاشم .

و لقد شكلت العودة القوية للدولة الجزائرية اليوم ، ممثلة في وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بالإهتمام بالمذهب المالكي، و التأكيد على إعتباره المرجعية الفكرية و الدينية الوحيدة للمجتمع الجزائري و الدولة الجزائرية، ذلك إحدى كبرى القضايا التي يجب أن تستقطب البحوث السوسيو دينية، خاصة مع تنامي ظهور بعض الحركات الدينية، و الفكرية الوافدة، و التي تحاول إكتساح الساحة الدينية و الفكرية في الجزائر، مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج ، قد تكون وخيمة على المجتمع .

و انطلاقا من قناعة، وهي أن توظيف الدولة الجزائرية للمذهب المالكي و إعتباره المرجعية الدينية و الفكرية، و أحد الثوابت الوطنية محاولة الإستنجاد به مجددا – لا نعي ذلك – مالم نفهم، و نغوص في الأسباب الحقيقية لهذه العودة القوية، و من غير الممكن فهم و استيعاب و تحليل الظواهر الدينية بمعزل عن سياقاتها التاريخية، و السياسية، و الإقتصادية، و المجتمعية إذ لا وجود لظاهرة دينية، إلا و هي في الوقت نفسه هي ظاهرة إجتماعية، يجب تحليلها، و الوقوف عندها مطولا .

فالموضوع الذي نحن بصددده، هو من المواضيع الصعبة، و المتشعبة، نظرا لتواجده في موضع تقاطع ثلاث فروع ، أو تخصصات على الأقل : علم الإجتماع الديني ، و علم الإجتماع السياسي و علم الإجتماع المعرفة .

و من أجل التعرف على متغيرات الدراسة بشكل مفصل، قمنا بالإعتماد على خطة تتضمن جانبين ، جانب نظري ، و جانب تطبيقي ميداني، و خطة الدراسة هي النحو الآتي :

في الجانب النظري ، و يتكون من 05 فصول هي :

✓ **الفصل الأول :** يتناول الجانب المنهجي للدراسة: و يتم التعرض فيه إلى إشكالية الدراسة الفرضيات، أسباب اختيار الموضوع أهداف الدراسة، تحديد المفاهيم ، المقربة النظرية مناهج الدراسة، الدراسات السابقة .

✓ **الفصل الثاني :** يخصص كمدخل من خلال التطرق إلى مجموعة من المفاهيم و السياقات و النظريات الخاصة بعلم الإجتماع الديني ، و أهم المقاربات التي قامت حول الدين، و أهم المذاهب و التيارات الدينية و الفكرية و الإسلامية المنتشرة في العالم العربي و الإسلامي .

✓ **الفصل الثالث:** يخصص لدراسة و التعريف بالمذهب المالكي و أصوله و مدارسه (دراسة سوسيو معرفية)

✓ **الفصل الرابع :** يخصص لدراسة إنتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط، و أهم الأسباب التي أدت إلى تطوره ، و انتشاره (دراسة سوسيو تاريخية).

✓ **الفصل الخامس :** يخصص لدراسة و تحليل مفهوم المرجعية المالكية في الجزائر من خلال المفهوم، الواقع ، والوسائل ، المكونات، والرهانات و التحديات التي تواجهها.

أما الجانب التطبيقي فسيكون في الفصل السادس، و سنتطرق فيه إلى الجانب المنهجي للدراسة الميدانية، وتحليل الفرضيات المطروحة و الإستنتاجات المتحصل عليها، إضافة إلى الإستنتاج العام للدراسة .

الفصل الأول:

مدخل منهجي عام

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل الذي هو بمثابة مدخل منهجي عام للدراسة إلى مشكلة الدراسة والتطرق إلى خلفياتها التاريخية وسياقاتها الإجتماعية، ثم طرح الإشكالات الجزئية، ثم إلى الفرضيات الجزئية، ثم سنتطرق إلى الأسباب التي دعتنا إلى اختيار الموضوع، ثم سنتكلم على أهداف الدراسة التي تم تسطيرها وما يجب أن نحققه، ثم سنتطرق إلى تحديدي مفاهيم الدراسة ثم سنتطرق إلى الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة ثم في الأخير نتطرق إلى المقاربة السوسيولوجية للدراسة وإلى أهم الدراسات السابقة التي استعنا بها في الدراسة .

المبحث الأول : مشكلة الدراسة وخلفياتها

المطلب الأول : الإشكالية

إنه لحد اللحظة لم يتوصل أي علم من العلوم إلى اكتشاف مجتمع بلا دين، و أن الإنسان فردا كان، أو جماعة، أو مجتمع بحاجة ماسة إلى الدين، فالدين أصيل في حياة الإنسان، وحيث ما وجد الدين تجسد في السلوك الشخصي بشعائر، و طقوس، و ممارسات تستلهم مفاهيمه، و عادة ما يرتبط الدين في حياة المجتمعات بأماكن مقدسة، و معابد لأداء الشعائر، و الطقوس و التعليم الديني، و تتخذ هذه الأماكن مرجعية لكل ما يتصل بإدارة، و تنظيم المقدس، و الشأن الديني، وهي نواة تشكل المؤسسة الدينية¹.

وقد تمكن الدين الإسلامي منذ دخوله إلى الجزائر في القرن السابع الميلادي، من تحقيق نجاح كبير من جانب الإنتشار والإعتناق، فقد اعتنقه أغلب سكان المغرب الكبير إلى حد أنه أصبح يشكل المصدر الأساسي للشرعية السياسية لمختلف الأنظمة، و الدول التي رأت النور بالمنطقة، و حتى التي كانت تحت نار الإستعمار، كانت تستعمل الدين كإيديولوجية لمحاربة المعتدين عليها، فالدين في المجتمع الجزائري له أثر عميق، حيث كان دائما يشكل نسقا مهما في حركية الأمة، و هو المرجعية الأساسية لها.

و إن من مظاهر تدين المجتمع الجزائري هو تشبثه بالمذهب المالكي، الذي يعتبر المذهب الغالب تقريبا في جميع القطر الجزائري، حيث تنتمي إليه أغلب أفراد المجتمع الجزائري.

ولقد كان المذهب المالكي عاملا مهما في تمسك أفراد المجتمع الجزائري بدينهم، و معتقدتهم أثناء فترة الإستعمار الفرنسي، حيث ألغى هذا الأخير كل المؤسسات التي كانت تدير شؤون المجتمع لكن المذهب المالكي كان رمزا و عاملا للوحدة الفكرية، و الدينية لدى الزوايا و المساجد، و شيوخ القبائل، باعتبارهم كشكل من أشكال الإستمرار و المقاومة، وقد استطاعت

¹ عبد الجبار الرفاعي، تحديث المؤسسة الدينية، صحيفة المثقف، <https://www.almothaqaf.comzpd>، العدد 1626، تم تصفح

الموقع بتاريخ 2018/01/03، ص 3.

الزوايا أثناء الاستعمار أن تكون أداة للمقاومة ، و وسيلة لحفظ عناصر الهوية الوطنية، و رمزا من رموز الصمود و البقاء حيث حاول المستعمر الفرنسي و اشتغل على تدمير، و محو كل عناصر هوية المجتمع الجزائري (الدين، اللغة، العرق) و بكل ما أوتي من قوة، حاول إبعاد الجزائريين عن قيمهم الدينية، و عاداتهم و تقاليدهم التي ألفوها من قرون، لكن هيمت أن ينجح في القضاء على ذلك، وقد بقي الدين الإسلامي ممثلا في أحكامه الفقهية في المذهب المالكي، كعنصر تتغذى منه مكونات الهوية الجزائرية، يأخذ منه الأفراد أحكام دينهم، ويستلهمون منه حلولا لقضاياهم ومشاكلهم اليومية فكان عاملا للتماسك الجمعي و وحدة الأفراد، و أداة للتواصل بينهم، و سببا للبقاء، و الإستمرار و الصمود، و حرزا يحفظهم من الإندثار.

ومنذ إعلان استقلال الجزائر في جويلية 1962، بدأت الدولة الجزائرية تلملم جراحها، و تعد الدمار المنظم الذي لحق كل مؤسسات و بنيات المجتمع الجزائري، و إن وعي السلطة آنذاك بالمستويات المتقدمة التي تنتظم فيها آليات الإحتضان الإجتماعي للمجتمع، و التي تكمن في الرأسمال الرمزي (الدين)، دفعها إلى تأويل ذلك في الدستور، مكرسة دخول الإسلام في الإيديولوجيا السياسية " الإسلام دين الدولة "، مما يترجم حاجة ملحة في استغلال الشرعية المودعة في الرأسمال الرمزي الطافح بالدلالات، حيث تضمنت النصوص الأساسية التي تضمنها الميثاق الوطني بتلك الخيارات الثقافية التي ضببت الإتجاهات السياسية للمجتمع " إن الشعب الجزائري شعب مسلم "، و الإسلام هو دين الدولة، وأنه أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية، وهو " الحصن المنيع الذي مكن الجزائر من الصمود في وجه محاولات النيل من شخصيتها، و الثورة تندرج تماما في المنظور التاريخي للإسلام¹.

و هذا ما يمثل رهان السلطة على الدين، و هو في الحقيقة رهان على ما يمنحه الدين من سلطان على المجتمع ، وبالتالي فإن الدين يمنح المعنى، وهذا الأخير يمنح السلطان، و السلطة

¹ الميثاق الوطني 1976، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 50 ، ص 20

تستثمر في هذا السلطان ، يقول ريمون بودون : " إذا كان كل دين هو تنظيم في معنى ما فإن الدين ليس مثل سائر التنظيمات إنه التنظيم الذي يدير ما هو مقدس"¹

وبذلك نصبت الدولة الوطنية نفسها كحارسة للدين ، حيث هرولت إلى توحيد نظام التعليم ، و إلى إلغاء التعليم الأصلي ذي الطابع الإسلامي ، كما توجست من جمعية القيم الإسلامية التي أسسها بعض العلماء ، والتي كان على رأسها الشيخ الهاشمي التيجاني ، وعبد اللطيف سلطاني ، وأحمد سحنون ، والشيخ مصباح ، فقامت بحلها عام 1964.²

كما ضيقت الخناق على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و على رجالها، و جمدت نشاطها سنة 1967، بسبب مطالبة هذه الاتجاهات الدينية الدولة ، بالقيام بإصلاحات، كما أبدت رأيها في العديد من الأحداث، والقضايا التي تهم المجتمع، وحتى إعلان امتعاضها من بعض القرارات، و المشاريع المتبناة من الدولة آنذاك، حيث قامت الدولة بوضع يدها على مساجد الجمهورية، بعد أن توجست من وجود صراعات داخل المساجد، و محاولة بعض الأطراف الإستيلاء عليها، و استغلالها لتمرير خطاباتها و أفكارها، والتي قد تشذ عن مرجعية الجزائريين الدينية ، كما قامت السلطة سنة 1966 بتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى تحت رئاسة الشيخ أحمد حماني³، كأداة رسمية ترعاها الدولة تصدر بها الفتاوى على ضوء أحكام المذهب المالكي مذهب غالب الجزائريين كما عرفت الجزائر أيام الحزب الواحد و الحكم الاشتراكي انعقاد ما كان يسمى رسميا و إعلاميا بملتقيات الفكر الإسلامي بداية من سنة 1967، و التي كان يدعى لها كبار المفكرين و العلماء في شتى العلوم، و التي لقيت رواجا كبيرا داخل الوطن وخارجه، و قد تم استرجاع تنظيمها من طرف الدولة ، بحجة التطوير والتحسين بعد ما تخوفت منها، و أصبحت ترعاها رئاسة الجمهورية، و ذلك منذ عهد الرئيس هواري بومدين سنة 1970، إذ

¹ ريمون بودون و ف بوركبو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ت سليم حداد . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986 ص 320.

² بشير ملاح ، العربي منور ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ج2 دار الجزائر ط 1 . 2010 ص 255.

³ عروس الزبير ، الدين والسياسة في الجزائر أنتفاضة تشرين الأول 1988 نموذجاً ، الدين في المجتمع الجزائري ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط2000، ص495

تعتبر هذه الأحداث بالمرحلة الأولى تحت عنوان : اثبات الذات ووضع الدولة يدها كحارسة للدين.

أما المرحلة الثانية، فتمثلت في سنوات السبعينات من القرن الماضي، حيث حاولت الدولة الوطنية بجهودها تبرير مشروعاتها التنموية، و الفكرية، و خدمة إيديولوجيتها القائمة على النظام الاشتراكي وشعاره: الثورة الزراعية، و الثورة الصناعية، و الثورة الثقافية، من خلال تحديد وجهة الخطاب الديني، و توجيهه، و السيطرة عليه لتبرير أعمالها، و منع أي محاولة لهيمنة أطراف أخرى، خاصة مع بداية ظهور، و تطور الحركات الإسلامية، و الدعوية في سنوات السبعينات.

حيث أن بروز الإسلام السياسي في الجزائر، هو أحد تجليات الأزمة الوطنية، و فشلها في تحقيق مسارات التنمية الشاملة، فإن تعاضم الإسلام الرسمي قد تزامن مع الفترة الصاعدة للثورة الوطنية، تلك المرحلة التي استمرت فيها إيديولوجية الكفاح من خلال أدلجة الإسلام في توظيف الخطاب الديني السياسي للتجنيد و التمجيد و التدجين¹.

و إن المآلات التي ترنو إليها كل إيديولوجيا هي الإقناع قصد الهيمنة، وإعادة الإنتاج، إذ لا يمكن فهم الكيفية لتوظيف الخطاب الديني من الإسلام السياسي، ما لم نفهم مسبقا كيف يتم ذلك بالنسبة للإسلام الرسمي، عبر المؤسسة الدينية، بإعتبارها وجهان لعملة واحدة فكلاهما يادلجان الإسلام من أجل الهيمنة على الخيرات المادية الرمزية التي لا يمكن اقتناص السلطة السياسية، أو ممارستها بدوتها².

كما أن ما يميز هذه المرحلة هو الغليان الفكري والإيديولوجي ووجود صراعات فكرية بين عديد النخب الفكرية والثقافية والدينية، من أبرزها المعارضة الشديدة لعلماء جمعية العلماء المسلمين لخيارات الدولة الوطنية وتوجهاتها، خاصة في جوانبه الاقتصادية، وخيار النظام الاشتراكي حيث ندد الشيخ البشير الإبراهيمي على هذا الخيار منتقدا اعتماد السلطة

¹ بن حدة محمد ، الخطاب الإيديولوجي للمؤسسة الدينية .رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2004 ص 20

² المرجع نفسه ، ص 22.

في رسم سياستها وتوجهاتها على المذاهب المستوردة لا على أساس العروبة والإسلام الأمر الذي أصبح ينذر بقيام حرب أهلية بحسب قوله¹.

إضافة إلى مواصلة الدولة الوطنية رعايتها وإشرافها على ملتقيات الفكر الإسلامي في هذه المرحلة.

أما المرحلة الثالثة ، فقد كانت مع نهاية سنوات السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي ، إذ تميزت ببروز العديد من الإتجاهات و الحركات والجماعات كجماعة الموحدين ، وجماعة البناء الحضاري (تيار الجزارة) و المتأثرين بفكر مالك بن نبي ، و جماعة الإخوان (جماعة الشرق) ، و جماعة الطليعة ، و جماعة التبليغ ، و كذلك ظهور ما يعرف بجماعة مصطفى بويعلوي سنة 1985، ورابطة الدعوة الإسلامية سنة 1989² ، و بروز الفكر السلفي المتأثر بالدولة السعودية والمذهب الحنبلي والذي جاء به بعض الوافدين الجزائريين الذين درسوا في السعودية ، مع ما واكب ذلك من إنتصارات الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، إضافة لعودة مجاهدي أفغانستان ، ورجوعهم بأفكار ، وقرارات جديدة ، والتي أفرزت شعورا بضرورة توحيد حركة الدعوة الإسلامية ، و ظهور ما يعرف ب (الصحوة الإسلامية)، حيث طالبت من خلالها هذه الأخيرة السلطة بالقيام بإصلاحات جذرية على جميع الأصعدة، في ظل تطور مسار ملتقيات الفكر الإسلامي، وتنوع مواضيعها وأفكارها، وإيديولوجياتها، مما أضفى على المشهد الديني تنوعا، وزخما كبيرا .

كما أن ما يميز هذه المرحلة هو تأسيس، و إنشاء جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كمؤسسة دينية تمثل رمزية مرجعية دينية ينتمي إليها وينهل منها الجزائريون العلوم والمعارف وتعاليم دينهم، تزامنا مع بناء أكبر مسجد بجوار الجامعة في مدينة قسنطينة، كأحد الرموز الدينية الدالة على الإستقلال الفكري والديني للجزائريين، و كرد فعل، وعلى غرار كل من السعودية و مصر كدولتان يمثلان صورة الإسلام، من خلال ما يملكانه من أماكن مقدسة

¹ عروس الزبير ، الدين والسياسة في الجزائر أنتفاضة تشرين الأول 1988 نموذجاً ، الدين في المجتمع الجزائري ، ص 505 .

² المرجع نفسه ، ص 493.

(مكة المدينة، الأزهر) ومشايخ، ودعاة، وقد دشنا كل من الجامعة و الجامع في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، سنة 1984، حيث جلب لها العديد من كبار المشايخ والدكاترة والعلماء من أنحاء العالم العربي الإسلامي .

و أمام كل هذا جاء الغليان الإسلامي الذي شهدته الجزائر سنوات الثمانينات، خاصة بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، والتي كانت تطالب بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية ودينية، حيث لم يستطع رجال الدين العاملين في الحقل الديني مراقبة المجال الديني، و السيطرة عليه، حيث تم السيطرة على المساجد، واحتلال منابرها، من طرف ما يعرف بالأحزاب الإسلامية (الجهة الإسلامية للإنقاذ FIS – حركة المجتمع الإسلامي -حماس- جمعية النهضة)، وبعض رجال الصحوة الإسلامية، خاصة بمساجد العاصمة، وانتشار ظاهرة الدروس الخاصة¹ والحلقات العلمية، وهذا ما شكل بداية الخطر التدريجي على وحدة المرجعية المالكية، وبداية إنفلات الأمر، مع فشل الإستراتيجية السياسية و الدينية للدولة، الأمر الذي عجل بإصلاحات سياسية و اقتصادية و إجتماعية و دينية، تبناها الرئيس الشاذلي بن جديد خاصة في دستور 1989، كانت من نتائجها إنفتاح على المحيط الداخلي و الخارجي، إلا أنه لم تنجح سياسة المرونة و الإصلاحات، ليتفاقم الوضع من جديد، و تدخل الجزائر في نفق مظلم، إذ ما يميز هذه المرحلة الرابعة هي الإهتزازات والفوضى العارمة التي طبعت المشهد العام في الجزائر، و دوامة العنف التي أتت على الأخضر و اليابس، خاصة سنوات بداية التسعينات من القرن الماضي، مع تدهور الوضع السياسي والأمني، خاصة بعد توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992، حيث أضحت الجزائر عرضة لتيارات و مذاهب، و طوائف وافدة من الخارج ذات مرجعيات و إيديولوجيات دخيلة عن عاداتنا و تقاليدنا و هويتنا، و مرجعيتنا الدينية المالكية، من اليسارية الشيوعية العالمية و الماسونية و الرأسمالية والإمبريالية، و البعثية، والعلمانية، و الإلحادية، حيث ولد هذا تفاوتاً طبقياً وفتوياً بين أفراد المجتمع، مع بروز قراءات دينية جديدة متأثرة بأجندات خارجية، ومرتبطة بمذاهب غريبة عن مجتمعنا، و

¹المرجع نفسه، ص510.

أخرى تحمل في طياتها فكر التشدد، و التنطع والتطرف، مع انفتاح المجتمع عليها وتأثر بعض أفرادها بها، خاصة مع بعض الفتاوى المستوردة والشاذة، البعيدة عن عاداتنا وقيمنا ومرجعيتنا، حيث أحدثت شرخا في النسيج الإجتماعي، فكانت العائلة الواحدة ترى فيها انقساماً بين أفرادها بسبب الاختلاف في الولاء لتيار على آخر، مما أحدث فوضى و فتنة داخلها، و هو ما يمثل في الأخير خطراً على أمنها الفكري و الديني، و أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار البلاد وعلى وحدته، و إعلان الولاءات للخارج مع الدوس على مرجعيتنا الدينية المالكية، وعلى رموزها.

إلا أن الدولة الوطنية اليوم قد تفتنت لذلك أكثر من أي وقت مضى، حيث أصبحت مجندة نفسها للوقوف سداً منيعاً في وجه تلك الحركات الفكرية، و المذهبية الوافدة، و أدركت أن تحقيق أمنها و استقرارها، ووحدة أفراد شعبها، لا يكون إلا تحت الإنضواء تحت المرجعية الفكرية والدينية المالكية، بإعتبارها رمزا من رموز الوحدة الدينية و الوطنية، و أحد الثوابت الوطنية التاريخية والحضارية، وبما يحمله المذهب المالكي من خصائص ومميزات، قادر على توحيد الأفراد والمجتمعات كما ذي قبل، و هو ما يقع على عاتقه اليوم التصدي لتلك المرجعيات الوافدة، والتي تحاول بث أفكارها ونشرها داخل المجتمع الجزائري و بكل ما أوتيت من قوة، و التي من شأنها أن تعمل على تقويض وحدته و تهدد إنتمائه الحضاري، و أمنه الفكري و الديني، و تهدد وحدته الوطنية، و السياسية و الإجتماعية، و الثقافية، و الدينية، حيث قامت الدولة الوطنية عبر وضع استراتيجية متكاملة من أجل إعادة الإعتبار للمذهب المالكي، وهو ما يظهر جلياً في عديد ملتقيات المذهب المالكي ورعايتها لها، و في اسبغ البرامج في المعاهد الدينية الوطنية بالمرجعية الدينية وتفعيل المجلس الإسلامي الأعلى، وحث الأئمة على التقيد به، و في إعادة بعث ومساعدة الزوايا ودعمها مادياً وسياسياً

و مما سبق يحيلنا إلى مسعى نحاول أن نتلمس فيه السياقات، و الإعتبارات التي جعلت الدولة الجزائرية اليوم تعلن مجدداً إتخاذها المذهب المالكي كمرجعية فكرية و دينية وحيدة للشعب الجزائري، وطبيعة الخلفيات (الأسباب والدوافع) لذلك و الدور المنوط بالمذهب المالكي داخل

المجتمع اليوم، وكذا طبيعة الرهانات و التحديات الزمانية والمكانية المستجدة، و دور الأكليروس الرسمي في تغذية هذه الإيديولوجيا داخل المؤسسة الرسمية، من خلال نوعية الخطاب الديني المنتج في الجزائر (الفتوى) ونشره، و ترسيخه داخل المجتمع.

و عطفًا على ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية العامة على المنحى الآتي :

- ماهي الأسباب والدوافع الكامنة وراء عودة الدولة الوطنية اليوم، مجددًا للمذهب المالكي باتخاذ كمرجعية فكرية ودينية وحيدة للمجتمع الجزائري، وهل يرجع ذلك في الأساس لما يحمله من مميزات وخصائص، وفي نفس الوقت هو استثمار في شرعنة خيارات الدولة بإعتباره عاملاً مهماً في وحدة و تماسك أفراد المجتمع، و مساهماً في عملية الضبط الإجتماعي، كما كان في الماضي، وباستطاعة أحكامه التأقلم مع مستجدات العصر وتداعياته، و مساندة رهانات وتحديات الحاضر؟.

وتتفرع من هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية التالية :

1- هل السياقات و الإعتبارات (الخصائص)، و الظروف التي واكبت نشأة المذهب المالكي، كانت سبباً في انتشاره و تطوره و استقراره في الجزائر؟.

2- هل هناك دور للإكليروس الرسمي، في تغذية، و تفعيل المرجعية الدينية المالكية، و ترسيخها داخل المؤسسات الدينية؟.

3- هل تعتبر الرهانات، و التحديات المستجدة اليوم، هي سبب لإعادة إنتاج المادة العلمية، و التراثية للمذهب المالكي، من أجل مساندة التطورات الحاصلة في المجتمع، و إيجاد حلول لقضاياها و مشاكله؟.

المطلب الثاني : الفرضيات

إن الفرضية، كما عرفتها " مادلين عزاويز " إقتراح جواب عن سؤال مطروح، و هي تهدف إلى صياغة علاقة بين واقعات ذات دلالة¹، و نحن من خلال التساؤلات السابقة، سوف نحاول أن

¹ مادلين عزاويز. مناهج العلوم الإجتماعية ز د سامي عمار ، المنظمة العربية للتربية الثقافية و العلوم ، دمشق ، سوريا 1993، ص 70.

نقترح بعض الفرضيات، و التي تعتبر أجوبة مسبقة لتساؤلات كنا قد طرحناها عند بناءنا للإشكالية، و من خلال تساؤلاتنا، يمكن صياغة الفروض التالية :

الفرضية العامة:

إن خيار الدولة الوطنية اليوم بعودتها للمذهب المالكي كمرجعية فكرية ودينية في الجزائر، هو خيار تاريخي و ايدولوجي، لما يحمله في طياته من خصائص، ومميزات، تراعي في أحكامها الجوانب الإجتماعية، والإقتصادية للأفراد، كما يعتبر عاملا مساهما في استقرار، وتماسك الأفراد ووحدهم وتوجهاتهم، وحفظ هويتهم الدينية والحضارية، كما أنه يزيد من قوة الضبط الإجتماعي، وحفظ الأمن الفكري والديني، كما كان في سابق العهود، ولا يتأتى ذلك اليوم، إلا من خلال العمل على تجديد، وإعادة قراءة مادته التراثية، وفق ما هو مستجد و مستحدث، مساندة لرهانات، وتحديات العصر المختلفة .

أما الفرضيات الجزئية، فكانت كالآتي :

1- إن المذهب المالكي يتميز عن المذاهب الأخرى بالعديد من المميزات والخصائص، و يتجسد ذلك التميز، بميله إلى إعتبار البعد الإجتماعي و المصلي في أغلب فتاويه، و توجهاته، و أحكامه و أصوله، و مصادره التشريعية، إضافة إلى قبوله بالعرف، و تركيزه على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية التي تتعلق بالكليات الخمس، مما ساهم في انتشاره واستقراره بالجزائر وتقبله لدى العامة، و الأئمة، والفقهاء، والحكام، والسلطين .

2- إن رجال الدين (الأكليروس الرسمي)، يلعبون دورا كبيرا في تفعيل المرجعية الدينية المالكية و يعملون على ترسيخها داخل المؤسسات الدينية، كما يعملون على الدفاع على خيارات السلطة من خلال نوعية الخطاب الديني الممارس .

3- هناك مجموعة من الرهانات و التحديات (سياسية و أمنية و اجتماعية و دينية و ثقافية وقانونية) أمام المذهب المالكي، مع ما تشهده الساحة الداخلية و الخارجية من تغيرات، وتحولات على جميع الأصعدة، تستدعي من القائمين على الحقل الديني في الجزائر، على مضاعفة الجهود في سبيل نشر و تعزيز المرجعية الدينية المالكية، وتقويتها، من خلال العمل

على إعادة إنتاج مادته التراثية وتجديدها حتى يتسنى له تجسيد وظيفته وتحقيق الدور المنوط به وهو الوقوف في وجه جميع تلك التهديدات، و مجابهة التحديات، والرهنات، ومسيرة التغيرات المستجدة داخل المجتمع الجزائري ، وايجاد حلول لقضاياها ومشاكله.

المطلب الثالث : أسباب إختيار الموضوع

لكل موضوع بحث أسباب دفعت الباحث إلى اختياره من بين الموضوعات الأخرى، و تناوله بالدراسة، والتحليل ، فهو يخضع بشكل كبير إلى اهتمامه ، و ميوله و استعداده ، و كذلك إلى دوافع علمية و اجتماعية مهمة .

و انطلاقا من هذا، فإن من أبرز أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هي :

1- أسباب ذاتية :

- 1- الرغبة في البحث و التحري عن المذهب المالكي و تاريخه، هذا المذهب الذي يعتبر من أهم المذاهب الدينية المنتشرة في جميع أرجاء المعمورة.
- 2- رغبتني الشديدة في خدمة المذهب المالكي، وبيان أثره و مميزاته خاصة، و أن مناطق شمال إفريقيا، و الجزائر خصوصا تنتمي إليه .
- 3- إن المذهب المالكي يعتبر إرثا و زخما حضاريا و دينيا عظيما، حافظت عليه الجزائر منذ دخوله إلى المغرب الإسلامي و إستقراره بها .
- 4- رغبتني في تناول هذا الموضوع ، بإعتباره يخص فئة كبيرة من مجتمعنا.
- 5- رغبتني الشديدة في الدراسات السوسيودينية، و دراسة دور المذهب المالكي بإعتباره المرجعية الدينية الوطنية لأغلب الجزائريين ، من خلال تأثير الدين في المجتمع و التفاعل بينهما ، وهذا هو جوهر علم الاجتماع الديني .
- 6- إحساسنا بالمسؤولية اتجاه ذواتنا، و اتجاه مجتمعنا في الدفاع على أهم الثوابت و المرجعيات الدينية و قيمه، و تراثه، من أجل الحفاظ على التماسك الإجتماعي ، و الحفاظ على أفراده .

7- إهتمامي الشخصي بالمذهب المالكي كظاهرة اجتماعية و دينية .

2/- أسباب موضوعية :

1- الرغبة في البحث والإطلاع على واقع المذهب المالكي ، بين الماضي والحاضر، ومدى قبوله بين أفراد المجتمع الجزائري .

2- التعرف أكثر على مميزات وخصائص المذهب المالكي التي تميزه عن غيره من المذاهب الأخرى .

3- معرفة الأسباب و الدوافع الحقيقية لتبني الدولة الجزائرية للمذهب المالكي ، وعودتها إليه بإعتباره كمرجعية دينية وحيدة.

4- البحث عن مدى قدرة المذهب المالكي على مجابهة التحديات ، وحل القضايا المستجدة في واقع الأفراد و المجتمعات .

5- محاولة تقديم دراسة سوسيولوجية لهذا الموضوع، و المساهمة في إعطاء نتائج سوسيولوجية دقيقة تفيد مجتمعنا.

6- يصب هذا الموضوع في مجال التخصص، إذ ليس من الموضوعية في علم الاجتماع الديني أن نترك قضايا جوهرية من هذا القبيل دون دراسة أو بحث .

7- نقص الدراسات السوسيولوجية في هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بمدى تقبل أفراد المجتمع ، أو بالأحرى الولوج القوي للمخيال الديني للمذهب المالكي في حنايا ايديولوجية المجتمعات المغاربية عموما، و الجزائر خصوصا .

8- و لأنني أنتهي إلى منطقة المغرب الأوسط (الجزائر حاليا) ارتأيت أن أجتهد، و أساهم بدراسة متواضعة، محاولا أن أتوصل إلى معرفة كيفية دخول و انتشار المذهب المالكي إلى المغرب الأوسط، و ما هي الأسباب التي دفعت به إلى البقاء، مقارنة ببقية المذاهب الأخرى وذلك بعيدا عن مهده الأول (المشرق).

9- إن المذهب المالكي هو المذهب المتبع – بل والمفضّل- لدينا نحن الجزائريين، وهذا ما يستوجب علينا أن نعي ببحثه من مختلف جوانبه، وإبرازا لخصائصه، و إظهار

إيجابياته، و معرفة مدى تعلق و ارتباط الشعب الجزائري به، و الدوافع التي جعلتهم يوثرونه على غيره، و بإعتبار أن الفقه المالكي هو فقه عملي يعتد بالواقع، و يراعي أعراف الناس و عاداتهم ، وهذا ما كان محل ثقة لدى معتنقيه، حيث تشبثوا به و دافعوا عنه ، و انتصروا له في جميع الأوقات ، والظروف.

المبحث الثاني : أهداف الدراسة ومصطلحاتها

المطلب الأول : أهداف الدراسة

لكل بحث علمي أهداف ، يسعى الباحث إلى تحقيقها ، ومن الأهداف التي جعلتني أتناول هذا البحث هي :

- 1- من خلال هذا الطرح السوسيوولوجي لدراسة المذهب المالكي كان هدفه، هو محاولة إبراز الأسباب، و الظروف التي أحاطت بانتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي عموما وفي الجزائر خصوصا، و مدى تقبله لدى الأفراد و المجتمعات، و مدى توجيهه من طرف السلطة .
- 2- تهدف الدراسة إلى البحث في أعماق كنه المرجعية الفكرية والدينية المالكية للمجتمع الجزائري.
- 3- تهدف الدراسة إلى إماطة اللثام عن واقع المذهب المالكي اليوم بإرثه التاريخي الزاخر.
- 4- معرفة دور الخطاب الديني، والمتمثل في دور الإمام في نشر، والمحافظة على المرجعية المالكية في الجزائر .
- 5- أن المذهب المالكي بإعتباره مكون ديني و اجتماعي لم ينل حظه كاملا من الدراسة و البحث حتى الآن – خاصة في الجزائر – لذلك فهذه الدراسة جاءت لكي تزيل بعض الجوانب الغامضة، و التي تحتاج إلى إيضاح.

- 6- الوقوف على الأدوار التي يلعبها المذهب المالكي في سبيل المحافظة على وحدة المجتمع، وتجانس أفراده و الحفاظ على وحدتهم الفكرية .
- 7- معرفة إلى أي مدى يمكن للمذهب المالكي أن يعيد قراءة تراثه الفقهي و تجديده، و إعادة إنتاج تلك المادة الفقهية لأنها مرتبطة بالمجتمع، وتتأثر به، و بأوضاعه، و مستجداته.
- 8- معرفة الأدوار التي يجب أن يلعبها المذهب المالكي اليوم أمام المستجدات والرهانات الحالية على جميع المستويات ، ومدى قدرته على تقديم حلول لمشاكل المجتمع وقضاياها .
- 9- أمام التغيرات و التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري، و بروز بعض التيارات الدخيلة، جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى قوة و قدرة المذهب المالكي في الوقوف سدا منيعا في وجه هذه التيارات الوافدة .
- 10- تهدف الدراسة إلى البحث في أعماق و كنه المرجعية الفكرية الدينية للمجتمع الجزائري، و دور المذهب المالكي في ذلك .
- 11- معرفة دور الخطاب الديني، و المتمثل في دور الإمام في نشر و المحافظة على المرجعية المالكية في الجزائر .
- 12- محاولة منا لفتح باب واسع للبحث و النقاش المعمق، و الحوار الجاد بين مختلف الأطياف المكونة للمجتمع الجزائري، حول المحافظة على المرجعية الدينية الوطنية .
- 13- إجراء دراسة ميدانية، والقيام بتحليلات، و ربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بغرض الوصول إلى نتائج حقيقية .
- 14- إثراء المكتبة، و الجامعة الجزائرية عموما، ببحوث حديثة خاصة في تخصص علم الاجتماع الديني.
- 15- هي دعوة إلى الإهتمام برجال المرجعية الدينية، و علمائها، و الإلتفات إليهم و إعطاء كل ذي حق حقه، فكم من عالم غيبه الثرى، و ترك لنا المؤلفات و الكتب ولا

ندري عنهم شيئاً، فعلماء المرجعية المالكية، وجب علينا أن نتكلم عليهم، و أن ننظر و نلتفت إلى مجهوداتهم، و نعرف الناشئة بهم لئلا يلتفتوا إلى غيرهم .

المطلب الثاني : تحديد مفاهيم الدراسة

لإعداد أي بحث، يتطلب من الباحث أن يوضح تلك المفاهيم و المصطلحات الأساسية التي يوظفها في بحثه، و تحديدها تحديداً إجرائياً، بما يتوافق مع طبيعة دراسته، و من أهم تلك المفاهيم هي :

1- المذهب : هو ما ذهب إليه الفقيه، أو الإمام في المسائل الإجتهدية من أحكام توصل إليها و كذلك ما ذهب إليه أتباعه على القول، والأصول التي وضعها، وهذه الأحكام هي التي تعد مذهباً لمستنبطها، فيقال فيها مثلاً: هذا مذهب الإمام مالك .

2- متطلبات الماضي: هي مجموعة من السياقات و العوامل والأسباب والدواعي التي واكبت مرحلة التأسيس والتموقع، والإنتشار للمذهب المالكي منها السياسية والإجتماعية والدينية والإقتصادية .

3- رهانات الحاضر : هي مجموعة التحديات المستجدة، والرهانات المستحدثة وعلى كافة الأصعدة الأمنية منها والفكرية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والإعلامية وبالتالي لها تأثير وارتباط بأفراد المجتمع، ما يستلزم على أحكام المذهب المالكي أن تواكب هذه التطورات الحاصلة داخل المجتمع، وأن تجد حلولاً لمشاكله وقضاياها، ونوازل المستحدثة.

4- التيارات الفكرية والدينية: التيار الفكري الديني هو تيار يضم مجموعة من الأفراد الذين يجمعهم مبدأ واحد ديني أو إيديولوجي أو عقدي أو فكري أو سياسي ينطوون تحته بهدف إلى تنفيذ أفكاره و أهدافه و تجسيدها في الواقع من خلال أتباعه و مريديه.

5- المرجعية الدينية: هي تلك الأسس و المبادئ و المصادر الدينية التي يرجع إليها الأفراد، و المجتمعات، و الدول لأخذ أحكام دينهم، و فهمها، و التحاكم إليها، و الرجوع لها حين يختلفون، بكل ثقة واطمئنان، سواء من حيث المنهج (المنهج العلمي للفتوى)، ومن حيث الأشخاص أو الهيئات المضطلة بالفتوى.

وإذا تكلمنا على المرجعية الدينية في الجزائر، فهي تتشكل عبر مكونات وخيارات عدة، فالجانب الفقهي يتمثل في المذهب المالكي، وفي الجانب العقدي يتمثل في الإتجاه السني الأشعري المتصوف، وفي الجانب الإقراطي يتمثل في رواية ورش عن الإمام نافع مقرئ المدينة المنورة.

6- الخطاب الديني: هو خطاب بشري يتعلق بفهم المتخصصين في الشأن الإسلامي و المنتسبين إليه، أو المحسوبين عليه للنص الديني (قرآنا كان أم سنة)، ويسعون من خلاله لإفهام الجماهير أن ذلك هو مراد النص إزاء قضية ما أو إشكالية ما "قديمة كانت أم حديثة"¹.

ومن ثم قد يكون الخطاب سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا، أو دينيا، و على ضوء ذلك يمكن تحديد الخطاب المسجدي بأنه العملية الرمزية التي يتم بمقتضاها إنتاج الرسائل المتنوعة بصورة تحقيق التفاعل بين مصدر الخطاب و المتلقين بهدف التوصل إلى استجابات، تنسجم مع دعائم الفكر الإسلامي، و تستجيب لقضايا العصر، و احتياجات الإنسان.²

7- الفتوى: جمع فتاوي و فتاوى، و هي الحكم الذي يبينه العالم في مسألة ما، و الفتوى تبين الميهم و إعطاء الرأي في المشكل الفقهي أو الحقوقي.³

فالفتوى هي حكم شرعي حول المسألة الواقعة، ولأمور الحادثة المعروضة للبيان، من المستفتي إلى المفتي، شرط أن يكون هذا الأخير ذا درجة علمية تؤهله للفتوى.

8- المؤسسة الدينية: نقصد بالمؤسسة الدينية حسب المفهوم الذي يخدم الدراسة، هي تلك المؤسسة التي تقوم بالرعاية الدينية، و توكل لها مهمة حماية الدين، و الحفاظ على المكتسبات الدينية، و الآثار، و التراث الديني.

¹ علي عبد السميع حسين، تحديد الخطاب الديني، دار الكتب العلمية، بيروت 2004، ص 20.

² محمد عبد السلام محمد أبو زيد، التحليل السوسولوجي للخطاب الديني اليومي عند بعض الشرائح الاجتماعية في الريف و الحضر، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة، 2006، ص 16.

³ محمد جمال الدين القاسمي، الفتوى في الإسلام، تحقيق عبد الحكيم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط 1، 1986 ص 124.

فالمؤسسة الدينية هي بنية اجتماعية ودينية، و هي تعد تمثالا للدين، ومن شروط انتشار أي دين، نجد ضرورة إنتاج فئة تختص بمعرفة أفضل للتعاليم، أو بكونها قدوة للمجتمع مهمتها فهم الدين، والعمل على إرشاد الناس إلى الفهم الصحيح منه¹.

فالمؤسسة الدينية هي تلك المؤسسة التي تتبناها الدولة بشكل رسمي، سواء أكانت هذه المؤسسة رسمية أم غير رسمية، حيث أن مهمة هذه المؤسسة هي حفظ الدين و الذود عليه.

9- الإيديولوجيا : أصل الكلمة في الفكر اليوناني، و يعبر عنها في اللغة الإنجليزية بمصطلح Ideology و تتألف من مقطعين : Idéo، و تعني فكرة و Logy أي علم الأفكار .

ويرى الدكتور علي محمد أبوريان في تعريفه للإيديولوجيا : " أنها تنطوي على مجموعة من العقائد و الأفكار، و التصورات، و الشعائر، و التقاليد، و الآمال، و الظروف الزمانية و المكانية التي تؤثر في أنماط السلوك للأمة و الجماعة، و من ثم، فلا بد من ملاحظة الإرتباط الوثيق بين الفكر و العمل، و مكونات الإيديولوجية² .

10- الإمام : الإمام في اللغة من الفعل أم، ومعناها في الأصل الرئيس أو الدليل الذي يقود القافلة، فهو الموجه والرئيس والمربي الذي يجب أن يعطي القدوة³ .

أما إصطلاحا، فهو على معنيين: الإمامة الكبرى والصغرى، فالكبرى تعني الإمارة والخلافة، أما الصغرى فهي إمامة الصلاة، وتعني إرتباط صلاة المصلي بمصلي آخر بشروط⁴ .

أما المفهوم الإجرائي للإمام فينحصر في منصبه الرسمي ومجاله الوظيفي من القيام بالإمامة والصلاة وإلقاء دروس الوعظ والإرشاد

¹ المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة ، مصر المجلد الثالث و الثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر 1996 ، ص 91.

² محمد علي أبو ريان ، الإسلام السياسي في الميزان ، دارالمعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 1997 ص 228.

³ فهيمه بن عثمان ، نمط تكوين الأئمة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، قسم أصول الدين ، جامعة باتنة 2005/ 2006 ، ص 17.

⁴ المرجع نفسه ، ص 17.

وتقديم الخطب المنبرية (الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية)، وتبليغ أحكام الشريعة من تعليم وفتوى

11- المسجد : المفهوم الإجرائي للمسجد: المسجد هو المكان المعد و المهيأ لإستقبال المسلمين لأداء الصلوات، و ممارسة الأنشطة التعبدية و التعليمية، من حفظ القرآن الكريم، و تعلم لأحكام الشريعة الإسلامية، و يلجأ إليه لطلب الفتوى و الأحكام، و حل المشكلات و الخلافات و القضايا الإجتماعية و الثقافية، و تقسيم التركة و الميراث، و توزيع الزكاة و عقود القران (الفاحة) ... ، حيث يعتبر المسجد المكان الوحيد الذي يرتاده الأفراد خمسة مرات في اليوم، و بحرية، و يعملون على ممارسة طقوسهم الدينية فيه، دون تمييز، أو تقييد، أو إقصاء .

المطلب الثالث : صعوبات الدراسة

لكل باحث جاد صعوبات و عراقيل تعترضه، هذا الصعوبات تجعل الباحث يتوقف عن إنجاز بحثه، بينما تخلق لبعض الباحثين دافعا لإتمام دراسته، و لقد واجهتنا أثناء إجراء هذه الدراسة صعوبات، من بينها :

1- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع، و ندرتها، حيث أن أغلب الدراسات عن المذهب المالكي هي دراسات و بحوث دينية و تاريخية بعيدة عن ميدان علم الإجتماع وعن الدراسة السوسولوجية.

2- ندرة الدراسات السابقة ذات الإهتمام السوسولوجي بالمرجعية الدينية، و بمكوناتها ووسائلها، داخل المجتمع الجزائري .

3- صعوبة التفسير و التأويل و التحليل، بناء على بيانات و معطيات الإستمارة وحدها .

4- عدم التزام بعض المبحوثين بإرجاع الإستمارات، مما كلفنا المزيد من الجهد و الوقت .

5- وباء كوفيد 19 وتطبيق البروتوكول حال دون استكمال فصول الدراسة في وقتها المحدد ، خاصة الجانب الميداني منها .

6- إنشغالي بالإدارة التي لا تترك للعامل فيها إلا وقتا يسيرا لا يكفي لإنجاز مثل هذه البحوث بشكل دقيق ، وقد صدق القائل : الإدارة لطالب العلم خسارة .

المبحث الثالث : المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة

المطلب الأول : المقاربة السوسيولوجية

إن لكل دراسة من دراسات علم الاجتماع المختلفة والمتنوعة، تستلزم وجود مقاربة سوسيولوجية متطابقة و موضوع الدراسة، لكي يتسنى للباحث الإعتماد عليها، و ينطلق وفق إطار فكري محدد يساعده في الولوج إلى الواقع السوسيولوجي، و على ضوئه يقوم بالتحليل و ايجاد العلاقات التفسيرية، و تفسيرها، و تحليل جميع النتائج المتحصل عليها.

و بالنسبة لموضوع دراستنا، فقد اعتمدنا في اقترابنا النظري على ثلاث مقاربات مهمة في علم الاجتماع الديني وهم كالتالي :

1- المقاربة الدور كايمية: تعتبر المقاربة الوظيفية من أوسع الإتجاهات انتشارا في دراسة الظواهر الإجتماعية كما تمثل السمة البارزة بجل البحوث في مجال علم الاجتماع الديني والتي ركزت على العلاقة الوظيفية ومدى تأثيرها في نسق العلاقات الإجتماعية ككل، وبذلك يصبح الدين نسقا من الأنساق الذي يقوم بوظيفته في اطار النسق الكلي وهو المجتمع .

حيث يعتبر دوركايم من المفكرين الأوائل الذي ركزوا على الوظيفة الاجتماعية للدين، حيث يرى أن الدين هو الشعور الجماعي، أما المجتمع فهو يمنح أعضائه شعورا بالارتباط وبالاحترام مما يجعله مولدا للدين، حيث أن دور كايم يعتمد على رؤية الدين كبعد باطني للمجتمع (فكرة المجتمع هو روح الدين)، وعلى التشديد على قوته في التعبير، وتوطيد الرابط الاجتماعي، وبالتالي على وظيفة مهمة للدين، وهي وظيفة إحلال الانسجام الاجتماعي والاحترام والإقرار بالنظام الاجتماعي، وإفادة المجتمع، والمساهمة في المحافظة على النظام العام.

فما يريد أن يؤكد دور كايم هو أن الجماعة الإجتماعية هي المسؤولة عن تكوين الدين والأخلاق والتعبير عن ذلك رمزيا، فالدين خاص بجماعة معينة، وعندما تتغير هذه الجماعة يتغير الدين أيضا، ولكن من الناحية الوظيفية يرى أن الدين يسند ويدعم بناء اجتماعي معين عن طريق منع الإنحراف، وتحديد مجريات التغير، وكذلك بإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة للجماعة، فالدين مستمد أيضا من التضامن الإجتماعي فهو يعبر عن ولاءات الجماعة ويعمل على استمرارها، فضلا عن ذلك يرى دوركايم أن نمو المجتمعات وتقدم التكنولوجيا يجعل الناس يميلون إلى الانتقال من عبادة طوطم القبيلة وأرواح الاسلاف إلى مفهوم الإله الواحد الذي يحكم كل الخلق¹.

فالمتمعن في المقاربة الدور كايمية يجد أن دور كايم يؤكد على دور الدين في المجتمع مبرزا النظرية الوظيفية والتكاملية، وهنا يظهر التضامن الآلي بين الأفراد ويكرس الاحترام والوحدة والاجتماع وقيام النظام الاجتماعي، ويحفظه من الانقسام، والاختلاف.

وبإسقاط كل ذلك على دراستنا هذه، يمكن القول أن هذه الدراسة تقوم على المقاربة الوظيفية حيث تهتم أساسا بالبحث والكشف عن الوظيفة والدور المنوط بالمذهب المالكي داخل المجتمع الجزائري، وذلك بتحديد الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه، وذلك بما يمتلكه من مميزات وخصائص تجعله قادرا على ضمان تماسك المجتمع وحفظه، وتكريس انتماؤه المذهبي تحت مرجعية موحدة تحقق به أمنه الفكري والديني، خاصة مع ما يشهده المجتمع الجزائري اليوم من تحولات وتغيرات على الساحة الداخلية والخارجية من أبرزها تنوع الخطاب الديني و فوضى الفتاوى المستوردة، وظهور التيارات الفكرية والدينية على اختلاف مشاربها ومرجعياتها، إضافة إلى الإنفتاح الإعلامي ودخول عصر التكنولوجيا وتنوع استخداماتها مواكبة لعصر العولمة شكلت في الأخير تحديا وعبئا كبيرا على المذهب المالكي وعلى الدور الذي يجب أن يقوم به ومدى تماسك الأفراد به.

2- نظرية الأجهزة الإيديولوجية للدولة ل لوي ألتوسير **louis pierre Althusser** 1918-1990

تنطلق نظرية الإيديولوجيا عبر إسهامات المدرسة الماركسية، إنطلاقا من كارل ماركس، وصولا

¹ محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص139.

إلى التوسير، و بولنتزاس، خاصة " لوي ألتوسير " و نظريته حول الأجهزة الإيديولوجية للدولة، و كيف تسهم الدولة بالإيديولوجيا في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج عبر آليات توظيف الإيديولوجيا داخل تشكيلة اجتماعية ما، فالخطاب الإيديولوجي للمؤسسة الدينية الرسمية جزء من الخطاب الإيديولوجي المنتج في الجزائر، وهو ليس فقط نسق من الأفكار والأحاسيس فحسب، وإنما ككيان تقوم بإبرازه الدولة الجزائرية، وتلقيه عبر شبكة من المؤسسات، و الأجهزة، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بإيديولوجية الدولة، ووظيفة كل إيديولوجيا تتحقق داخل، و بالأجهزة الإيديولوجية للدولة، هذه الوظيفة التي عبر عنها ألتوسير **Althusser**: ب مناداة الأفراد كذوات، و تتزامن تلك المناداة **interpellation**، مع إعادة إنتاج الأماكن، و توزيع الأفراد-الذوات-.

فالإيديولوجيا عامل في إعادة إنتاج علاقات السيطرة، و الهيمنة، و التبعية، وهو ما تعمل عليه الدولة الجزائرية، ممثلة في وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، من خلال الإستحواذ على السلطة الدينية الرمزية، و على الحق في الإنتاج الإيديولوجي و إحتكاره من طرف هيئاتها (رجال الدين، الأكليروس، المؤسسات الدينية ...)، من خلال استخدام و جعل المذهب المالكي كمرجعية فكرية و دينية و حيدة، تجمع أفراد المجتمع الجزائري، مع حث الأئمة والمفتين بالإلتزام بأحكام، وإتباع المذهب المالكي وإرشاد الناس إليه، محاولة بذلك ايجاد وفرض وحدة مذهبية دينية مقدسة بين مختلف أفراد المجتمع، تحت قيادة سياسية موحدة تتجنب بذلك الصراعات الإجتماعية، والنقاشات الفكرية، والدينية، و تعمل على بناء هوية دينية وطنية موحدة، بعيدة على الصراعات المذهبية، تعزز بها استقرارها ووحدها، وتقف في وجه تلك التيارات الوافدة، فالدين هو جزء من الإيديولوجيا، لأنه نظام، و نسق للرموز، يوجه الفعل نحو الغايات النهائية وإلى حقيقة عليا.

فالدولة الجزائرية تعمل على التعزيز من دور، و أهمية المؤسسة الدينية الرسمية كأجهزة إيديولوجية تابعة للدولة، و نابعة منها، تستخدمها من أجل تحقيق و فرض ايديولوجيتها وتجسد بذلك أهدافها و اختياراتها، و تحقق دوافعها المعلنة، و غير المعلنة على أرض الواقع و

ذلك عبر توحيد و توجيه الخطاب الديني الرسمي تحت مظلة المذهب المالكي، بإعتباره المذهب الرسمي للدولة و أفراد المجتمع الجزائري، و لا يجوز التعامل بغير أحكامه و قواعده، و هو ما يظهر جليا في الأحكام، و الفتاوى، و التعاليم المستمدة من المذهب المالكي، و التي يقع على عاتق رجال الدين (الأئمة) الإلتزام بها، و تفعيلها و مخاطبة الآخرين بها، مع اضاء الشرعية عن خيارات الدولة والدفاع عنها .

3- نظرية الرأسمال الرمزي: عند بيار بورديو **pierre bourdieu 1930-2002** يرى أن

الرأسمال الرمزي يتأسس على القبول أو الإعتراف، والاعتقاد بقوة أو بسلطة من يملك مزايا أكثر، أو شكلا من الإعتراف بالشرعية، أو قيمة معطاة من الإنسان، ويرتبط هذا المفهوم بمبدأ السلطة، ومبدأ التميز، أو الإختلاف (الخصائص)، و مبدأ الأشكال المختلفة للرأسمال، ويدخل في مختلف الحقول وفي مختلف أشكال السلطة أو الهيمنة، أو في أشكال العلاقات الاجتماعية¹، ويعرف بيار بورديو الرأسمال الرمزي بأنه الشرعية التي ينالها الأفراد أو الأشياء أو الموضوعات نتيجة اعتراف الآخرين بهم، و تتأسس هذه الشرعية على الإعتقاد و الثقة²، و من خلال ما سبق يتضح أن رأس المال الرمزي هو رصيد يمتلكه المهيمنون في مجال فهو بمثابة كاريزما، تجعل من يمتلكها يعترف له الآخرون بهيمنته، وهذا الإعتراف الطوعي من قبل الأعوان الآخرين هو ما يعطي الشرعية للمراتب العليا التي يتمتع بها المهيمنون³.

فالرأسمال الرمزي يقوم و يتأسس على الإعتقاد و القبول بهيمنة سلطة الدولة الدينية (الرأسمال الديني)، و قدرتها في إنتاج الخطاب الديني و احتكاره، الأمر الذي يضفي الشرعية على خيارات الدولة و شرعنتها.

¹ علي عبد السميع حسين، تحديد الخطاب الديني، ص 221.

² بيار بورديو، الرمز و السلطة، ص 69.

³ أحمد سالم ولد عابدين، أنثروبولوجيا التأييد الاجتماعي، نظرية الممارسة عند بيار بورديو، تأييد الهيمنة الذكورية، مجلة أنثروبولوجيا، العدد الأول 2013، ص 26.

كما يرى بيار يورديو أن الصراعات الرمزية، تهدف إلى فرض نظرة للعالم مطابقة لمصالح الأعوان ، مع وضعها لإستراتيجيات إعادة الإنتاج المتعددة، هذه الإستراتيجيات هي التي تساهم بإستمرار في إعادة انتاج البنية الإجتماعية .

و إن هذه المنظومات الرمزية بما هي أدوات تواصل و معرفة، تشكل بنيات تخضع العالم لبنيات تؤدي وظيفتها السياسية، من حيث هي أدوات لفرض السيادة، و إعطائها صفة المشروعية التي تساهم في ضمان هيمنة طبقة على أخرى، و في نفس الوقت تعيد إنتاج الطبقات الإجتماعية وتسعى إلى تقوية الإيمان بمشروعية السيادة الطبقيّة المنظمة للإنتاج الإيديولوجي¹، وهو ما تسعى إليه الدولة الوطنية اليوم من احتكارها لإنتاج الإيديولوجية، من خلال لجوءها إلى حث المؤسسات الدينية إلى اتخاذ المذهب المالكي كمرجعية دينية و فكرية موحّدة بذلك الخطاب الديني، و ملزمة رجاله بالإلتزام به، و هذا ما دفعنا إلى التركيز على الأئمة بإعتبارهم يديرون أهم مؤسسة دينية داخل المجتمع، ويعتبرون الحلقة الأهم في مخاطبة الأفراد، و الالتقاء و الاحتكاك بهم يوميا، و التواصل معهم من خلال أداء الصلوات و إلقاء الدروس و الخطب ، و تلقي الأسئلة ، و الفتاوى، و الإستفسارات حول أحكام الدين، و شؤون الحياة الإجتماعية (عبادات ، معاملات)، و التزامهم بالأخذ بأحكام المذهب المالكي وهم بذلك يعتبرون من أهم وسائل نشر المرجعية الدينية الوطنية، و بواسطتهم يتم إيصال الرسالة المسجدية، و التأثير في نفوس العامة، و إقناعهم بالفكرة المراد توصيلها لهم .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة

إن العلم في جوهره هو مسألة تراكمية، وذلك بفضل جهود العلماء، و اجتهادهم و كثرة بحوثهم فالعلماء ينظرون إلى بعضهم البعض كعمال متعاونين لا كمتنافسين، حيث تتمثل الأهمية القصوى للدراسات السابقة في تحديد، و توجيه و تدعيم مسار البحث العلمي بإعتبارها حجر الأساس الذي يرتكز عليه في بداية كل بحث، فالباحث الذي ينطلق من

¹ عبد الكريم بزاز ، علم اجتماع بيار بروديو ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة 2006 / 2007 ، ص 70.

النقطة التي وصل إليها غيره لاشك أنه سوف يكون قادرا على الإبداع، و على إضافة الجديد أما من ينطلق من الصفر كأن أحدا لم يسبقه إلى الموضوع الذي يود الخوض فيه ، قد يأتي جهده مخيبا للآمال، بالنظر إلى ما توصل إليه غيره، و هذا في حقيقة الأمر إلا إخلال بمبدأ التراكمية في العلم .

و في حديثي عن الدراسات السابقة لبحثي هذا، أشير أن هذه الدراسات في مجملها هي في تخصص الدراسات الإسلامية لكني حاولت استخدامها بما يناسب بحثي .

ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تخدم موضوع بحثنا، و تم الإعتماد عليها هي :

1- الدراسة الأولى :

- نوع الدراسة : رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر 2
2010/ 2009

- صاحب الدراسة : الطالبة سعيدة لوزري

- عنوان الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إمطة اللثام عن أهم المذاهب التي عرفها المغرب الإسلامي عامة، و المغرب الأوسط خاصة في الفترة التاريخية (3-5هـ)، و البحث عن سر تفوق المذهب المالكي على المذاهب الأخرى في هذه المنطقة، إضافة إلى ابراز أهم علماء المالكية في المغرب الأوسط، و علاقتهم بغيرهم من الفقهاء مشرقا و مغربا، و ذكر جهودهم و مؤلفاتهم .

- نتائج الدراسة: كانت من نتائج الدراسة أن المغرب الأوسط عرف المذهب المالكي في وقت مبكر، و ذلك نظرا لجهود التلاميذ و الطلاب الذين قاموا برحلات مبكرة إلى الحجاز و إفريقيا و الأندلس، إضافة إلى انتشار أدب المناظرات بين فقهاء المالكية وبين غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، و مما زاد من انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط تأثير حكم العلويين بقيادة إدريس الثاني الذي أمر بالعمل به، بالإضافة إلى الفضل الكبير إلى الإمام سحنون صاحب المدونة و الذي تولى القضاء، و كان يرسل القضاة، و يولهم القضاء إلى منطقة الزاب و بجاية، كما أن دور الفقهاء المالكيين، و صمودهم ضد الدولة الفاطمية كان سببا في

بقائه و انتشاره، إضافة إلى دور حواضر دول الحماديين و الزيريين (بجاية، تلمسان، قلعة بني حماد ...) و التي كانت مزارا و مقصدا للعلماء العلماء و الفقهاء و مركزا لإستقطابهم، حتى نبغ فيها العلماء و ازدهر فيها الفقه المالكي، و بقي محافظا على نفسه ردحا من الزمن .

2- الدراسة الثانية :

- نوع الدراسة : رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الشريعة جامعة الجزائر 01 الخروبة 2012/2013.

- صاحب الرسالة : عجريد فهميم

- عنوان الدراسة : المسائل الفقهية المختلفة في تشهير ما في المذهب المالكي، دراسة فقهية مقارنة

- هدف الدراسة : تهدف الدراسة في دراستها النظرية إلى الكلام على تأسيس المذهب المالكي و مراحل تطوره و مدى انتشار مذاهبه الفقهية، و إلى علاقة الفتوى بالمذهب، و مراتب المفتين و أقسامهم بالمذهب المالكي من معتمد و مشهور ثم في القسم التطبيقي من الدراسة تكلم على أهم المسائل المختلف فيها فقها في المذهب في العبادات، و الأحوال الشخصية، و المعاملات .

- نتائج الدراسة : من أهم النتائج المتحصل عليها أن تطور و نشأة المذهب المالكي، و ظهرت معالمه على أئمة المذهب، حتى استقر عند الفقهاء المتأخرين بما عليه الفتوى في المذهب تكون بالقول المتفق عليه في المذهب، كما تكون من المشهور بالمذاهب .

و تعتبر المسائل الفقهية التي اختلف فيها فقهاء المذهب في تشهيرها هي قليلة جدا ولا تتعدى نيف وستون مسألة و هي التي ذكرها خليل بن إسحاق في مختصره .

3- الدراسة الثالثة :

- نوع الدراسة : مؤلف صدر عن مركز زايد للتراث و التاريخ في الإمارات 2002.

- صاحب الدراسة : محمد المختار محمد المامي

- عنوان الدراسة : المذهب المالكي (مدارس و مؤلفاته، خصائصه و سماته)

- ملخص الدراسة : تكلم فيها المؤلف على التعريف بصاحب المذهب من خلال التعريف به ثم أهم المدارس التي ظهرت في المذهب المالكي، و عوامل إزدهارها، و أهم المؤلفات و أنواعها ثم تكلم في الأخير على اهم خصائص المذهب و أهم سماته .
- ومن أهم ماتوصل إليه المؤلف أن المذهب المالكي له منهج خاص جمع بين الأثر و الرأي، و أن مدارس المذهب المالكي قد تأثرت بالبيئة التي كانت تعيش فيها، مع الحفاظ على أصول المذهب، و أن المالكية كانت لهم جهودا كبيرة في خدمة مذهبهم تأصيلا و تفريعا و تقعيدا . أما من ناحية الخصائص فإن المذهب قد انفرد ببعض الأصول المصالح المرسله و سد الذرائع و عمل أهل المدينة، و الخروج من الخلاف عن بقية الذاهب الفقهية الأخرى إضافة إلى تميز المذهب بالتجديد، وترك التعصب و ذمه، والخوض في مواضيع المقاصد الشرعية، و القضاء و قواعد السياسة الشرعية ...

4- الدراسة الرابعة :

- نوع الدراسة: مؤلف صادر عن منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا 2010.
- صاحب الدراسة : محمد عزالدين الغرياني
- عنوان الدراسة : المذهب المالكي (النشأة و الوطن و أثره في الاستقرار الاجتماعي)
- ملخص الدراسة : تكلم المؤلف في هذه الدراسة مبتدئا بالتعريف بالإمام مالك من خلال النشأة و طلب العلم عن مشايخه، و تلاميذته، و مؤلفاته، ثم تكلم عن أسباب انتشار المذهب المالكي في الأفاق، و أسباب استقرار المذهب ، ثم تكلم في الأخير عن أثر المذهب المالكي في الاستقرار الاجتماعي و الاستقلال الوطني و مقاومة الاستعمار ومن أهم ما توصل إليه المؤلف من نتائج: أن المذهب المالكي موجود و منتشر في قارات ثلاث (آسيا، افريقيا و أوروبا) و تمتع بالاستقرار في بلاد افريقيا و الأندلس و في بلاد المغرب العربي ، و بعض الدول في الخليج العربي، و أن من أهم الأسباب و الدوافع التي أدت إلى انتشار المذهب هو الدافع الديني، و قد لعب المذهب المالكي دورا هاما في الاستقرار الاجتماعي و السياسي، وله دور كبير في مقاومة الاستعمار و مجابهته.

5- الدراسة الخامسة :

- نوع الدراسة : مؤلف صادر عن تبر الزمان تونس 2004
- صاحب الدراسة : نجم الدين الهنتاتي
- عنوان الدراسة : المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي إلى منتصف القرن 05هـ/11م
- ملخص الدراسة : حاول المؤلف في هذه الدراسة أن يتكلم عن دور الإمام سحنون و أسباب انتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي من خلال أسباب الظهور و الانتشار بالمغرب الإسلامي و مراحل تطوره من الناحيتين الفقهية و العقدية حتى القرن 5هـ/11م.

ومن أهم ما توصل إليه المؤلف من نتائج أن المغرب الإسلامي (المغرب الأوسط و المغرب الأقصى) قد انتشر بهما المذهب المالكي نتيجة تأثير إفريقية و الأندلس مهذا الإتجاه السني و أن المذهب المالكي انتشر بإفريقية على يد الإمام سحنون مع وجود أسباب أخرى ككياسة الإمام مالك، و دور الرحلة، و توجه المغاربة و الأندلسيين إلى المدينة المنورة و تشابه البيئتين في التحضر (المدينة و المغرب) إضافة إلى تقبل و استحسان البربر و تقبلهم للمذهب المالكي بحماس دون غيره من مذاهب ضالة ، إضافة إلى دور السلطان و العامل السياسي في ذلك .

كما أكد أن المذهب المالكي قد عرف بالمغرب الإسلامي تطورا من الناحيتين الفقهية و العقدية كما عرف تطورا من ناحية توسع انتشاره به خلال النصف الثاني من القرن 03 هـ/ 9 م مما إلى اتساع القاعدة الاجتماعية و الجغرافية لديه، الأمر الذي أدى إلى تفاعل العامة، و العلماء و الفقهاء معه، فوقفوا صامدين مقاومين الفاطميين حتى جاء المعز بن باديس عام 407 هـ و أعاد الروح للمذهب المالكي ، وفضل كل هذا فإن الغرب الإسلامي أصبح مركزا لحفظ المذهب ولولاه لأصبح المذهب المالكي من المذاهب المغمورة .

6- الدراسة السادسة :

- نوع الدراسة : مؤلف صادر عن منشورات أوراق ثقافية الجزائر سنة 2015.
- صاحب الدراسة : مولود محصول
- عنوان الدراسة : المرجعية الدينية الجزائرية و أسئلة المرحلة .
- ملخص الدراسة: ركز المؤلف في هذه الدراسة على موضوع المرجعية الدينية الوطنية من خلال الاقتراب من هذا المصطلح و ماهيته و دراسته في السياقات المختلفة اللغوية و المعجمية و الاصطلاحية و المؤسساتية و الدينية، و التاريخية، كما حاول أن يقترب من المشهد الديني الجزائري من خلال التعرف على راهن كل المكونات و العناصر الفاعلة فيه ، إضافة إلى محاولته استشراف المستقبل ، و رسم خارطة لكيفية خدمة المرجعية الدينية و الوطنية و ترقيتها و تقويمها و كيفية مواجهة جميع الصعاب و التحديات التي تقف في طريقها من خلال الواقع المعاش.
- وقد أكد صاحب الدراسة أن مفهوم المرجعية الدينية يصعب حصره ، وذلك نظرا إلى تعدد القطاعات التي يندرج ضمنها (علمية، معرفية، ثقافية، مجتمعية، دينية سياسية ...) كما أكد على أهمية الأمن الديني و متطلباته و المنظومة التي تضمن وتنظيم أماكن العبادة و التعليم الديني، و الفتوى الثقافية الإسلامية والتعليم الديني و أزمة المؤسسة الدينية، و إعادة تأهيلها، إضافة إلى أهمية ترقية الإعلام الديني، و دوره في إدارة الخطاب الديني و ترقيته .

7- الدراسة السابعة :

- نوع الدراسة : مؤلف صادر عن وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية المملكة المغربية 2000
- صاحب الدراسة : محمد بن حسن شرحبيلي
- عنوان الدراسة : تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي
- ملخص الدراسة : حاول المؤلف في دراسته هذه أن يبدأ بالكلام عن مراحل دخول المذهب المالكي إلى افريقية ثم إلى المغرب الأقصى، ثم تكلم عن أسباب تمسك المغاربة

بالمذهب المالكي، و ما هي أهم الاعتبارات و العوامل التي أدت إلى ازدهاره في المغرب الإسلامي ثم تكلم عن مجالات و مظاهر إزدهار المذهب المالكي، و ما هي أهم ملامح هذا التطور، و من أهم ما توصل إليه المؤلف من نتائج أنه لم المذهب المالكي من العناية و الاهتمام – على امتداد تاريخه الطويل – مثل ما لقيه في المغرب الإسلامي على يد علمائه و فقهاءه، حيث خدموه و رعوه و نشره، و حافظوا عليه كما أن قوة المذهب و أصوله علم إمامه و شخصه و سلوكه و مرجعية أهل المدينة كان عاملا مهما لصموده مستغلين مرونته و مراعاته للاختلاف و قبول الآخر، فكان من نتيجة هذا التطور تراث علمي غزير و إنتاج فقهي كبير، و علماء و أعلام مشاهير ... و مما ساعد على ذلك رعاية الدولة للمذهب و الذود عليه، و هذا من أهم الاعتبارات و العوامل المساعدة على بقائه.

8- الدراسة الثامنة :

- نوع الدراسة : مؤلف صادر عن مطبعة المعارف الرباط بالمغرب 1993.
- صاحب الدراسة : عمر الجيدي
- عنوان الدراسة : مباحث في المذهب المالكي بالمغرب
- ملخص الدراسة : أراد صاحب الدراسة أن يتكلم في بداية دراسته عن ظهور المذهب المالكي و انتشاره بالمغرب، و الأسباب التي أدت إلى انتشاره رغم وجود العديد من المذاهب و النحل التي كانت منتشرة آنذاك، مع إيضاح أسباب انتكاسة المذهب المالكي في المغرب في فترات تاريخية معينة، ثم عرّج على المراحل التي مرّ بها المذهب المالكي و من ضمنها ذكر أهم المؤلفات و الموسوعات في المذهب، و ذكر ما يتميز به الفقه المالكي من قواعد و خصائص و مميزات من تقعيد و تطبيق و تنزيل، و تنظير، و تلقين، و تدليل و تأصيل، و تفریع ، وفتح باب الاجتهاد .

ومن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج أن من أسباب انتشار المذهب المالكي بالمغرب منها ما يرجع إلى شخصية صاحب المذهب نفسه، وإلى ملابه لطبيعة المغاربة من واقعية و أخذ بالأعراف و العادات، ومنها ما يرجع إلى رحلة المغاربة إلى الحجاز، و منها ما يرجع إلى

موقف بعض السلاطين فمنهم من خدمه و أرسى قواعده ومنهم من كان سببا في انتكاسته كالفاطميون و الموحدون ... أما المراحل التي مر بها المذهب المالكي فهناك أربعة مراحل: مرحلة التأسيس ثم التفرع ثم التطبيق ثم مرحلة التنقيح و النقد، أما أمهات الكتب في المذهب فهي الموطأ و المدونة و الواضحة و العتبية و الموازية . إضافة إلى الموسوعات و المختصرات، و كتب الأحكام (فقه القضاء) و التوثيق و النوازل و كتب التنظير ... زيادة على كثرة الأصول و القواعد و التي امتاز بها المذهب دون غيره مع ذكر بعض المجتهدين المتأخرين ، و آراء الإصلاحيين في المذهب أمثال الإمام ابن عبد البر، و المقري، و أبا الوليد الباجي و الشاطبي ...

وعلى العموم فقد أفادتنا هذه الدراسات في الجانب النظري للأطروحة المقدمة و ذلك بتطرق هذه الدراسات إلى ظهور المذهب المالكي من خلال بروز شخصية الإمام مالك و التعريف به ، و نشأته و مراحل تعلمه، و شيوخه، ثم بروز المذهب المالكي و انتشاره عبر العديد من العوامل و الظروف التاريخية و الاجتماعية و السياسية التي صاحبت تطور هذا المذهب خاصة في افريقية و المغرب الأوسط و الأقصى، إضافة إلى التعريف بأهم المدارس التي ظهرت مع تطور المذهب، خاصة في جانب التأليف و الاجتهاد

تم في التطرق إلى المرجعية الدينية ، و إلى المكونات و الفواعل المتصلة بها، إضافة إلى طرق ترقيتها و تفعيلها داخل المجتمع الجزائري، و ذلك عبر المؤسسات الدينية الرسمية و غير الرسمية، و كيفية إعادة تفعيلها و تأهيلها (المسجد، الإمام ...) من خلال عملية تجديد الخطاب الديني، و الدعوة إلى إعادة قراءة تراثه الفقهي، وإعادة إنتاجه تماشيا مع السياقات الثقافية، و الاجتماعية، و السياسية ...

كما أفادتنا هذه الدراسات ببعض الأبعاد و المؤشرات عن دور السلطة الحاكمة و تأثيراتها في تبني المذهب المالكي كمذهب رسمي و باعتباره كإيديولوجية لإعادة الإنتاج، وله علاقة بالعديد من الأبعاد و الانسياق داخل النظام الاجتماعي ككل .

9- الدراسة الثامنة :

- نوع الدراسة : أطروحة دكتوراه 2006/2007
- صاحب الدراسة : رشيد بوسعادة
- عنوان الدراسة : الإمام والمسجد بين الدين والسياسة
- ملخص الدراسة : هدف الباحث من الدراسة هو التوضيح الجيد لوضعية الأئمة الإجتماعية والعلمية، وعلاقتها بالنسق السياسي محاولا إبراز الدور السياسي للإمام وتأثره بسياسات الدولة، والظروف الإجتماعية، والسياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية عبر مراحل مختلفة، بداية من العهد الإستعماري، حيث حاول المؤلف تحليل الخطاب الرسمي وعلاقته بالسلطة السياسية .
- نتائج الدراسة :من بين أهم النتائج التي توصل لها الباحث نجد:
- الإمامة وهي تمتهن السياسة تعطي حلولا غير واقعية في بعض الأحيان، ومتباينة بين الأئمة في أحيان أخرى، مما يؤدي إلى إضطراب في البناء المعرفي .
- النسق الديني إذا لم تتحقق له آلياته ووسائله، فإن مآله هو أن يصبح أداة هدم وتفجير لبعض أبنية المجتمع .
- الرأسمال الديني يوظف لتحقيق مطالب إجتماعية وسياسية، وإقتصادية بغض النظر عن محتواه الروحي .
- البناء الإجتماعي في المجتمع الجزائري أصبح غير قادر على إعادة إنتاجه، مما أجبره على إستعارة أساليب، وأنساق قديمة لا تعكس حقيقته، لذلك لم يتمكن من تحقيق مشروعه.

- تدني مكانة الإمام، لكون هذه الأخيرة لم تصبح قائمة على الشروط الصارمة الدينية والإجتماعية التي كانت تقتضيها تعاليم الدين من جهة، ورؤية المجتمع للإمامة من جهة أخرى.

- غياب العقل من مضامين خطب الجمعة مما أدى بها إلى فقدان أدلة الإقناع وضبط الحجة من أجل تنوير الناس وإبتعادها عن روح الدين الذي جعل العقل أحد الأسس التي على أساسها كلف الشارع الناس ودعاهم إلى التعرف على دينهم.

الفصل الثاني

علم والإجتماع الديني : المفهوم - النظريات -

السياقات

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل كمدخل التطرق إلى بعض المفاهيم و النظريات و السياقات لعلم الإجتماع الديني ، من خلال الكلام على مفهوم علم الإجتماع الديني ، و إلى أهمية دراسة الدين و وظائفه في المجتمع ، إضافة إلى التطرق إلى ميدان ، و أهداف هذا العلم ، و ماهي أهم المفاهيم المستخدمة في تراثه .

ثم سنتطرق إلى أهم الإتجاهات النظرية ، و المقاربات التي قامت حول الدين ، عند أهم رواد هذا العلم ، و ماهي أهم المقاربات التي قدّمها لنا هؤلاء الرّواد .

كما سنتطرق إلى أهم المذاهب، و التيارات الدينية الإسلامية المنتشرة في العالم العربي و الإسلامي، و ماهو الحيز الذي تملكه داخل هذه المجتمعات سواء أكانت هذه التيارات قديمة النشوء أم حديثة.

و في الأخير سنتكلم على علم الإجتماع الإسلامي كعلم مستقل له مفهوم ، و مجال ، و أهداف ، و إطار مرجعي يقوم عليه.

ثم سنتطرق إلى خاتمة الفصل .

المبحث الأول: علم الإجتماع الديني

سنتطرق في هذا المبحث على مفهوم علم الإجتماع الديني، وعلى أهمية دراسة الدين و وظائفه ثم أبرز ميادين و أهداف علم الإجتماع الديني، ثم تطرقنا إلى أهم المفاهيم المستخدمة في تراث علم الإجتماع الديني .

المطلب الأول: مفهوم علم الإجتماع الديني

يعتبر علم الإجتماع الديني *la sociologie des religions* ، فرعا مهما من فروع علم الإجتماع وقد شهد هذا الفرع نقطة تحول كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، ليخرج إلى الوجود في حلة جديدة ، بفضل مجموعة من الرواد ، كان لهم الفضل الكبير في خدمة هذا العلم ، و يتناول هذا العلم العلاقة المتبادلة و المتفاعلة بين الدين *religion* من ناحية ، و المجتمع *society* من ناحية أخرى ، و دراسة صور التفاعل بينها .

كما يهتم بدراسة النظم الدينية السائدة في المجتمعات الإنسانية البدائية و المتحضرة ، و بذلك يعتبر علم الإجتماع الديني من أهم فروع علم الإجتماع ، لأنه مصدر الحياة الإجتماعية كلها .

و قد ظهرت مجموعة من التعريفات ، حاولت أن تقدم صورة حقيقية لهذا العلم نذكر من بينها:

عرف بأنه العلم الذي يختص بدراسة النشاط الديني للمجتمعات ، و العوامل الإجتماعية التي أدت إلى إختلاف الشعائر الدينية بإختلاف المجتمعات ، و علاقة هذه الشعائر بالأوضاع الثقافية السائدة في كل مجتمع ، و تأثيرها بعادات الناس و تقاليدهم¹ .

وعرف بأنه هو العلم الذي يهتم بالدراسة العلمية لتأثير المجتمع و الثقافة و الشخصية في الدين ، كما يدرس أيضا تأثير الدين في المجتمع و الثقافة و الشخصية¹ .

¹ مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة ط 2 ، 2009 ، ص 18.

و قد أوضح عالم الإجماع نوتنجهام **nottingham** أنّ علم الإجماع الديني يهتم بالدين كمظهر لسلوك الجماعة و الأدوار التي لعبتها الديانات على مر العصور.²

و من هذه التعريفات نجد أنّ هذا العلم يركز على الوظيفة العامة للدين في المجتمعات الإنسانية ، و هو يهتم بالدين على أنه جانب من جوانب سلوك الجماعة ، و مرتبط بها إرتباطا وثيقا ، وهو يدرس علاقة الدين بالمجتمع ، وعلاقة المجتمع بالدين ، في عملية التفاعل بينهما كما يدرس الفرق والحركات ، و المذاهب الدينية، و أثرها في المجتمعات ، و دور الدين في الحفاظ على الكيان الإجتماعي للمجتمع ، و مدى مساهمته في الرقي الروحي ، و في الحفاظ على التماسك الإجتماعي .

المطلب الثاني : أهمية دراسة الدين ووظائفه

يعتبر الدين من أهم الأنساق الإجتماعية الموجودة داخل أيّ مجتمع من المجتمعات ، كما يعتبر ظاهرة اجتماعية هي ملازمة لنشأة أي مجتمع بشري ، وهو من الجوانب الرئيسية التي تلعب دورا هاما في حياة الأفراد ، و الجماعات ، و المجتمعات ، وقبل أن نتكلم عن أهمية الدين ، و عن الأدوار التي يلعبها داخل المجتمعات ، سنحاول البحث في مفهوم الدين ، و عن أهم النماذج المقدمة ، و المختلفة في هذه التعريفات.

1- تعريف الدين **religion** : الدين في اللغة مصطلح له عدة استعمالات ، و معان مختلفة

تدور حول معنى الملك، و الخضوع ، الطاعة و الإنقياد و الإعتقاد³ :

- فإذا قلنا (دان له) بمعنى أطاعه و خضع له ، فالدين هنا هو الخضوع و الطاعة و العبادة و الورع ، و كلمة (الدين لله) يصح منها كلا المعنيين ، الحكم لله ، أو الخضوع لله .
- و إذا قلنا : (دانه ديننا) بمعنى أنه ملكه و حكمه و ساسه و دبره ، و قهره و حاسبه ، و قضى في شأنه ، و جازه فكافأه .

¹ طارق كمال ، أساسيات في علم الاجتماع الديني ، مؤسسة الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ط1 ، 2010 ، ص 35.

² مديحة محمد سيد ابراهيم ، على الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 17.

³ محمد عبد الله دراز ، الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان ، دار القلم ، القاهرة مصر ، ط3، 2010، ص 61.

- وإذا قلنا (دان بالشيء) : كان معناه اتخذه ديناً و مذهباً ، أي اعتقده أو إعتاده ، أو تخلق به فالدين على هذا هو المذهب و الطريقة التي يسير عليها المرء نظرياً أو علمياً ، فالمذهب العملي لكل امرئ هو عادته و سيرته كما يقال : (هذا ديني و ديني) و المذهب النظري عنده ، هو عقيدته و رأيه الذي يعتنقه .
- أما كلمة الدين عن الغربيين ، فهي كلمة مشتقة من اللاتينية من الفعل RELIGARE بمعنى جمع و ربط ، و يقال إنها كذلك مشتقة من الفعل RELIGERE الذي يشير إلى مفهوم العبادة القائمة على الخشوع و الرهبة و الاحترام¹ .
- أما الدين اصطلاحاً ، فإنّ تعدد الأديان و تنوعها ، و تنوع الأشكال و الطقوس المعبر عنها أدّى إلى وجود تعابير ، و تعارف متعددة و مختلفة نذكر منها:
- أما عند المسلمين فقد اشتهر عندهم تعريف الدين بأنه : "وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال ، و الفلاح في المال " ، فهو وضع إلهي يرشد إلى الحق في الإعتقادات ، و إلى الخير في السلوك و في المعاملات² .
- أمّا عند الغربيين ، فهناك مجموعة من التعاريف نذكر منها :
- يرى دوركايم "أنّ الدين هو مجموعة متساندة من الإعتقادات ، و الأعمال المتعلقة بالأشياء المقدسة ، من اعتقادات و أعمال تضم أتباعها في وحدة معنوية تسمى الملة"³ .
- حيث يرى دور كايم أنه عند تناول الحقائق الدينية ، يجب التركيز على الخصائص الجمعية و الإجتماعية للدين ، و الإعراف بوظيفته في تحقيق الإنسجام الإجتماعي ، و تكوين النظام الإجتماعي ، و المساهمة في عملية بناء الوعي الجمعي ، و في الحفاظ عليه .
- ويرى العالم هانز جاكوب إسكويس HANS-JOACHIN SCHOPES أنّ علم الدين هو علم تام يهدف إلى الدراسة الموضوعية للدين ، و ينقسم هذا العلم إلى قسمين هما :

¹ محمد أحمد بيومي ، علم الإجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2004 ، ص 51.

² محمد عبد الله دراز ، الدين ، مرجع سابق ، ص 63.

³ دوركايم ، الصور الأولية للحياة الدينية ، ت.

التاريخ العام للأديان general history of religion

الدين المقارن comparative religion

ويضيف إسكويس أن هناك ثلاث علوم تعتبر مساعدة لعم الدين و هي:¹

1- علم الإجتماع الديني.

2- علم النفس الديني .

3- فلسفة الدين.

ويقول تايلور في كتابه (المدنيات البدائية)، أن الدين هو الإيمان بكائنات روحية .

ويقول " ماكس ميلر" في كتابه (نشأة الدين ونموه) " الدين هو محاولة تصور ما لا يمكن تصوره ، و التعبير عما لا يمكن التعبير عنه ، هو المتطلع إلى اللانهائي ، هو حب الله".

ويقول : روبرت سبنسر عن الدين أنه " الإيمان بقوة لا يمكن تصور نهايتها الزمانية و لا المكانية ، هو العنصر الرئيسي في الدين".

ويقول إميل مرنوف في كتابه علم الديانات : " الدين هو العبادة ، و العبادة عمل مزدوج ، فهي عمل عقلي به يعترف الإنسان بقوة سامية ، و عمل قلبي ، أو انعطاف محبة ، يتوجه به إلى رحمة تلك القوة".

ويقول سالمون رينا : في كتابه " التاريخ العام للديانات " : الدين هو مجموعة التورعات التي تقف حاجزا أمام الحرية المطلقة لتصرفاتنا".²

2- أهمية الدين ووظائفه :

إنّ للدين مجموعة من الوظائف يقوم بتأديتها داخل المجتمع ، فهناك الوظيفة الإجتماعية و

¹ طارق كمال ، أساسيات في علم الاجتماع الديني ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر ، 2009 ، ص 26 ، 27.

² محمد عبد الله دراز ، الدين ، مرجع سابق ، ص 65 ، 66.

الروحية ، و الاقتصادية ، و السياسية ويرتبط به الفرد بإرتباط وثيق، لأن ظاهرة الدين لازمت البشرية في نشأتها تطورها.

1- الوظيفة الإجتماعية:

- يقوم الدين بوظائف إجتماعية هامة بالنسبة للفرد و الجماعة و المجتمع، فهو يحقق الإستقرار و التضامن الإجتماعي، كما يؤكد على تماسك الأفراد، و يخلق نسقا قيما يتمسك به أفراد هذا الدين .

- يلعب الدين دورا هاما في مجال التغيير الإجتماعي، حيث يقع على الدين و رجاله دورا هاما في المساهمة في إحداث التغيير الإجتماعي المنشود، و علاج العديد من المشكلات الإجتماعية التي تجابه حياة الأفراد و المجتمعات.

- يساعد الدين على تحقيق الوحدة الفكرية و العقائدية بين الأفراد الذين يؤمنون به ¹ .
- يعتبر الدين من أهم مصادر الضبط الإجتماعي في أي ثقافة من الثقافات ، فهو يعمل على تنظيم سلوك الأفراد، و توجيهه و إرشاد تلك السلوكات، و البعد بها عن الإنحراف و الفساد، و القضاء على الجرائم .

2- الوظيفة الروحية :

يقوم الدين بتلبية الحاجيات الروحية و العاطفية و النفسية للأفراد ، فهو يحقق للفرد إشباعا نفسية هامة، كما يحقق الإستقرار النفسي، ومن ثم تحقيق الذات ، و تأكيدها ، و يساعد في نضج و تكامل الشخصية، و في أداء أدوارها، كما

يعمل الدين على السمو و الرقي النفسي ، و تحقيق الرضا النفسي، و الهدوء ، و الإطمئنان ، و الإرتياح النفسي و الاجتماعي.

كما يلعب الدين دورا هاما في تهذيب الأخلاق و التربية و تحديد القيم و المبادئ التي يجب أن يتمسك بها الأفراد.

و قد قدم لنا العام بانكس banks الجوانب الروحية فيما يلي ²:

¹ مريجة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، مطبعة القاهرة ، مصر ط 1 ، 1992 ، ص 44.

² أحمد بيومي ، على الاجتماع الدين و القيم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ، ص 25.

- طاقة متكاملة تتجاوز الجانب الجسدي و النفسي و الاجتماعي .
 - تدفع إلى المحاولة لإيجاد هدف و معنى للحياة من خلال الإرتباط بالله.
 - تزود الفرد بالقدرة على المشاركة في التواصل مع الآخرين، من خلال الإلتزام بميثاق أخلاقي تشمل العقيدة على توجيه سلوكه و تشكله و تربطه بالكون و تعطي لوجوده معنى و قيمة
- 3- الوظيفة الإقتصادية:

يؤكد العديد من علماء إجتماع التنمية على أهمية الدين ، و الوازع الديني ، حيث يلعب دورا هاما في المساهمة في التنمية الإقتصادية ، و يساهم في التغلب على الصعاب التي تعيق تطور و تنمية هذه المجتمعات ، و في إحداث ثورة إقتصادية داخل المجتمع و هذا ما أكده ماكس فيبر في " وجود تجانس بين نموذجين مثاليين : الرأسمالية و الرؤية الدينية الكالفينية في أبعادها الأخلاقية ، فهناك صلة رابطة بينها ..."¹

4- الوظيفة السياسية :

يرى الكثير من العلماء و المفكرين في تحليلهم للدين ، فيما يتعلق بعلاقته بالسياسة فإن الدين بشكل أساسي أداة تستخدمها الطبقة المسيطرة لإضفاء الشرعية على سلطتها ، و كذلك لمنع أي تمرد من جانب المسيطر عليهم .

وقد أسهم ابن خلدون في ايضاح العلاقة بين الدين و السياسة، و دورهما في الضبط الإجتماعي، و قد أشار ابن خلدون إلى أنّ الدين يعتبر من وسائل الضبط الإجتماعي فالدين هو الشرع المنزل من عند الله، بينما السياسة هي أن يراعي الأفراد المصالح على العموم ، و مصالح السلطان في إستقامة ملكه على الخصوص.²

و يؤكد بعض المفكرين أنّ السياسيين يستخدمون الدين لصالح صيرورة الحكم ، و بقاء استقرار الدولة ، بإعتبار أنّ الحاكم أو الأمير هو صاحب السلطة الدينية ، و يلقب بأمر المؤمنين ، أو بخادم الحرمين الشريفين أو بخادم الكنيسة أو خادم الرب ، وهو بمثابة

¹ ساينو أكوايفا، إنزو باتشي، علم الإجتماع الديني، الإشكالات و السياقات، ت عز الدين عناية ، دار كلمة ، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص

52.

² مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، ص 46.

النائب عن الإله في الأرض، حيث يحمل من القداسة والتبجيل من طرف الآخرين، وحق عليهم أن يطيعوه، فمن أطاع الحاكم فقد أطاع الإله.

كما أن ظهور مفاهيم متعدد في علم الإجتماع الديني، كمسألة الإغتراب، و الهيمنة و الصراع و الإيديولوجيا، و السلطة الدينية، و الشرعية واكتسابها، و إضفاءهما، و إعادة الإنتاج، و صراع الطبقات، و تحدي الرموز، هي كلها عناصر أساسية مهمة في عملية التحليل، و طرح المقاربات السيوسيو سياسية.

المطلب الثالث: ميادين وأهداف علم الإجتماع الديني

أولاً: ميدان علم الإجتماع الديني :

إنّ علم الإجتماع هو تلك المعرفة العلمية القائمة على الدراسة، و المنهجية الرامية إلى إكتشاف السنن و القوانين المتعلقة بالظواهر الإجتماعية، و يهدف إلى دراسة الإنسان في المجتمع و علاقته بالمجتمع، و دور المجتمع في تشكيل حياته، بينما علم الإجتماع الديني و الذي يعتبر فرعاً من فروع علم الإجتماع، وهو أحد ميادين علم الإجتماع العام، و هو علم يدرس العلاقة التفاعلية بين الدين و المجتمع، من خلال بحث و دراسة العمليات الاجتماعية، و الجذور الاجتماعية للظواهر الدينية، و أثر هذه الظواهر في المجتمع، و البناء الاجتماعي ككل.

و تعتبر دراسة الدين كنظام اجتماعي له معتقدات و طقوس و عبادات، و تأثير ذلك كله على حياة الأفراد و المجتمعات و أنظمتها الاجتماعية، هو الميدان الحقيقي لعلم الإجتماع الديني.

و من أهم ميادين علم الإجتماع الديني نذكر ما يلي :

- إنّ أهم ميدان يخوض فيه علم الإجتماع الديني هو دراسة الدين كظاهرة إنسانية عرفها الجميع، و سادت في المجتمعات القديمة و الحديثة معا، و بإعتبار الدين من أهم الأنساق الاجتماعية الموجودة داخل أي مجتمع من المجتمعات.

- كما يهتم بالبحث عن العلاقة الموجودة بين الدين و المجتمع، و دراسة ماهية الدين، و دوره في البناء الاجتماعي، و التحليل البنيوي الوظيفي للمؤسسة الدينية، و الوظائف الاجتماعية للدين، و دور الدين في بناء المجتمع و تنميته...¹
 - إن علم الاجتماع الديني كفرع من فروع علم الاجتماع، يؤثر و يتأثر بنتائج فروع علم الاجتماع الأخرى، و غيرها من العلوم، فهي تمده بالأسس و المبادئ العلمية، و المنهجية للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، و التفاعل بينهم، كما أنه يسترشد بنتائج الدراسات و البحوث لهذه العلوم، و يستفيد منها في بلورة مناهجه العلمية، و أدواته البحثية لتحقيق الموضوعية و العلمية، في كل ما يدرسه²، حيث أنه يتأثر بالعديد من نتائج العلوم المختلفة كعلم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي و الأنثروبولوجيا، و علم الاجتماع التربوي و الخدمة الاجتماعية، و التغيير الاجتماعي و علم الأديان المقارن، و اللاهوت، و الفلسفة و الأخلاق والقانون، و السياسة، و الإقتصاد، و الفن، و التاريخ، و الثقافة، و بالعادات و الأعراف و التقاليد، و القيم، إضافة إلى علم الإتصال و الإعلام، و تكنولوجيا المعلومات و أيضا تعد النظريات الاجتماعية المفسرة للدين، من أهم ميادينه، كما تعد من أهم ميادينه أيضا علاقة الدين بظواهر التحضر، و التصنيع، و التنمية و التدين، و مشكلات الفقر، المرض، الجهل، الأمية، و اكتضاض المدن و التشرذم و الإدمان...³
- حيث يعدّ موضوع الدين و علاقته بالصراع و الإغتراب، و التدين، و الإعتقاد الديني، و التجربة الدينية، و الممارسة و الإنتماء، و المعرفة الدينية، و المنظمات و المؤسسات الدينية، و الكاريزما و التنظيم الديني و مسألة المقدس و المذنب، و المذاهب، و الفرق و الجماعات، و الحركات الدينية، و القيم، والقادة، و الشخصيات الدينية، و السحر والقرايين والأضحية والطقوس والشعائر الدينية، و السلطة الدينية و الرمزية، و الثورة و الوعي، و التطرف الديني و العنف و التغيير، ... من أهم ميادينه، و التي مازالت إلى حد

¹ إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الديني، دار وائل للنشر، 2005، ط1، ص 35.

² مديحة محمد سيد ابراهيم، علم الاجتماع الديني، ص 20 مرجع سابق.

³ إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الديني، ص 36.

اللحظة تثير الجدل، و تحتاج إلى مزيد من التصدّد، و الدراسة، و التقصي، و البحث، و التفسير، نظرا لإرتباطها الوثيق بالمجتمع، و بحاجياته المختلفة، و ببقية الأنساق الأخرى.

ثانيا : أهداف علم الإجتماع الديني

إنّ علم الإجتماع الديني مثله مثل كل العلوم ، فهو يهدف إلى ما تهدف إليه تلك العلوم بصفتها المجردة و العامة ، مع اختلاف في طبيعة الظاهرة و المنهج، و التحليل و عليه فإن من أهداف علم الإجتماع الديني نذكر ما يأتي :

- 1- فهم و دراسة العلاقة التفاعلية و المتبادلة بين الدين و المجتمع .
- 2- فهم و دراسة علاقة الظواهر الدينية بالظواهر الاجتماعية الأخرى دراسة علمية و منهجية و موضوعية و تقريرية، تعبّر على ما هو كائن لا عما ينبغي أن يكون.
- 3- ملاحظة الظواهر الدينية ملاحظة منهجية بالإعتماد على الدراسات الميدانية (التجربة الميدانية) الإحصائيات، المسح الاجتماعي، البحث الاجتماعي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج الفينومينولوجي، تحليل المضمون.....
- 4- دراسة النظم الاجتماعية المتعلقة بالعقائد و العبادات ، و فهم العالم القدسي، و ما تشتمل عليه الديانات التي تسيّر عليها المجتمعات من قواعد و تعاليم¹.
- 5- دراسة النشاط الديني للمجتمعات ، و فهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى اختلاف الشعائر الدينية ، بإختلاف المجتمعات ، و فهم علاقة هذه الشعائر بالأوضاع الثقافية السائدة في كل مجتمع ، و تأثيرها بعبادات الناس و تقاليدهم².
- 6- دراسة و فهم الدين كمظهر لسلوك الجماعة، و الأدوار التي لعبتها الأديان على مرّ العصور، و ذلك بدراسة سوسيولوجية محضّة.
- 7- الدراسة العلمية لتأثير المجتمع و الثقافة الشخصية في الدين، كما يدرس أيضا تأثير الدين في المجتمع و الثقافة الشخصية .

¹ مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، ص 16.

² المرجع نفسه ، ص 18.

- 8- فهم و دراسة الفرق والحركات الدينية و المذاهب و الجماعات الدينية، و أثرها في المجتمعات.
- 9- الإستناد إلى المقاربات السوسيولوجية في تحليل الظواهر الدينية ، و حل الإشكالات المطروحة كالعلمنة و الدين و ممارسة العنف المقدس، و إثارة الصراعات و التدين و التغيير الاجتماعي¹
- 10- فهم دور الدين في التأثير و الحفاظ على الكيان الاجتماعي للمجتمع ، ومدى مساهمته في الرقي و لحفاظ النظام الاجتماعي على التماسك الاجتماعي، و الضبط الاجتماعي، و التغيير الاجتماعي، و مساهمته في حل العديد من المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية، و في التغلب على الصعاب التي تعوق و تطور و رقي و تنمية هذه المجتمعات
- 11- توضيح أهمية دراسة الدين، لما تضيفه من تحقيق للذات الفردية و اشباع حاجاتها و تأكيدها و المساهمة في السمو النفسي و الاجتماعي، و الرضا و الهدوء، و الإطمئنان و الراحة النفسية، و تحقيق الاستقرار و التضامن و التماسك الاجتماعي
- 12- فهم و معرفة مدى تأثر و تأثير الدين بالمحيط الاجتماعي و الثقافي و بالإطار المؤسسي، و بالكون القدسي²
- 13- فهم و دراسة و تحليل العناصر الأساسية للتجربة الدينية (المقدس، المعتقد، الممارسة، إضافة إلى معرفة أبعاد التدين، و دور المؤسسات و المنظمات الدينية و تأثير ذلك على هيكل البناء الاجتماعي، و على الأوضاع و النظم الاجتماعية و على تأثير ذلك في سلوكيات الأفراد داخل مجتمعاتهم، و على بقية الأنظمة و الأنساق الأخرى.
- 14- فهم و دراسة الدور الذي يلعبه الدين من الناحية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و النفسية، و رصد جميع هذه الأبعاد، و تأثيراتها على المستوى الفردي و الجمعي، و حتى الوطني.
- 15- رصد و تحليل الأديان كظاهرة اجتماعية داخل هذه المجتمعات

¹ سايبينو أكوايفا، انزو باتشي، علم الاجتماع الديني (الإشكالات و السياقات)، مرجع سابق، ص 8.

² المرجع نفسه، ص 10.

المطلب الرابع: أهم المفاهيم المستخدمة في تراث علم الإجتماع الديني

لا يخلو أي علم من العلوم من مجموعة من المفاهيم و المصطلحات تستخدم في ادبيات هاته العلوم ، و يأتي علم الاجتماع الديني في مقدمتها، حيث يحمل هذا العلم في تراثه مجموعة من المفاهيم و المفردات يستخدمها و يستعين بها العلماء و الباحثون في رصدهم للظواهر و فهمها و تقديم التحليلات و التفسيرات، و المقاربات بإستخدام المناهج العلمية للوصول إلى حقيقة موضوعية حول هذه الظواهر.

و من أهم هذه المفاهيم و المصطلحات التي حاولنا رصدها نذكر ما يلي :

1- التجربة الدينية : إنّ التجربة الدينية تمثل علاقة الإنسان باهتماماته العليا أو المطلقة¹ حيث يذهب الإهتمام الأساسي للتحليل السوسولوجي للسلوك الديني كإنعكاس للتجربة الدينية و علم الاجتماع الديني يهتم بالوظيفة و الفائدة الاجتماعية لمحتويات التجربة الدينية في نسق الفعل الاجتماعي، و ذلك حين يكون وجود المقدس و الذي يعتبر العنصر الرئيسي في التجربة الدينية، حيث ترتبط به إتجاهات الأفراد لتكوّن مجموعة من انساق فكرية و رمزية و شعائرية للتعبير عن التجربة الدينية و تتكون التجربة الدينية من مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في :

أ- المقدس : يشير المعنى العام لكلمة "مقدس" إلى كل ما هو خاضع لحماية الدين و من ثمّ لا يمكن إنتهاكه، و الخروج عليه، كما يستخدم المصطلح للإشارة للأشياء التي تحظى بالإحترام و التقدير و القبول²

فعلى سبيل المثال فإنّ الهنود يعتبرون (البقرة) شيئاً مقدساً، و المسيحيون ينظرون إلى (الصليب) على أنه شيء مقدس، و المسلمون يرون أنّ الكعبة المشرفة مكانا

¹ طارق كمال ، أساسيات في علم الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 103.

² مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 249.

مقدسا، و في مقابل كلمة "المقدس" استخدمت كلمة "المدنّس"، حيث تشير هذه

الكلمة إلى كل ما يتعارض، أو يتنافى مع الدين، أو ما لا يتّصف بالنقاء والطمهارة¹

ب- المعتقدات والممارسات الدينية: هنا مكونين رئيسيين للدين يقوم عليهما، يتمثل الأول

في المعتقد الديني، حيث يكتسب الفرد معتقداته الدينية (العقيدة، الأساطير) من

خلال تفاعله الاجتماعي مع أفراد أسرته و مع بقية أفراد مجتمعه الأصلي، حيث أنّ

تكرار هذا المعتقد مرة بعد مرة يزيد من قوة الإيمان ، لأنّ الإعتقاد الديني لا يفترض

وجود أشياء مقدسة²

أما المكون الثاني فهو الممارسات ، و المتمثلة في الإحتفالات و الطقوس و الشعائر

الدينية ، حيث تمثل الجانب النشط الذي يمكن رؤيته من السلوك الديني، حيث

تحتوي الشعائر على أنواع معينة من السلوك، و أنّ الهدف الأسمى منها، هو التخلص

من الشرور، و التي هي أساس النجاسة و الدناسة، و الوسيلة إلى ذلك هي التطهر و

التطهير عن الخطيئة

ج- الرمزية le symbolisme

إنّ جوهر الشعور الديني ينظر إليه على أنه لا يوصف، أو يعبر عنه حيث يظل غير

المرئي للأشياء المقدسة حيا في عقول و قلوب المؤمنين لتقوم الرمزية بوظيفة تحقيق

ذلك، حيث أنّ الرموز لها قوة استجلاب المشاعر، و يعتبر المشاركة في رمز شائع

كأحسن طريقة ذات فعالية لتقوية وحدة جماعة المؤمنين³.

د- مجتمع المؤمنين:

من الأمور الأساسية في أيّ دين هو الإشتراك في المعتقدات و الممارسات بواسطة جماعة

اجتماعية يطلق عليها "جماعة المؤمنين"، و عملية المشاركة في الشعائر العامة و الرمزية

¹ المرجع نفسه ، ص 249.

² محمد احمد محمد بيومي ، علم الاجتماع الديني و مشكلات العالم الإسلامي ، ص 230.

³ المرجع نفسه ، ص 231.

و الاعتقاد، كل ذلك يقوي إحساس الجماعة بذاتيتها، و يعطي شعورا باجتماعية الجماعة و بإنسانيتها.¹

كما يطلق عليهم الطائفة الدينية ، حيث تكون عضويتهم طوعية أكثر منها وراثية، و بذلك فالجماعة الدينية هي تعبير عن التجربة الدينية

2- المحرمات : وهو عبارة عن منع، أو تحريم مصدره الطقوس و المعتقدات و يعتبر التابو نسق أو نظام له مضمون اجتماعي، أو ديني بالنسبة للنظام السائد في المجتمع²

حيث يترتب عن الإحساس بالذنب و المسايرة للقيم السائدة في المجتمع، و إذا استمر الفرد في عدم الإمتثال أو الانصياع يقابل بنوع من الاستهجان الاجتماعي من أفراد المجتمع، و شعور الفرد بعدم الرضا، وعدم الارتياح النفسي .

3- الذنب : هو عبارة عن شعور الفرد و احساسه بالقلق و الندم، و الذنب يعكس إحساسه بكسر القواعد و القيم و المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.³

4- القرابين : هي كل ما يقدمه الإنسان إلى القوى الغيبية أو الأرواح، أو الآلهة في احتفال ديني أو مناسبة طقوسية .

ويعتبر تقديم القرابين من العناصر الأساسية في الحياة الدينية لدى كافة المجتمعات على اختلاف أشكالها (السلطة الدينية).

5- أنماط القادة الدينيين : يعتبر عالم الاجتماع ماكس فيبر أول من استخدم مصطلح القادة الدينيين في تراث علم الاجتماع الديني، و أشار إلى وجود ثلاثة أنماط للقادة الدينيين يمكن عرضها كما يلي :

• النمط البيروقراطي: حيث يستمد هذا النمط قوته و سلطته من مكانته القانونية في نظام هرمي و تسلسل ديني معين.

¹ المرجع نفسه ، ص 232.

² مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 246.

³ المرجع نفسه ، ص 246.

- النمط الكاريزمي (الإلهامي)، حيث يستمد القائد الديني في هذا النمط سلطته من سماته و خصائصه الشخصية، و من الهيبة و الكاريزما الإلهامية.
- و يظهر هذا النمط في أوقات الأزمات، أو في فترات الثورات التي تمر بها المجتمعات
- النمط التقليدي: حيث يستمد القائد سلطته عن طريق الوراثة، أو النسب أو عن طريق بعض الأعراف و التقاليد لتلك المجتمعات و الطوائف و المذاهب.
- 6- المؤسسة الدينية: إذا كان الدين كظاهرة مرافقة مع نشأة الإنسان و المجتمعات، فإن المؤسسة هي ظاهرة جديدة و مرتبطة بحضارة المدينة، و مدى تطور البنى و المؤسسات الاجتماعية و السياسية في مجتمع المدينة فالمؤسسة الدينية هي بنية اجتماعية و دينية، و تعد المؤسسة الدينية تمثالا للدين، أو هي تمظهر نسبي لما هو مطلق فمن شروط انتشار أي دين نجد ضرورة إنتاج فئة تختص بمعرفة أفضل للتعاليم، أو بكونها قدوة للمجتمع، مهمتها فهم الدين و العمل على إرشاد الناس إلى الفهم الصحيح منه¹.
- 7- القيم الدينية: "هي الموجهات السلوكية التي تحرك الفرد نحو العمل، و تدفعه للسلوك بطريقة تتفق و مبادئ الأديان، و يتخذها مرجعا رئيسيا للحكم على سلوكه، بأنه غير مرغوب فيه"².
- 8- الطوائف الدينية: تعتبر الطائفة الدينية نمطا من الدين، تحاول ضمان الإستقلالية إتجاه العلاقات الاجتماعية السائدة، إنها تتبنى تدينا راديكاليا، يرفض المؤسسات الاجتماعية و السياسية، وللنزوع على الحفاظ على أقصى حد من الحرية، اتجاه ما درج عليه المجتمع الرسمي، من عادات و سلوكيات دينية، مستوحية طقوسه الخاصة من مذهبية دينية أخرى، أو من تأويل مختلف للديانة الرسمية³.

¹ المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، مصر، المجلد الثالث و الثلاثون العدد الثالث، سبتمبر 1996، ص 91، 92.

² احمد حسن اللقاني، على احمد جبال، معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج و طرق التدريس عالم الكتاب، القاهرة، 1999، ص 186.

³ سعد رستم، الفرق و المذاهب الإسلامية، أنوار للنشر و التوزيع المغرب 2008، ط1، ص 20.

- 9- التدين : يعرف التدين كظاهرة اجتماعية، بأنه الإلتزام بعقيدة دينية أو نحلة معينة، و أداء فرائضها و مناسكها و طقوسها و شعائرها، و كل ما يتصل بها من العبادات نحو المعبود به من هذا الدين، أو النحلة، و ما يترتب على هذا الإلتزام الديني من تطبيقات تتصل بالشروط الدينية لكافة العلاقات و المعاملات في المجتمع¹.
- 10- التطرف: إنّ التطرف كظاهرة تعني استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الأفكار التي يؤمن بها المتطرفون، وهو يعني الغلو في جانب من جوانب الدين بما يخرج الشخص عن الحدود التي تقرها الأديان، و يجمع عليها علماء الدين.
- 11- الخطاب الديني : إنّ الخطابة هي فن مخاطبة الجماهير بطريقة إقائية تشتمل على الإقتناع و الاستمالة، يتم بين مختلف الفاعلين في الحلق الاجتماعي، و يتفاعل مع باقي الإنسان و الأنظمة الاجتماعية في علاقة تأثير و تبادل، و يستطيع أن يفرض اتجاهات دينية معينة سواء أكان ذلك من طرف المؤسسة الدينية، ورجالها أو من خلال مضمون الخطاب الديني لمؤسسات الخطاب الديني الرسمية و غير الرسمية الفاعلة داخل المجتمع.
- 12- رجال الدين : أو رجل الدين أو الإيكروس
- 13- المذاهب والفرق والنحل والجماعات الدينية.

¹ زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب مطبعة القاهرة، مصر ، ط1، 2011 ، ص 54.

المبحث الثاني: الإتجاهات والمقاربات النظرية حول الدين

لقد تأثرت المقاربات النظرية لإتجاه الدين تأثيرا كبيرا بالأراء التي طرحها كبار الرواد و المنظرين الذين أسهموا في وضع الأسس الأولى لعلم الاجتماع حيث لا يوجد أحد من المؤسسين إلا و تطرف إلى موضوع و تطور و تأثير اتجاهات الدين حيث شكل صلب نواة تفكيرهم، و نظرا لأهمية موضوع بحثنا و للتأكيد في علم الاجتماع الديني على هذه المقاربات السوسولوجية و أكثرها رواجاً و تأثيراً، ارتأينا أن نتكلم على أهم هذه المقاربات.

المطلب الأول: نظرية أوغست كونت (1798-1857)

لقد اهتم الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت بإنشاء علم الاجتماع الحديث ، حيث عالج في فلسفته الاجتماعية مسائل هامة لها قيمة علمية في مجال علم الاجتماع . اهتم أوغست كونت بالناحية الدينية في المجتمع ، و أكد منذ البدء على فلسفته الوضعية في قانون الحالات الثلاثة loi des trois stages التي مرّ بها التفكير الإنساني من دور الفلسفة الدينية ثم الفلسفة التجريدية ثم دور الفلسفة الوضعية ، وهذا الدور في نظره هو آخر الأطوار و أسماها¹

يرى أوغست كونت أن المجتمع في أشدّ الحاجة إلى مجموعة منظمة من العقائد يتفق عليها الأفراد جميعاً، و لا يتأتى ذلك إلا إذا ألغينا الديانات القديمة و صهرناها في دين جديد ، و هذا الدين الجديد هو الدين الوضعي و يدور هذا الدين حول عبادة الإنسانية كفكرة أن الإنسانية هي العبادة التي تتماشى مع مبادئ فلسفته و تركز هذه العبادة على فكرة الإنسانية التي ينبغي من وجهة نظره أن تحل في العالم الوضعي محل فكرة الله، و أنّ وظيفة هذه الديانات هي تحقيق وحدة دينية في العالم بأسره ، ذلك أنّ الدين الوضعي يؤدي إلى الوحدة الدينية².

و رغم ما أتى به العالم أوغست كونت ، و مساهمته في تحديد معالم الوضعية ، و لكنه لم يقدم لنا تفسيراً سوسولوجياً للدين ، بل على العكس فإنه قدم تفسيراً دينياً للمجتمع ، بل

¹ محمد عبد الله دراز ، الدين ، بحوث مهمة لدراسة تاريخ الأديان ، مرجع سابق ، ص 131.

² مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، ص 169 ، 170.

ذهب البعض إلى أن شكك في أنّ كونت من خلال أعماله ندرك ما إذا كان لاهوتيا أو عالما ، بعد محاولته أن يحلّ الوضعية كدين جديد محل الأديان و الإعتقادات الموجودة.

المطلب الثاني: نظرية دوركايم (1858-1917)

لقد ساهم أميل دوركايم بدور كبير في إثراء علم الإجتماع الديني، و قد حاول دوركايم في دراسته للدين أن يتحلّى بالموضوعية التي اتخذها ميزانا له في دراسته الظواهر الاجتماعية حيث يعتقد أن كل الديانات يمكن تحليلها تحليلا اجتماعيا، و توضيح علاقتها بالمجتمعات المنحدرة منها، فالدين ما هو إلا إسقاط للتربة الاجتماعية بعيدا عن الأوهام و الخيال فأصحاب المذهب الطوطمي في قبائل الأروننتا الأسترالية لا يعبدون الطوطم لذاته، و إنما يعبدون القوة الكامنة فيه، و هي قوة خلقتها الحياة الاجتماعية التي لا بد لها حتى تصبح قادرة على الإستمرارية في المجتمع من قوة الرابط الاجتماعي كأداة لترسيخ الإحساس بالتضامن الاجتماعي¹

و على هذا فإنّ دوركايم يرى أن الشعائر الطقوسية و الممارسات الدينية إنما تؤكد التضامن الاجتماعي في الأوقات التي يجد فيها الناس أنفسهم مرغمين على التكيف مع التغيرات الأساسية في حياتهم مثل الميلاد، الزواج، الموت...²

وبما هو جدي بالذكر أنّ نظرية دوركايم في علم الاجتماع الديني جاءت في كتابه: " الأشكال الأولى للحياة الدينية"، حيث يرى أنّ أفضل وسيلة لتفسير ظاهرة شديدة التعقيد مثل الظاهرة الدينية ، يجب ان ندرس الجذور التي انبثقت منها، و لذلك استقر رأيه على أنّ المجتمعات البدائية هي أفضل البيئات الاجتماعية لدراسة الظاهرة الدينية، ذلك أنّ المجتمعات البدائية بسيطة، و تتوقف الأشكال الاجتماعية فيها عند مستوى القبيلة، أي المجتمعات التي تنطوري على البطون و المعاشر، و هي أبسط الأشكال الاجتماعية، و يرى

¹ يوسف شلحت ، نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني (الطوطمية ، اليهودية ، النصرانية ، الإسلام ، دار الفاربي ، لبنان ، ط 2003 ، ص 131.

² انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ت فاير الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2005 ، ص 581.

دوركايم أنّ وظيفة الدين تتمثل في خلق و تحقيق التضامن الاجتماعي و تدعيم و زيادة التماسك الاجتماعي، و الضبط الاجتماعي و المحافظة عليه، و يرى دوركايم أن الدين سوف يستمر و لا يختف ما بقيت تلك الوظيفة، و طالما تحقق للمجتمع بقاؤه و استمراره في أعماق الأفراد، و ترفع من درجة ثقتهم في نفوسهم لاسيما أثناء تجمعهم لأداء الشعائر الطقوسية، و الممارسات الدينية .

المطلب الثالث : نظرية كارل ماركس (1813-1883)

لقد أدخل كل من كارل ماركس، و أنجلز عناصر أساسية في التحليل ، و طرحا أسئلة تعود - بلا شك- إلى المقاربة السوسيولوجية منها: مسألة الإغتراب و الهيمنة و الصراع ، فأزمة المفاهيم الاجتماعية السابقة تشير إلى مركزية التحليل الماركسي، فضلا عن كونها هيكلية في مقاربتها للدين¹

و قد أكد كارل ماركس على الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع، و كيف يسهم في إخماد، أو نمو الوعي الطبقي بين أفراد الطبقة المستغلة، حيث يقول في عبارته المشهورة "أنّ الدين هو أنين الكائن المضطهد، و قلب العالم عديم الرحمة، و حسب الظروف القاسية، إنه أفيون الشعوب" ، فالدين عنده يرجى السعادة و الجزاء في الآخرة، كما يدعوا الآخريين إلى القناعة و الرضا بأوضاعهم ، حيث يؤدي ذلك إلى صرف الإنتباه عن الظالم و الاعتراض عن التفاوت و اللامساواة في العلم .

ففي المنطق الماركسي الذي أثر على جانب من علم الإجماع الديني الحديث والمعاصر، ليس سوى غشاء إيديولوجي توظّفه من حين إلى آخر الطبقات المهيمنة أو المستضعفة لتعرض ظروفها ، أو لتعبر عن موقعها الاجتماعي و الإقتصادي، أنه عرض لحالة واقع السلطة أو اللاسلطة² .

¹ رشيد بوسعادة، الامام و المسجد بين الدين و السياسة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الديني جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع 2006، 2007، ص 12.

² ساينو أكوايفا ، علم الاجتماع الديني ، مصدر سابق ، ص 58.

و يرى ماركس أنّ الدين ما هو إلا مجموعة من الأفكار و القيم التي أنتجها البشر خلال تطوره الثقافي ، لذلك يجب تحرير العقول و التخلي عن كثير مما اعتاد الناس إلحاقه بالدين " فعلينا أن لا نخشى الآلهة التي صنعناها بأنفسنا ، و نضفي عليها المثل و القيم العليا التي أنتجناها".

لذلك يرى ماركس أنه يجب إلغاء الدين باعتباره سعادة وهمية للشعوب، و هو السبيل إلى تحقيق سعادته الفعلية، و تحرير الوعي من التسلط الديني، و تحرير الحياة الاجتماعية من هذا الضباب الروحاني الذي يحجب عنها الرؤية.

و لقد كان لفكرة صراع المصالح للجماعات، و الطبقات الإقتصادية، و وظيفة الإيديولوجيا بروز أفكار العالم "ألتوسير" كأداة لإعادة إنتاج علاقات السيطرة، و التبعية في فكر الدولة و أجهزتها من خلال سيطرة طبقة على بقية الطبقات الأخرى، إضافة إلى أفكار غرامشي صاحب مفهوم "الهيمنة على الثقافة كوسيلة للإبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي" ، كما نجد أفكار بيار بورديو Pierre Bourdieu تتضمن فكرة الصراع و إعادة الإنتاج و تتلخص الفكرة الرئيسية للمقاربة في الإقرار بأن الحقل الديني يستدعي العناصر المفاهيمية التالية:¹

- 1- إنّ الدين هو مجموعة ثروات رمزية تتعلق بدائرة المقدس.
 - 2- استنادا إلى هذه الثروات تمارس سلطة، ذات طابع إنتاجي و إعادة إنتاجي من طرف مجموعة من الوكلاء على المقدس.
 - 3- تفرز تلك السلطة داخل الحقل تراتبية متأسسة على سلطة معرفية تتولى تحديد المعتقد الصائب، و بالتالي تكون النتيجة في تولد اختلافات دائمة ، داخل الحقل، بين المختصين و غير المختصين، أي الناس المدنيين.
- و حسب بورديو ، فالصراع بين الطبقات هو صراع موضوعه تحديد الرموز و المعاني ، يعمل على آليات إعادة إنتاج الحقل الديني، داخل سياقات الإحتضان الإجتماعي.

¹ أنتوني غدنز ، علم الاجتماع مصدر سابق ، ص 580.

المطلب الرابع : نظرية ماكس فيبر (1864-1920)

يعتبر علم الاجتماع ماكس فيبر MAX WEBER، من الرعيل الأول في المدرسة الألمانية ، الذي اهتم بدراسة علم الاجتماع الديني على أساس اجتماعي علمي .

و أهتم بدراسة الدين دراسة سوسيولوجية ، و جعل دراسة الدين محورا لاهتماماته السوسيولوجية، حيث قام بدراسة العلاقات المتبادلة بين الظواهر الدينية و الاقتصادية و التاريخية، و إهتم بقيمة التفاعل بينها، حيث حاول الكشف عن العوامل الاجتماعية التي أدت إلى قيام النظام الرأسمالي و سيادته في المجتمعات الحديثة دون غيرها، و ذلك في كتابه الشهير ، الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية ، و قد أكد "فيبر" في كتابه هذا أن الرأسمالية بإعتبارها من أهم الظواهر الاقتصادية في عصره هي من إنتاج الروح الدينية البروتستانتية و التي تتسم بأخلاق و قيم و معتقدات تشجع على العمل و الادخار و الاستثمار فضلا عن تقديس هذه الطائفة للعمل، و احترام المهن، و إتقان الحرف و الاهتمام بالمهنة¹

حاول "فيبر" في مقالاته عن الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية تقديم الدليل على التلازم بين أشكال معينة من البروتستانتية و التقدم المنتظم نحو الرأسمالية و وجد "فيبر" في دراسته لبعض المجتمعات كفرنسا و انجلترا و المجر أن البروتستانتين أتباع مذهب كالفن Calvin إذا ما قورنوا بالكاثوليك، نجدهم يحتلون المراكز الكبرى، و يميلون إلى البقاء في المزارع و المشروعات الصغيرة، و الوظائف الإدارية، و فيما يتعلق بالدراسات الدينية كانت اهتمامات "فيبر" الأساسية معرفة الاختلافات و الفروق بين الأنساق الدينية المختلفة أكثر من المتشابهات بينها حيث أجرى مقارنات عديدة بين سائر الطوائف الدينية القديمة و الأديان الحديثة ، و كانت مقارناته دائما بين المسيحية التي هي ديانتها، مع غيرها من الأديان الأخرى حيث وصف فيبر الدين المسيحي بأنه دين "الخلاص و الصلاح و التقوى و النجاة"، و قد قام "فيبر" في دراسته هذه إلى التركيز على طبيعة الأخلاقيات الاقتصادية لكل دين من هذه الديانات ، ثم دراسة آثار كل دين على التنظيم الاقتصادي و الحياة الاجتماعية لكل الشعوب

¹ مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 169.

التي تعتنق هذه الديانات، و كان في كل دراساته يهتم بدفه الرئيسي، و هو الربط بين الاقتصاد و التدبّين¹

و قد أبرز فيبر في دراساته المختلفة ، احترامه لأهمية الدين كقوة تكاملية في المجتمع و إلى أهمية المعتقدات و الممارسات الدينية في إحداث التغير الاجتماعي، و أهمية الدين و وظيفته و دوره في الاستقرار الاجتماعي .

فعلم الإجماع الفيبري يولي أهمية كبرى لعلم اجتماع الأديان، مشددا على الأصول الدينية للحدائفة الغربية (الرأسمالية)، كما ارتبط بتعريف أنماط و نماذج العلوم الدينية و نموذج السلطة الدينية، و إمكانية إكتساب شرعيتها (عقلانية و قانونية) بطريقة تقليدية أو بطريقة كاريزماتية ..

فعلم الاجتماع الديني عن "فيبر" هو دراسة نموذجية سوسيولوجية و عقلانية بذاتها ، أضفت زخما كبيرا في الدراسات السوسيولوجية ، عنوانه الحدائفة و العقلانية مع الفهم و التفسير ...

¹ أنتوني غيدنز، علم الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 583.

المبحث الثالث : علم الإجتماع الإسلامي المفهوم ، الأهداف

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم علم الاجتماع الإسلامي، و ما هي علاقته بعلم الاجتماع إضافة إلى أهم مواضعه و مجالاته ، و ما هي أهم أهدافه، ثم سنتطرق في الأخير إلى الإطار المرجعي السياسي لعلم الاجتماع الإسلامي، و ما هي أهم مصادره.

المطلب الأول : مفهوم علم الإجتماع الإسلامي

لقد انطلقت العديد من أصوات العلماء و المفكرين اليوم في العالمين العربي و الإسلامي إلى الدعوة إلى قيام علم اجتماع إسلامي، و ذلك نظرا لوجود عدة اعتبارات ، خاصة مع إمتداد رقعة العالمين العربي و الإسلامي، ووجود سمات خاصة تختلف من حيث الشكل و المضمون و الوظيفة عن مثيلاتها ي بقية المجتمعات الأخرى، حيث أنّها التمايز يتطلب دراسة خاصة للواقع العربي و الإسلامي، خاصة مع المناقشات المتعددة التي تشهدها المنطقة حضاريا، و سياسيا و اقتصاديا، و حتى إيديولوجيا، زيادة على التحول السريع في البناء الاجتماعي، و التغير الاجتماعي ، الدعوة للإصلاح والتجديد ، مع وجود الإغراءات التكنولوجية و التحولات في ظل العولمة و الثورة المعلوماتية

• تعريف علم الاجتماع الإسلامي: ظهرت مجموعة من التعريفات نذكر منها

عرفه الأستاذ عبد الحميد مرسي بأنه " علم قائم بذاته ينطلق من منطلقات إسلامية في مجتمعات إسلامية ، يدرس ما يتردد فيها من ظواهر، و علاقات اجتماعية تسود فيها، و تنتشر بين أفرادها بحيث يكون لها صفة التكرار¹ .

إلا أنّ هذا التعريف يبقى قاصرا نظرا لاقتصره على دراسة المجتمعات الإسلامية دون غيرها، وهو تحديد لدور هذا العلم، فالعلم لا حدود له .

و عرفه الأستاذ زكي محمد إسماعلي بأنه: " علم يدرس الظواهر و النظم الاجتماعية دراسة وصفية تقريرية ، تعبر عن ما هو كائن من النظم من منطلق إسلامي اجتماعي أي من حيث

¹ عبد الحميد مرسي، الفرد و المجتمع في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر 1990، ص 58.

دراسة هذه الظواهر و النظم و العلاقات و التفاعلات الاجتماعية الناشئة عن احتكاك المسلمين ، ببعضهم البعض ، و بغيرهم في معاملاتهم و في عباداتهم¹ كما يؤخذ هذا التعرف بأنه اقتصر في ميدان علم الاجتماع الإسلامي على دراسة التفاعلات الاجتماعية لإحتكاك المسلمين ببعضهم، دون غيرهم، إضافة إلى اقتصره على المنطلقات الإسلامية .

كما عرفه زيدان عبد الباقي: بأنه " علم وصفي تقريرى بنائى تركيبى تكاملي يهدف إلى دراسة شؤون الحياة الاجتماعية من ظواهر، و نظم، و علاقات ، و ميكانيزمات اجتماعية من مختلف جوانبها الدينية والاجتماعية ، دراسة علمية تحليلية لبيان ما هو كائن و ليس لبيان ما ينبغي أن يكون ... وهو فرع من فروع علم الاجتماع العام"².

والذي يظهر في هذا التعريف أنه واسع جدا بحيث لا يحمل التمييز و لا التخصص، خاصة و أنه جعله فرعا من فروع علم الاجتماع العام .

إنّ هذه التعاريف ، و على تعددها فإنها لم تقدم لنا تعريفا جامعا يستجيب لحقيقة علم الاجتماع الديني، في إما أن تخصّص عاما، و إما أن تعمّم خاصّا، ومرة تهمل إطاره المرجعي الخاص به، ومن هنا نرى أنّ التعريف المناسب، و الخاص لعلم الاجتماع الإسلامي يمكن صياغته بأنه :

"علم الاجتماع الإسلامي هو علم تقريرى و صفي بنائى و تكاملي قائم على الدراسة المنهجية ، التي تهدف إلى إكتشاف السنن الإلهية الكونية المتعلقة بالظواهر المجتمعة من منظور إسلامي" ومن هذا التعريف نؤكد على ما يلي :

¹ زكي محمد اسماعيل ، نحو علم اجتماع إسلامي ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 4.

² زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع الإسلامي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، 1990 ، ص 1.

- 1- إن موضع علم الإجتماع الإسلامي هي معرفة و صافية تقريرية، بناءية، تركيبية، تكاملية قائمة على البحث و التحري و الدراسة متقيدة بمنهجية منظمة لتلك المعارف بعيدة عن العشوائية و الظنية أو الذاتية .
- 2- إن موضوع علم الاجتماع الإسلامي، هو جسي الظواهر المجتمعة دون تحديد لمجال جغرافي أو بشري، أو أمة معينة.
- 3- إن هدف علم الاجتماع الإسلامي هو الكشف عن السنن الإلهية و القوانين الكونية لتنظيم و تفسير الظواهر المجتمعة .
- 4- إن الإطار المرجعي و التشريعي لعلم الاجتماع الإسلامي، هو القرآن و السنة و الإجماع و القياس ، و الفكر الإسلامي عامة ، حيث يستمد من هذه المصادر الأساسية أحكامه، و تصوراته و مبادئه، و نظرياته عن الكون و الحياة و الإنسان و المجتمع ...

المطلب الثاني : أهداف علم الإجتماع الإسلامي

من أهم الأهداف التي يسعى إليها هذا العلم هي:

- 1- محاولة تحديد المركز العلمي الذي يمكن أن يمثله هذا الفرع بين مختلف فروع علم الاجتماع العام .
- 2- إبراز المعطيات التي قدمها الفكر الإسلامي للفكر الاجتماعي الإنساني بصفة و الوقوف على دور هذه المعطيات، و تاريخ الفكر الاجتماعي و تطوره¹ .
- 3- الكشف على الظواهر أو الوقائع التي تتصل بالناس و مشكلاتهم، و العلاقات التي تنشأ بينهم و محاولة التعرف عليها بكل دقة و شمولية، بحيث نعرف لأبعادها و حجمها، و طبيعتها و مدى انتشارها و تكرارها²
- 4- إعادة تقديم المادة العلمية، التي انطوت عليها المصادر الإسلامية، في ضوء النظريات الاجتماعية العاصرة، و تحديد العلاقة ، أو العلاقات التي تحكم هذه الظواهر المدروسة

¹ مديحة محمد سيد ابراهيم ، علم الاجتماع الديني ، مرجع سابق ، ص 211.

² مراد زعيبي ، علم الاجتماع و المرجعية الإسلامية ، دار قرطبة ، المحمدية ، الجزائر ، ط1 ، 2011 ، ص 77.

- بغيرها من الظواهر، و تحديد العلاقة الموجودة بينها و بين غيرها، مع الكشف عن السنن الإلهية التي تنظم و توجه الظواهر و تفسيرها¹.
- 5- تقديم إضافة إلى الاتجاهات الاجتماعية المعاصرة، من خلال تقديم و تحليل ما قدمه و جسده الكثير من المفكرين المسلمين، أمثال ابن خلدون، و البيروني، و ابن مسكويه، و الفارابي، و ابن سينا، و الماوردي، و ابن قتيبة، و أبو حامد الغزالي ثم محمد إقبال و مالك بن نبي و علي شريعتي، و محمد الغزالي ...
- 6- الوقوف على كيفية الانتفاع بالمعطيات الاجتماعية، و الظواهر، و محالة توجيهها من خلال التطوير أو التجديد أو الإصلاح الديني، و في تنظيم حياة الناس، و تيسير معيشتهم
- 7- تصحيح بعض الآراء و الاتجاهات و التقييمات التي ألحقت بالأفكار و الاتجاهات الإسلامية و التي كانت محلا للنقد اللاذع، و التشويه و التزييف و عنوانا للتخلف و الإنحطاط.
- 8- تجلية دور الدين الإسلامي كأداة بناء للضبط الاجتماعي ، و ذلك من خلال تشريعاته و أحكامه و معاملاته، و بإعتباره أداة للتطور و التغيير الاجتماعي .
- 9- إثراء البحوث الميدانية في المجتمعات الإسلامية و العربية المعاصرة و ذلك من خلال دراسة عوامل التغيير الاجتماعي في حركتها و ركودها، و تقدمها أو تخلفها.

المطلب الثالث : مجالات علم الإجتماع الإسلامي :

إنّ مجال علم الاجتماع الإسلامي، لا يقصر على المجتمعات الإسلامية و لا على السلوك الديني بالمفهوم الضيق، أو بالمفهوم الغربي للدين، بل يشمل كل مظاهر الحياة، و كل الظواهر الناشئة عن تفعل الناس أينما كانوا، سواء في المجتمعات الإسلامية او غير الإسلامية، و يمكن ان نحدد مجالين رئيسيين لعلم الاجتماع الإسلامي، و هما المجال النظري و المجال التطبيقي.

فعلم الاجتماع الإسلامي مثله مثل كل العلوم الأخرى ، حيث أنّ له جانبان أو مجالان : المجال النظري ، و يتعلق ببناء النظريات و الدراسات الغربية لعلم الاجتماع، أمّا المجال التطبيقي فيتعلّق بإجراءات البحوث الميدانية و تطبيق النتائج العملية المحصل عليها¹.

¹ المرجع السابق، ص 78.

و في هذا الصدد يقول أحمد المختاري : " فإيجاد علم اجتماع إسلامي منتج مبدع من واجبه أن يهشم هذه الأكاذيب و المحاولات ، و ذلك انه يعالج كل القضايا الاجتماعية في العالم من وجهة نظر إسلامية ، فمحاور علم الاجتماع الإسلامي متعددة و متشابكة فهو من وجهة يهدف إلى العالمية من حيث النظرة الإسلامية ، كما أنه يتفاعل مع الفكر الإسلامي علاوة على أنّ مهماته متعددة ، فهو نقدي جدلي ، نابع لا تابع ، ابتكاري النزعة و الاتجاه ، ملتزم إلزاما كاملا بالمبادئ الكلية للإسلام"²

لذلك في تصورنا و تقديرنا يمكن بناء هيكل موضوعي لعلم الاجتماع الإسلامي لتحديد الموضوعات التي يعنى بدراستها ، بحيث تكون هذه الموضوعات متميزة عن الموضوعات التي تتناولها، أو تناولتها الفروع الأخرى من فرع علم الاجتماع من خلال الإهتمام و وضع مجموعة من المداخل المدرسية المنهجية ، لهذه المواضيع ، إضافة لتأسيس معرفي و منهجي، و وضع نماذج معرفية، لعلم الاجتماع الإسلامي مع الوضع في الحسبان عدة اعتبارات خاصة كإمتداد رقعة العالم العربي و الإسلامي و وجود سمات خاصة تختلف من حيث الشكل و المضمون و الوظيفة ، عن مثيلاتها في بقية المجتمعات الأخرى ، حيث أنّ المجتمعات العربية و الإسلامية لها ميزات و خصائص يجب مراعاتها في دراسة و تحليل الظواهر و النظم و الأنساق الاجتماعية و الدينية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، و أن يكون قيمة مضافة ، و أداة للتطوير ، و التغيير الاجتماعي ، و الإصلاح الديني ، و المشاركة في عملية الضبط الاجتماعي، و البناء الاجتماعي .

المطلب الرابع : علاقة علم الاجتماع الإسلامي بعلم الاجتماع الديني

لقد اهتم العديد من المفكرين في تحديد العلاقة بين علم الاجتماع الديني و علم الاجتماع الإسلامي من حيث إبراز طبيعة العلاقة التي تحكم العلمين أو المفهومين، و في هذا الصدد يقول المفكر محمد زكي إسماعيل : " في الواقع إنّ هناك ارتباطا وثيقا بين علم الاجتماع و علم

¹ مراد زعيبي ، علم الاجتماع المرجعية الإسلامية ، ص 78.

² احمد المختاري ، نحو علم اجتماع إسلامي ، مجلة المسلم المعاصر ، بيروت ، لبنان ، العدد 43 ، 1985

الاجتماع الديني ، وهو ارتباط الخاص بالعام ، على أساس أنّ علم الاجتماع الديني ، هو أحد فروع علم الاجتماع ، و موضوعه البحث في النظم و الأنساق الدينية السائدة بين سائر المجتمعات بدائنها و حضريها من يدين بالديانات السماوية و غيرها، في العالم الإسلامي، و غير الإسلامي¹ .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى المفكر محمد زكي إسماعيل في تحديد و ربط العلاقة بين علم الاجتماع الديني و علم الاجتماع الإسلامي حيث يرى أنّ العلاقة بينهما هي علاقة العام و الخاص حيث يقول " إن علم الاجتماعي الديني كعلم الاجتماع الإسلامي كلاهما علم تحليلي و صفي يحلل الظاهرة موضوع البحث تحليلًا موضوعيًا و صفيًا لدراسة ما هو كائن و ليس علما معياريا يدرس ما ينبغي أن يكون، و إذا كان علم الاجتماع الديني يدرس الظواهر الدينية في عمومها سواء الإسلامية منها، أو غير الإسلامية في شتى المثل و العقائد، فإن علم الاجتماع الإسلامي يقتصر في دراسته على الظواهر الإسلامية، من حيث نشأة الظاهرة، و تطورها و طبيعة النظم و الأنساق الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، و علاقة هذه النظم بغيرها من النظم الاجتماعية غير الإسلامية"²

كما نجد أنّ المفكر عبد الباسط محمد حسن ، قد جعل من علم الاجتماع الإسلامي فرعاً من فروع علم الاجتماع الديني حيث قال : " فعلم الاجتماع الإسلامي ليس إلا فرعاً متخصصاً من فروع علم الاجتماع الديني ، وهو يهدف إلى دراسة العلاقات و الظواهر و النظم و الأنساق الاجتماعية من منظور إسلامي مستخدماً المنهج العلمي في دراسته للمعطيات الإسلامية³ .

و من خلال ما قدمناه من تبريرات لأصحاب هذا الرأي حيث أنّ هناك من جعل طبيعة العلاقة بين العلمين هي علاقة العام بالخاص، وهناك من جعل العلاقة هي علاقة الفرع بالأصل، وهو طرح قاصر . لأن علم الاجتماع الإسلامي من المفترض أن يكون علماً مستقلاً بذاته عن علم الاجتماع الغربي، و إلا لظلّ خاضعاً للنظرة الاجتماعية الغربية ، و هذا ما وقف عليه الأستاذ

¹ زكي محمد إسماعيل ، نحو علم اجتماع إسلامي ، ص 6

² المرجع السابق ، ص 26

³ مراد زعيبي ، علم الاجتماع و المرجعية الإسلامية ، ص 70.

مراد زعيبي بقوله: " إنّ علم الاجتماع الإسلامي ليس هو علم الاجتماع الديني، كما أنه ليس فرعاً من فروعهِ .

المبحث الرابع: المذاهب والتيارات الدينية والفكرية الإسلامية

سنحاول في هذا المبحث أن نتكلم عن أهم المذاهب و التيارات الدينية و الفكرية الإسلامية التي ظهرت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه و سلم ، ومع إتساع رقعة العالم إسلامي و انتشار الإسلام في أنحاء المعمورة، و على امتداد التاريخ و الأزمنة، و قيام الدول و سقوطها، حيث نشأت مجموعة من المذاهب منها ما تحمل الطابع الفقهي، و منها ما تحمل الطابع العقدي و السياسي و أخرى ذات بعد إصلاحي، و أخرى ذات بعد تجديدي، كانت قد تأثرت هذه المذاهب و التيارات بالواقع المعاش، حيث لا يمكن عزلها عن سياقها الثقافي و المجتمعي و الديني و السياسي و الاقتصادي ، وعن ارتباط الأفراد و تعلقهم بها، كما سنحاول أن نتكلم عن أهم المذاهب و التيارات الوافدة إلى الجزائر.

المطلب الأول : المذاهب الدينية الفقهية.

إنّ ظهور مدرستي أهل الحديث و أهل الرأي في الفقه الإسلامي مع بداية القرن لثاني الهجري و اتساع دائرة الفقه الإسلامي، و كثرة مسائله، حيث خطى الفقه الإسلامي خطوات واسعة، و تطور تطورا ملحوظا، لذلك أطلق على هذا العصر بالعصر الذهبي للفقه الإسلامي، نظرا لإزدهاره و نشاطه و قوة نضوجه الفكري و الإجهادي، حيث نشأت مجموعة من المذاهب الإسلامية، و تعدد المجتهدون ، حيث كان لكل مدرسة توجهها و طريقها في الإستنباط، حيث اهتمت هذه المذاهب بالفقه من حيث التأليف و التبويب و الإجهاد، و انتشر الطلاب، و نشروا مذهبهم في كل أقطار العالم الإسلامي .

و لقد كان لكل مذهب حظا من الإنتشار و الذيوع ، وقد كان للمذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) واسع التأثير و الإنتشار و البقاء و القبول لدى الساسة كما لدى العامة ، لذلك سنحاول التركيز على هؤلاء المذاهب الأربعة الأوسع انتشارا في أقطار العالم الإسلامي، و المعمول بها عند جمهور المسلمين ، حيث كان لها البقاء ، و تغلبت على ما سواها من المذاهب، كمذهب سفيان الثوري بالكوفة ، و الحسن البصري بالبصرة، و

الأوزاعي بالشام و الأندلس، و ابن جرير الطبري، و أبي ثور ببغداد، و داود الظاهري ... حيث لم يكتب لها البقاء، و انقرضت بإنقراض أتباعها، و لم يبقى إلا المذاهب الأربعة المشهورة .

1- المذهب الحنفي : و يعرف بمذهب أهل الرأي، وهو أقدم المذاهب الأربعة، و صاحبه الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان الكوفي، المولود سنة 80 هـ و المتوفي ببغداد سنة 150 هـ و كان منشأ هذا المذهب بالكوفة موطن الإمام، قم انتشر في سائر بلاد العراق¹، وقد اشتغل بالفتيا و القضاء.

ولم يدون أبو حنيفة فقهه في كتاب مستقل، ولكن كان الفضل كله في نشر مذهبه يرجع إلى تلاميذه الذين دونوا فقهه في كتبهم، تلقوا المسائل عن الإمام مباشرة و دونوها في كتب المذهب التي تلقاها الأصحاب من بعدهم، و تولوها بالشرح و البيان و سائر الخدمة العلمية التي حفظوا بها المذهب، ولقد كان لأبي حنيفة تلاميذ كثير إلا أنه اشتهر منهم أربعة هم، أبو يوسف و محمد بن الحسن و زفر بن هذيل، و الحسن بن زياد، فكان لهم من الأثر البالغ في مذهب أبي حنيفة و هم الذين حفظوا المذهب و دونوه و عن طريقهم انتشر².

فهو أكبر المذاهب حظا في الإنتشار فقد كان المذهب الغالب في العراق أيام العباسيين لإيثارهم إياه في القضاء كما كان المذهب الرسمي للدول العثمانية، ولا يزال حتى اليوم مذهب الفتيا و القضاء الشرعي في البلاد التي خضعت للحكم العثماني كمصر و سوريا و لبنان و العراق، كما انه المذهب الغالب في تركيا بالنسبة لمسائل العبادات و هو المذهب السائد في البلقان و القوقاز و أفغانستان و باكستان، و آسيا الوسطى، و عند مسلمي الهند و الصين، كما يوجد بأمريكا الجنوبية عدد كبير من المقلدين للمذهب الحنفي و يشكل أتباعه أكثر من ثلث المسلمين في العالم³.

¹ أحمد تيمور باشا، المذاهب الفقهية الأربعة : الحنفي المالكي الشافعي والحنبلي و انتشارها عند جمهور المسلمين، دار الآفات العربية،

القاهرة مصر ط1، 2001، ص 50.

² محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية فيالسياسة و العقائد و تاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، ط2، 1980، ص

360

³ المرجع نفسه، ص 361

2- المذهب المالكي: وهو مذهب أهل الحديث ، و ينسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبجي و المولود سنة 93 هـ و المتوفي بالمدينة سنة 179 هـ على الصحيح، وهو ثاني المذاهب الأربعة في القدم، و قد نشأ المذهب المالكي بالمدينة موطن الإمام مالك¹ ، وقد تأهل للفتيا و جلس للإفادة وهو ابن إحدى و عشرون سنة ، حيث قال الذهبي " ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم و الفقه و الجلالة و الحفظ ". و للإمام مالك عدة مؤلفات أشهرها : "الموطأ" و له رسالة في القدر، و رسالة في الآداب، و أما عن انتشار المذهب المالكي فلقد ساهم تلاميذ الإمام في نشر مذهبه في أنحاء المعمورة بل أصبح في حياة مؤسسه المذهب الرسمي للدولة في الأندلس في عهد هشام بن عبد الرحمان بن معاوية ، امير الأندلس الذي أخذ جميع الناس بإلزامهم مذهب مالك، و صيّر القضاء و الفتيا عليه و ذلك بعد المائة و السبعين للهجرة ، و تلك سمة لم تتحقق لأيّ مذهب من المذاهب الإسلامية الأخرى .

و قد أكبّ عليه التلاميذ و الطلاب من كل صوب فكثروا، و كانوا يأتون إليه من بلاد بعيدة ثم يعودون بمذهبه إلى ديارهم ينشرون فقهه في شتى أرجاء العالم الإسلامي لذلك تعددت مدارس المذهب المالكي ...²

و بفضل طلته انتشر المذهب في العراق، و لايزال مذهب المالكية حتى الوقت الحاضر ذا نطاق واسع، فيعتبر المذهب الثاني بعد المذهب الحنفي في انتشاره، وهو الغالب على أهل المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا و موريتانيا و نيجيريا، و مصر و السودان و البحرين و الكويت...

3- المذهب الشافعي : ينسب هذا المذهب إلى الإمام محمد بن ادريس الشافعي القرشي المولود بغزة سنة 150 هـ و المتوفي بمصر سنة 204 هـ و مذهبه ثالث الأربعة في القدم³ .
إرتحل إلى المدينة و تفقه على يد مالك ثم إلى العراق و الحجاز و مصر، و كان وفاته بها كان الشافعي مع إمامته في القه ، عالما بأصول الأحكام و قواعدها و طرق الإستنباط وهو ما

¹ احمد تيمور باشا ، المذاهب الفقهية الأربعة ، مرجع سابق ، ص 64

² محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 370

³ احمد تيمور باشا، المذاهب الفقهية الأربعة، مرجع سابق، ص 75

يعرف بأصول الفقه و له مؤلفات مشهورة ككتاب "الرسالة" وكتاب "الأم" وله ديوان شعر للإمام الشافعي تلاميذ كثير، منهم من نقل مذهبه القديم (في العراق)، ومنهم من نقل مذهبه الجديد (في مصر)، وهو الأشهر و الأكثر¹.

وقد كان المذهب الشافعي معمولاً به في مصر، منذ وجوده فيها حتى استولت عليها الدولة الفاطمية، فأبطلت العمل به، ثم رجع عهد الدولة الأيوبية، وعادت له قوته، فكان مذهب الدولة فيها، وكان منعج شيخ الأزهر محصوراً في علماء الشافعية، و كان له إنتشار أيضاً في العراق، و كثير من بلاد خراسان، و الشام و اليمن و أما اليوم فهو الغالب في مسائل العبادات على أهل مصر و الأردن، كما يوجد له أتباع في سوريا و لبنان، و العراق و الهند و ايران و اليمن، وهو المذهب الغالب في العبادات و المعاملات في اندونيسيا، وله أتباع في جزر ميلان و الفلبين و جاره، وله وجود قليل في الحجاز و الهند و باكستان

4- المذهب الحنبلي: و ينسب هذا المذهب للإمام احمد بن حنبل الشيباني، المولود ببغداد سنة 164هـ و المتوفي بها سنة 241هـ و مذهبه رابع المذاهب السنية المعمول بها عند جمهور المسلمين²، قال ابن فرحون في الديباج: " و أما مذهب أحمد بن حنبل –رحمه الله- فظهر ببغداد ثم انتشر بكثير من بلاد الشام، و ضعف الآن أي في القرن الثامن وقال ابن خلدون: " و أما احمد ابن حنبل فمقلدوه قليل لبعده مذهب عن الإجتهد، و أصالته في معاضدة الرواية و للأخبار بعضها ببعض، و أكثرهم بالشام و العراق في بغداد و نواحيها، وهو أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث"³.

وكما انتشر المذهب في العراق، فقد انتشر بعد ذلك في الشام، و مصر، حتى جاءت الدولة العثمانية ونشرت المذهب الحنفي في تلك المناطق واستمر الأمر كذلك إلى أن ظهر الشيخ محمد ابن عبد الوهاب، و عاد و أنتشر المذهب الحنبلي في ظل الحكم السعودي حتى صار له أتباع في نواح كثيرة من العراق و الشام و مصر

هذا و إن قلة انتشار المذهب الحنبلي ترجع إلى أسباب عدة أهمها:

¹ عبد الوهاب خلاف، خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، دار القلم للطباعة و النشر، الكويت، بدون طبعة، ص 71

² احمد تيمور باشا، المذاهب الفقهية الأربعة، مرجع سابق، ص 88

³ المرجع نفسه ص 89

- 1- ما أشيع من شدة و غلظة أتباعه حتى نفر الناس منهم.
- 2- أن المذهب الحنبلي جاء بعد أن استقرت المذاهب الفقهية، و أخذ الناس بأقوال أئمتهم فأثر عامل الزمن في قلة انتشار المذهب.

المطلب الثاني : التيارات الدينية الفكرية (العقدية والسياسية)

إنّ من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور التيارات الدينية الفكرية و المتمثلة في الجانب الكلامي و الجانب السياسي عبر التاريخ الإسلامي ، هو انه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه و سلم دبّ الإختلاف بين صحابة الرسول صلى الله عليه و سلم، أولا حول مسألة الإمامة، لتنشأ فيما بعد مجموعة من الإختلافات¹، و المشاكل كانت سببا في نشوء تيارات و فرق كلامية أخرى سياسية حيث أن الكلامية نشأت بسبب الخوض في المسائل الكلامية و العقدية و السياسية نشأت بسبب مسائل الإمامة و الولاية و الحكم .

- 1- التيارات السياسية : لعل من أبرز التيارات السياسية ذات الطابع الديني و الفكري نجد :

- الخوارج : الخوارج هي فرقة من الفرق الإسلامية ، خرجوا عن الإمام علي عليه السلام و خالفوا رأيه و يرى ابن منظور أنّ الخوارج اسم لحزب سياسي و فرقة دينية و يرى المخالفون لهم من كتاب الفرقة أنهم سموا (خوارج) لأنهم خرجوا عن الناس أو عن الدين ، أو عن الحق ، أو عن علي كرم الله و جهه².

فرقة الخوارج هي من أقدم الفرق السياسية و الدينية في الإسلام ، و أبرزها أثرا في تاريخه ، ولقد كان السبب المباشر لنشأتها هي مسألة التحكم إبان المعركة الفاصلة بين أنصار علي ابن أبي طالب ، و أنصار معاوية و عثمان بعد معركة صفين سنة 37هـ ، إذ رضي علي -كارها- بالتحكيم و لكن الخوارج و قد انتهى التحكيم إلى مأساة لصاحبهم

¹ البغدادي محمد ، الفرق بين الفرق ، الطبعة العصرية ، بيروت ، لبنان ط2 ، 1980 ، ص 14

² ياسين حسين الويسي، من من تراث الإباضية العقائدي ، دار الفرقة ، دمشق ، سوريا ، 2010 ، ص 13

حيث ثاروا على نتيجة التحكيم، وقالوا : لا حكم إلا الله، وقد بقيت فكرة الخروج عبر التاريخ إلى غاية يومنا هذا .

فالخوارج يرون أنّ من حق الأمة إسقاط الإمام (ال خليفة أو الحاكم) الذي يحيد عن الطريق المستقيم، ويقررون أن الإمامة، إنما تحقق لمن تختاره الجماعة، -أيا كان- و لو كان عبد أسودا و في هذا نزعة ديمقراطية أصلية ديمقراطية دينية إن صح التعبير¹.

وتنقسم فرقة الخوارج إلى أربعة فرق رئيسية هي الأزارقة، و النجدات، و الصفيرية، و الإباضية، فالأزارقة نسبة لإمامهم نافع بن الأزرق الحنفي، وهم أول من حكم بأن ديار مخالفيهم هي ديار كفر، و أن النار هي مثنوى أطفال مخالفيهم، إذ يمثلون الجناح اليساري المتطرف لفرقة الخوارج، اما النجدات ففهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي، وهم في يؤكدون على حرمة دماء المسلمين و أموالهم، أما الصفيرية فنسبة إلى زياد الأصفر، و هم في غلوهم مثل الأزارقة، خالفوهم فقط في إمتناعهم في قتل أطفال المخالفين لهم في الإعتقاد، أمّا الفرقة الرابعة الإباضية فهي نسبة إلى عبد الله إباض، وهم أقل جماعات الخوارج غلوا، و أكثرهم إعتدالا و أقربها إلى فكر أهل السنة، و لقد انقرضت هذه الفروع سوى فرقة الإباضية ، التي لا يزال أبنائهما في سلطنة عمان و في أنحاء المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، و في الجنوب الشرقي لقارة إفريقيا)².

2- الشيعة: الشيعة هم الذين شايعوا عليا -رصي الله عنه- في إمامته، و اعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، و يرون أن قضية الإمامة هي قضية أصولية و ركن من أركان الدي ، و العقيدة و أن الرسول صلى الله عليه و سلم قد نص على ذلك صراحة و أنّ عليا أحق الناس بالخلافة و أفضليته على كل ما سواه (عقيدة النص و الوصية) و منذ أوائل القرن الثاني للهجرة أخذت فكرة التشيع تمثل مذهبا فقهيا هو مذهب أهل البيت ، و لا بدّ من الإشارة إلى أن التشيع لعلي - ﷺ - و الذي احدث رد فعل عنيف في

¹ يوليوس قلهوزن ، أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام ، ت عبد الرحمان بدوي ، مكتبة النهضة و الحرية القاهرة ، مصر 1990 ، ص 8

² محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ط 2 ، 1997 ، ص 28 ، 29

العالم الإسلامي، و كانت نتيجته المباشرة حدوث ثورات و انقسامات مازال تأثيراتها حتى يومنا هذا، و قد تولدت عن هذه الانقسامات فرق شيعية عديدة أشهرها :
 1-2 الزيدية : إن الزيدية تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب و هي فرقة بالمعنى المتعارف عليه في علم الكلام الإسلامي بدأت ثورتها ضد الدولة الأموية ، في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك وهم معتزلة في الأصول، وهم تيار الثورة في آل البيت¹

إنّ اهم ما تميزت به الزيدية من سائر الشيعة ينحصر في نقطتين :
 الأولى اشتراطهم القيام، أي الثورة و الخروج بالسيف لثبوت الإمامة، و الثانية تجويزهم الإمامة في أولاد الحسن و الحسين، في حين حصرها بقية الشيعة في أولاد الحسين فحسب².

2-2 الإمامية الإثني عشرية، جعلت الشيعة الإمامة أصلا للدين، قاستها على النبوة، و حصرت في الإمام أمور الدين و الدنيا، ثم تسلسل الإثني عشرية بأئمتهم³ ، حتى الثاني عشر، فلما غاب أحلوا مجتهدهم في النيابة عنه فجعلوا لهم الولاية العامة في الدين و الدنيا و يسمون بالجعفرية لإعتماد آرائهم الفقهية على أقوال الإمام جعفر الصادق، و كان لموت الإمام جعفر الصادق أثره البالغ في انقسام الشيعة إلى فرقتين رئيسيتين :
 الإمامية الإثني عشرية من جهة ، وهم أتباع موسى الكاظم، و الإسماعيلية الباطنية و هم أتباع إسماعيل من جهة أخرى و لكل فرقة منها تدعي أنّ لإمامها الزعامة دون الأخرى⁴.

3-2 الإسماعيلية الباطنية: هم الشيعة الإمامية ، و يقولون إن الإمام بعد جعفر الصادق هو ابنه إسماعيل، وليس موسى الكاظم ، كما قالت الفرقة الإثني عشرية و

¹ المرجع نفسه ، ص 97

² سعد رستم ، الفرق و المذاهب الإسلامية منذ البدايات ، أنوار للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء المغرب ، 2008 ، ط 1 ، ص 214.

³ محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 211.

⁴ كمال الدين نور الدين مرجوني ، نشأة الفرق و تفرقها ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص 58.

هم يمثلون التيار الثوري في الإمامية، و يعرفون أيضا بالباطنية لقولهم بأن لكل ظاهر

باطنا (التقية) ، و في تعاليمهم يمتزج الإسلام بالفلسفة اليونانية¹.

3- التيارات الكلامية (العقدية) : من أهم الفرق الكلامية، ذات البعد العقدي، و التي

ظهرت على امتداد مسار الفكر الإسلامي، و لها حيز كبير من الأتباع، و تأثير على الحياة

الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، نذكر ما يأتي :

● فرقة المعتزلة : هي فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، وازدهرت في العصر

العباسي، و قد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض

الفلسفات المستوردة، مما أدى إلى انحرافها على عقيدة أهل السنة و الجماعة .

و قد برزت المعتزلة كفرقة فكرية، على يد واصل بن عطار الغزال (80هـ - 131) الذي كان

تلميذا للحسن البصري، ثم اتزل الحلقة و شكل حلقة خاصة به لذلك سمو بالمعتزلة².

من اهم أفكارها القول بأن الإنسان مختار بشكل مطلق في كل ما يفعله، فهو يخلق أفعاله

بنفسه، كما يقولون بأن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنا و لا كافرا و لكنه فاسق، فهو بمنزلة

بين المنزلتين ... و هو أحد الأصول الخمسة، إضافة إلى التوحيد العدل و الوعد و الوعيد و

الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و المعتزلة يعتمدون في الإستدلال لعقائدهم على العقل

كليا ، حيث حولوا الدين إلى مجموعة من القضايا العقلية ، و البراهين المنطقية، و ذلك

لتأثرهم بالفلسفة اليونانية، و بالمنطق الصوري الأرسطي³.

● فرقة الأشاعرة : هي فرقة كلامية إسلامية تنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج عن

المعتزلة ، و قد اتخذت الأشاعرة البراهين و الدلائل العقلية و الكلامية وسيلة في محاجة

خصومها من المعتزلة و الفلاسفة و غيرهم لإثبات حقائق الدين و العقيدة الإسلامية⁴

و قد وضع الأشعري قواعد المذهب و حدد موقع " وسطيته"، و ذلك بين عقلانية المعتزلة

و نصوصية السلفية، ثم جاؤا بعده أئمة أعلام تعاقبوا من بعده رفعوا قواعد المذهب و

¹ محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي ، مرجع سابق ص 362

² الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الموسوعة المسيرة في الأديان و المذاهب و الأحزاب المعاصرة جدة السعودية ، 1990.ص50.

³ محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي ، ص 45.

⁴ الندور العالمية للشباب الإسلامي ، ص 60.

فصلوا مجمله، و شرحوا إشارات، و من أبرز هؤلاء الأئمة (الباقلاني و إمام الحرمين الحويني ، و حجة الإسلام الغزالي ، ..) الأمر الذي أخرج الأشعرية من نطاق بغداد حتى رأينا مذهب جمهور الأمة الإسلامية في الإعتقادات، ولذلك كان القرن الخامس الهجري هو قرن انتشار الأشعرية في المشرق و المغرب¹.

و قد كان للأشاعرة فضل كبير في الدفاع عن السنة و الحق، و الوقوف في وجه الباطنية و الرافضة، و المعتزلة و الجهمية و المرجئة و الفلاسفة، ... و الرد عليهم و كشف أسرارهم و أباطيلهم، و قد انتشر المذهب الأشعري، و أصبح عقيدة شبه رسمية تتمتع بحماية الدولة و تبناه العديد من السلاطين و الأمراء، بالإضافة إلى اعتماده من جمهرة من العلماء ، و بخاصة فقهاء الشافعية و المالكية و الحنفية... ، و لذلك انتشر المذهب في العالم الإسلامي كله ، و لازال سائدا إلى اليوم، في أكثر البلاد الإسلامية و الغربية وله جامعاته و معاهده المتعددة .

● **الصوفية :** إنّ التصوّف هو حركة دينية، انتشرت في العالم الإسلامي، و كانت بداية إرهاباتها مع حركة الزهد في القرن الأول الهجري على يد شخصيات معروفة بزهدها، و حصر طاقاتها في العبادة لله، لكنّها نمت تماشياً مع التطورات الاجتماعية و السياسية حيال الأحداث داخل المجتمعات الإسلامية، و من أمثالها نجد : (الحسن البصري ، 110هـ ، رابعة العدوية المتوفية 185هـ و مالك بن دينار المتوفي عام 131 هـ، و الجنيد البغدادي المتوفي عام 297 هـ ، و أبو يزيد طيفور البسطامي المتوفي عام 261 هـ، و شخصية أبو الغيث الحسين بن منصور المعروف بالحلاج المتوفي عام 309 هـ) إلى أن أصبح اسم التصوف منذ القرن الرابع الهجري علما على جميع الصوفية المنتشرين في العالم الإسلامي. فالتصوّف هو طريقة سلوكية قوامها التقشف و الزهد و التخلي عن الرذائل و التحلي بالفضائل لتزكوا النفس و تسموا الروح²، إلا أن معنى التصوف انحرف فيما بعد عن معناه الحقيقي، حيث أصبح يدل على معاني أخرى، فهو و أن كان يدعو إلى الزهد و إلى

¹ محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي ، ص 192 ، 193 .

² الموسوعة المسيرة في الأديان و المذاهب و الأحزاب المعاصرة ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، ص 228 .

شدة العبادة كرد فعل مضاد للإنغماس في الترف الحضاري، إلا أن المتصوف يقوم بتربية النفس و السمو بها ، و بذلك بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى عن طريق الكشف و المشاهدة و الإلهامات، و ليس عن طريق أتباع الوسائل الشرعية، التي جاءت في الكتاب و السنة¹

و هناك العديد من الطرق الصوفية كالجيلانية و الرفاعية و البدوية و الدسوقية و الأكبرية و الشاذلية و البكداشية، و النقشبندية، و الرحمانية، و التيجانية و المهدية و السنوسية و النورسية ، و هي منشرة في معظم دول العالم الإسلامي و توسعت في مصر و العراق و تركيا، و السودان و التشاد و النيجر و الجزائر، و المغرب و السنغال، و في غرب ووسط و شرق آسيا ...

المطلب الثالث : التيارات الدينية الإصلاحية و التجديدية

لقد شهد واقع التاريخ الإسلامي ميلاد تيارات و حركات دينية تهدف في المقام الأول إلى الدفاع عن الإسلام و الرد على منتقديه ن و إثبات أن الإسلام دين و دولة و انه دين صالح لكل زمان و مكان ، و إلى الدعوة إلى الإصلاح الديني و تنقية الدين من الخرافات و الأوهام و البدع و الضلالات ، و كذل للرد على محاولات تشويه الدين و هدمه، و تحريف نصوصه و معانيه .

لذلك فهذه الحركات الإصلاحية هي واقع الأمر هي مجموعة من الأفكار و المناهج و الأهداف و الوسائل تتخذ الدين الإسلامي كمرجعية أساسية لها و ترى أن جميع الأزمات التي أصابت العالم الإسلامي كان العامل الأساسي فيها هو الإبتعاد عن الدين، أو بالأحرى فقدان الدين لفاعليته الاجتماعية في العالم الإسلامي ، لأنه لو كان الدين يتحرك في ضمير المجتمع، لما كان الواقع على ما هو عليه من الضياع ، و التمزق و التخلف و التنافر، و من ثم قامت الحركات الإصلاحية مدركة أنّ جذور الإشكالية في سقوط حضارة الأمة تكمن في ذهاب الروح الحقيقية للدين في أروقة التاريخ و عقده، و من ثم مسخه و تشويهه و تحويله

¹ نندوح حربي ، موسوعة الفرق و المذاهب و الأديان المعاصرة ، ألفا للنشر و التوزيع ، مصر ، ط 1 2010 ، ص 98.

كما أدركت أن قيام حركتها لا يكون إلا عن طريق إحياء الدين و تجديده بتجديد فعاليته في أفراده"¹.

و قد كانت لهذه الحركات الإصلاحية قيادات و أتباع ، انتشروا في أنحاء العالم العربي و الإسلامي مع اختلافهم في الأساليب المتبعة في الإصلاح و الدعوة ، كل حسب بيئته و ما يراه من أولويات و حسب طبيعة التحديات القائمة في وجه النهوض بالأئمة الإسلامية و أنقاذها من التخلف و الضعف و الإنحطاط .

و لقد ارتبطت هذه الحركات الإصلاحية الدينية في مطلقها بالإمام ابن تيمية (661هـ 728هـ - 1328، 1263م) الذي كان له دور كبير في الدفاع عن الإسلام حيث كان في زمانه يدعو إلى التجديد الروحي و الاجتماعي ، من خلال الرجوع إلى الأصول الدينية الصحيحة (الكتاب و السنة)، و كذا نبذ الخرافات و البدع التي ألحقت بالدين، فأفسدت صورته الطاهرة النقية ، وكذا ركزت دعوته على فتح باب الإجتهد واسعاً ، و حارب الجمود و التقليد و التعصب، فكان من خلال هذا من ابر الذين سعوا إلى إبداع مشروع فكري لتجديد الدين الإسلامي لكي يتجدد به دنيا المسلمين².

و هو ما مهّد لظهور حركات إصلاحية أخرى فيما بعد، حيث تجسّدت و قامت خلال القرن الثاني عشر الهجري و الثامن عشر ميلادي، دعوة محمد بن عبد الوهاب (1703م، 1792م) الذي كان أكثر تركيزه منصباً على إصلاح العقيدة و الدفاع عنها، و تنقيتها من الظواهر المفاهيم و السلوكيات التي تناقض مبدأ التوحيد.

و لقد أراد ابن عبد الوهاب أن يجدد الإسلام و التوحيد هو جوهر عقائده ، و محورها فركز الجهد الفكري كله على تنقية عقيدة التوحيد الإسلامية، مما شابهها، و طراً عليها³. و لقد انتشرت دعوته أيما إنتشار، و في كافة أنحاء العالم الإسلام مخلفة أثارا و أتباعا في كل مكان، و ما زلت هذه الدعوة قائمة إلى يومنا هذا بعد واصلت المملكة العربية السعودية حمايتها و الذود عنها ، بعد أن ناصرها مؤسسوها الأولون ، ثم تأتي من بعدها

¹ عبد الرزاق الجبران على شريعتي و تجديد التفكير الديني ، بين العودة إلى الذات و بناء الإيديولوجية ، دار الأمير ، ط1 ، 2002 ، ص 81.

² محمد عمارة ، مستقبلنا بين التجديد الإسلامي و الحداثة الغربية ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ط2 ، 2007 ، ص 16.

³ محمد عمارة ، تيارات الفكر الإسلامي ، ص 254.

الحركات الإصلاحية الحديثة التي تبلوت مبادئها مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع مصليين و مجددين بارزين من أمثال جمال الدين الأفغاني (1838م، 1897م) و محمد عبده (1849م، 1905م)، حيث تعتبر هذه الحركة من خلال أعمالها و جهودها من اكبر و أعمق المدارس لإحياء التجديد في النهضة الإسلامية الحديثة، وقد كان لها التأثير المباشر لظهور الحركات الإسلامية في العصر الحديث، حيث ظهرت أعمال محمد رشيد رضا (1865-1935م) ثم حركة الإخوان المسلمين التي تأسست سنة 1928 بقيادة الأستاذ حسن البنا (1906، 1949)، و أخرى في عديد البلدان العربية والإسلامية و إنّ هذه الحركات تعتبر من أهم الحركات و التيارات الدينية و الإصلاحية التي عرفها المجتمع الإسلامي، و العربي و ذكرها هنا ليس على سبيل الحصر، إنما على سبيل المثال فقط، كون أنّ العالم الإسلامي عرف مصليين و مجددين كثر لا يسعنا في هذا المبحث أن نذكرهم جميعا و يتبين من كل سبق أن الحركة الإصلاحية الإسلامية لم تختلف عن غيرها من الحركات الإصلاحية في الأمم و الشعوب الأخرى، فهي تبدأ بالدعوة إلى العودة إلى الأصول الدينية التي تعتبر كأفكار مرجعية و مؤطرة للحركة، ستند إليها في نقد الحاضر المتمثل في الواقع الذي تعيشه الأمة، و ترغب في تغييره، و نقد الماضي القريب و الإنطلاق نحو المستقبل¹.

المطلب الرابع: التيارات الفكرية و الدينية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر منذ الفتح الإسلامي عام (50هـ - 650م) دخول العديد من التيارات و المذاهب الفقهية و العقدية و حتى السياسية، حيث ارتبط نشوؤها بالمنطقة و تأثرها بالواقع الاجتماعي و السياسي و التاريخي الداخلي و الخارجي، و بنشوء دول و سقوطها و من أهم هذه المذاهب و أبرزها نجد فرقة الخوارج من صفرية و إباضية، و كذلك المذهب الشيعي و المذهب الحنفي و المالكي إضافة مذهبي الأوزاعي و الثوري، حيث نصّ القاضي عياض على ذلك: " أما إفريقية و ما وراءها من المغرب، فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين"²، و في هذه المرحلة عرف مذهب الأوزاعي و الثوري نوعا من الإنتشار في

¹ الطيب برغوث، حركة تجديد الأمة على خطى الفاعلية الاجتماعية، دار قرطبة الجزائر، ط1 2004، ص 4.

² القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 1، ص 79.

افريقية و الأندلس إلا انهما سارعا بالإختفاء لفسح المجال لمذهبين أكثر صلابة هما : الحنفي و المالكي، فمذهب الثوري مهّد للحنفي، و الأوزاعي مهّد للمالكي، و خصوصا في الأندلس منذ القرن الثاني¹.

و انطلاقا من الصورة التي رسمها "جورج مارسيه" حول المغرب الأوسط من الناحية المذهبية خلال الوسيط الأعلى ، نستنتج أنّ المذهب الخارجي عمر الجهة الغربية منه لاسيما عند ظهور إمارة أبي قرّة (148هـ/765م) زعيم بني إفرن بنواحي تلمسان، و خاصة عند بروز إمارة دولة الرستميّين خلال القرن (3هـ/9م) بتاهرت، أمّا الجهة الشرقية منه لاسيما منطقة القبائل الصغرى ، فقد انتشر المذهب الشيعي بين أهاليها، نعني قبائل كتامة في أواخر القرن 3هـ/9م. ثم تدعم ذلك المذهب إثر اعتناق صنهاجة المغرب الأوسط له².

أما المذهب الشيعي الإسماعيلي ، فقد انتشر بعد أن جاء الفاطميون، و أسسوا دولتهم بعد أن قضوا على دولة الرستميّين سنة (296هـ/909م).

حتى جاءت حملة المعز بن باديس (406هـ -454هـ / 1016م - 1062م) الذي أعلن القطيعة عن الفاطميّين، و نبذ مذهبهم، و بقية المذاهب الأخرى، و حمل الناس على التمسك بمذهب الإمام مالك .

وهدف المعز من نبذ المذهب الحنفي هو تجنيب بلاده التشتت المذهبي و توحيدها في هذا المجال ، و بالتالي تسهيل عملية تسييرها ، و بذلك تصبح الوحدة المذهبية جزءا لا يتجزأ من الوحدة السياسية³.

و منذ هذا التاريخ بقي المذهب المالكي، هو المذهب الغالب و الرسمي، حيث توطدت أركانه و أصبح هو المذهب السائد، حتى جاء الحكم العثماني زال المذهب الحنفي إلا ان ما يميز العهد العثماني، هو أنه يعتبر من أزهى عصور الطرق الصوفية في الجزائر، ذلك أنّ العثمانيين كانوا يجلسون رجال الطرق الصوفية، و يتبركون بهم، و يزورهم قبل إنطلاقهم

¹ الهنتاتي ، المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي ، ص 20.

² المرجع نفسه ، ص 134.

³ الهنتاتي، المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي ، ص 182، 183

للغزو ، وبعد احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830 و انهيار الدولة الجزائرية، احتفظت الطرق الصوفية بمكانتها بين جماهير الشعب الجزائري، حيث كانت هي المؤسسة الوحيدة التي بقيت متخذقة، مع الأفراد، و تؤدي دورها الديني و التعليمي و حتى الجهادي، ويرجع تاريخ ظهور الحركة الصوفية في الجزائر إلى قرون عدّة ، حيث أنه مع القرن الرابع عشر الميلادي كانت الحركة الصوفية قد لعبت دورا أساسيا في رسم معالم الحياة الدينية و الاجتماعية في الأقطار العربية و منها الجزائر، رسخت و تغلغت في التقاليد الشعبية و بدأ الناس ينخرطون في الزوايا و يؤمنون بالأولياء، و كرامتهم، و يندفعون إلى زيارة القبور، و أصبح المتصوفة يمثلون قوة روحية، و قد صاحب كثرة العلماء و المتصوفة في الجزائر شيوع عدة طرق كالقادرية و الشاذلية و الرحمانية و التيجانية، و البلقايدية .

هذا من ناحية، و أما التيارات الفكرية ذات التوجه الإصلاحية و التجديدي ، فنجد أنّ ظهورها في الجزائر كان أثناء الإستعمار الفرنسي، خاصة في تعاطيها مع الأحداث السياسية حيث نجد مواقفها مع مطلع القرن العشرين تصنف في شكل مواقف شخصية مثل الأمير خالد، و سياسة المطالبة بالحقوق، و التي يمكن تصنيفها في الإصلاح السياسي ... إلا أن مرحلة العشرينات جعلت الحركة الإصلاحية تكون أكثر نضجا بل و تنظيما و تحديدا للأهداف و الإتجاهات الدينية و الإصلاحية، سياسية متحررة و فكرية و تربوية، خاصة بعد الزيارة التي قام بها الشيخ محمد عبده رائد الإصلاح في الوطن العربي سنة 1903 للجزائر و التي كان لها الفضل الكبير في دفع حركة الإصلاح في الجزائر، و كذا إرجاع فعالية الإسلام فيها ، فكان من الآثار التي خلفتها كبذور بدأت تنبت في أذهان بعض الجزائريين، حيث ظهرت فئة مثقفة تدعو إلى الإصلاح من أشهرهم : عبد القادر المجاوي، و عبد الحليم بن سماية، و حمدان بن النيسي و مولود بن موهوب، و غيرهم من الذين كانوا يمثلون في أغلبهم صف المحافظين المتميزين بالتأييد ، و المتحمسين للوطنية، و الجامعة الإسلامية و لأفكار التجديد، و الإصلاح الديني، التي جاءت بها الحركة الإسلامية¹.

¹ زليخة بوقرة ، سوسولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، مذكرة ماجستير جامعة باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية ، كلية علم الاجتماع و الديمغرافيا ، 2009/2008 ، ص 114.

و إضافة لجهد هؤلاء الشيوخ، نجد من أبرز إفرزات الحركة الإصلاحية ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتاريخ 1931/05/05، بقيادة عبد الحميد بن باديس و الإبراهيمي و الطيب العقبي و مبارك بن محمد الميلي ... تحت شعار الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا". و قد بيّن عبد الحميد بن باديس، هذه الأركان و المبادئ في قوله: " العروبة و الإسلام و العلم و الفضيلة ، هذه هي أركان نهضتنا، وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي هي مبعث حياتنا، و رمز نهضتنا فما زالت هذه الجمعية منذ كانت تفقهنا في الدين و تعلمنا اللغة، و تنيرنا بالعلم، و تحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية، و تحفظ علينا جنسيتنا و قوميتنا، و تربطنا بوطنيتنا الإسلامية الصادقة"¹

ولقد كان لعديد من العلماء و المفكرين آراء و أفكار إصلاحية تجديدية في جزائر الإستقلال و من بينهم نجد المفكر "مالك بن نبي" الذي دعا إلى اتخاذ الدين كأيدولوجيا، و منهج للدعوة و التغيير، و إعادة بناء المجتمع الإسلامي الحديث، و هي نفسها إيديولوجية التغيير و البناء التي قام على أساسها المجتمع الإسلامي القديم ، و هذا بقوله: " نهضة مجتمع تتم في نفس الظروف العامة التي فيها ميلاده كذلك يخضع بناؤه و إعادة البناء إلى نفس القانون"²، إضافة إلى جهود الشيخ محمد الغزالي رائد الإصلاح و التغيير في العالم العربي والإسلامي ، صاحب الوسطية و الاعتدال، حيث كانت له جهود حثيثة في دعوة المجتمع الجزائري إلى التمسك بقيمه الدينية، و إلى الدعوة إلى الإصلاح و التجديد، و التوعيّة في سبيل حل قضاياها و مشاكله الراهنة.³

كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر بدور و جهود قوى الإسلام السياسي في الجزائر بتنوعها، و تعدد أطر مرجعياتها الفكرية و الإيديولوجية، كالإتجاه السلفي الوهابي و الإتجاه الإخواني، و جمعية القيم، و رابطة الدعوة الإسلامية، و جماعة التبليغ و الدعوة

¹ تركي رايح ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين التاريخية (1956، 1931) و رؤساؤنا الثلاثة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، ط1 2004 ، ص 358.

² مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1981 ، ص 69.

³ يزير جلول ، الشيخ محمد الغزالي و دوره في تعزيز القيم الدينية داخل المجتمع الجزائري ، من خلال إنتاجه الفكري ، مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة بوزريعة 02 ، 2016/2017 ، ص 05.

الجهة الإسلامية للإنقاذ، حركة حماس (مجتمع السلم حالياً)، حركة النهضة الإسلامية ... وعلى الرغم من ذلك التنوع في المرجعيات الفكرية لهذه القوى، إلا أنها تجد اتفاقاً في تحليل الواقع الجزائري، فضلاً عن اتفاقها حول أن المشروع الإسلامي هو الحل لأزمات هذا الواقع و محاولة جادة منها لإصلاح و تغيير ما يمكن تغييره .

خاتمة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم علم الإجتماع الديني، من خلال تقديم أهم التعاريف الخاصة به، و تطرقنا إلى أهمية دراسة الدين و وظائفه في المجتمع، إضافة إلى كلامنا على أهم ميادين و أهداف على الاجتماع الديني، و فهم و دراسة العلاقة التفاعلية بين الدين و المجتمع، كما حاولنا أن نقدم أهم المفاهيم و المصطلحات المستخدمة في أدبيات هذا العلم و هذا كي يتسنى لنا فهم مغزى و جدوى مواضيع هذا العلم، إضافة إلى معرفة أهم الإتجاهات، و النظريات، و المقاربات السوسولوجية، التي اهتمت بدراسة الدين، و حاولنا أن نركز على أهم قامات هذا العلم ، ثم حاولنا أن نميط اللثام على علم الاجتماع الإسلامي، من خلال التطرق إلى المفهوم و الأهداف، و المجالات، ثم حاولنا أن نتكلم على أهم المذاهب و التيارات الفكرية العقديّة و السياسيّة ، مع تنوعها، وانتشارها داخل العالم الإسلامي، إضافة إلى أهم التيارات الدينية الإصلاحية و التجديدية في العصر الحديث، كما حاولنا أن نتكلم عن أهم التيارات الفكرية و الدينية التي ظهرت في الجزائر والتي كان لها تأثير في الواقع الإجتماعي، و هي ليست بمعزل عن السياق السياسي و الثقافي و الإجتماعي الداخلي والخارجي، و ما هي أهم أهداف و تصورات هذه التيارات الفكرية لحل القضايا، و المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث:

المذهب المالكي: النشأة، التطور، الخصائص

(رؤية سوسيو تاريخية)

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل أن نميط اللثام عن أصول المذهب المالكي من خلال، النشأة، التطور الخصائص و المراحل والتعرف عنه من خلال التعريف بسيرة صاحب المذهب من خلال النشأة و طلب العلم و المكانة العلمية و المؤلفات.

كما سنعمل على تتبع، و ذكر أهم مدراس المذهب المالكي، و التي نشأت تباعا، مع تطور المذهب في أصقاع المعمورة، شرقا و غربا، كما سنبحث في عوامل انتشار المذهب، و التي ساعدت على تطوره و انتشاره، كما سنعمل على البحث في خصائص المذهب، و الغوص في أهم مصادره، و أهم الكتب في المذهب.

و في تتبع مسارات التطور سوف نخوض في مراحل التأسيس و كذا التفرع، و التطبيق، و التنقيح، و كذلك النقد، وهي مراحل مرّ به المذهب المالكي إلى يومنا الحالي.

وفي الأخير سنتطرق إلى خاتمة الفصل.

المبحث الأول: التعريف بمؤسس المذهب

من خلال هذا المبحث، سوف نميط اللثام عن صاحب المذهب، من خلال تتبع سيرته الذاتية من المولد، والنشأة، وطلبه للعلم، ومشايخه، إضافة إلى ذكر مؤلفاته، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه .

المطلب الأول: المولد والنشأة

يعد الإمام مالك - رحمه الله - من الجهابذة الأعلام الذين أعتنى العلماء قديما و حديثا بحياتهم، إذا ينذر كتاب من كتب التراجم إلا و للإمام مالك حظ وافر فيه ، تحدثوا فيه عن المولد و النسب، والنشأة، وطلبه للعلم، و أصوله، و مؤلفاته، و لولا الجري على سنة الباحثين في التعريف بكل صاحب مذهب أرادوا أن يكتبوا عن مذهبه، لما تعرضت للتعريف به ، لأن الكتابة عنه لا أرى فيها جديدا ، و إنما هي تكرار لما كتبه السابقون عنه لا غير.

ولهذا فإنني - أرى - أن أعرف به تعريفا مختصرا ، أتعرض فيه لأسمه، و نسبه، و ميلاده، و نشأته في طلب العلم، و أشهر مشايخه، و كذلك مؤلفاته، و مكانته العلمية، و ثناء العلماء عليه، ثم وفاته .

أولا: نسبه ومولده:

إنه الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر عمرو، بن الحارث، بن غيمان، بن خثيل، بن عمرو، بن الحارث، الأصبحي، الحميري المدني¹.

و أمه هي العالية بنت شريك الأزديّة، و أبوه أنس، رجل فقير يعول نفسه، و أهله من صناعة النبال.

¹ القاضي عياض ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . تج أحمد بكر محمود ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1987 ، ج 1 ، ص 104 ، 105 .

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

و أما جده مالك: فكنيته أبو أنس، وهو من كبار التابعين، يروي عن عمر، وطلحة، و عائشة و أبي هريرة و حسان بن ثابت، وكان من أفاضل الناس، و علمائهم، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلا إلى قبره، و غسلوه و دفنوه، و كان ممن يكتب المصاحف، حين جمع عثمان المصاحف .

و أما جد أبيه: هو أبو عامر بن عمرو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم، و شهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه و سلم، خلا بدرا¹.

وكان لمالك ابنة تحفظ علمه، و كانت تقف خلف الباب ، فإذا غلط القارئ ... نقرت الباب فيفطن مالك، فيرد عليه، وله ولد سمي " يحيى "، روى عن أبيه الموطأ، و كان له ثلاثة أعمام: نافع أبو سهيل، و أويس و الربيع، و ذكر بعضهم أن له عما يسمى بالنضر، وكلم من رواية الأحاديث².

إختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها الإمام مالك، و الأصح أنه ولد سنة 93 هـ الموافق ل 711 م ، وقد ولد الإمام مالك في المدينة المنورة، التي كانت موطن الشرع و مبعث النور، ومركز العلم، و مقر الخلافة الإسلامية³.

ثانيا: نشأته

لقد تربى الإمام مالك – رحمه الله – و نشأ في بيئة علمية عريقة، فقد كان جده من كبار علماء التابعين، و أبوه أنس من رواة الحديث، وإن لم يكن من المكثرين كما كان أخوه النظر من طلبة العلم في المدينة المنورة، حتى أن مالكا كان يعرف به في بداية أمره⁴.

و أما أمه فتبدو أنها كانت على قدر كبير من العلم⁵.

¹ المرجع نفسه ، ص 112.

² المراجع السابق ، ص 113.

³ الحافظ الذهبي ، سير أعلام النبلاء.

⁴ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ص 11.

⁵ ابن فرحون الديباج المذهب في معرفة أئان علماء المذهب ، تح محمد الأحمدى ، مكتبة دار التراث ج 1 ، ص 130.

لذلك نجد أن الإمام مالك نشأ في بيئة خاصة تهتمّ بالعلم .

وقد كان منذ صباه حافظاً، وصبوراً، و مثابراً، و مخلصاً في طلب العلم، و قد كان يمتلك قوة حفظ، حيث كان يحفظ إثنا عشر ألف حديث، إضافة إلى حفظه للقرآن الكريم، و لا شك أن هذه الميزة هي الأساس للنبوغ في العلم، و قد ذكرت بعض كتب التراجم و السير أن الإمام مالك أراد في بداية مشواره أن يمتحن الغناء، فأرشدته أمه بالتخلي عن هذه الفكرة و تعلم الفقه ولهذا أرسلته إلى ربيعة بن عبد الرحمان المعروف بريعة الرأي، وهو أول شيخ تتلمذ عليه و صقل معارفه، و قالت له أمه : " اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه " ¹، و هي بذلك تشير إلى أن العلم إذا لم يكن معه أدب و خلق، و سلوك حسن لم تكن له قيمة .

المطلب الثاني : طلبه للعلم و مشايخه

وكما رأينا في بيئة الإمام مالك الخاصة، أما بيئته العامة، فهي المدينة المنورة التي كانت تعج بالعلماء الذين اتخذوها سكناً، أو مرو بها، زيارة، و طلباً للعلم، و في هذا الجو العام بدأ الإمام مالك - رحمه الله - طلبه العلم ، وهو ما يزال صغيراً، كما يدل لذلك قول الزبيري : " رأيت مالكا في حلقة ربيعة و في أذنه شنف "، إلا أنه كان كبيراً في تفكيره و عقله ، و يبدو أنه كما رأينا سالفا لوالدته أثرا كبيرا في وضع ذلك المنهج، يقول مالك : " قلت لأمي أذهب فأكتب العلم فقالت: تعال فألبس ثياب العلم، فألبستني ثيابا مشمّرة، ووضعت الطويلة على رأسي، و عممتني فوقها، ثم قالت اذهب إلى ربيعة، فتعلم من أدبه قبل علمه " ².

وبالتردد على هؤلاء العلماء، نضجت و اكتملت شخصية مالك العلمية، و الأدبية كما أرادت أمه رحمها الله.

وقد عان مالك - رحمه الله - و صابر، و بذل الغالي و النفيس من أجل إقتطاف ما لدى هؤلاء الجهابذة من ثمار علمية، و اتخذ لذلك كل ما أوتي من وسيلة، فقد بذل فيه وقته حيث يقول:

¹ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ص 130.

² القاضي عياض ، ترتيب المدارك ج 1 ص 131.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

"كنت آتي ابن هرمز من بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل"¹، وقد بذل فيه ماله، حيث يقول تلميذه ابن القاسم: "أفضى بمالك طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباعه"² وقد أُرهِق فيه جسمه، يقول رحمه الله: "كنت آتي نافعا نصف النهار وما تظلني الشجرة من الشمس"³.

وقد عاش مالك في العصر الأموي، و الذي تميز بالتطور العلمي في تخصصات متنوعة إضافة إلى كثرة العلماء في المدينة المنورة، و الذين أخذ مالك العلم عنهم، حيث بلغ عددهم 900 شيخ منهم 300 من تابعي التابعين، و كان بعضهم من أبناء الصحابة، أو تلاميذتهم.

لذلك فمالك يعتبر وريث علم المدينة كله، هذه المدينة التي كانت تمثل ملتقى الصحابة، و العلماء، إذ مات من الصحابة حسب مالك نحو عشرة آلاف، و الباقيون منهم تفرقوا بالبلدان وقد ورث فقهاء المدينة السبعة علم هؤلاء الصحابة الذي انتقل بدوره لمالك عن طريق كبار شيوخه⁴.

ومن أبرز شيوخه نذكر:

1- ربيعة بن عبد الرحمان المعروف بريعة الرأي، وقد أخذ عنه مالك فقه الرأي الذي يعني عند علماء المدينة، إعمال الرأي في النصوص جمعا أو ترجيحا، أو نقدا، أو نقضا، دون الوقوف أمامها وقفة الحيرة، والإستسلام.

وقد كان ربيعة رحمه الله بارعا في هذا الفن، مما جعل مالكا رحمه الله كلما تذكره يقول: "ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة"⁵.

كما تأثر كذلك بذوقه، و حسن هندامه، ولعل ذلك مما عنته أمه حين قالت له: (فتعلم من أدبه قبل علمه).

¹ ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج 1، ص 99.

² المرجع نفسه، ج 1، ص 110.

³ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 1، ص 110.

⁴ المرجع نفسه، ص 112.

⁵ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ج 3، ص 259.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

و لذلك نجد مالكا - رحمه الله - يلبس الثياب الرقيقة تأسيا بشيخه، و يقول: " ما أدركت أحدا يلبس هذا الرقاق، و إنما كانوا يلبسون الصفاق إلا ربعة فإنه كان يلبس مثل هذا " ¹.

2- عبد الله بن يزيد بن هرمز، و قد إنتقاه مالك لدراسة العقيدة عليه، سواء في ذلك عقيدة هل السنة و الجماعة، أو عقائد الفرق، الذين كثروا في ذلك العصر، يقول مالك: (جالست ابن هرمز ثلاث عشرة سنة في علم لم أبتئه لأحد من الناس) ²، كما استفاد منه في تواضعه للحق، وورعه في الفتوى، و عدم التسرع فيها، يقول مالك: (سمعت ابن هرمز يقول: ينبغي للعالم أن يورث جلساؤه قول لا أدري، حتى يكون ذلك أصلا في أيديهم، فإذا سئل أحدهم عما لا يدري قال لا أدري) ³.

وقد تمثل مالك هذا التوجيه، و تلك النصيحة، حتى كان يقول في أكثر ما يسأل عنه، لا أدري.

3- بن شهاب الزهري: و الذي يعتبر بحق من أكثر الحفاظ رواية للحديث في عصره، بالإضافة إلى ما أتاه الله من علم الدراية.

وقد اختاره مالك لأخذ الحديث عنه يقول مالك: (كنا نجلس إلى الزهري فيقول: قال ابن عمر كذا و كذا ... فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه، وقلنا له الذي ذكرت عن ابن عمر من حدثك به ؟ فيقول ابنه سالم) ⁴.

ويقول أيضا: (كنت أجلس إلى ابن شهاب، و معي خيط، فإذا حدث عقدت الخيط، ثم رجعت إلى البيت، يعني مكتبه) ⁵.

¹ تهذيب التهذيب، لإبن حجر العسقلاني ص

² القاضي عياض ترتيب المدارك، ج 1، ص 81.

³ المرجع نفسه، ج 1، ص 32.

⁴ المرجع نفسه، ج 1، ص 32.

⁵ المرجع نفسه، ج 1، ص 32.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

4- جعفر بن محمد الباقر - عليه رحمة الله - الذي كان إماما متبحرا في الفقه، كما كان زاهدا ورعا، و معظما لسنة رسول الله صلى الله عليه و سلم، يقول مالك: (... ولقد اختلفت إليه زمانا ... و ما رأيتته يحدث عن رسول الله إلا على طهارة ... و كان من العلماء و العباد، و الزهاد الذين يخشون الله ...)¹.

5- الإمام نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه، وهو إمام مشهور من أئمة التابعين أخذ العلم عن مولاه عبد الله بن عمر و أبي هريرة، وقد أثنى عليه أهل الفضل ثناء جميلا، وقال فيه ابن عمر رضي الله عنه: (لقد منّ الله علينا بنافاع)، و قال فيه مالك: (كنت إذا سمعت عن نافع يحدث عن ابن عمر، لا أبالي ألا أسمع من غيره)².

6- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام تابعي مشهور، من حفاظ الحديث ورواته، كان رجلا ثقة، ثبتا، كثير الحديث حجة، إمام في الحديث، حدث عنه الإمام مالك.

المطلب الثالث: مؤلفاته ومكانته العلمية

أولا: مؤلفاته

لقد ألف مالك - رحمه الله - كتبا متعددة في فنون مختلفة، تعبر بوضوح، عما يتمتع به الإمام من سعة العلم، وقوة المدرك الإجتهادي.

ومن الآثار التي تركها، بعضها كتبها بنفسه، وبعضها رواه عن تلاميذه، ومن أهم مؤلفاته نجد:

• الموطأ: يعد الموطأ من أول الكتب المدونة في الحديث والفقه الإسلامي، فقد كان الناس قبله يعتمدون على الذاكرة والسمع، و الحفظ أكثر مما يعتمدون على الكتاب، أما التدوين و الكتابة و التأليف، فقد ابتدأ بالموطأ وقد سلك الإمام مالك في تصنيفه له منهجا جمع فيه بين:

- رواياته من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم و فتاوى الصحابة و التابعين.

¹ تهذيب التهذيب، ج2، ص 104، 105

² المرجع نفسه، ج2، ص130.

- اجتهاداته واستنباطاته.

وقد رتب كل هذا على أبواب الفقه، فهو كتاب حديث وفقه معاً¹.

● المدونة: ² تعتبر المدونة أهم أمهات المذهب المالكي، وأصح كتب الفروع فيه وهي تشمل آراء الإمام مالك الفقهية، وتخرّج ابن القاسم على أصول الإمام مالك الفقهية.

● كما أن للإمام مالك مؤلفات أخرى متعددة متمثلة في رسائل³، وهي:

1- رسالة لابن وهب في الرد على القدرية.

2- كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان، ومنازل القمر.

3- رسالة في الأقضية، كتب بها إلى أحد القضاة.

4- رسالة في الفتوى.

5- رسالة إلى هارون الرشيد في الآداب، والمواعظ.

6- كتاب في التفسير لغريب القرآن.

7- رسالة إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة.

● كما أنّ للإمام مالك إملاءات كثيرة، قال الإمام القرافي: "أملي إمام دار الهجرة في مذهبه نحو من مائة وخمسين مجلداً في الأحكام الشرعية، فلا يكاد يقع فرع، إلا ويوجد له فيه فتياً"⁴.

ثانياً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد اجتمعت للإمام مالك مناقب لم تجتمع لغيره من الأئمة، وقد جمعها الإمام الذهبي فقال: "وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها إجمعت لغيره أحدها، طول العم، وعلو الرواية وثانيها، الذهن الثاقب، والفهم وسعة العلم، وثالثها: إتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح

¹ محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه، دار الفكر، لبنان ص 22، 23.

² ابن فرحون، الديباج المذهب، ص 124.

³ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 2، ص 90، 91.

⁴ أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تح محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ج 1، ص 34.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

الرواية، و رابعها : تجمعهم على دينه وعدالته، واتباعه السنن، و خامستها: تقدمه في الفقه و الفتوى وصحة قواعده " ¹.

ولقد نال الإمام من ثناء العلماء القدر الوافي، فهو من المحدثين إماما، ويعدّ أول من دوّن علم الحديث، و كتابه الموطأ خير شهيد على ذلك، وهو عند الفقهاء الفقيه الثاقب النظر، الذي يجمع بين الحكمة الدينية ومراعاة مصالح المسلمين.

و ها هو الإمام مالك يقول عن نفسه : " قلّ شيخ أخذت عنه، ما مات حتى يسألني ويستفتيني". وقال أيضا : " ليس كل ما أحبّ أن يجلس في المسجد للفتيا و الحديث جلس ، حتى يستشير أهل العلم و الفضل ، فإن أشاروا عليه بالجلوس جلس ، وما جلست حتى شهد لي 70 سبعون من أهل الفضل " ².

و هاهو العالم الرباني سفيان بن عيينة يثني على الإمام مالك ، ويقول فيه : " مالك سيد أهل المدينة ، و مالك سيد المسلمين ، و مالك عالم أهل الحجاز ، وقال : مالك كان سراجا " ³ ويقول الشافعي : " إذا جاء الأثر عن مالك ، فمالك النجم " ⁴ ..

كما شهد له محمد بن الحسن الشيباني بالتقدم في العلم بالقرآن و السنة ، و أقوال الصحابة ، و يقول عبد الرحمان بن مهدي : " أئمة الحديث الذين يقتدى بهم أربعة ، و ذكر منهم الإمام مالكا " ⁵.

ويقول الإمام أحمد : " مالك أثبت في كل شيء ... و إذا رأيت الرجل يبغض مالكا ، فأعلم انه مبتدع " ⁶.

¹ جلال الدين السيوطي ، طبقات الحفاظ ، تح ، علي محمد عمر ، مكتبة وهبة بعبادين ج 1 ، ص 198 .

² سعيد الكمي ، محاضرات عن تاريخ المذهب المالكي.

³ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 148 ، 149.

⁴ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، ج 10 ، ص 8.

⁵ المرجع نفسه ، ج 6 ، ص 279 ، 280.

⁶ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 83.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

و سأل ابن هرمز يوما جارتة : من بالباب : فلم تر إلا مالكا، فذكرت ذلك له ، فقال : أدعيه ، فإنه عالم الناس¹.

و قال أبو يوسف : " ما رأيت أعلم من ثلاثة ، مالك ، و ابن أبي ليلى، و أبي حنيفة .

و قال عبد الرحمان بن مهدي أيضا في المقارنة بين مالك و سفيان الثوري و الأوزاعي : سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس إمام في السنة، و الأوزاعي إمام في السنة، وليس إمام في الحديث، و مالك إمام فيهما جميعا².

وإذا أردنا تتبع شهادة السلف الصالح، و أهل العلم و الفضل له بالإمامة له في العلم بالكتاب و السنة، و التقدم في الفقه، و الصدق، و التحري في الرواية و تفضيلهم له، و ثنائهم عليه ، فإن هذا المطلب لا يكف لذلك، و ليس محله، بل هو يحتاج إلى كتاب مستقل بذلك .

المطلب الرابع : وفاته و تلاميذه

أولا : وفاته

ولقد بارك الله في عمر الإمام مالك، و امتد به الأجل حتى قارب التسعين عند وفاته، فكثرت تلاميذه و انتشر فقهه، و فاضت الأخبار بذكره، و تحدث الناس بعلمه، و ما أبقاه من كتب كإرث ثقافي و ديني و علمي للمنتمين للمذهب المالكي و حتى غيرهم من المذاهب، و في آخر أيامه عان من مرض ألزمه الفراش لعشرين يوما، ثم فارق الحياة إلى بارئها في اليوم الرابع عشر من ربيع الأول سنة 179 هـ الموافق لـ 795 م في يوم الأحد ، ودفن بالمدينة بمقبرة البقيع، و كان عمره ستة و ثمانون سنة³ ، و غسله ابن كنانة و ابن أبي الزبير و ابنه يحيى و كاتبه حبيب و صلى عليه عبد العزيز ابن محمد بن براهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، و كان خليفة لأبيه على المدينة.

¹ المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 149.

² القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 81.

³ ابن عبد البر ، التمهيد، ج 1، ص 92.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

غير أن المذهب المالكي بالرغم من وفاة مؤسسه، بقي مستمرا في انتشاره و تطوره، و محافظته على أهم أصوله و قواعده، وذلك بفضل تلاميذه و طلابه الذين نهلوا من علمه، و جاؤوا من كل أرجاء بلاد المسلمين ليعودوا إليها فيما بعد .

ثانيا : تلاميذه

إن ما ساعد على استمرار و بقاء المذهب المالكي، و انتشاره، و امتداد أعمال مالك هم التلاميذ الذين نشروا علمه و مذهبه حيث كانوا كثير ، و جاؤوا من جميع الأقطار الإسلامية، حيث أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال : " ليضربنّ الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة ."

قال سفيان بن عيينة : نرى أن المراد بهذا الحديث مالك بن أنس¹.

حيث أخذ عن الإمام مالك خلائق كثيرة لا تحصى، من أهل المشرق ، و من أهل المغرب، فإن الإمام شدّت إليه أكباد الإبل من القارات الثلاث آسيا، إفريقيا و أوروبا، حيث غادروا إلى بلدانهم ، و أعادوا إنتاج ما تحصّلوا عليه من الإمام "مالك" في مجتمعاتهم، حيث بفضلهم انتشر المذهب المالكي أيّما انتشار، و سنذكر أبرزهم و أشهرهم حسب المناطق²:

1- المصريون : و نذكر من أهمهم : أبو عبد الله عبد الرحمان بن القاسم ، أشهب بن عبد

العزیز، عبد الله بن وهب، أصبغ بن الفرج، عبد الله بن عبد الحكم

2- المغاربة : من أشهر تلاميذ مالك المغاربة نذكر: علي بن زياد التونسي، أبو عبد الله زياد

بن عبد الرحمان القرطبي، عيسى بن دينار القرطبي، أسد بن الفرات، ابن شرس، زياد

بن عبد الرحمان المعروف بشبظون، و يحي بن يحي الليثي.

¹ القاضي عياض ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 84.

² محمد أبو زهرة ، محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية ، مطبعة المدني ، القاهرة مصر ، ص 241.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة ، التطور ، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

3- الحجازيون والعراقيون : من أهم كبار تلاميذ مالك المدنيون نجد : ابن الماجشون، و مطرف ، و من تلاميذ مالك العراقيين نجد: عبد الرحمان بن مهدي و عبد الله بن مسلمة القعني.

المبحث الثاني: مدارس المذهب المالكي

لقد إنتشر المذهب المالكي في أصقاع كثيرة من العالم، و ذلك بفضل من تتلمذ على يد الإمام " مالك " حيث التزموا بمذهبه وأصوله الفقهية الإستنباطية، وقد برز من أولئك التلاميذ أربع مجموعات تميزت كل مجموعة منها بخصائص، و مميزات، حتى أصبح لكل منها مدرسة مستقلة وظيفتها إعادة إنتاج الفقه المالكي للمدرسة الأم، مع إحفاظ كل مدرسة بنشاطها العلمي الخاص بها من حيث المنهج، و الترجيح و الإستباط، و الإستقلال، و إن كانت كلها لا تخرج عن أصول المدرسة المالكية الكبرى، وهذا ما سنتناوله في هذا البحث.

المطلب الأول: مدرسة المدينة

أولاً: النشأة: لقد نشأت هذه المدرسة، و تطورت على يد رجال أفذاذ، من تلاميذة مالك – رحمه الله- حيث برزوا في العلم في حياته، و احتلوا مكانته العلمية بعد وفاته، وهم كثر، ومن أشهرهم عثمان بن كنانة الذي كان مقرباً من مالك في حياته، و عبد الله ابن نافع الصائغ، و عبد الملك بن الماجشون، و مطرف ابن عبد الله...¹

و الذي يبدو من دراسة كتب الطبقات أنّ هذه المدرسة بدأ يقل عطاؤها، و يأفل نجمها، إلا أن الغالب على الظن أنّ عطاءها استمر أكثر من ستين سنة بعد وفاة مالك – رحمه الله – و لا شك أن الإستقرار السياسي، و عدمه لهما دور كبير في ازدهار العلم و انتشاره، و كساده، و انحساره².

ورغم ذلك فقد ظلت هذه المدرسة ردها من الزمن، مصدر إشعاع لكل البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي، فقد كانت إليها الرحلة من الأندلس و إفريقيا و مصر و العراق و غيرها من بلاد

¹ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 3، ص 18.

² تاريخ الطبري ج 8، ص 50.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

الإسلام، مما نتج عنه إنتقال روايات و آراء أئمتها إلى تلك البلدان¹، وهذا ما سنراه في بقية المدارس.

ثانيا: الخصائص

يمكن إبراز ما تميزت به هذه المدرسة عن غيرها من المدارس، من خلال الآراء و الفتاوى الصادرة عن أئمتها في قضاء الفقه المختلفة، حيث تميزت هذه المدرسة بإنتهاج منهج معين اختصت به عن بقية الدارس المالكية الأخرى، ذلكم هو منهج الإعتماد على الحديث و السنة النبوية بعد القرآن الكريم، مرجعا للأحكام دون النظر إلى كون العمل موافقا له أو غير موافق، مادام ذلك الحديث ثابتا عن رسول الله ﷺ.

وقد برز هذا المنهج عند إمامين من أئمتها هما: ابن الماجشون، و مطرف، إذ تعاضدت جهودهما فيه، و اتحدت رؤاهما حتى سميا بالأخوين لكثرة إتفاقيهما²، ولعلّ هذا المنهج المتبع كان سبب التأثير بجانب من شخصية مالك- رحمه الله - حيث كان يكره الرأي و يذمه، كما كان يكره التنظير، و كثرة إفتراض المسائل، ويحث بالتمسك بالدليل حتى صحّ³، فحمل تلاميذه المدنيون ذلك على إطلاقه، ورأوا أنّ عرض الحديث على الأثر بعد أن صحّ هو نوع من الرأي الذي ذمه شيخهم.

المطلب الثاني: المدرسة العراقية

أولا: النشأة

لقد انتشر المذهب المالكي في العراق، و ازدهر خصوصا في البصرة و بغداد، و ذلك بواسطة أصحاب الإمام مالك وتلاميذه كعبد الرحمان بن مهدي، و عبد الله بن مسلمة القعني ثم ابن المعزل، و ابن أبي شيبة ثم من أسرة آل حماد بن زيد، كالقاضي إسماعيل بن إسحاق

¹ محمد المختار المامي، المذهب المالكي، مدارس و مؤلفاته، خصائصه و سماته، مركز زايد للتراث و التاريخ، الامارات، العين ط 1 2002 ص 54.

² القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 3 ص 228.

³ المرجع نفسه ج 1، ص 182.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

والقاضي بن الفرّج البغدادي، ثم الأبهري، و كبار أتباعه كالباقلاني، وابن الجلاب، و القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي، و الذين بموتهم ضعف المذهب المالكي في العراق، بل يمكن القول أنّ موتهم كان نهاية لهذه المدرسة¹ ولقد أسهمت عوامل متعددة في انتشار المذهب و ازدهاره هناك، كما أسهمت عوامل أخرى في انحساره و ضعفه.

ومن العوامل التي ساهمت في ازدهاره و انتشاره نجد²:

- تبني الدولة العباسية للمذهب المالكي، و توليتها أئمة القضاء .
- المناظرات و تدارس المسائل، و مناقشتها استدلالا و تصحيحا من طرف الأئمة، وفق منهج معين، أدى إلى ازدهاره.
- اعتناء الأئمة المالكية البغداديون إعتناء كبيرا بحلقات التدريس و العلم في بغداد و البصرة.
- الإنفتاح على المذاهب الأخرى، و عدم التعصب، مما فسح له المجال في قلوب الناس فنال أصحابه الإحترام و الحضوة.

أمّا عوامل انحساره، و ضعفه في العراق فلعلّ أهمها:

- موت الأبهري، و تلاحق كبار أصحابه دون أن يخلفوا تلامذة مثلهم يحملون لواء المذهب بعدهم³.
- خروج القضاء منهم إلى غيرهم من المذاهب الأخرى كالشافعية و الحنفية، مما أدى إلى هجر البعض منهم للمذهب، و الرجوع عنه إلى مذاهب أخرى⁴.

ثانيا: الخصائص

لعلّ من أبرز الخصائص و السمات التي تميزت بها هذه المدرسة عن غيرها من المدارس هي:

¹ ابن فرحون، الديباج، المذهب، ج2 ص 100.

² محمد الماسي، المذهب المالكي، ص 82، 83.

³ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 5، ص 261.

⁴ المرجع نفسه، ص 263.

- إهتمام أئمة هذه المدرسة بالتقعيد، و يرجع ذلك إلى احتكاكهم بالمذاهب الأخرى كالمذهب الحنفي و المذهب الشافعي اللذين بدأ فيهما التقعيد كفنّ في مرحلة مبكرة بالنسبة للمذهب المالكي.¹
- عناية العراقيين بالتخريج، و جمع النظائر، وهو ما عبر عنه المقري² بإصطلاح العراقيين في شرح المدونة، حيث قال: (... فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم المدونة كالأساس وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة و القياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات و مناقشة الألفاظ، و دأبهم القصد إلى أفراد المسائل و تحرير الدلائل على رسم الجدليين و أهل النظر من الأصوليين ...)
- إعتنائهم بالفقه الفرضي، وذلك لعله من التأثر بالبيئة، فقد كان مالكية العراق يعايشون فقهاء الحنفية الذين ازدهر لديهم فقه الإفتراض، حيث تكثرت التفريعات، و التقسيمات المنطقية ...

المطلب الثالث: المدرسة المصرية

أولاً: النشأة:

تعدّ المدرسة المصرية، أول مدرسة مالكية تأسست بعد مدرسة المدينة³، وذلك بجهود كبار تلاميذه "مالك" الذين أخذوا عنه علمه، ثم رحلوا إلى مصر ليعلموه الناس كعثمان بن الحكم الجذامي، و عبد الرحيم بن خالد الجمحي و سعيد بن عبد الله المعافري ... وعن هؤلاء العلماء، أخذ أقطاب هذه المدرسة، و مؤسسوها الحقيقيون كإين القاسم، و أشهب و عبد الله بن عبد الحكم قبل رحلتهم إلى الإمام "مالك"⁴.

¹ أحمد ابن علي الندوي، القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق ط 1، 1986، ص 99، 100.

² المرجع نفسه، ص 263.

³ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 1، ص 15.

⁴ المرجع نفسه، ص 111.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

فلما عادوا إلى مصر عادوا بمذهب مالك أصولا و فروعاً، و أخذوا ينشرونه بين الناس عبر حلقات التدريس والتأليف، و قد ساعدهم في ذلك اتصالهم الدائم بمالك أيام حياته.

ثم حمل لواء هذه المدرسة من بعدهم أصبغ بن الفرج، و الحارث بن مسكين، ثم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، و محمد بن المواز وغيرهم¹، ولكن المدرسة عانت كثيرا في عهدهم، بسبب فتنة خلق القراءان، حيث عذب و سجن من أنكرها منهم، إضافة سيطرة الحكم العبيدي لمصر، مع أواخر القرن الرابع و بداية القرن الخامس الهجري، الذي كان أكثر الأنظمة اضطهادا في ذلك الوقت، مما أدى إلى انقطاع النشاط العلمي الذي كان المذهب المالكي يمارسه نحو قرنين كاملين²، غير أنه استعاد نشاطه مرة أخرى، و أستمر حتى الآن.

ثانيا: الخصائص

من أبرز ما تميزت به هذه المدرسة عن بقية المدارس هي:

-إعتماد أئمتها خاصة ابن القاسم، و من نحا نحوه كابن المواز، و غيره على العمل بالسنة الأثرية، و ما تقتضيه من مسايرة العمل، أي العمل بالسنة التي وافقها عمل سلف أهل المدينة، وهو ما كان يعبر عنه الإمام مالك بإجماع أهل المدينة.

المطلب الرابع: المدرسة المغاربية

أولا:النشأة

لقد إمتدّ المذهب المالكي حتى وصل إلى بلاد المغرب الإسلامي³ و التي تشمل في هذا الإصطلاح بلاد شمال إفريقيا و الأندلس، و ذلك بواسطة تلامذة الإمام مالك، الوافدين إليه منها، الذين ربا عددهم عن ثلاثين تلميذا، فمن المعروف أن المذهب المالكي نبغ في بداية تكوينه بالحجاز غير أنه سرعان ما تقلص في الحجاز موطن نشأته هذا من جهة، و من جهة أخرى أن المذاهب

¹ ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص 166.

² القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج5، ص 274، 275.

³ من المعروف أنّ كلمة المغرب اليوم إذا أطلقت تنصرف إلى المملكة المغربية ولكن هذا المصطلح كان يطلق على غرب الدولة الإسلامية قديما، و التي فيها: (المغرب الأدنى - تونس، المغرب الأوسط - الجزائر، المغرب الأقصى، الأندلس).

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

الفقهية، ما عاد المذهب المالكي بالمغرب العربي، هي الأخرى تقلص نفوذها، وأضحل وجودها بعد انتشارها بزمان ليس بطويل، في حين انتشر المذهب المالكي بالمغرب العربي، وتوطدت أركانه، حتى أصبح المذهب السائد والمهيمن¹.

ومن أبرز رواد هذه المدرسة، علي بن زياد التونسي، و البهلول بن راشد و عبد الرحيم بن أشرس، و عبد الله بن غانم ثم في الإمامين أسد بن الفرات و سحنون اللذين كانا لهما الأثر في تدوين فقه هذه المدرسة، من خلال كتاب الأصدية، و المدونة، ثم خلفهم كوكبة من العلماء كان من أبرزهم أبوبكر اللباد، و ابن أبي زيد، و البراذعي، و ابن يونس، و اللخمي، و الفخر بن الخطيب و ابن عبد السلام، و ابن عرفة، و ابن زيتون، و المازري ...²

هذا عن جناح المدرسة في تونس، و ما جاورها، و أما جناحها الأندلسي و السبتي الفاسي فقد حمل فكر هذه المدرسة إليه يحي بن يحي الذي أخذ عن الإمام مالك "الموطأ" ثم جاء من بعده تلميذه العتبي، ثم ابن لبابة، ثم الفضل ابن سلمة، و أبي بكر بن زرب و من بعدهما أبو عمر بن المكوي، و ابن الفخار ... إلى أن إبتلى الله قرطبة بفتنة البربر، تلك الفتنة التي أتت على الأخضر و اليابس، فمات بسببها الكثير من العلماء، وفرّ بسببها كثير آخرون استوطن أغلبهم فاس³.

وبذلك ضعفت المدرسة في الأندلس، و مما زاد في ضعفها عدم اعتناء أهلها بالعلوم العقلية التي تشحذ الفكر، و انكبابهم على دراسة المسائل، و متابعة ما جرى عليه العمل منها بحسب أهل كل بلد حتى كاد الفقه يموت لولا أن الله منّ بالإمام الباجي، و أبي محمد الأصبلي، ثم جاء بن رشد، و ابن رزق و ثم القاضي ابن عياض، ثم خلفتهم كوكبة من العلماء في هذه المدرسة اتجهت إلى جمع المذهب فروعاً و قواعد، و من هذه الكوكبة نجد الإمام ابن الحاجب ز القرافي

¹ بن الشيخ سيدي الشنقيطي: تح، بن عمر الحسين الجكني، إرشاد المقلدين عند إختلاف المجتهدين، دار ابن حزم للنشر و التوزيع، لبنان، 1997 ص 49.

² ابن فرحون، الديباج المذهب، ج 2، ص 250، 251.

³ المرجع نفسه ج 2، ص 331.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

و خليل بن إسحاق ، وابن عرفة¹ ، لتتطور المدرسة مع مجيء جهابذة من العلماء أمثال : ابن عبد البر و ابن العربي، وابن رشد الحفيد، و ذلك باتجاههم إلى دراسة الفقه، دراسة مقارنة تخرجه من المقارنة بين آراء علماء المذهب إلى المقارنة بين آراء أئمته، و آراء غيرهم من الأئمة الآخرين ، و اختيار الصالح منها تبعاً لقوة دليله² .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ازدهار المدرسة المغربية حيناً و انحسارها حيناً آخر هي :

العوامل السياسية : حيث أن هذه المدرسة شهدت أيام ازدهارها، و تطورها نتيجة تبني دولة بني الأغلب في أيامها الأولى لفكرها و إفساحها المجال واسعاً لأئمتها في القضاء و الإفتاء و التدريس³ ، إلى أن جاءت الدولة العبيدية التي منعت الفقهاء أن يفتوا بمذهب الإمام مالك، و ألا يفتوا إلا بمذهبهم هذا بالنسبة لجناح المدرسة في تونس .

و أما بلاد الأندلس و المغرب و شنقيط ، فقد كان لفكر هذه المدرسة الصولة و الجولة فيها أكثر من أربعة قرون متوالية لا ينازعه غيره⁴ .

فقد تبنته الدولة الأموية منذ بدايتها الأولى وسيرت القضاء عليه و الفتيا، و احتضنته الدولة المرابطية من بعدها، فعظمت من شأن حملته حتى أصبحوا أصحاب الخطوة عند القادة لكن بحلول دولة الموحيدين مكان الدولة الأموية كان من أهدافها محو المذهب المالكي، و إزالته من المغرب و حمل الناس على الظاهر من القرآن و الحديث ... فأحرقوا كتبه كمدونة سحنون و كتاب بن يونس، و نوادر بن أبي زيد، و مختصره، و كتاب التهذيب للبراذعي، و واضحة ابن حبيب، و ما جانس هذه الكتب و نحا نحوها⁵ .

¹ ابن فرحون ، الديباج المذهب ، ج2 ، ص 250 ، 251

² محمد المختار المامي ، المذهب المالكي مدارس و مؤلفاته ، ص 106.

³ القاضي عياض ، ترتيب المدارك . ج3 ، ص 55 ، 304.

⁴ محمد المختار المامي ، المذهب المالكي ، مدارس ، و مؤلفاته ، 109.

⁵ المرجع نفسه ص 112.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

ومع مجيء الحفصيون الذين أعقبوا دولة الموحدين، سعوا إلى إعادة المذهب المالكي إلى سابق عهده، أو أحسن، حيث قامت بإنشاء المدارس التي خرّجت فيما بعد فحول العلماء كابن عبد السلام والإمام ابن عرفة.

العوامل الفكرية: لقد كان للرحلة إلى المشرق من طرف أئمة هذه المدرسة دور كبير في ازدهارها، تلك الرحلة التي نجم عنها اتصالهم بأئمة المذاهب المختلفة، خاصة المذهب الشافعي كرحلة الإمام الباجي وبعده ابن زيتون، حيث حاولا الاستفادة من طريقة أئمة الشافعية الأصولية القائمة على حسن التقسيم، وبراعة التعليل، بل تجاوزت ذلك للاستفادة من طريق الترتيب الفقهي، كما ظهر عند ابن شاس، فقد قلّد الإمام الغزالي في وجيزه، فنسج على منواله كتابه المعروف عقد الجواهر الثمينة، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى حدّ التقليد في الفروع فقد ذكر خليل في مختصره مسائل اتبع فيها رأي ابن الحاجب متبعا فيها ابن شاس متبعا فيها الغزالي.¹

ثانيا: الخصائص

تعتبر هذه المدرسة من أهم المدارس الفكرية التي تمثل المذهب المالكي، وتعتبر نتاجا لمدارس المالكية الثلاث (المدنية، العراقية، المصرية)، حيث حاولت جمع مميزات تلك المدارس، وذلك بتضافر جهود أئمتها بدءا من علي بن زياد الذي كان يتبنى الفقه التنظيري الفرضي²، وأسد بن الفرات الذي أخذ عنه تلك الفكرة، ونماها بدراسته الأكاديمية في مدرسة الرأي بالعراق³ التي أثمرت فرضيات الأسدية ومرورا بسحنون الذي ربط فقه الأسدية بالأثر على طريقة أهل المدينة دون أن يهمل ما عليه العمل من ذلك الأثر على سنن أهل مصر، وابن أبي زيد وابن عبد البر اللذين عمّقا ذلك المفهوم بجمعهما ما تناثر في أمهات دواوين فقه مدارس المالكية المختلفة، سالكين في ذلك مسلك إمامهم في المدونة و إنتهاءا بالقرافي، وغيره، ممن اعتنى

¹ ابن فرحون، الديباج المذهب، ج1، ص 443.

² محمد الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس ص 26.

³ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3، ص 293.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

بجمع فكر مدارس فقه المالكية المختلفة و الترجيح بين آرائها و اختيار ما هو راجح منها ، ودعا إلى الإستمرار في ذلك المنهج دون تعصب¹ .

كما أنّ هذه المدرسة تعتبر أنّ العامل السياسي هو أحد العوامل المؤثرة في انتشارها و وجودها وهو أحد سماتها، اضافة إلى تميزها بمراعاتها لأحوال الأفراد وعوائدهم الإجتماعية و تحقيق مصالحهم وحاجاتهم ، اضافة إلى التركيز على النواحي العملية و المعاملاتية خاصة في مجال البيوع و الزروع و مراعاتها لفقه النوازل و الأقضية المستجدة و المحدثه .

كما تعتبر المدرسة المغاربية، هي التي بقيت، ولا زال الدعاة لسلوك منهجها، و تقليد فقهها إلى اليوم ، موازاة مع بقاء تراثها، و نشاط علمائها، خاصة في دول المغرب العربي كليبيا و تونس و الجزائر و المغرب و موريتانيا.

المبحث الثالث : عوامل إنتشاره و خصائصه و أصوله و أهم كتبه

لقد نشأ المذهب المالكي في المدينة المنورة ، لكن ما فتئ أن ينتشر، واستقر في أنحاء القارات الثلاث، وذلك بفضل مجموعة من الأسباب و العوامل سنعمل على ذكرها في هذا المبحث، و الذي سنسلط الضوء كذلك فيه على أهم خصائص المذهب، و أهم سماته، إضافة إلى الغوص في أهم أصوله، و أهم مصادره في عملية إنتاج الفقه، و الإستنباط، كما سنميط اللثام على أهم ما ألف، و كتب في المذهب من أمهات الكتب التي هي مصادر، استقر منها كل العلماء و الطلاب، و بقيت إلى يومنا هذا .

المطلب الأول: عوامل انتشار المذهب المالكي

تعدد العوامل و الأسباب، و التي بفضلها إنتشر المذهب المالكي، و ساعدت في استقراره في أنحاء أرجاء المعمورة، ولعلّ من أهم العوامل الأساسية التي ساهمت في هذا الإنتشار هي :

¹ محمد المختار المامي، المذهب المالكي، مدارسه، مؤلفاته، ص 114.

1- عوامل سوسيو نفسية :

وتتجلى في عدة مؤشرات نذكر من أهمها :

1* شخصية الإمام مالك: إنَّ إنتشار المذهب المالكي، و تقبله من طرف العلماء و العامة يرجع إلى شخصية الإمام مالك نفسه بما عرف عنه من كريم السجايا و الخلال الحميدة، و التعلق الشديد بالسنة و الأثر¹، من خلال سلامة مسلكه في أمور العقيدة و إشتهاره بشدة تحريه في رواية الحديث، و التوقف في الفتوى تورعا و احتياطا، مع بلوغه درجة الإجتهد، فقد جمع إلى علم الحديث علم الفقه، و يظهر ذلك جليا في كتابه الموطأ.

فمالك كان عند العلماء ربانيا، ثبتا، فقيها، حجة، إماما مقدما و هذا ما دفع الناس إلى²:

- الرحلة العلمية إليه، من أجل أخذ العلم عنه.
- أن يقدروا علمه، و ينقادوا لفكره.
- أن يقتنعوا بأن مذهبهم أولى بالإقتداء، و الإلتباع.

ويمكن إبراز مدى تأثير شخصية الإمام مالك من خلال العناصر التالية :

- طول عمره : فمن العناصر التي جعلت تأثير الإمام مالك واسعا منشرا طول عمره حيث أتاح له هذا الإمتداد في العمر أن يستمر في أداء رسالته العلمية مدة 30 سنة حيث أنّ هذه الميزة أتاحت له مزيدا من الفرص لإشتهار مكانته العلمية، و انتشار أتباع مدرسته، و ذبوع خبره في جميع البلاد الإسلامية، فقصده العلماء و الطلاب من كل مكان.³

¹ ابن خلدون، كتاب المقدمة، تح عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي ط1، 1953، ج3، 1030.

² محمد عز الدين الغرياني، المذهب المالكي، النشأة و الوطن و أثره في الإستقرار الاجتماعي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية طرابلس، ليبيا، 2010 ص 37.

³ مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، نشأة و خصائص وزارة أوقاف و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1997، ص 64.

● غزارة علمه: حيث امتاز الإمام مالك بأنه أول من أَلَّف للناس كتابا في الحديث و الفقه وهو كتاب الموطأ، وقد قال الشافعي فيه: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك.¹

● كماله الخلقى : حيث كان طلبة العلم من المشرق إلى المغرب يقصدون برحلتهم إلى الإمام مالك طلب العلم، و سماعه، و الإقتداء بهديه، و التأثر به بسيرته، و التحلي بهيئته و أخلاقه، و شمائله، حيث قال يحيى بن يحيى التميمي : أقمت عند مالك بن أنس بعد كمال سماع منه سنة أتعلم هيئته وشمائله، فإنها شمائل الصحابة و التابعين.²

2- أسباب علمية :

و تتمثل في أمرين مهمين للغاية بالنسبة للمذهب المالكي، تميزا بهما عن غيره من المذاهب الأخرى، وقد كانا أحد الأسباب المساهمة في انتشار المذهب المالكي.

أولها : الموطأ : حيث يعتبر كتاب الموطأ للإمام مالك من أهم العوامل في انتشار المذهب المالكي في مشارق الأرض و مغاربها، فلقد أحدث تأليفه شهرة كبيرة لمذهب الإمام مالك في جميع النواحي، حيث أَلَّف في وقت لم يتيسر فيه لكثير من العلماء أن يكتبوا مثله.³

حيث دفعت هذه الشهرة العلماء، و طلبة العلم إلى الرحلة إلى الإمام مالك لأخذه عنه ، فرحل إليه العديد من العلماء و الطلبة لينهلوا من علمه، و حلقة، حيث تزاحم العلماء على المجالس التي يدرس فيها الموطأ قديما و حديثا، حيث اعتنوا بحفظه و إتقانه و روايته، و شرحه.⁴

وقد عدّ الدكتور عمر الجيدي في كتابه محاضرات في تاريخ المذهب المالكي¹ بعض الذين اعتنوا بالموطأ، و شرحوه، أو تكلموا فيه عن رجاله، أو شرحوا غريبه، أو تحدثوا عنه في أغراض مختلفة، فعَدَّ منهم مائة و سبعة و ثلاثين عالما .

¹ ابن فرحون ، الديباج المذهب ، ج 1 ، ص 87.

² القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 408.

³ محمد انيس ، تاريخ الفقه الإسلامي ، ص 150.

⁴ محمد الغرياني ، المذهب المالكي ، ص 49.

و ثانيا : تأثير التلاميذ، و يتضح ذلك كن خلال ناحيتين :

● التأثير الكمي: لعلّ ما يميز الإمام مالك أنه حظي بتلاميذ كثير، وهو العنصر الذي لم يتحقق عند المذاهب الأخرى، فقد ذكر أحد المؤرخين أزيد من 1300 تلميذ، أحصى السيوطي منهم 900 بألقابهم و أنسابهم .

● التأثير النوعي : ويقصد ما يتمتع به هؤلاء التلاميذ من أخلاق و علم و محبة لدى الناس ، مما أكسبهم ود العامة و أفراد مجتمعاتهم، حيث قام هؤلاء التلاميذ بنشر علم أستاذهم و شيخهم و فكره، حيث دافعوا عن توجهاته، و آرائه وهذا حتى يضمّنوا صيرورة المذهب المالكي في بلدانهم .

3- العامل الديني : يقصد بالعامل الديني الآثار الواردة في السنة النبوية التي تشهد للإمام مالك بالسبق في مجال العلم و الفقه، والتي يؤخذ منها الترغيب في اتخاذ الإمام "مالك" مرجعا و إماما²، ومن هذه الآثار التي تشهد للإمام مالك بالسبق متعددة منها، ما رواه الترميذي وحسنه الحاكم صححه، و الذهبي سلّم به و زكاه، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : " يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم ، فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة "³.

حيث يرى أغلب شرّاح هذا الحديث من جمهور العلماء أنه الإمام مالك⁴، كما أن المنشأ الأصلي للمذهب المالكي هي المدينة المنورة هذه المدينة المباركة المهمة، و التي عاش فيها النبي صلى الله عليه و سلم، و التي كانت تزخر بالصحابة و التابعين و العلماء، و هي من العوامل التي كانت تغري طلبه العلم للوفود إليها، و أخذ العلم من علمائها .

¹ عمر الجيدي ، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ، ص 161.

² محمد الغرياني، المذهب المالكي ، ص 27.

³ صحيح الترميذي ج 10 ، كتاب أبواب العلم ، باب ما جاء في علم المدينة، ص 200.

⁴ محمد الغرياني ، المذهب المالكي ، ص 28.

4- العامل السياسي :

يربط الكثير من العلماء و الباحثين انتشار المذهب المالكي، و استقراره بعامل سياسي، يتمثل في دور السلطان، و تأييد الدولة للمذهب، و عملها على استقراره و ذلك من خلال تبنيها له و إعلائها بأنه مذهب الدولة، و في مؤسسات الحكم، و القضاء و الفتوى، و في مؤسسات التعليم.

وما يعضد هذا الكلام ما قاله ابن حزم الأندلسي أنه قال : " مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرئاسة و السلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى الشرق إلى أقصى عمل إفريقية، فكان لا يولي إلا أصحابه و المنتسبين لمذهبه و مذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحي بن يحي كان مكينا عن السلطان مقبول القول في القضاة، وكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته و اختياره، ولا يشير إلا بأصحابه، و من كان على مذهبه، و الناس سراع إلى الدنيا فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به"¹.

فالمذهب يدعوا إلى مجاملة الساسة بالإحترام و التقدير، و إلى وجوب تقديم ولاء الطاعة فيما لا معصية فيه، و يصحّ بتحريم الخروج عليهم ، رغبة في المحافظة على مصالح الأمة بإبعادها عما يضرها، و يؤذيها و حرصا على تقوية جبهتها و سدتها الداخلية، و الشريعة جاءت بتحصيل المصالح و تكميلها، و تعطيل المفسد، و تقليلها، و ترجيح خير الخيرين، و دفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما².

ولقد كان لأمرء الدولة العباسية كأبي جعفر المنصور وغيره، وكذلك لسلطين الدولة الأموية في الأندلس، و في المغرب كما في الدولة الأغلبية، و الدولة المرابطية، و الزيرية، و الحمادية و الحفصية، و المرينية الفضل في إرساء، و نشر ورعاية المذهب المالكي في أمصارهم .

¹ ابن حزم ، رسائل ابن حزم ، تج ، إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت ط2 ، 1978 ، ج2 ، ص 229.

² ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج5، ص150.

المطلب الثاني: خصائص المذهب

إنّ المذهب المالكي هو جهد علمي، و تشريعي، و تطبيقي، و دنيوي، و أخروي، يحمل مجموعة من الخصائص، والمميزات التي جعلته يلقي القبول، و تهوي إليه الأفتدة، وتسكن إليه النفوس و فطر الناس، فجعله مقبولاً لدى الساسة و الحكام، و عامتهم، و ذلك بدون فرضهم عليهم و ذلك لمجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، وهي:

01- إن المذهب المالكي يعدّ من أكثر المذاهب أصولاً، مما أكسبه المرونة و الواقعية في التطبيق، فهو يتفق مع المذاهب الأخرى في الأصول المتفق عليها، لكنه يزيد عليها أصولاً أخرى، اختص بها هو عن غيره من المذاهب و وصلت إلى ستة عشر أصلاً.

و قد ذكر الإمام السبكي في الطبقات أنّ أصول المذهب تصل إلى خمسمائة أصل، ويفهم ذلك على أنه القواعد المذهبية التي نخرج عليها الفروع الفقهية، وهناك من أفرد ذلك بالتصنيف، كالإمام القرافي في الفروق، و المقرئ في القواعد الفقهية.¹

فكثرة الأصول تطلق تخريج المخرج، فإنه بلا شك كلما كثر ما بين يدي المفتي من أصول صالحة للإفتاء، يختار منها أصلها، و أقربها إلى العدل و الدين.²

02- المذهب المالكي يحمل روح فقه أهل المدينة، فهي المنشأ الأصلي للمذهب المالكي، و قد كان الإمام مالك يقدم فقه و عمل أهل المدينة من الصحابة، و التابعين عن غيره من الأدلة و الأصول، فالمدينة هي مهبط الوحي، و موطن و مستقر الرسول الأكرم، و صحابته و تابعيهم.

03- الواقعية: إنّ المذهب المالكي يتميز بالواقعية، فهو فقه اجتماعي يراعي مصالح الأفراد و واقعهم، و أعرافهم و يعمل على تحقيق مصلحة الفرد و الجماعة معاً، وهو ما يظهر في أصوله.

04- عنايته بالإجتهد و التجديد، فهو لا يقف عند ظواهر النصوص، و يجمد على ألفاظها و إنما يسعى إلى البحث عن علل الأحكام و أسرارها، و مراعاة المصالح، و المقاصد من

¹ عبد العزيز بن صالح الخليلي، الإختلاف الفقهي في المذهب المالكي، مصطلحاته و أسبابه، ط1، 1993، ص 115.

² محمد أبو زهرة، مالك، حياته و عصره، ص 478.

تشريع الأحكام، و كذلك يسعى إلى التجديد في ضوء الكتاب و السنة، وفهم السلف الصالح، بدون تنطع، ولا تشدد ولا إسراف وهو ما يظهر في اجتهادات الشاطبي ، وابن فرحون، و القرافي، و ابن عبد البر، و ابن رشد ...

المطلب الثالث : أصول المذهب المالكي

أمّا عن أصول المذهب المالكي ففي هذا الصدد، لن أتكلم عن الأصول التي بني عليها المذهب المالكي، والمتفق عليها بين المذاهب الأخرى كالإعتماد على الكتاب و السنة و الإجماع، و القياس و إنّما سأحاول أن أتناول الأصول التي يقال أنه انفرد بها عن بقية المذاهب الأخرى، و أصبحت خاصة تميزه عن المذاهب الأخرى، و من أهم هذه الأصول ذكر لنا الدكتور محمد المختار محمد الماسي خمسة أصول قال أن المالكية يذكورنها في كتبهم، و ينسبونها للإمام مالك، و الإنفراد بها وهي:¹

- المصلحة المرسلة
- سد الذرائع
- عمل أهل المدينة
- الخروج من الخلاف
- العوائد

01*المصلحة المرسلة : يعبر عنها بالمناسب المرسل، وبعضهم بالاستصلاح، و بعضهم بالإستدلال، و هذه التعبيرات، وإن كانت تبدو مترادفة لوحدة المقصود بها، إلا أن كلا منها ناظر لهذا المقصود من جهة معينة.²

وقد عرفها الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - رحمه الله - بأنها : " كل منفعة داخلية في مقاصد الشارع دون أن يكون لها شاهد بالاعتبار، أو الإلغاء".³

¹ محمد المختار الماسي، المذهب المالكي، مدارسه و مؤلفاته، ص 413.

² محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1973، ص 328.

³ المرجع نفسه، ص 330.

فالمصالح المرسله تراعي كل ماجدّ بعد عصر التشريع النبوي، حيث تعالج تلك القضايا المستجدة، و ترعي فيها في كل ذلك أحكام الإيجاب و التحريم، أو الكراهة أو الندب أو الصحة أو البطلان.

وكان لهذا الدليل ما يدل على الأخذ به، و أنه محل اتفاق من أئمة المسلمين و علماءهم .

و قد اعتبر المالكية أن المصالح المرسله أصلا مستقلا من أصول الاجتهاد على عكس الأئمة الثلاثة، حيث لم يعتبروه بهذا المعني، ومن أسئلة استعمال المصالح المرسله، إلغاء عمر بن الخطاب لسهم المؤلفة قلوبهم ، وعدم قطعه يد السارق عام الجماعة، وقتله الجماعة بالواجد ...

وقول المالكية بجواز التسعير، و جواز تلقي الركبان إذا كثرت السلعة التي يحملونها وقتل الزنديق المستتر إن أظهر التوبة، و جواز قطع الشوك المؤذي للناس بالحرم ...

02* سد الذرائع: إنّ القاعدة مركبة من كلمتين ، كلمة "سد"، و كلمة "ذريعة" ثم أصبحت بهذا التركيب لقبا و علما على هذه القاعدة .

حيث قال ابن عاشور: إنّ لقب سد الذرائع قد جعل لقباً لخصوص سد ذرائع الفساد فكلمة "سد" نجد من معانيها: السد و الحجز ، ومن معاني الذريعة في اللغة: الوسيلة إلى الشيء ويعني كل ذلك: حجز الوسيلة إلى الشيء¹.

وقد عرفت من طرف العديد من العلماء نذكر منهم:

تعريف الباجي: هي " المسألة التي ظاهرها الإباحة ، و يتوصل بها إلى فعل المحظور"².

تعريف الشاطبي: هي " الذريعة: هي التوصل بما هو مصلحة إلى مفسدة"³.

عرّفها ابن تيمية، " هي الفعل الذي ظاهرة أنه مباح وهو وسيلة إلى فعل المحرم"¹.

¹ ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ذرع) ، باب العين ، فصل الذال ج 8 ، ص 96.

² ابن المبارك ، ترتيب المدارك ج 3 ، ص 208.

³ ابن فرحو ، الديباج المذهب ، ج 2 ، ص 803.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

وقد أكد القرافي أنّ: سد الذرائع ومعناه حسم مادة وسائل الفساد دفعا لها فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة، منع مالك من ذلك في كثير من الصور².

كما أكد القرطبي أنّ التمسك بسد الذرائع و حمايته هو مذهب مالك و أصحابه، كما أكد الشاطبي في هذا الصدد: " وهذا الأصل ينبني عليه قواعد: منها قاعدة سد الذرائع التي حكّمها مالك في كثير من أبواب الفقه".

ومن تطبيقات سد الذرائع عند المالكية منعهم للعقود التي تتخذ ذريعة إلى الربا كبيع الأجال كمن باع طعاما بطعام قبل أن يقبضه، و ما يؤدي إلى بيع المال الربوي متفاضلا .

03*عمل أهل المدينة: عمل أهل المدينة من أهم الأصول التي تميز بها المذهب المالكي، وقد كان مالك يعتبره مصدرا فقهيا يعتمد عليه في فتاويه، و لذلك كثيرا ما يقول بعد ذكر الأخبار و الأحاديث: " الأمر المجتمع عليه عندنا".

وقد أكد الدكتور عبد الرحمان الشعلان أنّ عمل أهل المدينة هو: " ما اتفق عليه العلماء و الفضلاء بالمدينة كلهم، أو أكثرهم في زمن مخصوص سواء أكان سنده نقلا أو إجتهادا"³.

04*الخروج من الخلاف: إنّ مراعاة الخلاف من أدلة الإمام مالك، و التي كان يستدل بها وقد اعتنى علماء المالكية بمراعاة الخلاف اعتناء كبيرا سواء من ناحية التفريع أو تخريج الفروع أو من ناحية الضبط و التأصيل .

وقد عرفه الفقه المالكي ابن عرفة بقوله: " إعمال دليل في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر"⁴.

و مفاد هذا الدليل أنّ المجتهد يراعي كل ما يقتضيه دليل المخالف، و قد يراعي ما يقتضيه ذلك الدليل، و مثال ذلك، أنّ الإمام مالك يعمل بمقتضى مدلول دليله القاضي بفسخ نكاح المحلل

¹ ابن تيمية ، الفتاوى الكبرى، ج5، ص21.

² القرافي ، الفروق ، ج1 ، ص61.

³ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج2 ، ص57.

⁴ الشولي ، البهجة في شرح التحفة ت محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 1998 ص 70

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

و الشغار، ويعمل بلازم مدلول أبي حنيفة و الشافعي القاضي بثبوت الإرث، و مدلول دليل أبي حنيفة و الشافعي صحة نكاح المحلل، لأن العقد مستكمل لأركانه و شروطه.

05* العوائد: وهي جمع عادة و هي العرف الغالب¹، ولقد عدّها الشيخ المشاط² من جملة الأصول التشريعية في المذهب.

و معنى العمل بالعوائد أن يقيد أو يخصص بها بعض الأحكام الشرعية الفرعية لا لأنه يعمل بها في كل فروع الشريعة، بل إنه يعمل بها في الأحكام الفرعية التي وكّل الشرع أمرها بالعرف. ومحل العمل بالعوائد في الشرع، ما لم تخالف دليلاً شرعياً، فإنه حينئذ يجب طرحها، و اتباع الدليل الشرعي³.

و الأصل في مراعاة العوائد قوله تعالى: ((و أمر بالعرف)) سورة الأعراف 199، و من القواعد الفقهية التي لها علاقة بهذا الأصل، حيث يستشهد بها الفقهاء: "إن العرف كالشرط و إن العادة محكمة"⁴

وقد توسع المالكية كثيراً في هذا الدليل أكثر من غيرهم، و تفوقوا عن غيرهم من المذاهب في الاعتماد عليه كأصل هام من أصولهم الفقهية.

وقد نبّه القرافي إلى أنه من الواجب أن تدور الأحكام مع العوائد، فليس من المعقول أن يلبس العرف لباس الديمومة، أو القداسة، بل إنّ الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها حيث ما دارت، و تبطل معها إذا بطلت، و ذلك لأن أحكام الأفضية و الفتاوى تتبع عوائد الزمان، و عرف أهله، و إن كل ما هو في الشريعة يتبع الحكم عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة⁵.

¹ ابن شاس، عقد الجواهر الثمينة، في مذهب عالم المدينة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص 169.

² المرجع نفسه، ص 270.

³ المرجع نفسه، ص 271.

⁴ الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج 4، ص 2.

⁵ القرافي، الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، مطبعة الأنوار، مصر، ط 4، 1938، ص 27.

المطلب الرابع: أمهات الكتب في المذهب

لقد دوّن فقه الإمام مالك، و نقل عنه بطريقتين، الأولى: الكتب التي ألّفها الإمام، و أهمها الموطأ، و الثانية عن طريق تلاميذه، فقد نشروا مذهبه و قد درج في كلام المالكية و تعارفو على مصطلح أمهات الكتب، و التي تعتبر من أشهر م ألف في المذهب المالكي في مرحلة التأسيس، و ذلك بعد كتاب "الموطأ" الذي يعتبر من أجلّ و أشهر ما كتب مالك -رحمه الله- وهذه الكتب هي المدونة و الواضحة و العتبية أو المستخرجة و الموازية و هي تعتبر الأساس الذي عام عليه المذهب المالكي.

1- الموطأ: و هو من أجل ما كتب الإمام مالك - رحمه الله - و جمع فيه ما صحّ عنده من أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم المتصلة والمرسلة، و فتاوى الصحابة و أقضيّتهم و أقوال التابعين، كما ذكر آراؤه في بعض المسائل قياسا على الآثار التي رواها، أو توجيهها أو تفسيرها كما رواه، أو ترجيحها لما رواه البعض عن البعض الآخر، و أحاديث الموطأ اختلف في مقدارها باختلاف رواته، فقد روي بروايات كثيرة قيل أنها بلغت 20 أو 30 رواية، و لم يصلنا منها إلا اثنتان إحداهما: رواية يحيى ابن يحيى الليثي الأندلسي المتوفى سنة 234 هـ و الأخرى رواية محمد بن الحسين الشيباني، صاحب أبي حنيفة.

وجملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن الصحابة و التابعين 1730 حديثا، المسند منها 6000 حديثا و المرسل 222 حديثا و الموقوف 613 حديثا¹، و قد تلقته الأمة بالقبول في زمانه و بعد زمانه و رواه عنه الجمع الغفير، و شرحه أكثر من واحد و هو أوّل قول مصنف دوّن في الفقه و الأثر، و قد أراد الخليفة العباسي هارون الرشيد أبي جعفر المنصور حمل الأمة على أتباعه، فأبي مالك ذلك.

2- المدونة: أمّا المدونة فهي من أصول المذهب و عمدته، و الأساس في تدوينها أن أسد بن الفرات سمع من مالك كتابه الموطأ، و مسائل كثيرة، و لما أكثر عليه السؤال أرصاه بالرحيل

¹ أبوبكر بعداش، محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2001.

إلى العراق إلا أن مالك توفي فرجع إلى مصر، و إلتقى بعد الله بن وهب، و أشهب تلميذا مالك، و عرض عليهما الفكرة فتهيبا، و أحجما، فقصد عبد الرحمان بن القاسم فأجابه إلى طلبه و أخبره في كل مسألة فقهية برأي مالك، فجمع "أسد" أجوبة بن القاسم في كتاب سماه "الأسدية"، ثم رحل بها إلى القيروان، بعد أن ترك نسخة منها بمصر، و في القيروان بإفريقيا (تونس)، تلقاها عنه "سحنون"، و ارتحل بها إلى ابن القاسم بمصر، و عرضها عليه ففتحها، و هذبها من جديد، و أسقط منها ما كان ظانا أو شك فيه، فدوّن سحنون ما سمعه و رجع بها إلى القيروان، و سماها بـ "المدونة"¹، ثم رتبها، و هذبها، و زاد عليها ما اختلف فيه مالك مع كبار أصحابه، و ذيل أبوابها بالأحاديث و الآثار، فكانت هذه المدونة تجمع آراء مالك، كما سمعها منه تلميذه ابن القاسم، ثم جاء العلماء و شرحوها، و لخصوها، و علّقوا عليها وهي تدل أصل المذهب، أو بمعنى أدق أشرف ما ألف في الفقه من الدواوين ذلك أنه تداولها أربعة من المجتهدين: مالك و ابن القاسم و أسد بن الفرات و سحنون، و كلهم مشهور بالإمامة و العلم و الفضل².

3- الواضحة في الفقه و الآثار لابن حبيب، أشهر فقهاء المالكية في الأندلس، ألف الواضحة مقتفيا فيها منهج الإمام مالك، الجامع بين الأصول و الفروع، وهو كتاب جليل القدر، كبير النفع، عظيم المنزلة في قلوب الفقهاء، كان معتمدهم في الفقه و التنظير و ظل مرجعا أساسيا لهم ردحا من الزمن.

و ذكر ابن حزم عن واضحة ابن حبيب فقال: المالكيون ال تمناع بينهم في فضلها و استحسانهم إياها³

وقد عكف عليها أهل الأندلس قراءة، و شرحا، و إختصارا.

4- العتبية أو المستخرجة: وهي لمحمد العتيبي القرطبي، كان حافظا للمسائل، جامع لها عارفا بالنوازل، فقيها، عظيم القدر عند العلماء و العامة، كتابه هذا يسمى العتبية نسبة إليه و

¹ المرجع نفسه.

² المعيار المعرب ج 12، ص 23.

³ المقرئ، نفع الطيب، ج 3، ص 171.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

سمي المستخرجة لأنه استخرجها من الأسمعة التي رويت عن الإمام مالك بواسطة تلاميذه و تلاميذهم¹.

وقد وصف ابن حزم العتبية فقال: "إنّ لها في إفريقية القدر العالي والطيران الحثيث"².

وقد أعجب بها ابن رشد قبل أن يتصدى لشرحها، و بيانها، و إختصارها في كتابه البيان و التحصيل.

5- الموازية: لمحمد بن زياد الإسكندري المعروف بإبن المواز، من أبرز علماء المدرسة المالكية و أشهر رجالاتها، و من الرواد الذين تفتخر بهم هذه المدرسة، كتابه الموازية من أجل كتب المالكية، و أصحابها مسائل، و أبسطها كلاما.

و هذا الكتاب ظلّ عمدة المالكية زمنا طويلا من الدهر، إختفى عن أنظار الدارسين في هذا العصر³.

هذه الأمهات الأربع هي التي أوجز عليها ابن خلدون في المقدمة حيث قال: "ولم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح و الإيضاح، و الجمع، فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن يونس و اللخمي و ابن محرز التونسي و ابن بشير و أمثالهم، و كتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن رشد و أمثاله، و جمع ابن أبي يزيد جميع ما في الأمهات من المسائل و الخلاف و الأقوال في كتاب النوادر فأشتمل على جميع أقوال المذهب، و فرّع الأمهات كلها، في هذا الكتاب، و نقل ابن يونس معظمة في كتابه على المدونة، و زخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين إلى إنقراض دولة قرية و القيروان، ثم تمسك بها أهل المغرب بعد ذلك"⁴.

¹ عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي في المغرب، مطبعة المعارف الجديدان، الرباط ط1، 1993، ص 71.

² المقرئ، نفع الطيب، ج3، 171.

³ عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ص 72.

⁴ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، ص 499.

المبحث الرابع: مراحل النشأة والتطور

يعتبر المذهب المالكي أحد المذاهب السنية التي كتب لها الإستمرار عبر فترات التاريخ، رغم تعرضه للمضايقات و أحيانا للقضاء عليه، إلا أنّ جهود مؤسسه الأول و إسهامات تلاميذه و أتباعه في المحافظة عليه من الضياع، و الإندثار إلى المساهمة في الذيوع، و الإستمرار، و الإنتشار في العديد من الأقاليم .

ولقد مرّ المذهب المالكي كغيره من المذاهب بعدة مراحل و أطوار، لكل مرحلة من هذه المراحل العلمية خصائصها، و مميزاتها، تتجلى في المؤلفات و الإجهادات خاصة من حيث المنهج و الآراء.

و عند الرجوع إلى مختلف الدراسات لمراحل تطور المذهب المالكي، نجد إختلافا في عدة المراحل التي مرّ بها المذهب المالكي، فمنهم من جعلها ثلاثة، وهي : مرحلة النشوء، و مرحلة التطور و مرحلة الإستقرار¹ ، ومنهم من جعلها أربعة وهي : مرحلة التأسيس، مرحلة التفريع، مرحلة التطبيق، مرحلة التنقيح و النقد، ولقد اخترت التقسيم الثاني ، وهو للأستاذ الدكتور عمر الجيدي² :

المطلب الأول : مرحلة التأسيس

هي مرحلة النشوء و تأصيل القواعد، و الأصول على يد المؤسس الأول، مالك بن أنس، حتى نهاية القرن الثاني الهجري، فالإمام مالك عمل على تمهيد الطريق لمن جاء بعده، حيث رسم المنهج الذي سلكه الأتباع من بعده فأشارته إلى مآخذ الفقه، و أصوله هي التي اتخذها أهل الأصول من أصحابه معالم اهتموا بها، وقواعد بنوا عليها ...³

ولقد كان للإمام مالك الدور الكبير في نشر مذهب أهل المدينة و إستمراره، و يتمثل ذلك في المنهج الفقهي الأصولي الذي نهجه الإمام مالك في تقريراته الأصولية، و تفريعاته الفقيه، وذلك

¹ محمد ابراهيم احمد علي ، اصطلاح المذهب عند المالكية ، دار البحث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث ، دبي 2000 ص 31.

² عمر الجيدي ، مباحث في المذهب المالكي بالغرب ، ص 47.

³ المرجع نفسه ، ص 47.

الفصل الثالث: المذهب المالكي النشأة، التطور، الخصائص (رؤية سوسيو تاريخية)

بفضل نبوغ الإمام مالك و شخصيته العلمية، مما شدّ طلب العلم، حيث عملت حلقات دروسه بالطلبة، فرحلوا إليه، و أخذوا من علمه و فقهه، و خلقه، حيث فات أقرانه، و حتى أساتذته فشهدوا له بالفضل و العلم و التقوى.

وقد كان دعم تأسيس المذهب على يد علماء أفذاذ، أخذوا عن مالك مباشرة و كان لهم الفضل في تثبيت أقدام المذهب في الأقاليم التي رجعوا إليها¹.

وعموما فإن هذه المرحلة تميّزت بوضع أهم أصول و قواعد المذهب، و جمع إجابات الإمام مالك، و تدوينها و تنظيمها في مؤلفات عدة، إضافة إلى ما ألفه الإمام مالك.

المطلب الثاني: مرحلة التطور و التفرع

هي مرحلة التفرع، و تبتدئ من نهاية القرن الثاني الهجري، و تمتد إلى منتصف القرن الثالث، و في هذه المرحلة تطور و توسع نفوذ المذهب، ولم يبق قاصرا على المدينة المنورة، بل امتد بعدها إلى جهات أخرى كالعراق، و مصر، و أفريقية و الأندلس و ذلك على يد تلاميذ الإمام الذين تكونت بهم و على أيديهم المدرسة المالكية²، حيث في هذه المرحلة توسع المذهب، و ازداد نفوذه و بدأ نشاط العلماء في التفرع و التأصيل، و توسعت جهودهم في تفرع المسائل عن طريق الإجتهد، و كذا ظهور المؤلفات الأمهات كالمدونة و الأسدية و الواضحة و العتبية و الموازية، مختصر ابن عبد الحكم و غيرها ...

وما يميّز هذه المرحلة هو اتساع المسائل، و كثرة التفرعات، و بروز الاختلاف في الأقوال و الطرق، و تقرير الوقائع، و الربط بينها، و بين الدلائل الإجمالية³.

وبذلك انبرى طلبة الإمام مالك نحو التدوين في المذهب على نطاق كبير، وهو من العوامل التي أدت إلى تطور المذهب و انتشاره في عديد الأقاليم.

¹ القاضي عياض، ج 1، ص 158.

² عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص 47.

³ المرجع نفسه، ص 47.

المطلب الثالث: مرحلة التطبيق

هذه المرحلة التي تبتديء من منتف القرن الثالث الهجري، و تمتد إلى أواسط القرن الخامس و تتميز بدراسة المسائل التي ضمتمها المدونات الجامعة التي سبق ذكرها، بحيث أصبح فقهاء هذا العصر يوازنون بين تلك المسائل، و يميزون بعضها عن بعض، رابطين الأصول بالفروع ملحقين الشبيه بالشبيه، ضابطين مواقع الإتفاق، و الإختلاف بين تلك الأقوال المأثورة عن الفقهاء السابقين مضيفين إليها ما استجد بطرق القياس، مدرجين إياها تحت الكليات التي قررت و القواعد التي ضبطت¹.

و في أواخر القرن الخامس الهجري، شهد المذهب المالكي في الأقاليم التي نزل بها هزات أثرت سلبا على و جوده، و استقراره، و كيانه، فقد ضعف إنتاج المدرسة العراقية، و بدأت في الانحسار، أما المدارس الأخرى أصيبت بنار الاضطهاد العبيدي في منشأ المذهب بالمدينة المنورة، و في مصر و في المغرب أما في الأندلس فقد تميز عن غيره من المناطق فقد كانت هذه الفترات ذات حركة علمية نشيطة، هي استمرار لجهود علماء المرحلة السابقة، و على العكس ما لحق المدارس المالكية من اضطهاد في مناطق أخرى حظيت في الأندلس بتأييد الحكام².

حيث ظهر الإجتهد في المسائل، و النوازل، و تطبيق ذلك على الواقع، و هذا ما أدى إلى الإختلاف، و كثرة المسائل بسبب تغيير الزمان، و المكان، و الأحوال كما يصور لنا الفاضل ابن عاشور هذه المرحلة بقوله: " و ظهرت في هذا الدور كتب التهذيب التي هذبت بها الكتب القديمة، و المختصرات التي لخصت فيها، و الشروح التي شرحت بها، و دقق النظر في المسائل لأجل بيان الإتفاق، و الإختلاف، ثم صور النوازل، و الفتاوى التي تشتمل على الوقعات الحادثة، و على بيان ما يرى الفقهاء المتأخرون من رجال دور التطبيق من انطباق أو عدم

¹ عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي، ص 48.

² محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث الإمارات العربية المتحدة، ص 182.

انطباق لقول من الأقوال الماثورة من المصادر القديمة من دور التفرع على تلك الجزئية الخاصة، وهذا ما أكده ابن خلدون في مقدمته...¹.

المطلب الرابع: مرحلة الإستقرار والتنقيح

تبدأ هذه المرحلة من بداية القرن السابع هجرياً، وتستمر إلى العصر الحاضر، حيث تميزت هذه الفترة من عمر المذهب بالتراجع في عملية التأصيل، وكثرت الأقوال في المسألة الواحدة بحيث يقرر فيها المشهور، و الراجح، و الضعيف، و قد بقي المذهب هكذا، إلى أن أدركته مرحلة الضعف و تقهقر.

و صار إعتقاد العلماء في هذا العصر على جهود الأقدمين، و شرح نصوصهم إلى أن أدرك الضعف المذهب، وظهرت الشروح و المختصرات، و الحواشي، و التعليقات على الكتب التي تقدمت على هذه المرحلة.²

و لعلّ أهم مختصر في هذه المرحلة هو مختصر "ابن الحاجب" المعروف "بجامع الأمهات" وهو خلاصة لستين كتاباً من أمهات الفقه المالكي كالمدونة و العتبية و الواضحة، و توفي ابن الحاجب سنة 646هـ.

لكن لا يعني هذا أن الفقه توقف نهائياً، فهذه ظاهرة لم تحصل قط في أي عصر من العصور حتى يوم الناس هذا، و إنما حاسة النقد، و الإجتهد، هما اللذان أصابهما شيء من الفتور، و الضمور، و إلاّ فإنّ الفقه ظلّ يساير الزمان و ما يحمله من تطورات، بدليل أن الفقهاء في هذا العصر، إهتدوا إلى مصدر جديد، "هو ماجرى عليه العمل"، و الذي كان له أثر حاسم في ميدان الإجتهدات القضائية فيما بعد.³

¹ الفاضل ابن عاشور، المحاضرات المغربية، ص 37.

² إبراهيم علي، إصطلاح المذهب عند المالكية، ص 35.

³ عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص 49.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بصاحب المذهب، من خلال تتبع ظروف نشأته و طلبه للعلم، و العوامل التي أدت إلى نبوغه في العلم، و ثناء العلماء عليه، مما جعله قامة شامخة في العلم، و صاحب مذهب، و مدرسة ذائعة الصيت و الإنتشار في جميع أصقاع المعمورة، مما جعل بروز مجموعة من المدارس داخل هذا المذهب كالمدرسة المدنية و المصرية والعراقية و المغاربية .

كما تطرقنا إلى أهم عوامل انتشاره، و التي كان من أبرزها الجانب السياسي و الديني، إضافة إلى بقية العوامل الأخرى مما جعل المذهب المالكي يحمل مجموعة من الخصائص و المميزات عن غيره من المذاهب الأخرى، جعلت منه يلقي القبول من الساسة و العامة أينما حل أو و جد تلاميذ المذهب و علمائه .

كما تطرقنا إلى أهم أصول المذهب والتي جعلت منه يتميز عن غيره، و قد انفرد بها، و عمل بها التلاميذ، و الأتباع و بقيت إلى وقتنا الحاضر .

كما حاولنا التطرق، و الكلام عن أهم أمهات كتب المذهب، و التي يأتي في مقدمتها "الموطأ" لصاحبه مؤسس الإمام مالك - رحمه الله - .

وفي آخر المبحث تطرقنا إلى مراحل نشأة المذهب، و تطوره، و استقراره حتى وقتنا الحاضر بداية من مرحلة التأسيس، و التععيد إلى مرحلة التفرع ثم مرحلة التطبيق ثم إلى مرحلة التنقيح، والنقد، و أهم ما يميّز المرحلة الأخيرة هو التراجع في عملية التأصيل، و الإجهاد و الفتور، و البقاء في دوامة الإعتماد على ما أنتجه الأقدمون ، رغم محاولات البعض القفز على ذلك، و الدعوة إلى تجديد الفقه المالكي في الوقت الحاضر .

الفصل الرابع : إنتشار المذهب

المالكي في المغرب الأوسط

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل أن نميط اللثام عن ظهور ، و انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط ، و ذلك من خلال تتبع المسار التاريخي لظهوره ، و ذلك من خلال الدول التي قامت في المغرب الأوسط، و كيف تعاملت مع المذهب المالكي، سواء من خلال و قبل الحكام ، أو العامة، و ذلك من خلال تتبع المسارات التاريخية إلى دخوله لدول المغرب الأوسط حتى إلى العهد العثماني ، ثم العهد الاستعماري ، ثم إلى عهد الدولة الجزائرية الحديثة، كما سنعمل على ذكر أهم أعلام المذهب المالكي، و الذين ألفوا في المذهب ، و من هم أبرزهم في حواضر المغرب الأوسط كبجاية، و تلمسان، و جنوب الصحراء ، كما سنقوم بالإطلاع، و ذكر أهم المخطوطات المتواجدة، و المتعلقة بالمذهب المالكي في المكتبات الجزائرية .

كما سنعمل على التتبع، و البحث، و التقصي في أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط، و ما هي الأسباب التي أدت إلى تمسك المغاربة بهذا المذهب، و الأسباب الحقيقية لإستقراره .

وفي آخر هذا الفصل سنعمل على تتبع ، و استظهار، أهم مجالات و مظاهر إزدهار المذهب المالكي ، و أهم الإجهادات في ميادين التأليف ، و التدريس و القضاء ، و استصدار الفتاوى و النوازل ، و كذلك تنظيم الفتوى .

ثم نتطرق إلى خاتمة الفصل .

المبحث الأول : الجذور التاريخية لإنتشار المذهب المالكي في دول المغرب الأوسط

من خلال هذا البحث سنبحث في الجوانب التاريخية لظهور، و دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأوسط ، و ذلك من خلال تتبع ، و ذكر أهم الدول التي قامت في هذه المنطقة و كيف تعاملت مع المذهب المالكي، من خلال الظروف التي كانت سائدة آنذاك، سواء من طرف الحكام و الساسة و الأمراء، أو العلماء، أو العامة، و ما مدى هذه الدول على تبني المذهب المالكي، و المحافظة عليه ، و التمسك به .

المطلب الأول : المذهب المالكي في عهد الدولة الأغلبية و الرستمية و الدولة الفاطمية.

■ **الدولة الأغلبية :** لقد نجح إبراهيم بن الأغلب أحد ولاة العباسيين أيام الخليفة هارون الرشيد في تأسيس دولة الأغلبية في المغرب الأدنى (إفريقية) سنة 184هـ/800م، متخذاً من القيروان عاصمة لدولته الفتية .

و أقام الأغالبة حكماً وراثياً، انحصر في عائلة بني الأغلب، و قد تمتعت هذا الدولة بالإستقلالية الفعلية في إدارة شؤونها، لكنها أبقت على ولائها المعنوي للدولة العباسية، التي حاولت أن تجعل منها سداً أمام حركة الإنفصال، و المعارضة الخارجية، و الوقوف في وجه الأدراسة، و الأمويين، إذا ما أرادوا الزحف إلى المشرق¹.

و قد أردنا التكلم عن الدولة الأغلبية في بداية حديثنا عن تاريخ ظهور المذهب المالكي في المغرب الإسلامي، لأن بداية ظهوره كان في عهد الدولة الأغلبية، رغم أن المذهب الحنفي، كان أول المذاهب إنتشاراً في المنطقة، فقد أخذ أهل هذه البلاد في البداية بمذهب أهل العراق في الأصول، و الفروع ، و العقيدة، لأنه كان يومئذ مذهب الخلفاء بالمشرق، و مذهب الأغالبة في إفريقية، و الناس على قدم أمامهم².

و مع ذلك، فإن المذهبين (الحنفي و المالكي) كانا يمارسان في نفس الفترة في إفريقية، فقد تعايشا المذهبان في البداية³.

¹ يحي بوعزيز ، الوجيز في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ص 96.

² أحمد خالد الناصري ، الإستقصاء لأخبار المغرب الأقصى ج 1 ، منشورات وزارة الثقافة و الإتصال ، الرباط ، المغرب ، 2001 ، ص 198.

³ سعد غراب ، العامل الديني و الهوية التونسية ، الدار التونسية للنشر ، ط2 ، تونس ، 1990 ، ص 42.

ويرجع الفضل إلى علي ابن زياد التونسي (183هـ / 799م) ، صاحب الرواية المشهورة عن موطأ الإمام مالك، و ابن الأشرس (ت170هـ/768م)، و الجهلول ابن راشد (ت183هـ/799م)، وبعدهم أسد ابن الفرات (ت213هـ/828م)، وغيرهم في إدخال مذهب الإمام مالك ابن أنس إلى إفريقية فأخذته الكثير من الناس، حتى توسع في أوساطهم ، و مازال ينتشر بينهم إلى أن جاء سحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ/854م) ، فغلب في أيامه.¹

و يعود سبب انتشار المذهب المالكي في عهد سحنون، إلى توليه منصب القضاء، فكسب بذلك المذهب المالكي منصبا و راجا، ساعد القاضي سحنون على إنتشاره.² هذا في إفريقيا ، أما في الأندلس، فقد اعتمدت الدولة الأموية آنذاك على المذهب الأوزاعي الذي كان مذهب أهل الشام، و انتقل إلى الأندلس، مع جند من الشام، و مع عبد الرحمان الداخل (138 – 172هـ / 756-788 م) ، الذي انتقل إلى هناك، بعد زوال الخلافة الأموية في المشرق .

وقد ساد المذهب الأوزاعي الأندلس إلى القرن الثاني للهجرة، ولما اتجه طلبة الأندلس إلى المدينة المنورة ، و طلب العلم و الحج، فكانت رحلتهم إلى إمام دار الهجرة مالك ابن أنس، و منهم : زياد ابن عبد الرحمان بن زياد اللخمي، و قرعوس بن العباس، و الغازي بن قيس، و آخرون من بعدهم، فجاؤوا بعلمه، و أبانوا للناس فضله، و علمه، و الإقتداء به.³ وقد ذكرت المصادر أن المذهب المالكي انتشر بالمغرب و مالك على قيد الحياة، فالطلبة كثرت رحلتهم إلى المشرق، إما للحج، أو لأخذ العلم، ثم عادوا إلى بلدانهم، و بينوا فضل الإمام مالك، و علمه ، و دعوا إلى الإقتداء به .

أما دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى، فقد وجدت به مذاهب متعددة ، كالمذهب الأوزاعي و الحنفي و الشافعي ، قبل ظهور المذهب المالكي و انتشاره بين أهله ، فقد أشارت بعض الرويات التاريخية أن دخول المذهب قد تأخر نسبيا عن دخوله في بقية دول المغرب

¹ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 2 ، ص 591.

² المرجع نفسه ج 2 ص 476.

³ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 350.

فمن المعروف أن المذهب ظهر بالقيروان والأندلس ، ثم انتقل إلى المغرب الأقصى أيام الأدارسة.¹

وقد تضاربت المعلومات حول من نقله إلى هناك، فبعض الدراسات ترجح أن إدريس الأول هو أول من دعا الناس إلى إتباع مذهب الإمام مالك ابن أنس، و جعله مذهب الدولة الرسعي، و حمل الناس عليه، و على قراءة كتابه بقوله: " نحن أحق بهذا الكتاب (الموطأ) و قراءته".²

أما دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأوسط، فقد كان بعد تولي الدولة الأغلبية زمام الأمور و امتد حكمها حتى وصل إلى بلاد الزاب (بسكرة حاليا) ، حيث الجيرة مع الدولة الرستمية فهذه الجيرة تعتبر أحد أسباب دخول المذهب المالكي إلى الدولة الرستمية ، هذه الأخيرة ، و التي من مظاهرها التسامح و التعايش السلمي.³

■ الدولة الرستمية :

لقد قامت الدولة الرستمية في المغرب الأوسط، الذي يمثل جزءا من كلمة عامة هي المغرب ولم تكن بلاد المغرب معروفة بهذا الاسم عند الفاتحين المسلمين، حينما زحفت جيوشهم على تلك البلاد.⁴

وقد ظهر مصطلح المغرب الأوسط، و أصبح مجرى وادي ملوية يمثل خط التقسيم، الذي يفصل بين المغربين الأوسط و الأقصى.⁵

وعلى هذا فالحد الشمالي للمغرب الأوسط الذي صار دارا للرستميين، يبدأ من بجاية شرقا إلى واد ملوية، و جمال تازة غربا، وهذه الواجهة الشمالية للمغرب تطل كلها على البحر المتوسط و تمتاز بساحلها الصخري الصعب، حيث أقام عليها الرستميون موانئهم، و التي ربطت بلادهم

¹ حمر الجيدي ، ص 25 ، 26.

² الكتاني ، ص 130 ، 131

³ بحاز ابراهيم ، الدولة الرستمية ، جمعية لتراث القرارة ، الجزائر ، 1993 ، ط2 ، ص 283.

⁴ حسين مؤنس ، فتح العرب للمغرب ، مكتبة الآداب بالجهايمز ، القاهرة 1947 ، ص 1 و 2.

⁵ سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربي ، دار المعارف ، القاهرة 1965 ، ص 12 ، 13.

ببلاد المغرب و الأندلس، و يمتد هذا الساحل، حتى خليج وهران، و مستغانم، و تنس، و شرشال¹.

كما تمثل الصحراء الكبرى الحدود الجنوبية للمغرب الأوسط، و قد ضمت هذه الصحراء الكثير من العوامل التي سهلت قيام علاقات تجارية، و ثقافية و طيدة بين الرستميين، و جيرانهم، أما الحدود الشرقية للمغرب الأوسط، فتتميز بأنها حدود مفتوحة طبيعيا، سهلت اتصال المغرب بجهات إفريقية الجنوبية، و إقليم طرابلس و جبل نفوسة².

وقد منح هذا الوضع الجغرافي الفريد الحركة الإباضية التي انطلقت من الدولة الرستمية مستفيدة من هذا الوضع، و هناك نجحت في إقامة الدولة الرستمية الإباضية، و كان من الطبيعي بعد قيام هذه الدولة، و تأكيد سلطانها في المغرب الأوسط أن تنضم هذه الجهات إليها، و تصبح جزءا منها.

و كان مؤسسها و قائدها عبد الرحمان بن رستم، الذي بويع بالإمامة، و اتخذ مدينة تاهرات عاصمة لدولته، يباشر منها مهام الحكم، و كان ذلك سنة 160 هـ / 776 م هذا من جهة، أما من جهة الحياة الفكرية، ففي عصر بني رستم ارتبط إرتباطا كبيرا بالمذهب الإباضي، حيث طغت الدعوة الإباضية على الحياة الفكرية في بلاد المغرب الإسلامي، و خلقت مجالا عظيما للتنافس بين أتباع المذهب، و بين الفرق و المذاهب الأخرى كالسنن المالكية، و المعتزلة، و الشيعة، و قد أفصح الرستميون المجال لهذه الفرق و المذاهب، فعقدت بينه المناظرات و جلسات الجدل³ ... ، و قد كرّس الأئمة الرستميون حياتهم لنشر العلم في المجتمع الإباضي كما كان هناك شيوخ و علماء سنيون مالكيون كإبراهيم بن عبد الرحمان التنسي المالكي، و قاسم بن عبد الرحمان، و زكريا بن بكر، و ابن الصغير المالكي⁴.

¹ إبراهيم العدري، بلاد الجزائر، تكوينها العربي الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1970، ص 10.

² محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، حضاراتها و علاقاتها الخارجية بالمغرب و الأندلس (16 هـ - 299 هـ) دار القلم للنشر و التوزيع، الكويت ط3 1987، ص 14.

³ المرجع السابق، ص 237، 238.

⁴ البرادي، الجواهر المنتقاة في اتمام ما أخلّ به كتاب الطبقات، دار الكتاب و الوثائق المصرية، القاهرة، ص 88.

وقد مارس علماء المذهب المالكي نشاطهم بكل حرية سواء في المساجد، أو في حلقات العلم، و المدارس، و هذا الأمر راجع في الأمر الأول إلى تقبل الرستميون الآخر، و إلى نشاط الحركة الفكرية آنذاك، حيث سعى الرستميون إلى توثيق علاقاتهم الثقافية بمختلف البيئات العلمية و الإحتكاك بالمراكز الثقافية سواء في المغرب و الأندلس، أو في المشرق (بغداد ، مصر و البصرة)¹.

بل لقد سمح الرستميون للعلماء من غير المسلمين بمزاولة العلم، و التبحر فيه، و قد أتاح تعايش العلماء على اختلاف مذاهبهم، و أفكارهم في "تاهرت" عاصمة الرستميين الفرصة لتكوين مدرسة لها معالمها، و سماتها الواضحة المتميزة في تاريخ الفكر الإسلامي في بلاد المغرب².

و بذلك تعايش المذهب المالكي مع بقية المذاهب الأخرى، و برز منهم كما ذكرنا سابقا العلماء و الفقهاء، والقضاة، و المدرسين

■ الدولة الفاطمية :

لقد سقطت الدولة الرستمية على يد الفاطميين بقيادة أبي عبد الله الشيعي، و بذلك ظهرت الدولة الفاطمية خلال القرن الثالث الهجري (296، 361هـ - 907 ، 972 م) في المغرب الأوسط و الأدنى، ثم إمتد نفوذها إلى المغرب الأقصى ...³.

وقد تأسست هذه الدولة بمبايعة عبيد الله الشيعي من طرف قبائل كتامة، و صنهاجة ، و ذلك بعد نشاط مذهبي ، قام به داعية الفاطميين عبد الله الشيعي الذي احتضنته قبيلة كتامة في جيجل و سطيف ، ثم قبيلة صهاجة في تونس⁴.

¹ عبد الله محمد جمال الدين ، الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب و انتقالها إلى مصر دار الثقافة للنشر و التوزيع القاهرة 1991 ، ص 38.

² محمد عيسى الحريري ، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي ، دار القلم للنشر و التوزيع ، الكويت ، ط 3 ، 1987 ، ص 238

³ عبد الله محمد جمال الدين ، الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب و انتقالها إلى مصر ، مرجع سابق ص 55.

⁴ المرجع السابق ، ص 40

وقد بنى عبيد الله مدينة "المهدية" على ساحل شرق تونس، و اتخذها عاصمة له، وقد أقام الفاطميون نظام حكم ملكي وراثي منحصر في أسرة عبيد الله الشيعي، و قد تلقب حكام الدولة الفاطمية "بالخلفاء"، معتبرين أنفسهم الأحق بالخلافة من العباسيين¹.

وبعد أن سيطر الفاطميون على أقطار المغرب الإفريقي، من طنجة إلى طرابلس، أخذوا يوجهون أنظارهم إلى مصر، وقدر المعز لدين الله الفاطمي أن ينتقل إلى مصر و استخلف على إفريقيا بلكين بن زيري الصنهاجي، و رحل إلى القاهرة في رمضان سنة 362 هـ، 973 م، وبذلك انتقل مركز الدولة لمصر.

وقد تمتعت الدول الفاطمية بنفوذ قوي، و تجاوزت سيطرتها شمالي إفريقيا إلى مصر و الشام و الحجاز، و نافست الخلافة العباسية في العز و السلطان، و كانت تملك قوات عسكرية مهمة، و أسطولا ضخما يجوب البحار بين أوربا و إفريقيا، خاصة مرفأ عنابة و ميناء تونس، أما النظام الإداري، فكان يستند على تدعيم فكرة الشيعة و مقاومة العباسيين ببغداد، و بني أمية بالأندلس، و يقوم داعي الدعاة بدور رئيسي في تدعيم الدولة من الجانب الدعائي، و يقوم نفوذه في عهد الفاطميين سلطة رئيس الوزراء حاليا، و تعتبر حقيبة أسرار الخليفة، و أكبر مستشاريه².

و قد كانت الدولة الفاطمية تدعي الولاء لآل البيت، و إلى الإنتساب إلى أبناء السيدة فاطمة، و إلى اتخاذ المذهب الشيعي المذهب الرسمي للدولة الفاطمية، و محاربة بقية المذاهب الأخرى و القضاء عليها.

و قد وجدت الأفكار الشيعية طريقها إلى الناس عن طريق حلقات الدروس، التي كان ينظمها دعاة الفاطميين في مختلف المدن المغربية، خاصة رقادة و القيروان، و تلمسان، و بجاية، و غيرها³.

¹ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، الجزائر، 1965، ص 413

² يحي بوعزير، الموجز في تاريخ الجزائر ج1، الجزائر القديمة و الوسيطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 143.

³ المرجع نفسه، ص 144.

و بذلك نجد أن الدولة الفاطمية منعت الفتوى بالمذهب المالكي، و حاربتة، حيث اتخذت المذهب الشيعي في القضاء و الفتوى، دون غيره من المذاهب الأخرى، و ضيقت الخناق عليهم من خلال منع أئمة المذاهب من إلقاء الدروس، و اعتلاء المنابر في المساجد و في الفتوى، و في القضاء، و منعت كتب المالكية، و صادرتها جميعا، و وصل الحد بها إلى قتل الأئمة، و الدعاة و علماء السنة، و إلى كل من لا يدعي الولاء للمذهب الشيعي، و للدولة الفاطمية.

وقد قاوم علماء أهل السنة، المد العبيدي الرافضي بكل الأساليب المتاحة لهم، من حجة و تعليم، و دعوة و ذلك من خلال¹:

- صمود العلماء، و الفقهاء ضد أعمال العبيدين، و تحملهم للأذى، و السجن، و القتل حيث عمل العبيديون على إخلاء الساحة من العلماء بالترغيب، و ضمّهم في دعوتهم، أو بالترهيب، حتى يسقط العامة.
 - مقاطعة العلماء لجميع مؤسسات الدولة الفاطمية، و من بين هؤلاء العلماء نجد : الفقيه أبو يوسف جلبة إمام جامع القيروان، و الشيخ أبو إسحاق السبائي، و الشيخ ربيع القطان
 - إجتهادهم في غرس منهج أهل السنة في أبناء الكتامين، و الصنهاجيين، و البرابرة، و اتخاذ وسيلة المناظرة و الجدل، و إفحام الخصم أمام عوام الناس.
- المطلب الثاني : المذهب المالكي في عهدي الدولة الزيرية و الحمادية .

■ الدولة الزيرية :

ينتسب الزيريون إلى قبيلة صنهاجة التي أزرت الفاطميين، و ساندتهم على بسط نفوذهم ببلاد المغرب، و بالمقابل استمال خلفاء الدولة الفاطمية القبائل البربرية الصنهاجية، و استبدلوها بدلا من القبائل الكتامية، و أسندوا إليها الأمور المهمة في الدولة، و ارتفع نجم الصنهاجيين في زمن عائلة بني زيري الصنهاجية، حيث أهدى له العبيديون حكم أفريقية و المغرب، حين عزم

¹ علي محمد الصلابي، الدولة الفاطمية، ص 52.

الخليفة المعز على نقل سلطته إلى القاهرة، وفوض إليه أمور البلاد، و كذلك في عام 361 هـ - 972م، وقد اتخذ الزيرون من مدينة أشير في إقليم التيطري، جنوب المدينة عاصمة لدولتهم¹. وقد كان نظام الحكم ملكيا وراثيا في عائلة بني زيري، يساعدهم ولاية في تسيير شؤون ولاياتهم: المسيلة، أشير تلمسان، وهران، ميله، سطيف، ويصدر الحاكم الزيري أوامره إلى عامة الناس بوصفه نائبا عن الخليفة الفاطمي بمصر لكن هذا الإرتباط السياسي القوي بين الفاطميين و الزيريين لم يدوم طويلا بفعل إقدام الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (386 هـ ، 411 هـ) على نزع ولاية طرابلس من سلطة باديس بن المنصور الزيري، و هذا ما دفع الزيريين إلى عدم الإهتمام بنشر المذهب الفاطمي، وترك أهل السنة ينشطون في دعوتهم و مذاهبهم الفقهية - فقه الإمام مالك- ، كما أقدم المعز ابن باديس على قطع الخطبة للفاطميين، و الدعاء لهم و إعلان الطاعة للعباسيين، و كان ذلك نهاية للدعوة الفاطمية بالمغرب سنة 1049م².

هذا و قد استطاع بعض فقهاء المالكية أن يصلوا إلى ديوان الحكم في دولة صنهاجة، و أثروا في بعض الأمراء، و الوزراء الذين كان لهم الفضل في تخفيف ضغط الدولة على علماء أهل السنة، و من أبرزهم العلامة أبو الحسن الزجال هذا الأخير الذي اجتهد في تربية الأمير المعز ابن باديس على منهج أهل السنة و الجماعة، و أن يزرع في نفسيته التعاليم الصحيحة ، و قد أعطت هذا التربية ثمارها فيما بعد³ ، وقد وصف المؤرخون المعز بن باديس بأوصاف غاية في الروعة و الجمال، وقد قال فيه الذهبي " و كان ملكا مهيبا، و سربا شجاعا، عالي الهمة محبا للعلم كثير البذل، مدحه الشعراء و كان مذهب الإمام أبي حنيفة قد كثر بإفريقية فحمل أهل بلاده على مذهب الإمام مالك ، حسما لمادة الخلاف ... " ⁴.

وقد بيّنت لنا كتب التاريخ أن المعز تدرج في عدائه للإسماعيلية، و لحكام مصر، و ظهر ذلك في عام 435 هـ ، عندما وسع قادة أهل السنة في جيشه، و ديوانه، و دولته، فبدأ في حملات

¹ علي محمد الصلابي ، الدولة الفاطمية ، ص50.

² المرجع السابق ، ص 146.

³ علي محمد الصلابي ، الدولة الفاطمية ، ص 78.

⁴ الذهبي: سير أعلام النبلاء ، ج 18.

التطهير للمعتقدات الفكرية، و لمن يتلذذ بسبّ الصحابة، فأوعز للعامّة و لجنوده بقتل من يظهر الشتم لأبي بكر، و عمر رضي الله عنهما، فسارع العامّة في كل الشمال الإفريقي للتخلص من بقايا العبيدين ليصفى الشمال الإفريقي، من المعتقدات الفاسدة الدخيلة عليه .

و قد استمر المعز ابن باديس في التقرب إلى العامّة، و علمائهم ، و فقهاءهم من أهل السنة ، و واصل السير في تخطيطه للإنفصال الكلي عن العبيديين في مصر، فجعل المذهب المالكي هو المذهب الرسمي لدولته، و أعلن انضمامه للخلافة العباسية، وغيّر الأعلام إلى العباسيين و شعاراتهم، و أحرق أعلام العبيديين، و شعاراتهم، و قضى المعز على كل المذاهب المخالفة لأهل السنة من الصفرية و النكارية، و المعتزلة، و الإباضية¹ .

و بذلك فإن عهد الدولة الزييرية، و في حكم المعز ابن باديس، يعتبر عصرا مهما في إرجاع المذهب المالكي لبريقه، و مكانته بين أركان الدولة، و العامّة، بعد أن حورب، و كاد يقضى عليه لولا جهود العلماء، و تعلق العامّة به .

و بعودة المذهب المالكي من جديد، راح العلماء، و الفقهاء، جاهدين على نشره، فعجّت حلقات العلم بطلّاب العلم، و كثرت المؤلفات، و ازدهرت الحياة الفكرية بشكل ملحوظ، و بذلك أعتبر المذهب المالكي المذهب الرسمي للدولة .

■ الدولة الحمادية :

لقد ظهرت الدولة الحمادية بالمغرب الأوسط سنة 405هـ / 1014م ، و تنتسب إلى حماد بن بلكين بن زيري الصنهاجي من قبيلة صنهاجة، الذي انفصل عن دولة عمه باديس الزييرية في المهديّة، و بعد أن بذل حماد جهودا كبيرة حتى قهر الزناتيين، ثم سرع في بناء القلعة قرب مدينة أشير جنوبي غرب برج بوعريرج، و شمال شرقي مدينة المسيلة، متخذا القلعة عاصمته الجديدة² .

¹ علي مجد الصلابي، الدولة الفاطمية، ص78.

² يحي بوعزيز، الموجز، تاريخ الجزائر، ج1، ص 148.

وقد قام حماد بقطع الدعوة للفاطميين، وحوّلها للعباسيين، وأخذ يدعو الناس في كل مكان إلى نبد المذهب الفاطمي و إلى العودة و التمسك بالمذهب المالكي، حيث إزدهرت الحركة العلمية الثقافية، و الإبداعية، و تعددت المعاهد و المدارس، و الحواضر كمدينة القلعة، و بجاية، و قسنطينة، و تلمسان، و قد أنجبت هذه الحواضر علماء وأدباء ومفكرين و فقهاء و أئمة عظام، كما أولى الحماديون اهتماما كبيرا بالعمران، فأنشئوا المباني الدينية كالمساجد الفخمة و القصور بالقلعة و بجاية و قسنطينة¹.

وقد كانت هذه المدن تعجّ بوفود الطلاب، و قوافل التجار التي تغدوا و تروح بين مختلف الجهات.

و قد أقام الحماديون نظام حكم ملكي وراثي، يستعين الملك على تسيير شؤون رعيته بوزراء و ولاة، و قادة جيش، و قد كانت القلعة في البداية عاصمة للدولة، و في عهد الناصر علناس الملك الخامس الحمادي، نقلت العاصمة إلى بجاية التي سميت بـ "الناصرية"، تجنباً للخطر الهلالي من جهة، و الإهتمام أكثر بشؤون البحر المتوسط من جهة ثانية.

و مدت الإمارة الحامدية نفوذها، و سيطرتها على المغرب الأقصى، و معظم المغرب الأدنى، و شملت سلطتها في الجنوب بلاد الزاب، و وادي ريغ، و ورقلة.

وقد شهدت بجاية نهضة علمية و فكرية هائلة، خلال العصر الحمادي، و العصور التي تلتها و قد قامت بها مدارس و معاهد علمية ذات شهرة، و مساجد جامعة، و زوايا صوفية عريقة و نبغ بها علماء أجلاء، و فقهاء ذوو الرأي في الشريعة الإسلامية².

و حسب رواية أبي حامد الصغير الحسن بن محمد المسيلي، فإنّ بجاية كان بها تسعون مفتيا أواخر القرن 6 هـ / 12 م³.

¹ عشراتي سليمان ، الشخصية الجزائرية (بانوراما المشهد الحضاري لميلاد الدولة الحمادية) ج2 ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص 47.

² يحي بوعزير ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ص 160.

³ عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج1، الجزائر ، ط3 ، 1982 ، ص 320.

و قد ذكر ياقوت الحمودي بأنه حتى العوام كانوا يحفظون على ظهر قلب كتب البخاري، و المدونة، و الموطأ، و يشرحونها للناس من ذاكرتهم¹.

وهذا ما يؤكد عودة المذهب المالكي إلى حضن الدولة الحمادية، و اتخاذه المذهب الرسمي للدولة الحمادية، في الفتوى و القضاء، و بذلك تم القضاء على المذهب الفاطمي، و بذلك برز علماء و فقهاء مالكيون، أثروا الساحة العلمية، و تركوا لنا رصيذا و تراثا دينيا و فكريا عظيما أثروا به الحضارة العربية و الإسلامية في مختلف مجالاتها.

وقد أكد هذه الحقيقة المفكر بروفنسال حين قال أنه: " منذ القرن التاسع إنتهى الأمر بالمغرب الإسلامي كله، و يشمل شمالي إفريقيا و الأندلس إلى إيثار مذهب الإمام مالك بن أنس، بعد محاولات قام بها الأحناف لنشر مذهبهم، و أخرى قام بها الفاطميون، أصحاب النفوذ السياسي، لبث الدعوة الشيعية"².

و كما أكد المفكر، حسن أحمد محمود بأن المذهب المالكي كان آنذاك على المستوى الشعبي هو المذهب السائد لدى المغاربة، بل إنه كان إلى كثير منهم أكثر من مذهب، كان مذهبها و عقيدة و وطناً³.

و بذلك كتب للمذهب المالكي نفس جديد بحواضر المغرب الأوسط، و هنا يظهر ما لدور السلطان، و السياسة و في إرساء أركان المذهب، و اعتباره المذهب الرسمي للدولة، و في القضاء، و في الفتوى، و كذلك لتقبل العامة له، و انهماكهم في تلقيه، و حيث إنكبّ العامة على دراسة كتبه، و حفظ شروحه، و تلقيهم لذلك من طرف العلماء، و الفقهاء في المساجد و المدارس.

¹ ياقوت الحمودي، معجم البلدان، ج3، بيروت 1957، ص 113.

² ليفي بروفنسال الإسلام في المغرب و الأندلس ت السيد عبد العزيز سالم، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص 249.

³ حسن أحمد محمد، قيام دولة المرابطين، مكتبة النهضة المصرية 1957، ص 90.

المطلب الثالث : المذهب المالكي في عهد الدولة المرابطية والموحدية

■ الدولة المرابطية :

لقد قامت الدولة المرابطية على فكرة الرباط الشائعة في صدر الإسلام، خاصة على عهد الخلفاء الراشدين، و الأمويين و صدر الدولة العباسية¹.

و قد ظهرت دولة المرابطين في المغرب الأقصى، و قد شملت الصحراء الغربية ، حتى نهر السنغال جنوبا، و جزءا كبيرا من المغرب الأوسط شرقا، و الأندلس شمالا، و يعتبر يوسف بن تاشفين اللمتوني الصنهاجي ، المؤسس الفعلي للدولة المرابطية بمراكش بالمغرب الأقصى سنة (434هـ/1059)، و التي حققت وحدة أكبر في جزء من المغرب الإسلامي و الأندلس .

و قد كان غزوا المغرب الأوسط (الجزائر)، من خلال اهتمام ابن تاشفين به، فكلف القائد المرابطي " مزدلي التلكاني اللمتوني بالزحف على تلمسان عام 1079م ، 472هـ ، و في العام الموالي، خرج يوسف بنفسه على رأس جيش كبير فتح به المغرب الشرقي، و اقتحم تلمسان و سيطر عليها، و من تلمسان تقدم إلى وهران و سيطر عليها، و على تنس، و قرى، و مدن و جبال الونشريس، و حوض الشلف ، و قضى على الإمارات الزناتية و المغراوية، و تقدم حتى وصل إلى أحواز مدينة الجزائر، ثم توقف، و فضل عدم الدخول في صراع مع الدولة الحمادية ببجاية.

و قد أنشأ المرابطون مؤسسات عمرانية هامة مثل: مدينة مدينة مراكش، و محلة تاكرارات بتلمسان، و مشتي غالم (برج الأمحال) بمستغانم، و المسجد الكبير بالجزائر العاصمة، و جامع ندرومة، و جامع تلمسان².

و قد تميزت الحياة السياسية بإعتماد نظام حكم ملكي و رائي في عائلة ابن تاشفين التي تلقب حكامهما بلقب أمير المسلمين .

¹ يعي بن عزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ص 173.

² المرجع السابق ، ص 185 ، 186.

و قد نجح المرابطون في حفظ البلاد من الأخطار الخارجية بواسطة الجهاد، كما نجحوا من حفظها من التفكك، الداخلي عن طريق إقرار سياسة إدارية و قضائية دقيقة، إلا أن الوحدة الدائمة، و الاستقرار الحقيقي، يجب أن تتوفر له شروط أخرى، و هذا ما أدركه المرابطون فصاروا من أجل هذه الغاية يدعمون أعمال الفقهاء الرامية إلى محاربة كل ما هو خارج عن المذهب المالكي، مذهب الدولة الرسي¹، و قد قامت الدولة المرابطية على فكرة العقيدة التي وضعها الفقيه الحازم عبد الله بن ياسين الجزولي، و من أجل ذلك تمتع الفقهاء بمنزلة كبيرة و نفوذ واسع في ميادين التشريع و الشؤون السياسية، و المجالات الفكرية.²

و قد أطلق على دولة المرابطين دولة الفقهاء، و هذا ما أكده الأستاذ، أسامة عبد الحميد حسين بقوله: " كانت الدولة المرابطية تقوم على ازدواجية، أحد طرفيها الفقهاء، و الطرف الآخر القبائل الصحراوية، و لا مغالاة في القول أبدا، بأن دولة المرابطين دولة فقهاء، و قد أدى الفقهاء المرابطون دورا أساسيا، و فعالا في توجيه السياسة المرابطية بالإتجاه الذي يروونه يتمشى، و يتناسب مع اتجاهاتهم الدينية.³

و يذكر أكثر من مؤرخ أنّ المذهب المالكي في عهد الدولة المرابطية قد اعترضت مسيرته مجموعة من المذاهب، إلا أنه و بفضل تولى الدولة المرابطية التي تبنت المذهب المالكي وسخرته مع الفقهاء لإمكانات الدولة المرابطية، فكان ذلك عاملا مهما في إقرار المذهب المالكي و ترسيخه بين أركان الدولة، و ساستها، و فقهاءها، و عامة الناس .

■ الدولة الموحدية :

شهدت منطقة المغرب قيام دولة جديدة، شملت المغرب الإسلامي و الأندلس، معيدة بذلك للمغرب وحدته السياسية و قوته الإقتصادية و العسكرية، تمثلت في دولة الموحدين، و

¹ أسامة عبد الحميد حسين ، فقهاء الدولة المرابطية (مقال) المجلد الأول ، سنة 2005 ص 91.

² يحي بوعزيز ، المجز في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ص 186.

³ أسامة عبد الحميد حسين ، فقهاء الدولة المرابطية ، ص 91.

تأسست الدولة الموحدية على يد زعيمها الروحي¹، محمد بن تومرت الذي بدأ بالدعوة إلى الأمر بالمعروف، و النهي عن المنكر، و كان يعلم الناس التوحيد على مذهبه، ثم تحوّل إلى الدعوة إلى حرب المرابطين الذين وصفهم ابن تومرت بالتجسيم و الكفر، و الفئة الباغية، و المارقين المبدلين.

و سعي أتباعه الموحدون²، و أدعى أنه المهدي، و بايعه الناس على ذلك، و بعد وفاة ابن تومرت سنة 524هـ، بايع الموحدون عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي كأول خليفة لهذه الدولة التي كانت في طور التكوين .

و قد أطاح هذا الأخير بدولة المرابطين في المغرب الأقصى، و دخل عاصمتها مراكش، و قد واصل عبد المؤمن زحفه بعد إكتساح المرابطين، و الإجهاز عليهم، فحشد جيوشا كبيرة فعبرت جيوشه جبال الأطلس الكبير، و اكتسحت مراكز المرابطين ... ، و من هناك زحفوا على المغرب الأوسط في ثلاث اتجاهات نحو وهران و تلمسان و مديونة، ثم الجزائر، و بجاية بعد أن فرض عليها الحصار، و أقتحمها في شهر جانفي 1153م ثم إلى عنابة فقسطنطينة، حتى وصل إلى مدينة تونس و طرابلس و صفاقس و قفصة³.

هذا و قد أقام الموحدون نظام حكيم ملكي وراثي في عائلة عبد المؤمن، حيث حصر السلطة في أحفاده و في أبناء القبائل التي أعلنت وفائها للموحدين .

و يرى كثير من المؤرخين أن السلمّ و الأمن اللذين سادا كل أرجاء المغرب مكنا الدولة الموحدية من توحيد المغرب الإسلامي، ضمن دولة قوية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا، و ثقافيا، و علميا، و قد كانت هناك حركة علمية و ثقافية هامة، تمثلت في الكتاتيب، ثم في الجوامع و المساجد، حيث يتعلم الطلاب القرآن و الحديث، و الفقه و اللغة و التفسير، و النحو و الحساب، و المنطق إلخ ...

¹ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب، و تاريخ مدينة فاس صور للطباعة و الوراقة، الرباط بدون ط، 1972، ص 172.

² ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ج6.ص45.

³ يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج1، ص 194، 195.

وقد واجه المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، محنتين شديديتين، الأولى كانت مع الفاطميين كما رأينا، والثانية مع الموحيدين .

وقد اختلف المؤرخون في تحديد أول من اظهر العداء للفقهاء المالكي صراحة من الموحيدين هل كان المنصور، أم أبوه يوسف، أم جدّه عبد المؤمن ؟، فذهب عبد الواحد المراكشي، وهو معاصر لهذه الدولة، و شاهد على إحراق كتب المذهب المالكي إلى أن المنصور هو من أول من فعل ذلك، وقد أراد محو مذهب مالك، وإزالته من المغرب جملة واحدة¹.

وقد تجلّت مظاهر محاربة الموحيدين للفقهاء المالكي في عدة أمور:

- إحراق كتب الفقه المالكي، محاولين القضاء على الفقه المالكي، وقد بدأ ذلك الخليفة عبد المؤمن بن علي، الخليفة الثالث، ولقد كان عبد الواحد المراكشي شاهدا على هذه الحادثة، حيث قال، " لقد شهدت منها، و أنا يومئذ بمدينة فاس يؤتي منها بالأحمال فتوضع، و يطلق فيها النار"²
- التضييق على الفقهاء المالكية، ومن أهم الأمور التي طبقتها الموحدون في محاربتهم للفقهاء المالكي هي الترهيب و التهديد و التضييق على نشاط الفقهاء الفكري تأليفا و تدريسا، و لقد آذى الموحدون كثيرا من فقهاء المالكية، حيث ذكر ابن فرحون أن أبا الحسن ابن زرقون أوزي من جهة بني عبد المؤمن، و لما أبطلوا القياس و ألزموا الناس بالأثر الظاهر³ و قال الذهبي عن أبي بكر التجيبي الكاتب و أبي الحسن ابن زرقون : " و عرضا على السيف لإقراءهما شيئا من فقه الإمام مالك، حين حمل ابن عبد المؤمن الناس على فقه الظاهر"⁴.

¹ عبد الرحمان المراكشي ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ت محمد سعيد العريان ، إصدار لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ، الجمهورية العربية المتحدة دون عدد و تاريخ الطبع ، ص 355.

² المرجع السابق ، ص 354.

³ ابن فرحون ، الديباج ، ج 2 ، ص 205.

⁴ الذهبي ، المستملح من كتاب التكملة ، ت بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، فرنسا ط 1 ، 2008 ، ص 88.

و لقد تعرض فقهاء المالكية في عهد الموحدين إلى أقصى ما يمكن أن يتعرض الإنسان من أنواع العقوبات، ألا وهي القتل¹، و السجن و الإعتقال، و النهب، و التغريب أو فرض الإقامة الجبرية، و العزل من المناصب .

- إحلال المذهب الظاهري مكان المالكي : فقد ذكر المراكشي أن المنصور " كان قصده في الجملة محو مذهب مالك، و إزالته من المغرب مرة واحدة، و حمل الناس على الظاهر من القرآن و الحديث"، حيث أبطل الموحدون القياس، و ألزموا الناس بالنص والأثر و الظاهر، ولذلك ففي كلام المراكشي إشارة إلى أن الموحدين ألزموا الناس بمذهبيهم، و أحلوه، مكان المذهب المالكي .

وبذلك صار المذهب الظاهري ، هو المذهب الرسمي للدولة الموحدية، تتمذهب به الطبقة الحاكمة، و من والاهم، إلا أن المذهب المالكي، و مكانة الفقهاء المالكية في تلك الفترة بقيا ذا حظوة ، و مكانة بين عامة الناس ، ولم يتوقف هؤلاء الفقهاء عن نشر مذهبهم، و تدريسه رغم التضيق، و المنع الممارس من طرف الدولة الموحدية، ولم تقدر الدولة الموحدية أن تعمّر طويلا حيث لم تصمد أمام الأخطار والصراعات الداخلة حول السلطة، وكذلك أمام الأخطار الخارجية، حيث فقدت سيطرتها على معظم ممتلكاتها، في المغرب و الأندلس، و ظهرت على أنقاضها دول مستقلة هي الحفصية بالمغرب الأدنى، و الزيانية بالمغرب الأوسط (تلمسان)، و المرنية بالمغرب الأقصى .

فأما الحفصية فمؤسسها هو أبو حفص عمر بن يحيى الهنتاتي سنة 627 هـ ، 1229 م ، و لقد ظهرت هذه الإمارة في الوقت الذي أخذ نجم الموحدين في الأقوال، فاستقلت بتونس، ثم توسّع نفوذها على المغرب الأدنى فزحفت على ولايتي قسنطينة، و بجاية² . عام 628هـ/1230م و تقدم نحو ولاية الجزائر، و بسط نفوذه عليها، و على نواحي الشلف و تلمسان عام 640 هـ

¹ ابن الأبار ، التكملة لكتاب الصلة ، ت جلال الأسبوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2008 ، ص 271.

² يحيى بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 1 ، ص 201.

حيث ساد نفوذ الحفصيين على معظم المغربين الأوسط و الأدنى ، و علا شأنهم¹ ، وقد انتهى عهد الحفصيين بالمغرب الأوسط سنة 1536م، و ذلك بمجيء الأتراك إلى الجزائر . وانتهى عهد الحفصيين تماما بشمال إفريقيا بعد ثلاثة قرون و نصف (354عاما) تقريبا² . وقد تبنت الدولة الحفصية المذهب المالكي، و أحيته من جديد . حيث نهضت الحياة الفكرية والفنية والثقافية، ولعل ما يشرف عهد هذه الإمارة هو تواجد الفيلسوف و المؤرخ الإفريقي الكبير عبد الرحمان ابن خلدون³ .

أما الدولة المرينية، فقد كان مؤسسها أبو يوسف بن عبد الحق الذي تمكن من إحتلال مراكش، و أعلن قيام إمارته سنة 668هـ /1269م، و تلقب بأمر المؤمنين حيث توسعت هذه الدولة إلى جهات أخرى، فاستولت على مدن ندرومة و وهران و مزغران، و مازونة و مستغانم و تنس و الونشريس و المدية، و مليانة، و شرشال و مدينة الجزائر، و تلمسان ، و بجاية و قسنطينة، ثم تونس⁴ .

وقد كان لكثرة الخلافات بين الإمارات الثلاث الحفصية و الزيانية و المرينية، و كذلك أطماع بنو وطاس، إضافة إلى البرتغاليين و القشتاليين، كلها أسباب أدت إلى اندثار المرينيين، حتى ظهر الأشراف السعديون⁵ .

أمّا المذهب المالكي فقد إهتمت الدولة المرينية به ، حيث تعتبر الدولة المرينية دولة العلماء حيث حافظت عليه، بإعتباره المذهب الرسمي للدولة.

أما الدولة الزيانية، ففي بداية عهدها أطلق عليها إسم : دولة بني عبد الوادشم لما تولى أمرها السلطان أبو حمو موسى الأخير عام 1359م ، و أحيائها بعد اندثارها، و أطلق عليها اسم الدولة الزيانية .

¹ المرجع السابق ، ص 201.

² المرجع السابق ، ص 203.

³ يحي بوعزيز ، الوجيز في تاريخ الجزائر ، ج 2 ، ص 202.

⁴ المرجع نفسه ، ص 206.

⁵ المرجع نفسه ، ص 208.

و أعلن ياغمراسن نفسه أميرا على دولة تلمسان 633هـ/1235م، و قد عمرت الدولة الزيانية أكثر من ثلاثة قرون (1235م-1554م) ، ولكن حياتها كان صراعا مستميتا و طويلا، ضد عدة قوى متصارعة و متطاحنة عليها، تارة مع المرينيين، و تارة مع الحفصيين، كما أن القادة الزيانيين كانوا يتصارعون فيما بينهم على السلطة، و يكيّدون لبعضهم البعض، ثم إن بعض القادة المحليين أصبحوا يتحالفون مع الإسبان ضد الدولة الزيانية.¹

وقد كانت مدينة تلمسان بما اكتسبته من موقها الجغرافي الممتاز، و من كونها كانت عاصمة للمغرب الأوسط (الجزائر) أكثر من ثلاثة قرون، ازدهر خلالها الفكر، و أخصبت الحضارة، و تطور العمران، و إستهوت العديد من رجالات الفكر السياسية و الثقافية، مما جعلها في الأخير ميدنة الفن و الثقافة و التاريخ.²

و من أشهر مدارس تلمسان هي مدرسة ابني الإمام و المدرسة التاشفينية، و اليعقوبية شيّدت كلها في العهد الزياني، و قد شيّدت هذه المدارس من أجل تكوين العلماء في المذهب المالكي، و لتعزيز مكانته في الدولة، و الملفت للإهتمام هو أن إقامة المدارس في المغرب الإسلامي في هذا العصر كان من اهتمامات السلطة الحاكمة، سعيا منها في جعل المذهب المالكي هو المذهب الرسمي للدولة.³

وبذلك فالدولة الزيانية أخذت على عاتقها حماية المذهب المالكي، و إعلاء شأنه، خدمة للمذهب و الدولة معا، حيث ذكر بعض المؤرخين أن سلاطين بني زيان مالكيين ، و قد كانوا يؤكّدون على تدريس الفقه و الأصول المستمدة من أفكار المذهب المالكي، و آرائه.⁴

¹ عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغية 1962 ، دار المغرب الإسلامي الجزائر ، ط 1 ، 1997 ، ص 46.

² يحي بو عزيز ، الوجيز في تاريخ الجزائر ، ج 2 ، ص 210 .

³ سامية بو عمران ، خالف محمد نجيب ، تاريخ الجزائر في العصر الويوط من خلال المصادر ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ط 1 ، 2007 ، ص

140.

⁴ عبد العزيز فيلاي تلمسان في العهد الزياني ج 2 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 2008 ، ص 326.

المطلب الرابع : المذهب المالكي في العهد العثماني والعهد الإستعماري بالجزائر

■ في العهد العثماني :

لقد مرت الجزائر مع بداية القرن 16م بظروف عويصة، بسبب تفاقم الأخطار الداخلية و الخارجية، من صراعات داخلية بين الأمراء على السلطة و تدخل الدولة المرينية من المغرب الأقصى، و الدولة الحفصية من الشرق في شؤون الدولة الزيانية الداخلية، محاولة للسيطرة عليهما، و إزالتها من الوجود.¹

إضافة إلى التدخلات الخارجية من الإسبان و الإيطاليين و البرتغاليين و احتلالهم لعدة موانئ جزائرية، و فرض الجزية على سكان هذه المدن الساحلية هي عوامل رئيسية دفعت بالجزائريين أن يستنجدوا بالأخوين عروج و خير الدين لإنقاذهم من الإحتلال الأوربي لمدينتهم .

و بفضل تلك المساعدة شعر أبناء الجزائر بدرجة عالية من الأمان ، والإطمئنان في ظل الدولة العثمانية القوية.²

و قد طلب سكان كل من مدن الجزائر و تلمسان و بجاية هذه المساعدة من الأخوين، حيث استطاع خير الدين أن ينتصر على الإسبان سنة 1519م في معركة الجزائر و بجاية سنة 1512م ، و تلمسان سنة 1518م³

و كانت مراحل الحكم العثماني في الجزائر قد مرت بمراحل مختلفة، عبر أربعة عصور (عصر البايات، عصر الباشوات، عصر الآغاوات، عصر الدايات).

هذا من جهة أما من ناحية القضاء و الفتوى، و اتباع المذاهب الفقهية، فقد كانت المساجد مقرا للمفتي المالكي والمجلس العلمي، و منبرا للمناظرات و كسب ود السلطة عند البعض.⁴

¹ يحي بوعزيز ، الوجيز في تاريخ الجزائر ج2 ، ص 220.

² يحي بوعزيز ، الوجيز في تاريخ الجزائر ، ج2 ، ص 220.

³ عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ، ص 74 ، 75.

⁴ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1 ، ص 259.

و يندرج ضمن فئة العلماء و المفتي و الأئمة و الخطباء و الوعاظ ، و القائمون بشؤون المساجد و خدام الأضرحة و المثقفون الأحرار، و المرابطون¹، حيث سيكون لهم دور بارز في ربط السكان بالسلطة العثمانية .

بما أنّ أفراد هذه الفئة هم العارفون بالدين، فقد تشكل منهم المجلس العلمي الذي يعدّ بمثابة ديوان المظالم، و يهتم بالنظر في الخصومات التي ترفع إليه من المحكمة، و يتكون من المفتيين و القاضيين من كلا المذاهبين (الحنفي و المالكي)²، و رغم أنّ المذهب المالكي و الحنفي قد تعايشا إبان الحكم العثماني في الجزائر إلى أنه يمكن أن نقول أنه، و منذ بداية النصف الثاني من القرن 17م، اتصفت سياسة الساسة الأتراك بمعاداة العلماء، و محالة إخضاعهم لنفوذهم، وقد كان القتل، والعزل، والنفي، والسجن، و عملية المصادرة، و المضايقة أحد تلك الأساليب ضد هؤلاء العلماء، حتى وصل بهم إلى حد الإنحياز إلى رأي المفتي الحنفي في العديد من القضايا الشرعية، حيث يتدخل الباشا للفصل في الأمر³.

و حسب الدكتور سعد الله، فإن انحياز الحكام لعلماء الأحناف وّلد تنافس بينهم، و بين علماء المالكية، هذا التنافس ظهر، و كأنه صراع مذهبي⁴.

ورغم ذلك ففي العهد العثماني، كانت العلاقة بين الأحناف و المالكية في الجزائر في أغلب الأحيان هادئة و متناغمة، شعارها التعاون و الإنسجام، و التعايش المذهبي، إضافة إلى إقامة نقاشات علمية موضوعية في بعض الفترات، وقد ذكر المؤرخ شال "أندري جوليان" أن المذهب الحنفي كان خاصا بالحكام الأتراك، و المذهب المالكي هو المسيطر داخل المجتمع الجزائري لاتصافه بالصرامة، و الشدة و إتباع النص، و ملائمة المذهب المالكي لطبيعة السكان الأصليين⁵.

¹ المرجع السابق ، ص 558 .

² توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، ص 37.

³ *albert DEVOULX , les édifices religieux de l ancien alger .hachett 2017, p120*

⁴ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1 ، ص 404.

⁵ شارل أندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ج 2 ، ترجمة م ، مزالي ، دار أبو سلامة تونس 1980 ، ص 64.

■ في العهد الاستعماري :

هناك العديد من المؤرخين، يرجعون أسباب إقدام فرنسا على إحتلال الجزائر، يرجع في الأصل إلى حادثة المروحة بين الداوي، و قنصل فرنسا بالجزائر في 29 أفريل من عام 1827 لكن من الناحية الواقعية، فإنّ فرنسا كانت تخطط لإحتلال الجزائر، و الإستيلاء عليها منذ سنة 1792، أي سنة إبعاد إسبانيا وتصفية قاعدتها العسكرية في المرسى الكبير بوهران¹.

وقد سقطت الجزائر في أيدي الفرنسيين يوم 05 جويلية 1830، و بذلك انتهى العهد العثماني بجزائر، رغم المقاومة و التي كانت ضعيفة من طرف الداوي، و جيشه، ثم المقاومة الشعبية الحقيقية من أبناء الجزائر التي كانت تتوالى من جميع أنحاء الوطن، وقد تركزت السياسة الفرنسية على فكرة إقامة إدارة في الجزائر مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا، و هكذا تقرر في الأمر الرئاسي الصادر في 15 أفريل 1845 تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هـ : الجزائر، وهران، قسنطينة و إنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية)².

وقد قررت السلطات الفرنسية منذ سنة 1841 أن تكون المحاكم الفرنسية هي التي تنظر في القضايا الهامة، و القضاة أصبح دورهم شكليا، و يتمثل في توثيق بعض العقود و إصدار الفتاوى في المسائل الشرعية.

و بذلك نستخلص مما تقدم، أنه تم لفرنسا إنهاء العمل بالقوانين الجزائرية، و احلال القوانين الفرنسية محل قوانين الشريعة الإسلامية تبعا لمبدأ السيادة .

و أهم ما قامت به السلطات الإستعمارية : تم إلغاء المحكمة الحنفية، و التي رأت في علماء المذهب الحنفي استمرارا للسلطة الزائلة، فلا داعي لبقائه، و هي نفس النظرة التي تدرع بها قادة الجيش في الإستيلاء على المساجد الحنفية و تهديمها³.

¹ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ص 81، 82.

² المرجع السابق، ص 125.

³ التميمي، عريضة خوجة إلى وزير الحربية، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي 1816، 1871، ص 101.

كما أن هذا الإجراء طبعا في كسب عطف الأهالي، و تعاون فئة منهم مع السلطة الجديدة التي جعلت المذهب الحنفي في درجة ثانية بعد المذهب المالكي، مذهب غالبية الشعب الجزائري¹.

وقد كان للمذهب الحنفي أتباع في الجزائر العاصمة، و عدد من المدن الداخلية، وقد تعاون مع فقهاء المالكية في إدارة المؤسسات القضائية، و الأوقاف، بما يعود بالنفع العام دون تمييز بين الشعب، و يؤكد هذه الحقيقة حمدان خوجة في قوله : " إنَّ من تبعات تراجع دور المحكمة الحنفية، قلة التبرعات للأوقاف، لأنَّ المذهب الحنفي يقدم تسهيلات على المذهب المالكي في إجراءات التبرعات، ووقف الأملاك على الجوامع و الزوايا، حتى أن علماء المالكية بالجزائر، كانوا يحيلون عقود الأوقاف على المحكمة الحنفية، لتشجيع الواهبين، و تحسين نشاط المؤسسات الخيرية².

و قد برز تعاون وقضاة و علماء المذهبين لدى اجتماعهم في المجلس العلمي، أو الشرعي للنظر في القضايا و المنازعات المرفوعة إليهم من الخصوم، أو القضاة في المحاكمات الحنفية و المالكية، و التعاون في حركة التعليم و التدريس، و كذلك في مساندة السلطة السياسية في تسيير أمور البلاد بما يخدم الصالح العام .

و ينفي شيخ الإسلام ابن العنابي في قسنطينة تراجع دور المفتي الحنفي في قيادة و توجيه الشعب سياسيا و دينيا و اجتماعيا، و أبقوا المذهب رمزيا مع المفتي المالكي، و سرعان ما تبين للشعب الجزائري أنّ الهجمة المستمرة على المذهب الحنفي و فقهاء لم تكن بسبب إعطاء امتيازات للمذهب المالكي و قضائه و محاكمته، ولكن رغبة في تشتيت المواقف و ابعاد العلماء عن دفة القيادة ، و التوجيه حتى لا تجتمع كلمة الشعب، و لا تتحقق الوحدة في محاربة الإحتلال و إدراته³.

¹ المرجع نفسه ، ص 102.

² حمدان خوجة ، كتاب المرأة ، ت ، محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ط2 ، ص 272.

³ عبد الباسط قلفاط ، سياسة الإحتلال اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر (1830-1872م) مذكرة ماجستير تخصص التاريخ الحديث

المعاصر 2007/2008 ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم التاريخ ، ص 49.

و كان من نتائج إلغاء منصب شيخ الإسلام، و تثبيت مبدأ السيادة على المؤسسات الدينية و القضائية، توقف الدعاء للخليفة العثماني على المنابر، و هذا رمز وحدة المسلمين عندئذ فبعد اجتماع مجلس من العلماء في مدينة الجزائر إنتهى إلى صيغة جديدة من الدعاء ترضي السلطة الجديدة و هي : " اللهم أيد من أيد الملة الحنفية، و أحي قلب من أحي السنة النبوية و نجنا من الفتن الدنيوية و الآخروية ، إنك على كل شيء قدير "، و قدمت هذه الصيغة لدبورمون قائد الإحتلال فوافق عليها.¹

و قد عملت السلطات الفرنسية في تبريرها في التدخل في عمل المحاكم الإسلامية بمجموعة من الحجج، بهدف فرض الإستئناف على أحكام القاضي، و جعلها غير نهائية لدفع المسلمين نحو محاكمها، و تحقيق مراحل إلغاء القضاء الإسلامي، و الوصول إلى وضع يدمج الشعب الجزائري في منظومة الدولة الفرنسية.

و من بين تلك الإجراءات، إصدار مجموعة من المراسيم مثل، مرسوم 1870/10/28، و مرسوم 26 جويلية 1873، و مرسوم 29 اغسطس 1874، و مرسوم 1886، و قرار 25 ماي 1892 و مرسوم 22 مارس 1905، و تصبّ كل هذه المراسيم في المبدأ الذي وضعه أول حاكم عام في عهد الجمهورية الثالثة الأميرال دوغيدون بقوله عام 1874 : " يجب أن يمعى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، إننا نحن الغالبون"²

حيث تم تأسيس محاكم الصلح، و بذلك تم إلغاء قضاة الشرع الإسلامي، و أرغم الأهالي على التقاضي أمام قضاة الصلح الفرنسيين، ثم تم إلغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي، و ألغيت المجالس الاستشارية، و خفضت بصورة تدريجية أعداد محاكم الشرع الإسلامي، و إخضاعها للوالي العام، و قد عملت الإدارة الإستعمارية على إسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديبي الثقافة و المعرفة، بل و حتى الأخلاق الحسنة، كما عملت الإدارة الفرنسية على مراقبة التعليم الديني، و الزاويا، و حددت المدارس القرآنية و أغلقت الكثير منها، مما أدى

¹ أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية ج 1 ، ص 150.

² . charles –robert AGERON , les algeriens musulmons et la France (1871-1919) , 1970, p201.

إلى قلة القضاة و الأئمة، و المعلمين، و انهيار مستوى التعليم، كما راقبت رجال الدين و العلماء و الفقهاء، ولم تكتف بهذا، فكانت طبقة رسمية من رجال الدين الإسلامي، أوكلت إليهم إدارة المساجد، و مراقبة الزوايا الحرة، و رجالها، و ألزمتهم بالتعاون مع إدارات الشرطة الفرنسية ضد إخوانهم من الأهالي، و أدى بذلك إلى ضياع هيبتهم، و نفوذهم، و فقدان احترامهم¹.

و بذلك سعت فرنسا إلى تغيير الوضع السياسي الإجتماعي للشعب الجزائري، و إلغاء هويته و تحييد الشريعة الإسلامية عن قضايا الأحوال الشخصية، و هضم ما تبقى من حقوق القضاء الإسلامي و إلغاء محكماته، إلى أن انتهى الصراع لصالح القضاء الفرنسي، و مشروع الإدارة الاستعمارية.

لكن انتهاء الصراع لصالح السلطات الاستعمارية، لا يعني أن الشعب الجزائري إختار قضاء الإحتلال، فقد تدمر الشعب من ذلك مرارا و تكرارا، كما تدمرت الأحزاب السياسية و الجمعيات، و الشخصيات السياسية، و الدينية و التنفيذية في سبيل العودة، و المناداة بإرجاع القضاء الإسلامي، و تثبيت عناصر الهوية للشعب الجزائري، و المحافظة عليها.

¹ يحي بو عزيز ، سياسة التسلط الإستعماري ، و الحركة الوطنية الجزائرية 1980 ، 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ، ص 40 ، 41.

المبحث الثاني : أعلام المذهب المالكي و حواضرهم في المغرب الأوسط و المخطوطات المالكية

لقد كان إستقرار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي، عاملا مهما في ظهور حواضر، و مراكز ثقافية، و حضارية هامة لا تقل مكانة عن مراكز الشرق الإسلامي، مثل القيروان، و فاس و مراكش، و الأندلس، و حتى مكة و المدينة، و بغداد، و القاهرة، حيث كانت هذه الحواضر مثلا للبناء الفكري، و الإبداع الحضاري، بواسطة، و بفضل أرمادة من العظماء، و الفحول من العلماء، و الفقهاء، و المفكرين، ذوي المكانة العلمية، و العلم الغزير ساهموا بشكل كبير في إرساء قواعد المذهب المالكي، و نشره.

و سنحاول في هذا المبحث أن نتكلم على أهم أعلام، و مفكري المذهب المالكي من خلال أهم الحواضر، و الأقاليم التي نشأت في المغرب الأوسط.

المطلب الأول: علماء حاضرة بجاية

تعتبر مدينة بجاية قطبا حضاريا لما شهدته من نهضة علمية و فكرية، حيث كانت مركز إشعاع علمي خلال العصر الحمادي، و ما بعده حتى مطلع القرن 16م حيث ازدهرت العلوم و الفنون و قامت بها مدارس و معاهد علمية، و مساجد و جامعات و زوايا صوفية عريقة و نبغ بها علماء أجلاء، و فقهاء و حكماء و طلاب علم و معرفة من كل أنحاء العالم الإسلامي شرقه و غربه، من الأندلس إلى بلاد فارس، و من بلاد أوروبا، خاصة إيطاليا، و جنوب فرنسا، و بلاد اليونان¹.

وحسب رواية أبي حامد الصغير الحسن محمد المسيلي، فإن بجاية وحدها كان بها تسعون مفتيا أواخر القرن 6هـ/12م².

¹ يحي بو عزيز الموجز في تاريخ الجزائر، ج 1، ص 160.

² عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ج 1، الجزائر 1982، ط 3، ص 320.

و ذكر ياقوت الحموي بأنه حتى العوام و العبي في بجاية كانوا يحفظون عن ظهر قلب كتب البخاري و المدونة و الموطأ، و يشرحونها للناس من ذاكراتهم¹.

و كما رأينا -سابقا- فإن المذهب السائد ببجاية هو المذهب المالكي، حيث عكف عليه أهل بجاية و علمائها، حيث اعتمدوا على منهج أهل الحجاز و المتمثل في النقل تأسيا بطريقة أهل المغرب و الأندلس وإن كانوا قد طوروا منهجهم بمزجه بالأسلوب العراقي في تفريع المسائل، و أعمال الرأي و القياس، و قد استطاعت المدرسة البجائية بفضل جهود علمائها و فقهاءها أن تخرج أعلاما نوابغ خدموا المذهب المالكي و طوروه، و من بين أهم و أبرز الأعلام نذكر:

1- ناصر الدين المشدالي : هو منصور ابن أحمد بن عبد الحق المشدالي ناصر الدين (631،731هـ) الذي وبها تعلم و نشأ ببجاية رحل إلى المشرق، و لقي هناك علماء أفاضل منهم العز ابن عبد السلام فلازمه، و شرف الدين ابن السكبي، و شمس الدين الإصمباني.

كان المشدالي متضلعا في علم الفقه و أصول الدين، كما كان من أهل الشورى و الفتوى و قد ذكر التجيبي في رحلته و تبحره في العلوم، و اختصاصه بمذهب مالك و تضلعه فيه فقال: "كان أبو علي المشدالي إماما فقيها، اطلع على مذاهب الأئمة خصوصا مذهب مالك فإنه انفرد بمعرفته، و قام بتقريبه، و نصرتة..."²

2- المنكلاتي الزواوي : هو علي ابن عثمان المنجلاتي البجائي الزواوي من علماء بجاية و فقهاء المالكيين في أواخر القرن الثامن الهجري³، شرح مختصر ابن الحاجب في سبع مجلدات، و شرح المدونة.

3- الوغليسي : محمد ابن ابراهيم الوغليسي أبو عبد الله، كاتب و خطيب من الفقهاء، نشأ و تعلم ببجاية، قال القبرني عليه: " كان عالما بالكتابتين، الأدبية و الشرعية و عليه كان المعتمد في وقته في المخاطبات السلطانية إنشاء و جوابا"⁴.

¹ ياقوت الحمودي، معجم البلدان، ج3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1957، ص 113.

² التنبكي، كفاية المحتاج، ص200.

³ عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص 162، 163.

⁴ المرجع نفسه، ص 343.

4- المشدالي : سعد ابن محمد بن أبي القاسم المشدالي، أبو الفضل، مفسرا عالم بالحديث و رجاله، أصولي و فرضي، فقيه، من أشهر علماء المالكية في عصره نشأ في بجاية، و تعلم بها، و بتلمسان، ثم تصدر الإقراء و التدريس¹.

5- المشدالي : محمد بن محمد بن أبي القاسم المشدالي، عالم من فقهاء المالكية شقيق السابق وهو الأكبر، ومن أهل بجاية و بها نشأ، و أخذ عن ابيه قال السخاوي : " كان متقدما في العلم ، تصدر في بجاية و انتفع به جماعة، و كان أتمّ عقلا من أخيه، و أحلم فهما، و أحفظ"².

6- الزواوي (850هـ/1446م) ، هو منصور ابن علي بن عثمان الزواوي ، المنجلاتي البجائي ، أبو الحسن ، فقيه بجاية ، و مفتيها ، و عالمها³.
ولقد ساهم هؤلاء العلماء في خدمة و إثراء المذهب المالكي، و تطويره، و البحث فيه، و ذلك بفضل مجهوداتهم في التأليف، و النشر، حيث ما زالت مؤلفاتهم أغلبها مخطوطا هي في رفوف الخزائن.

المطلب الثاني : علماء حاضرة تلمسان

إن لمدينة تلمسان ماضيا حضاريا و تاريخيا هاما، اكتسبته من موقعها الجغرافي الممتاز، و من كونها عاصمة للمغرب الأوسط (الجزائر) أكثر من ثلاثة قرون ازدهر خلالها الفكر، و أخصبت الحضارة، و تطور العمران، حيث استهوت العديد من رجالات الفكر و الدين و السياسة و الثقافة، مما جعلها في الأخير مدينة الفن و الثقافة و التاريخ و الدين بلا منازع.

و لقد شكل التعليم محور النشاطات العلمية، و السياسية في الدول السابقة للدولة الزيانية و استثمر في توجيه الأمة نحو بغية الساسة و صياغتها، بما يخدم طموحاتهم، و كان له الأثر البالغ في إقامة دول، و إسقاط أخرى¹

¹ المرجع نفسه ، ص 301، 302.

² المرجع السابق ، ص 302.

³ المرجع السابق ، ص 167.

وقد ظهر نظام المدارس في تلمسان (مهد الدولة الزيانية)، ابتداء من العقد الأول من القرن الثامن الهجري الرابع عشر ميلادي، و انتشرت عبر أحياء المدينة خلال هذا القرن، و قد تأخر و جودها عن بلاد المشرق بنحوي قرنين من الزمن، و عن جارتها إفريقية و المغرب الأقصى بنحو نصف قرن.²

إنّ مدارس تلمسان، خاصة و المغرب عامة ، و جدت من أجل المذهب المالكي ... و أنّ المدارس التلمسانية كانت مدارس حكومية رسمية تابعة كلها للدولة، و التي ظلت تشرف عليها بالتمويل و تعيين الأساتذة و المدرسن، و كان كل مدرسها من المالكية.³

فالمذهب المالكي في مدينة تلمسان كان بين أيادي أمانة، حافظت عليه على مرّ الأزمنة و العصور، و الدول، و مما كان سببا في ذلك هو و جود العلماء و الفقهاء، حيث عجت بهم مدينة تلمسان العامرة، و الذين أخذوا على عاتقهم حفظ المذهب المالكي، و تطويره، و من أهم هؤلاء العلماء نذكر.

1- أحمد ابن يحيى الونشريسي أبو عباس التلمساني (834هـ، 914هـ / 1430م، 1509م)، هو العلامة حامل لواء المذهب على رأس المائة التاسعة⁴، الإمام الحجة و فخر المغاربة، أخذ الفقه عن أبيه الكبير الحافظ المحصل النوازلي، و عن شيوخه التلمسانيين ، له تأليف عظيم القدر في الفتاوى و سماه : المعيار المغرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية و الأندلس و المغرب و كتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ...

2- أحمد بن محمد العبادي التلمساني (ت 940هـ/1533م) هو الشيخ الإمام العلم المحقق أبو العباس أحمد بن محمد العبادي، عالم كبير من فقهاء المالكية من تلمسان، و بها نشأ و تعلم

¹ عبد الجليل قريان ، السياسة التعليمية للدولة الزيانية ، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2003/2004 ، ص 08.

² عبد العزيز فيلاي ، تلمسان في العهد الزياني ، ج2 ، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2002 ، ص 324.

³ المرجع نفسه ، ص 326.

⁴ محمد بن مريم التلمساني ، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان ، تحقيق محمد بن أبي شنب منشورات السهل ، ص 80.

رحل إلى فاس، و اشتغل بالتدريس، ثم رجع إلى تلمسان ، و استقر بمليانة حتى وافته المنية بها¹.

3- ابن جلال الوعزاني المغراوي التلمساني محمد بن عبد الرحمان (908هـ - 1502م/981هـ، 1573م) ، كان إماما حجة في علم الكلام و المنطق و العقائد و البيان، و تقلد الفتوى في مدينة فاس، و تولى التدريس، و كان يخطب بجامع الأندلس و يوم يخطب بجامع القرويين، ويصفونه بأنه : إمام الأئمة و حبر من أحبار الأمة ... فتنافس الناس في علمه و الإقتباس من مفهومه²

4- محمد شقرون الوجد يحي بن هبة الله التيجيني التلمساني (ت 983هـ/1575م) ، هو الشيخ الفقيه الفهامة ، شيخ الفتيا و إمامها ، و بسبب تمكنه من مذهب الإمام مالك³ ، فقد عرف بمالك الصغير، له شرح على رجز أبي إسحاق التلمساني في الفرائض، و كان فقيها نوازليا يقوم على ابن الحاجب أتم قيام، و كان عارفا بالأصليين و البيان و المنطق .

5- محمد بن أحمد التلمساني (ابن الوقاد التلمساني) ، (ت 1001هـ/1631م) ، كان أدبيا و فقيها و عارفا بالتفسير و الحديث، ولد و تعلم بتلمسان⁴ ، رحل إلى فاس وهو أول من قرأ البخاري قراءة وضبطا .

6- المقري أحمد بن محمد بن يحي أبو العباس (ت 1041هـ/1631م) : هو أبو العباس التلمساني المالكي ولد بتلمسان، و نشأ بها، و حفظ القرآن له العديد من المؤلفات التاريخية و الأدبية و الدينية⁵ ، من أشهر كتبه هو نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب و ذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، و قد بلغت مؤلفات المقري ثمانية و عشرون تأليفا، و توفي بالقاهرة.

¹ عادل نوهيض ، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام إلى العصر الحديث ، ص 65 .

² المرجع السابق ، ص 77 ، 78 .

³ المرجع نفسه ص 188 .

⁴ عمار هلال ، العلماء الجزائريون في البلدان العربية فيما بين القرنين ، ص 120 .

⁵ عبد الحق حميش ، محفوظ بوكراع بن ساعد ، موسوعة تراجم علماء الجزائر ، علماء تلمسان و ترات دار زمورة للنشر و التوزيع ،

الجزائر 2011 ، ص 247 .

7- محمد بن عبد الكريم المغيلي (831هـ/1427م) : و لد بتلمسان و عاش بها، درس على يد شيخه محمد بن يحيى بن عيسى المغيلي المشهور بالجلاب و درس على يديه أمهات الكتب الفقهية للمذهب المالكي كالرسالة و مختصر خليل و ابن الحاجب و ابن يونس¹.

حياته كانت عامرة بالجهاد في سبيل الله، و نشر تعاليم العقيدة الإسلامية في أوساط المجتمعات، و هذا لم يمنه من الكتابة و التأليف في أمور الدعوة و المنطق و التوحيد و الفقه و التفسير.

المطلب الثالث : علماء حاضرة الجنوب (توات)

لقد تعددت آراء المؤرخين حول أصل التسمية "توات" إختلافا فيما بينهم، فمنهم من فسرها تاريخيا، في حين بعضهم فسرها لغويا، حيث اختلفت و كثرت المرويات ، حيث شملت هذه التسميات تفسيرات و معاني متباينة، فمنهم من أرجعوا إلى أصول عربية، و منهم أرجعوا إلى أصول بربرية لأن زناتة و المثلثين هم أول من سكن الإقليم من الشعوب، و لا زالت أسماء القصور و المناطق الداخلية شاهدا على ذلك رغم التعريب الذي مس الإقليم².

ويتوسط إقليم توات الجهة الغربية من الصحراء الكبرى التي ينتمي إليها، و يقع في الجنوب الغربي للجزائر، و يتشكل من ثلاث وحدات أساسية هي : تينجورارين (تورارة)، توات الوسطى ، تيدكلت³.

وقد عرفت منطقة توات زوايا و مدارس علمية أسهمت في نشر المذهب المالكي ، حيث كانت منطقة جذب للعلماء الذين دفعوا بإزدهار الحركة العلمية بالإقليم ، حيث اتجهت أنظار طلاب العلم من مختلف الأقطار صوب توات جوهرة الصحراء في تلك الفترة، و نقطة إلتقاء الشمال بالجنوب و الشرق بالغرب، و من أهم علماء حاضرة توات نجد :

¹ الصديق حاج أحمد المغيلي ، شخصية محمد بن عبد الكريم المغيلي ، رسالة أدرار ، مجلة دورية ع1 ، 2011 ، ص 30.

² عبد المؤمن بهية ، الحياة الاجتماعية في إقليم توات خلال القرنين 18 و 19 (من خلال نوازل الغنية البلبالية)مذكرة ماجستير ، قسم الحضارة الإسلامية ج وهران 2006/2007 ، ص 3 ، 4.

³ بوجمعة نعيمة ، الموقع الجغرافي لإقليم توات ، الملتقى الوطني الأول حول العلاقات الحضارية بين إقليم توات و حواضر المغرب الإسلامي ، جامعة ادرار 2009 ، ص5.

- 1- يحيى بن يدير بن عتيق التدلسي ، نزل بتوات 845هـ/1441م ، و كان فقيها تصدر لحفظ القرآن الكريم، و قواعد اللغة، تولى منصب قاضي الجامعة فعرف بعدله و استقامته وافته المنية سنة 877هـ ، و دفن بتمنيط¹.
- 2- عبد الله ابن أبي بكر العصنوتي (ت 914هـ/1508م) اشتهر بعمله و تولى القضاء بعد موت شيخه يحيى بن يدير التدلسي، عرف بعدله و احسانه².
- 3- أبو يحيى محمد المنيارى : (840هـ/1437م) جاء لتوات عام 815 هـ ، قادما من المغرب، نزل في تمنيط، و عمل فيها مدرسا و مصلحا، و قد تولى القضاء، و عرف بعدله و علمه³.
- 4- الشيخ أحمد بن الشيخ احمد الكنتي (ت 1063هـ/1653م) نزل بتوات و أسس بها زاويته سنة 999هـ ، و المعروفة بالزاوية الكنتية الرقادية، و تحولت إلى منارة يقصدها الطلبة من كل الآفاق⁴.
- 5- الشيخ ميمون بن عمرو بن محمد الباز (ت 901هـ / 1496م) ، نزل بتمنيط هو أول من أدخل مختصر خليل إلى الأراضي التواتية، فأعجب علمائها به ، فعكفوا على حفظه و تعلمه و دراسته ، فهو يعتبر ركيزة أساسية في دراسة الفقه المالكي بتوات⁵.
- 6- الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي : حل بتمنيط سنة 882هـ ، وقد كان له الأثر البارز في الحياة العلمية و الثقافية و الإصلاحية في تلك الفترة ، إضافة لوقوفه في وجه اليهود ، كما يعتبر أول من ادخل الطريقة القادرية للإقليم ، و احد اكبر ناشريها ، و من هنا كانت له شهرة كبيرة و واسعة ، تعدت آفاق توات إلى ربوع إفريقيا⁶.

¹ الحمدي أحمد ، محمد بن عبد الكريم المغيلي ، رائد الحركة الفكرية بتوات (عصره و آثاره) ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة وهران 2001/2000 ، ص 67.

² محمد بن عبد الكريم بن عبد الحق المنطيطي ، درة الأقالام ، ص 76.

³ المرجع نفسه ، ص 77.

⁴ المرجع نفسه ، ص 79.

⁵ البكري عبد الحميد ، النبذة في تاريخ توات و أعلامها من ق 9هـ إلى 14هـ ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007 ، ص 141.

⁶ أحمد بن عبد الكريم التمنيطي ، درة الأقالام في أخبار المغرب بعد الإسلام ، مخطوط بخزانة أبا سيدي جعفري ص 19 .

كما مرّ على توات علماء لم يستوطنوها ، لكنهم أثروا في نشاطها العلمي، حيث تذكر الروايات أنه في عام 890 هـ / 1485 م ورد ابن باي الطرابلسي مصطحبا معه عشرة علماء¹ كل واحد منهم يحفظ القرآن و مختصر خليل، و بعض أصول المذهب المالكي، و كتب ابن الحاجب... الخ ، طافوا بتوات و احتكوا بأهلها، و نظموا حلقات الدروس بمساجدها و زواياها، بالرغم من أن المصادر لم تذكر أسماءهم و لم تعط معلومات وافية عنهم، إلا أنهم و بدون شك كان لهم أثر على المنطقة، و ساهموا بشكل أو بآخر في لهضة العلمية و في نشر المذهب المالكي و تطويره في الإقليم، و في نشره في بقية مناطق الصحراء.

المطلب الرابع : المخطوطات المالكية في المكتبة الوطنية الجزائرية "الحامة"

يحمل الفقه المالكي في الجزائر عددا ضخما من المخطوطات، مازالت موجودة في رفوف المكاتب و المساجد، و مراكز الأبحاث في جميع مناطق الوطن و رغم ما عنته الجزائر من ويلات الإستعمار الذي سعى إلى إتلاف، و حرق الكثير من هذه المخطوطات في إطار حملاته لطمس الهوية الدينية للشعب الجزائري، و تجهيله، حيث أكد لنا بعض الباحثين أنّ ما وصل إلينا رغم قلته، إلا أنه يعكس ثراء ما كانت تحويه من إنتاج فكري، و إبداع منطق النظير من طرف أعلام المذهب المالكي، و في شتى المواضيع.

و سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز مخطوطات الفقه المالكي الموجودة ضمن مجموع المخطوطات الموجودة بالمكتبة الوطنية الجزائرية، هذه الأخيرة التي تعتبر أقدم مؤسسة ثقافية و عسكرية في الجزائر، حيث أنشئت عام 1835م بمبادرة من الحاكم المدني للجزائر Genty De Bussy، و مقرها في تاريخ الجزائر بالحامة، كان الإفتتاح بتاريخ 01 نوفمبر 1994².

¹ البكراري محمد بن عبد الكريم ، درة الأقلام ، زاوية حيدة ، بودة ، و رقعة رقم 05.

² عبد القادر أوقاسي ، المخطوطات المالكية في المكتبة الوطنية ، اعمال الملتقى الوطني الرابع للمذهب المالكي ، و وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، ولاية عين الدفلى الجزائر. 2008. دار الثقافة ، ص 274.

حيث يبلغ رصيد المكتبة الوطنية الجزائرية من المخطوطات 4230 مخطوطا، أقدمها مقطع من القرآن الكريم، كتب على الرق يعود إلى القرن 2هـ / 9م، إضافة إلى ما هو موجود على شكل أقراص مدمجة (3000 مخطوط)، و ميكرو فيلم (373 مخطوطا)¹.

و قد أكد الأستاذ عبد القادر أوقاسي أن المخطوطات المالكية الموجودة بالمكتبة الوطنية يصعب إحصائها على كثرة عناوينها، أو نسخها، و قد أبرز بعضها في قائمة هي كما يلي:²

1- التفرع المختصر في الفقه لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري (المتوفي في 378هـ/988م) تحترقم 1036، و نسخ عام 1842 بخط مغربي .

2- الرسالة في الفقه المالكي، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفي في 391هـ/1000م تحت رقم : 1037، و توجد نسخ عديدة من هذا المخطوط بالمكتبة.

3- مختصر ابن الحاجب في الفروع تحت رقم: 1074.

4- التوضيح في مختصر ابن الحاجب، لخليل بن إسحاق الجندي، و الذي يقع في نسخ تحمل الأرقام من: 1077 إلى 1084.

5- مختصر خليل بن إسحاق الجندي، و هو المختصر المشهور و المتداول بكثرة في الجزائر تحت رقم: 1088، كما توجد به نسخ كثيرة بالمكتبة.

و هناك العديد من شروحه نذكر منها : شرح بسهرام الدميري تحت رقم : 1121 و فتح الجليل في حلّ ألفاظ جواهر درر خليل للمستأني تحت رقم 1137.

و مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد ابن عبد الرحمان الحطاب تحت رقم 1155، و شرح مختصر خليل لأحمد ابن علي العمروسي تحت رقم 1249.

6- المبسوط في الفقه لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي تحت رقم 1273.

7- مسائل فقهية لإبن القاسم تلميذ مالك، تحت رقم 59/21.

¹ المرجع نفسه ، ص 275.

² المرجع نفسه ، ص 276.

- 8- شرح المختصر في الفروع لابن عبد السلام تحت رقم 2180 ، و المنسوخ عام 880هـ.
- 9- كتاب تهذيب مسائل المدونة لأبي سعيد خلف بن علي بن أبي القاسم الأسدي البرادعي تحت رقم : 2269.
- 10- جملة من كتب المدونة لسحنون بن سعيد التوخي، نسخت في الأواخر من شهر رجب سنة 531هـ، تحت رقم (ح13).
- 11- القضاء بالمرفق و المباني، و نفي الضرر لعيسى بن موسى بن أحمد التطيلي تحت رقمي 1/1292 و 6/1298، وهو في فقه العمران.
- 12- فرائض الحوفي، لأبي القاسم أحمد بن خلف الحوفي الكلاعي، تحت رقم 1311.
- 13- انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام الكبير مالك، لأبي عبد الله محمد بن محمد الأندلسي الغرناطي تحت رقم : 1354 .
- 14- منتخب الأحكام : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحت رقم : 1368.
- 15- حاشية علي تكميل المنهج إلى أصول المذهب ، لأحمد ميارة السلجماسي تحت رقم : 2035 .
- 16- أما مخطوطات الفقه المالكي للمؤلفين الجزائريين بالمكتبة الوطنية نجد¹:
 - 1- الأرجوزة التلمسانية في الفرائض لإبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله ابن موسى الأنصاري التلمساني (المتوفي في 690هـ/1291م) و التي لم يؤلف في فنها أحسن منها تحت رقمي : 1/149 و 1/1317 .
 - 2- شرح المنظومة التلمسانية في الفرائض لعبد الرحمان بن يحي المغيلي العصنوني الذي كان حيا في 816هـ/1413م ، تحت أرقام : 3/871 ، و 1318 ، 1319 ، 1320 .
 - 3- المنزعة النبيل في شرح مختصر خليل ، و تصحيح مسائله بالنقل و الدليل لأبي الفضل محمد بن محمد بن مرزوق الحفيد (ت في 842 هـ / 1439 م) تحت رقم 1136
 - 4- تحفة الناظر ، و غنية الذاكر في حفظ الشعائر، و تغيير المناكر، لمحمد بن أحمد بن قاسم العقباني (المتوفي في 871 هـ / 1467 م) تحت رقم 1353.

¹ المرجع السابق ، ص 278.

- 5- المقرب المستوفي في شرح فرائض الحوفي لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (المتوفي في 895هـ/1490م)، و هو شرح الحونية في الفرائض تحت رقم 2/1450.
- 6- جامع الأمهات في أحكام العبادات لعبد الرحمان ابن محمد الثعالبي (توفي في 875هـ/1471م) تحت رقم 583
- 7- ايضاح المسالم إلى قواعد الإمام مالك لأحمد ابن يحيى الونشريسي ، حمال لواء المذهب المالكي على رأس المائة العاشرة للهجرة (المتوفي في 914هـ/1508م) تحت رقم : 2/975.
- 8- المعيار المغرب و الجامع المغرب على فتاوى علماء إفريقيا و الأندلس و المغرب للونشريسي تحت رقم 1338 و 1309 .
- 9- التيسير و التسهيل في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة و التوليج و التصيير ، لعبد الرحمان بن عبد القادر المجاجي (المتوفي بعد 1096هـ/1685م) تحت أرقام 1307 ، 1/1308 ، 1309.
- 10- فتح الجليل في شرح مختصر خليل لمحمد الطالب التلمساني (من أهل القرن 12هـ/18م) تحت رقم 2084.
- 11- الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الرصاع (المتوفي في 894هـ / 1489) المولد بتلمسان، وبعد هذا السرد لبعض مخطوطات الفقه المالكي بالمكتبة الوطنية الجزائرية، و منها لبعض علماء الجزائر، و التي تنوعت بين مختلف القرون، و هذا إن دلّ على شيء ، فإنما يدل على الجهد المبذول من طرف علماء المذهب، و إلى كثرة، و تنوع تأليفهم و وفرتها بالمكتبات ، فهي تحتاج إلى نفض الغبار عنها، من خلال التحقيق و التنقيح، و النشر، و الطبع وفق القواعد العلمية الحديثة .

المبحث الثالث : أسباب انتشار المذهب المالكي بالمغرب الأوسط

من خلال ما سبق ذكره من الكلام عن أسباب و عوامل انتشار المذهب المالكي، نجد أن أغلب تلك العوامل قد كانت سببا في انتشار و استقرار المذهب المالكي بالمغرب الأوسط، ومن بين أهم تلك الأسباب و العوامل نجد :

1- المطلب الأول: دور السلطان

إنّ المذهب المالكي كان قد دخل و استقر بالأندلس متقدما على دخوله و استقراره بإفريقيا ثم المغرب الأوسط و المغرب الأقصى، و قد كان للعامل السياسي و دور السلطان في ذلك حيث يقول ابن حزم في ذلك: " مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرئاسة و السلطان ... و مذهب مالك بالأندلس"¹.

ويذكر بعض المؤرخين : أن مالكا رحمه الله سأل بعض الأندلسيين عن سيرة مالك الأندلس فوصفوا له سيرته قولهم : إنه يأكل خبز الشعير، و يلبس الصوف، و يجاهد في سبيل الله فقال مالك : لبيت الله زين به حرمانا بمثله، فوصل الخبر إلى ملك الأندلس، فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاعي².

وقد أخذ بهذا الرأي القاضي عياض، حيث أن هشام بن عبد الرحمن، ثاني خلافة بني أمية في الأندلس أخذ الناس جميعا بهذا المذهب، وصير القضاء والفتوى عليه، وذلك من عشر السبعين ومائة من الهجرة، في حياة الإمام مالك، فالتزم الناس به، وحموه بالسيف دون غيره³

وفي إفريقية و المغرب الأوسط ظل المذهب المالكي و الحنفي يتنازعا في الظهور و الغلبة منذ دخول المذهب المالكي و بالضبط في عهد الدولة الأغلبية، و تولية الإمام سحنون و شيخه ابن زياد القضاء في إفريقية، و ما جاورها حيث كان ذلك نصرا علميا للمذهب، يضاف إلى الإنتصار العلمي، و التأييد الشعبي الذين كان وراء اختيار أمير إفريقية محمد بن الأغلب

¹ ابن حزم ، رسائل ابن حزم ، ج 2 ، ص 229.

² ابن خلدون ، المقدمة ، ص 245.

³ الونشريسي ، المعيار العرب ، ج 6 ، ص 365.

سحنونا للقضاء ، و هنا يقول ابن حزم -رحمه الله - في معرض كلامه عن دور يحي بن يحي الليثي في نشر المذهب المالكي بسبب نفوذ كلمته لدى الأمير في تعيين القضاء ، و عزلهم في بلاد الأندلس قال : " وكذلك جرى الأمر في إفريقية لما ولي القضاء سحنون بن سعيد ، ثم نشأ الناس على ما انتشر ."¹

حيث أرسل سحنون قضاة إلى الأقاليم باجة و الأريس و بجاية إلى نواحي منطقة الزاب² ، في عهد الدولة الأغلبية حيث كانت الجهة الشرقية من المغرب الأوسط، و التي تفاعلت جزئيا مع التوجه السني المنبثق من إفريقية، و ذلك في عهد الدولة الرستمية، و التي تربطها علاقات وطيدة مع الدولة الأغلبية، و التي كانت أول دولة أنشئت في المغرب الأوسط، والتي من مظاهرها التسامح، و التعايش السلمي مع المذاهب، و المجتمعات، كما عرفت الجهة الغربية للمغرب الأوسط حسن الجوار مع جارتها دولة الأدارسة، حيث وصلوا إلى مدينة تلمسان سنة 173هـ/789م، و مدينة الشلف، و كان أهل المغرب الأقصى مالكية.

و في هذا الإطار كان لدور السلطان الخليفة الزيري بن باديس الصنهاجي الذي أقدم، و بكل شجاعة على قطع دعوة العبيديين بالدعوة لبني العباس، و حسم مادة الخلاف في الخلاف بحمل الناس على المذهب المالكي و إعلانه المذهب الرسمي للدولة الزيرية سنة 449 هـ، إضافة إلى دور الدولة الحمادية، و دور حماد بن بلكين في دعوة الناس إلى العودة للمذهب المالكي، و نبذ المذهب الفاطمي.

إضافة إلى دور الدولة المرابطية، و التي بفضلها مكنت للمذهب المالكي بالرسوخ و الإنتشار، و خاصة في عهد مؤسسها الأول يوسف ابن تاشفين، هذا الأخير الذي دعم الفقهاء المالكية، و لاهم القضاء في دولته، و تبني المذهب المالكي كمذهب رسمي لدولته، كما لا ننسى دور الدولة الحفصية، و الدولة المرينية، و الدولة الزيانية، و الذين كانت لهم اليد الطولى في نشر المذهب المالكي، و المحافظة عليه في حواضر المغرب الأوسط .

¹ المرجع نفسه ، ص 230

² الهنتاتي ، ص 135

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ ما لدور السلطان من دور في نشر، و استقرار المذهب المالكي في المغرب الأوسط وهو في الأصل رغبة ملحة من السلطة الحاكمة في توحيد كلمة الرعية بجمعهم على مذهب واحد، حتى يتفادوا الفرقة و الإختلاف، و التشتت و احتدام الصراعات، و ظهور الإنقسامات، حيث أختار هؤلاء الساسة و الحكام على جمع الناس على المذهب الذي اختاره سواد الناس، و جعله المذهب الرسمي، جمعا للكلمة، و توحيدا للصف وهو معنى من معاني الوحدة و الضبط الإجتماعي، و مظهرا من مظاهر النظام، و المساواة و الوحدة و الإستقرار، و من جملة ما قام به هؤلاء الحكام و السلاطين، من إجراءات تكفل ذلك:

- محاربة و استئصال المذاهب الأخرى، و تبني المذهب المالكي كمذهب رسمي للدولة.

- اتخاذ المذهب المالكي مصدرا للتشريع القضائي للدولة، و إلزام أفراد المجتمع بإتباعه.
- إسناد مهمة القضاء لعلماء مالكية دون ما سواهم.
- تشجيع و فتح المدارس، و المساجد لتدريس الفقه المالكي، و تشجيع حركة التأليف و النشر و التعليم.
- حضور الحكام، و الأمراء لحلق العلم، و العلماء المالكيين، حيث ساروا مع المذهب تأييدا و تطبيقا.

إنّ دعم السلطان للمذهب المالكي لم يكن مجرد تقليد سياسي، أو إجراء تفرضه مصلحة الحكم، و استقرار السلطة، و إنما هو إجراء ينبني على اعتبارات عقدية و موضوعية، و مصلحة اجتماعية و سياسية و قناعة دينية منبثقة على التعاون و التفاهم الدائم بين العلماء و السلطان.

و بذلك فمساندة الحكام، و السلطة الحاكمة للمذهب المالكي، كان من أسباب انتشار، و ذيوع المذهب المالكي، و استقراره بالمغرب الأوسط، حيث أعلنوا صراحة على جعل مذهبهم هو المذهب الرسمي للدولة، دون غيره من المذاهب، و إلزام الرعية به، و ذلك لضمان الوحدة التشريعية، و الوحدة القضائية من جهة، و البعد على الخلافات، و النزاعات الفقهية و العقائدية، و هروبا من الفوضى، و عدم الإستقرار، و حفاظا على الوحدة، حيث أدرك هؤلاء

الحكام، و الساسة أن إلزام العمل بمذهب واحد، يخدم الوحدة الوطنية، و الوحدة التشريعية، و كذلك الوحدة الإجتماعية، و يتساوى الناس أمام القضاء، و هو ما يضي الوحدة، و يقوي الوحدة، و يوحد الكلمة بين الراعي والرعية، و تكون كلمة الفقهاء هي الفيصل، و هي تعبير صريح عن لسان حال الساسة، و الحكام، حيث أن الحكام ساندو فقهاء المالكية، و ناصر المذهب المالكي، و أيده، بالذود عنه، وإعلاء رأيته بين بقية المذاهب الأخرى.

المطلب الثاني: التلاؤم مع البيئة الإجتماعية

و يعود هذا العامل بشكل أدق إلى عوامل بيئية، و نفسية و حضارية، تتمثل في تشابه البيئتين المغربية بالبيئة الحجازية، و اشتراكهما في كثير من الأمور كأخذهم بأعراف الناس، و عاداتهم فهو مذهب اجتماعي عملي، و اعتمادهم على الفقه العملي، و الواقعي الذي يتماشى و فطرة الأفراد ، في بساطتها ووضوحها، و هذا ما أكده ابن خلدون الذي عزا فيه أخذ المغاربة بالمذهب المالكي إلى البداوة الغالبة عليهم، و ملائمة ظروفهم لبيئة الحجاز البدوية، حيث قال : " فالبداوة كانت غالبية على أهل المغرب و الأندلس، و لم يكونوا يعنون من الحضارة التي لأهل العراق : فكانوا لأهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة ، و لهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم ، و لم يأخذ تنقيح الحضارة و تهذيبها ، كما وقع في غيره من المذاهب¹ .

فالمذهب المالكي يبعد استخدام الرأي و الجدل بقدر ما يعمل على تقديم النص و النقل، و على الأثر و الرواية، و من ثمة فهو مذهب ملائم لطبيعة المغاربة لأنه عملي، و يستند إلى الواقع و يأخذ بالعرف، و العادة، و أهل المغرب عموما متمسكون بالسنة و الجماعة، و تجنب البدع و الخرافات ، كما أن لكثرة الحركات الخارجية و الرافضية، و الفرق الكلامية التي ظهرت بعد العهد الأول ، و الذي كان فيه القرآن و السنة، و الأثر دون غيرهما ، فلما ظهرت الطوائف الكلامية، و الحركات الخارجية، و وقع الإختلاف نبذ أهل المغرب كل نحلة و طائفة ، و رجعوا إلى القرآن و السنة، فأصبح شيوع المذهب المالكي عندهم عادة و فطرة لا تحتاج إلى دليل²

¹ ابن خلدون ، كتاب المقدمة ، ص 1054 .

² الونشريسبي ، المعيار المغرب ، ج2 ، ص 169 .

وقد قال العلامة عبد الرحمان الجيلالي في ذلك: " فابتعدوا لذلك عن مذهب أبي حنيفة الذي اشتهر أهله بالرأي والقياس، فتركوا فقهه، ونبذوا عقائد المعتزلة و تمسكوا بالكتاب والسنة تمسكا شديدا حتى، أنهم رفضوا الإجماع والقياس..."¹.

ولقد كان لرحلة المغاربة إلى الحجاز للحج والعمرة سببا في معرفة المذهب والتعلق به، وفي هذا يقول ابن خلدون: وأما مذهب مالك رحمه الله فاخص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد فيه غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، و المدينة يومئذ دار العلم، شيخهم يومئذ وإمامهم مالك ابن أنس، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس، وقلدوه دون غيره، ممن لم تصل إليهم طريقته.²

و كما أنّ من مميزات و خصائص المذهب المالكي كثرة أصوله، و توسعها، و تنوعها، جعلته أكثر مرونة، و أقرب إلى مصالح الناس، و أكثر تلبية لحاجاتهم المختلفة، و أغراضهم الحيوية سواء أكانت ضرورية، أو حاجية، أو تحسينية، و أقرب إلى فطرتهم الإنسانية، و إن اختلفت عاداتهم و مشاربهم، إضافة إلى تركيزه على الجوانب الإقتصادية والمالية التي تهتم الافراد خاصة في جانب البيوع والزروع وعروض التجارة والتي تميز بها المغاربة دون غيرهم .

كما أنّ مذهب مالك هو مذهب وسط بين من وقفوا جامدين مع ظواهر النصوص، و لم يفسحوا المجال للأصول المعتمدة على النظر، و الإجتهد، كالقياس، و غيره من الأصول، و بين من أغرقوا في القياس و النظر، و حكموها في أكثر النصوص، فهو يأخذ بمنهج وسطي يتحرى به قصد الشارع في مسائل الإجتهد، و فهم النصوص، إذا فمذهب الإمام مالك يعتمد على النص و النقل، و الأثر، و الرواية، فضلا عن الواقعية، و هو في هذا يوافق مزاج المغاربة، و الأفارقة الذين ينفرون من الغموض و الإبهام، و يميلون إلى البساطة، و اليسر، و إلى الواقعية، و العمل و الملموس.³

¹ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 1، ص 216.

² ابن خلدون المقدمة، ص 245.

³ محمد عز الدين³ الغرياني، المذهب المالكي (النشأة و التطور)، جمعة الدعوة الإسلامية، ليبيا، 2010، ط 2، ص 62.

كما أنّ تجدد المذهب بإستمرار، انطلاقا من مبدأي المصالح المرسلّة والذرائع، وما تعطياته من مرونة وقابلية للتكيف، مع أيّ بيئة، وفي أيّ عصر، وحل مختلف القضايا، و النوازل الطارئة كان أحد العوامل انتشاره، وقبوله لدى المغاربة، ومن أهم العوامل التي جعلتهم يتمسكون به لملائمته لبيئتهم و مسايير لأوضاعهم، وحياتهم اليومية، خاصة، و أنّ أصول المذهب تتميز بالكثرة، و هذا ما يجعل المفتي يختار أصلحها و أقربها للعدل، و أكثرها ملائمة، أو تماشيا مع الواقع، و البيئة المغاربية و الإفريقية، فكل ما ذكرناه دفع بأهل المغرب إلى القبول، و التثبث بالمذهب المالكي، و التعلق به أيّما تعلق، حيث استماتوا دفاعا عنه متمسكين به، متوحدين حوله، و بذلك غدا المذهب المالكي مذهب الدولة و مذهب النخبة، و مذهبا لعموم الناس، و بذلك تمكن المذهب من أهل المغرب قاطبة، و لم تجد تلك التغييرات و المحاولات البائسة من أجل إصدار قرار، و فرض مذاهبهم بالقوة، لأنّ التغيير يبدأ بإقناع القاعدة الشعبية والتي كانت متمسكة بالمذهب المالكي وتغييرها ليس بالأمر الهين، لأنّ التغيير يبدأ بإقناع الشعب ولكن هيئات، حيث باءت كل تلك المحاولات بالفشل الذريع.

المطلب الثالث: جهود الفقهاء المالكيين المغاربة في خدمة المذهب

إنّ من أسباب انتشار مذهب مالك، و استقراره في الأقطار المغاربية، هو تلك المكانة العلمية المرموقة التي تبوأها موطأه بين المصنفات العلمية النافعة، في الحديث والفقه و السنن، حيث "انتشر في الأرض حتى أنه لا يعرف في ذلك العصر كتاب بعد القرآن كان أكثر انتشارا من الموطأ"¹.

حيث تناوله الفقهاء المالكية المغاربة، بالدراسة و الشرح، و التعليق، والنظم، و التصنيف حتى بلغت شروحه نحو مائة شرح، بل أكثر من ذلك، و أجلّ هذه الشروح، وأهمها هي شروح المغاربة، حيث كان الفقهاء على تعاقب دولهم و أجيالهم يعملون بكل جهد في خدمة المذهب من خلال الرواية له، و التأليف والنشر، والحفظ و التدريس و الإلتزام به، و الذود عليه فأصبح المذهب بالنسبة لهم هو ما يعكس جهودهم العلمية.

¹ ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ج 20، ص 324.

وقد لعب الفقهاء المالكيون المغاربة، و الذين رحلوا إلى المدينة و العراق و مصر دورا بارزا في تثبيت دعائم المذهب المالكي ببلدانهم، كعلي بن زياد التونسي العبسي و عبد الله بن غانم القاضي، و عبد الرحيم بن أشرس، و أسد بن الفرات بن سنان، و سحنون التنوخي فهؤلاء طائفة من أهل العلم منهم من سمع من مالك، و دَوَّن علمه، و بثه في الناس، عاملين بوصية الإمام مالك معلمهم الأول، حيث أوصى تلاميذته بنشر علمه ببلدانهم : " اتقوا الله في هذا العلم، و لا تنزلوا به دار مضيعة، و بثوه و لا تكتموه"¹.

وبعد الدور التمهيدي الذي قام به هؤلاء العلماء في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي جاء دور علماء القرن الخامس الهجري، و ما بعده ، حيث صبَّ هؤلاء الفقهاء جهودهم في ترسيخ المذهب المالكي، و التمكين له، و الدفاع عنه من خلال التدريس، و التأليف، و الشرح و الرد على مخالفيهم ، بعد ما تبنته مؤسسات الحكم و القضاء.

كما لا ننسى مقاومة عدد من فقهاء المالكية، و صمودهم الشرس، أمام محاولات الفاطميين و الموحدين، لطمس معالم المذهب، حيث قاوم الفقهاء تلك المحنة بالصمود ، و المقاطعة حتى عاد المذهب المالكي لتبوء مكانته على الساحة الفقهية، و لا أحد ينكر المكانة العلية التي تبوءها المذهب المالكي، و نقاؤه في المغرب و الأندلس و التي بفضل جهود، و مساعدة الدول المتعاقبة على الحكم ، حيث كانت تشد من أزره، فهذه دولة الأغالبة ، و رغم تمسكها بمذهب الإمام أبي حنيفة ، و اتخاذها مذهباً رسمياً للدولة، إلا أنها أعطت للمذهب المالكي و فقهاءه مرتبة سمحت لهم بتقلد المناصب العلية بالدولة .

و من جانب آخر، فقد أراد الأمراء أن يستفيدوا من مكانة هؤلاء الفقهاء في نفوس الناس، فقربوهم إليهم، و اختاروا عددا منهم، و جعلوهم مشاورين، و كانت مكانتهم تعدل الوزراء².

وكذلك كان الأمر مع الدولة الزييرية و الحمادية، و دولة الفقهاء المرابطية، حيث كان للفقهاء باع طويل في اتخاذ القرارات السياسية و الدينية، و التي كانوا يملونها على الأمراء، و وفقا للإتجاه

¹ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 2 ، ص 456.

² حسن مؤنس ، معالم تاريخ المغرب و الأندلس ، دار الرشاد ، مصر ، ط ، 2004 ، ص 320.

الذي يروونه مناسباً مع إتجاهاتهم الدينية ... وهذه المكانة راجعة إلى حب الأمراء للعلماء، و تقريهم لهم¹.

وكذلك كان الأمر مع الفقهاء، و حكام بني مرين، والحفصيين، و الزيانيين، وقد واكب أئمة المذهب في المغرب الأوسط الحركة العلمية بالمشرق، و احتكوا بها، فما من جديد، إلا و كانوا سباقين إليه في جلبه و نشره، و من ذلك إدخالهم لمختصر ابن الحاجب، و عنهم انتشر في سائر أقطار المغرب، و عن ذلك يقول ابن خلدون في مقدمته: " و لما جاء كتابه، أي مختصر ابن الحاجب الفقهي إلى المغرب أواخر المائة السابعة، عكف عليه الكثير من طلبة المغرب، و خصوصاً أهل بجاية، لما كان كبير مشيختهم أبو علي ناصر الدين الزواوي هو الذي جلبه إلى المغرب ... و منه إنتقل إلى سائر الأمصار المغربية².

وكذلك دخول مدونة سحنون إلى حواضر المغرب الأوسط (الجزائر) في بداية و ضعها، إذ كان نشاط الفقهاء يدور حولها اختصاراً، و شرحاً، و من جملة هؤلاء العلماء إسحاق بن عبد الملك المجلوتي البسكري، و أبو عبد الرحمان بكر بن حماد بن سهل الزناتي التاهرتي، و بذلك يكون دخول مدونة سحنون إلى المغرب الأوسط سابقاً لدخولها إلى المغرب الأقصى³.

المطلب الرابع: إعتدال المذهب وإقبال الناس عليه

إنّ من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي بالمغرب الأوسط - الجزائر - و قبوله لدى العامة، هو براءته من البدع، و الأباطيل، و الخرافات، و الخلافات الإعتقادية المدمرة و مقاومته لها، و نفرتة منها، إقتداءً بإمامهم الذي كان يكره المرء، و يبغض الجدل و يبعد أهله عنه، و المتصفين به⁴.

¹ ابن أبي زرع الفاسي، الأئيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب، دار المنصور الرباط، ط1، 1972، ص 137.

² ابن خلدون، المقدمة، ص 808، 809.

³ محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ج1، ص 103.

⁴ محمد عز الدين الغرياني، المذهب المالكي، النشأة و الموطن و أثره في الاستقرار الاجتماعي، ص 67.

و قد سئم أهل المغرب الأوسط كثرة الحركات الخارجية، و ظهور الشيعة الروافض، حيث نبذوا كل طائفة، و عادوا إلى المذهب المالكي، و الذي قال عنه الإمام القاضي عياض: "أنّ فكر الإمام مالك يقوم على عدم الخوض في الصراعات السياسية، و معاداة السلطان مالم يمس بالعقيدة، و من الأدبيات المأثورة عنه قوله: "حق لكل مسلم ملك في صدره شيئاً من العلم و الفقه أن يدخل إلى ذي سلطان، يأمره بالخير، و ينهاه عن الشر و يعضه".¹

فالمذهب المالكي يدعو إلى معاملة الساسة بالإحترام، و إلى وجوب تقديم ولاء الطاعة، فيما لا معصية فيه، و يصرح بتحريم الخروج عليهم، رغبة في المحافظة على مصالح الأمة، بإبعادها عما يضرها و يؤذيها، و حرصاً على تقوية جبهتها الداخلية، و الوقوف في وجه أعداء الخارج، و زيادة اللحمة، و التضامن، و وحدة الصف، في مواجهة الفتن، و العيش في كنف الإستقرار و الطمأنينة، و قد كان مالك يقول في أحد مقولاته يقول: "سلطان جائر سبعين سنة، خير من أمة سائبة ساعة من نهار"²، و هذا موقف محافظ، و وسطي، هو من أسباب نجاح المذهب المالكي، و تقبله لدى العامة، و الإقبال على دراسته، و إتباعه سواء من طرف العلماء، و الفقهاء، و الطلبة، أو الحكام و العامة.

فالمذهب المالكي يعتبر من أشد المذاهب، و الفرق محافظة و وسطية، و أكثرها مساندة للنظام السياسي القائم، و ذلك حفاظاً على الأرواح، و منعاً لسفك الدماء، و درءاً للفتنة، و رفضاً للثورات، و إحلالاً للسلم، و الإستقرار، و الأمن و السكينة، و الطمأنينة بين أفراد المجتمع الواحد.

لذلك فقد نقم سكان المغرب الأوسط على الخوارج، و على تكوين إمارات خارجية إباضية حتى تخلصوا من تلك المذاهب و الفرق، و ناصروا الإتجاه السني، و المتمثل في المذهب المالكي حيث عمل حكام هذه المناطق على إرساء و ترسيخ قواعد مذهب مالك من جديد، و إبطال ما دونه من مذاهب.

¹ القاضي عياض، المدارك، ج 1، ص 207، 208.

² المرجع نفسه، ج 2، ص 493.

المبحث الرابع : مجالات ومظاهر إزدهار المذهب المالكي بالمغرب الأوسط

ولأنّ الأمر يتعلق بالمغرب الأوسط - الجزائر - لا يتأتى لنا فهم انتشار المذهب المالكي، وتطوره وإزدهاره خاصة بعد العهد الأول، بمعزل عن الكلام عن الدور والجهد الطلائعي لأئمة المذهب الذين مكنوا له، ونصروه، ودافعوا عنه خاصة في المراحل التي أعقبت انتشاره، ومن وجوده في المغرب الأوسط، حيث أنّه وبفضل الأعلام المالكيين، وبوجودهم في التأليف والتدريس، والقضاء، وكذلك في مجال الفتاوى، والنوازل، تمكّن المذهب المالكي من التطور والإزدهار، وهذا بفضل علماء المغرب الأوسط، ولذلك سنحاول في هذا المبحث أن نتكلم عن تلك المجالات، وعن أهم مظاهر إزدهار المذهب المالكي بالمغرب الأوسط.

المطلب الأول: النبوغ في مجال التأليف

لقد بدأ علماء المذهب المالكي في التأليف مبكراً، خاصة في تدوين مسائل الإمام مالك الفقهية والعقدية، كما اهتموا بنقل الموطأ، ونشره، وشرحه، وتفسيره، ومن أهم الكتب التي اعتمدها علماء المذهب، وتداولوها فيما بينهم حفظاً، وشرحاً، وتخليصاً هي:

1- كتاب الموطأ: حيث يعتبر من أهم الكتب التي انتشرت في المغرب الأوسط - الجزائر - وكانت محل اهتمام المشايخ، والطلبة، وحفظاً، وشرحاً، وتديساً.

ومن جملة الشروح التي ألّفها أئمة المالكية بالمغرب الأوسط نذكر ما يأتي:¹

أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة، توفي بتلمسان 402 هـ أبو عبد الملك مروان بن محمد الأسدي البوني، الفقيه المحدث، شرح الموطأ توفي سنة 404 هـ.

¹ موسى إسماعيل، المدرسة الفقهية المالكية في الجزائر ملامحها ونبوغها، الملتقى الخامس للمذهب المالكي، فقه النوازل في المغرب الإسلامي، وزارة الشؤون الدينية، ولاية عين الدفلى، الملتقى الخامس، 2009، ص 57.

- 2- المدونة الكبرى : و قد سبق أن ذكرت أنّ المدونة قد دخلت إلى أقطار المغرب الأوسط، في بداية وضعها، و منجلة الذين اخذوا عن سحنون اسحاق بن عبد الملك الملشوني البسكري ، و أبو عبد الرحمان بكر بن حماد بن سهل الزناتي التاهرتي، المتوفي سنة 296هـ¹
- 3- كتاب التهذيب لمحمد الأزدي القيرواني ، شرحه العمدة أبي محمد بن محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني ، و شرحه أبي ربيع سليمان بن يوسف بن ابراهيم الحسناوي البجائي
- 4- مختصر ابن الحاجب : و يقول ابن خلدون في مقدمته : " ولما جاء كتابه إلى المغرب آخر المائة السابعة عكف عليه الكثير من طلبة المغرب، و خصوصا أهل بجاية لما كان كبير مشيختهم ، أبو علي ناصر الدين الداودي هو الذي جلبه إلى المغرب، فإنه كان قرأ على أصحابه بمصر، و نسخ مختصره ذلك، فجاء به، و انتشر بقطر بجاية في تلاميذه، و منهم انتقل إلى سائر الأمصار المغربية² .

ومن جملة الشروح الموضوععة عليه :

شرح لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد المتوفي عام 842 هـ وشرح فيه جزئية لأبي زيد عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المتوفي سنة 875 هـ ، و تعليق في ثلاثة أسفار لأحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي ت 914 هـ .

5- مختصر خليل : لضياء الدين خليل بن إسحاق الجنيدي المصري، ومن الشروح عليه :

شرح لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد المتوفي سنة 842 هـ و شرح لأبي زيد عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المتوفي سنة 875 هـ ، و شرح متداول لمصطفى بن عبد الله بن محمد الرماصي المستغانمي، المتوفي عام 1136 هـ، وشرح لإبراهيم بن فائد بن موسى الواوي القسنطيني المتوفي سنة 857، و شرح لمحمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني المتوفي يتوات سنة 909 هـ وشرح لأحمد بن محمد بن أحمد بن قاسم بن محمد البوني التميمي المتوفي سنة 1116 هـ .

¹ المرجع نفسه ، ص 57.

² ابن خلدون ، المقدمة ، ص 808 ، 809.

6- مختصر ابن عرفة : شرحه محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني كبير علماء تلمسان المتوفي عام 895 هـ .

7- الوغليسية لعبد الرحمان بن أحمد الوغليسي البجائي، و شرحه محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني كبير علماء تلمسان، المتوفي عام 895 هـ¹.

كما نجد أنّ هناك العديد من العلماء و الفقهاء من تفننوا في التأليف، و الشرح لأهمّات كتب المذهب حيث نجد :

1- الفضل بن سلمة البجائي (ت 319 هـ)، و له مختصر المدونة، و الواضحة و الموازنة، و كتاب جامع مسائل الموازية²

2- أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي : أسله من المسيلة ، و قيل من بسكرة، شرح الموطأ ، و ألف كتاب : النامي في شرح الموطأ" و 3 الواعي في الفقه" ...³

3- أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف بالرخمي : له تعليق كبير على المدونة سماه بالتبصرة ، و قد توفي سنة 847 هـ⁴.

4- أبو عبد الله بن علي بن الرمامة ، توفي 567 هـ ، ولد في بجاية ، وله : "التبيين في شرح التلقين"، و "تسهيل المطلب في تحصيل المذهب"⁵.

5- أبو عبد الملك بن مروان بن محمد الأسدي البوني، فقيه مالكي، له كتاب في شرح الموطأ اقام ببونة ، و توفي بها سنة 440 هـ حيث فقه الناس بعناية⁶.

- الإهتمام بالقواعد الفقهية و الفروق الفقهية + الفقه المقاصدي .

¹ موسى اسماعيل ، المدرسة الفقهية المالكية في الجزائر ، ص 60 ، 61.

² عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج 1 ، ص 257.

³ ابن المدارك ، ترتيب المدارك ، ج 7 ، ص 102.

⁴ الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج 32 ، ص 150.

⁵ عبد الله شريط ، محمد المسيلي الجزائري في مرآة التاريخ ، ص 71.

⁶ المرجع نفسه ، ص 71.

- كما أنّ المالكية لم يقتصرها في الدراسة و التأليف في مسائل العبادات و المعاملات و الأفضية و الحدود و الجنائيات، حيث اعتنوا كذلك بفقهاء السلوك و الآداب، و الأخلاق و أفردوا أبوابا خاصة بذلك، و ذلك دون سواهم من الفقهاء من بقية المذاهب الأخرى .

المطلب الثاني : النبوغ في طرق التدريس

لقد كانت الحواضر في المغرب الأوسط تعج بالفقهاء، و الأساتذة و الطلبة، حيث أن هذه الحواضر تحوي مساجد عديدة لها أئمة و خطباء، و مدارس، و من بين تلك الحواضر نجد ما سيّده ملوك تلمسان، و يقال بأنه كان بها سبع مدارس زيانية، و كذلك في بجاية و الجزائر.

و تعود أول مدرسة تأسست إلى عهد أبي حمو الأول 707-728هـ / 1308-1328 م بإسم ولدي الإمام¹، ثم تأتي المدرسة التاشفينية كثنائي مدرسة تأسست بالمغرب الأوسط، و تعون إلى زمن أبي تاشفين الأول 718هـ / 1318م، الذي يقول عنه التنسي بأنه كان مولعا بتحبير الدور و تشييد القصور، و هو الذي قام ببناء المدرسة الجليلية العديمة النظير بإزاء الجامع الأعظم. كما تأسست مدارس أخرى زمن الحكم المريني على مناطق المغرب الأوسط و تلمسان، كما نجد المدرسة اليعقوبية في العهد الزياني .

ولقد شكات هذه المدارس النواة الفاعلة في جسم الحركة الفقهية و العلمية، و استقطبت عددا من الشيوخ، و الطلبة الذين كانوا يبحثون عن الإجازة في العلوم، و من نماذج هؤلاء الطلبة و العلماء ما ذكره القلصادي، عندما تحدث عن أخذه علوم التفسير، و الحديث و الفقه و الأصول العربية و البيان و الحساب و الفرائض صيفا و شتاء².

و من أمثلة ما ذكره ابن أبي مريم في البستان كذلك، عن الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي، حيث أبان عن منهجه و طريقته التي كان يعتمدها في التدريس فقال: " و كان رحمه الله محققا في نقله و فهمه لا مجازفة عنده، و لا أي تخليط و قد حضرته يقرأ الرسالة و

¹ التنسي، تاريخ بني زيان، تج، بوعياذ، ص 139.

² ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 236.

مختصر ابن الحاجب، يبدأ أولاً بإيضاح صورة المسألة، حتى يفهمها كل أحد، ثم يتسع بعد ذلك في نقل كلام الشراح، و يبحث معهم، ثم بعد ذلك ينتقل من الأمهات و الدواوين الكبار كاللخمي، و ابن رشد و النوادر، و فحواها ثم يحقق به فقه المسألة¹.

و كذلك فيما نقل عن أبي العباس أحمد بن عيسى بن عبد الرحمان الغماري المتوفي سنة 660هـ، فقيها فاضلا متقنا عالما بالأصلين، و مشاركا في الأدب، و كانت دروسه منقحة، يبدأ أولاً بالرقائق، ثم بالفقه و أصوله، و كان في تدريسه لكتاب التهذيب، و الجلاب يبحث في المسائل، و يرجح بينها:

والطريقة التي كان يعتمد عليها هي أنه يبحث المسألة، و يحررها، و يستدل لها حتى يرجحها فإذا سلم من حضر، و ظن أنها الأقوى ناظر على القول الثاني، و قواه حتى يرجه².

وقد كان أئمة العلم و الفقه بالمغرب الأوسط يواكبون الحركة العلمية بالمشرق، و يحتكون بها، فما من جديد يظهر، إلا و كان لهم السبق في جلبه، و الإنتفاع به، و من أمثلة ذلك إدخالهم لمختصر ابن الحاجب، و عنهم انتشر في سائر أقطار المغرب، وكذلك الأمر كان مع كتاب مختصر خليل، حيث كان يدرّس بتلمسان، و غيرها من حواضر المغرب الأوسط، و لم يكن معروفا بالمغرب الأقصى، حتى انتقل إليهم عبر محمد بن فتوح التلمساني سنة 805هـ/1402م.

و عن الإمام العلامة عبد الله بن محمد بن أحمد أبي عبد الله الشريف الحسني التلمساني، يقول ابن أبي مريم: "و كان يحضر مجلسه أكابر الفقهاء، و صدر منه أجوبة تشهد العقول بصوابها و حسنها، حتى يقوم بعض الأشياء، فيقبله بين عينه"³.

و قد اختلف أسلوب التدريس، فمنهم من يعتمد إلى عرض النص عن طريق أحد الطلبة و ذلك بقراءة المتن من الكتاب ليتولى الشيخ شرحه فقرة فقرة، وفق غزارة علمه، و سعة اطلاعه، و

¹ المرجع السابق، ص 87.

² التنبكي كفاية المحتاج المعرفة من ليس في الديباج، دار ابن حزم، بيروت ط1، 2002، ص 35.

³ ابن مريم، البستان، ص 217.

هذا ما ذكره ابن مريم، حينما تحدث عن عبد الله بن محمد بن احمد الشريف، ومنهم من يعتمد على طريقة المناقشة و الجدل و السؤال ، في المراحل المتأخرة، و لجأ بعضهم إلى طريقة أسئلة على طلبته لإختيار معلوماتهم ، مع إشارة حب الإطلاع، و كان إذا لم يهتدوا إلى الجواب يتدخل الشيخ فيصوبهم في المسألة و قد كان ذلك في جل انواع العلوم¹.

لذلك، فقد ساهمت المساجد و المدارس في الحفاظ على وتيرة المجهود العلمي و الفقهي بالمغرب الأوسط، في وقت كانت فيه الساحة السياسية تشهد حراكا سلبيا بين قوى المغرب الإسلامي، و قد لعب العلماء و الفقهاء و الطلبة دورا في ذلك المجهود.

المطلب الثالث: النبوغ في مجال القضاء.

إنّ لممارسة القضاء وقضاياه دور كبير في انتشار المذهب المالكي بالمغرب الأوسط، و ذلك نظرا لكونه مرتبط، و يعالج أهم قضايا و أمور الناس، و مشاكلهم اليومية كالأموال و الأحوال الشخصية و المعاملات ... و باعتباره يصنف في المرتبة الثانية بعد الحكام، و القاضي هو من ينوب عن الحاكم، أو الخليفة، و شريك له في سلطانه و حكمه.

و من نماذج ممارسة القضاء، و من نبغ فيه نجد الإمام و القاضي سحنون، و الذي كان له دور كبير في إثراء ، و نشر المذهب المالكي، و كذلك نبوغه في ممارسة القضاء، و تفعيل تلك الأحكام ، و الأوامر و فرضها على الناس .

و قد قال ابن ناجي عن الإمام سحنون : " كان لا يحكم في الحسبة ، و إنما قدم عليها أمناء، و أول من نظر فيها هو إذا كانت قبل للأمرء دون القضاة ، وهو أول قاضي فرّق أهل البدع من الجامع، و كانوا فيه حلقا من الصفرية و الإباضية و المعتزلة، و أدب جماعة منهم لمخالفتهم أوامره، و أطافهم و أمرهم ألا يجلسوا في حلقة ، وهو أول من جعل في الجامع إماما يصلي بالناس إذا كان ذلك للأمرء، و أول من جعل الودائع عند الأمناء، و كانت قبل في بيوت القضاء

¹ أبو الأحنان ، أبو عبد الله المقرئ محمد ، ص 37.

وكان يجلس في بيت الجامع الذي بناه لنفسه، إذا رأى كثرة الناس و كثرة كلامهم، فكان لا يحضر عنه غير الخصمين و من يشهد بينهما¹.

ومن تبين لنا مدى توسع اختصاصات القاضي، و سلطانه، من تعيين الأشخاص، و النظر في بعض القضايا، والوقوف عليها، و تنفيذ بعض الأحكام بنفسه .

و قد تطور القضاء بمرور الزمن، وتوالي الدول و الخلفاء، إلى أن أصبح جهازا متكاملا له اختصاصاته ، وأدواره، و إن كان أبو العرب قدا أمدنا بشخصية تولت القضاء ، وهو ابو الحاتم يحي بن خالد السهمي، والذي كلفه سحنون بقضاء الزاب (بسكرة)، و وصفه بأنه كثير الصلاح قليل الفتنة، و كان قد درس بمصر².

كما نجد القاضي حسن بن علي بن محمد المسيلي ، وهو صاحب شخصية متميزة بالفقه و التحصيل، و الإجتهد، و الإمامة و العبادة مع الخوض في التصنيف و التأليف³.

كما نجد القاضي محمد بن الحق الإشبيلي (ت582هـ/1187م) الوافد على بجاية بأنه كان مصنفا للدواوين⁴.

كما نجد كل من القاضي سعيد بن محمد العقباني (ت811هـ/1409)، و قد كان قاضي الجماعة حيث تولى قضاء بجاية، و تلمسان و وهران و سلا و مراکش، أما في حاضرة قسنطينة ، فنجد القاضي أحمد بن محمد القلشاني، الذي شرح كتاب ابن الحاجب و المدونة، كما اعترف له القلصادي بتمكنه في النوازل و الأحكام⁵ (حيث اهتم هؤلاء الفقهاء بالأحكام، و النوازل فحاضوا فيها إجابة للمجتمع و السلطة)، كما نجد الفقيه القاضي البجائي عيسى بن بركات أبو موسى المتوفي سنة 753 هـ/1352م، و الذي تتوافر فتاويه على مستوى مصنف المعيار كما نجد القاضي يحي ابن أبي عمران موسى بن عيسى المغيلي (ت883هـ/1479م) قاضي

¹ معالم الإيمان ، ج2 ، ص 55 ، 56.

² أبو العرب ، طبقات علماء إفريقية ، تح ، ابن أبي شنب ، ص 120.

³ المرجع نفسه ، ص 12.5.

⁴ الغبريني ، ص 73.

⁵ التنبكي ، كفاية ج1 ، ص 63.

مازونة و الإمام الفقيه الذي ألف نوازل المشهورة التي استمد منها الونشريسي نوازل، و فتاويه¹.

كما تميز هؤلاء الفقهاء القضاة بالاهتمام بالحديث و علومه، و هو المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم، حيث يشير ابن قنفد إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (ت 625هـ)، و الذي كان فقيها قاضيا و محدثا و محققا².

وسار على منواله العديد من الفقهاء ، منهم القاضي الفقيه حسن بن أبي القاسم بن باديس (ت 787هـ/1385)، و كذلك القاضي أحمد بن حسن بن علي بن قنفد المكنى أبو العباس كفقيه قاض اهتم بالأخبار و الحديث، و من الفقهاء من برع في الشروط و الوثائق و العقود و هو علم ينظر سير العلاقة بين الناس، و يحدد معالم ذلك التعامل بين الناس طبقا للنصوص الشرعية و اجتهادات الفقهاء، و ما جرى به عمل القضاة ، من غير إغفال عمل الناس و عاداتهم ، و من المهتمين بهذا العلم، نجد القاضي ابن هدية القرشي التلمساني (ت 736هـ/1335م) المعدود من ولد عقبة بن نافع ، البصير بالوثائق و العارف بها³.

كما نجد كلا من القاضيين موسى بن عيسى المازوني المغيلي، و الونشريسي، قد اهتما بهذا الفن ألّفا فيه المصنّفات .

فالقاضي كان متعدد الإختصاصات، حيث لم تقتصر أعماله على القضاء فحسب، ولكن بحكم معرفته للشرع ، و الأحكام و الأقضية، امتد إشرافه على أعمال إضافية كالإمامة و الخطابة، و الإشراف على الأماكن الدينية، و على أموال الغائبين و المفقودة، و على الذهب، و الفضة، و المكايل، وولاية الحج، و أخذ البيعة للخليفة و مصاحبة الجيوش⁴.

¹ المرجع السابق ، ، ج 1 ، ص 340.

² ابن قنفد ، شرف الطالب ، ص 211.

³ الشريف التلمساني ، مفتاح الوصول ، ت فركوس ، ص 88.

⁴ دهنية عطا الله ، الجزائر في التاريخ ، ص 469.

المطلب الرابع: النبوغ في مجال الفتاوى والنوازل

إن النوازل هي القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقاً للفقهاء الإسلاميين، من خلال تلك الحوادث والقضايا اليومية التي تنزل بالناس، حيث يتوجهون إلى الفقهاء للبحث عن الحلول الشرعية لها.

وقد تميز هذا النوع من الفقه بمنطقة المغرب الأوسط، حيث صنف فيه الفقهاء والعلماء، وسموه أحياناً بالأجوبة، و الفتاوى والأحكام، أو مسائل الأحكام وقد نبغ فقهاء المغرب الأوسط على وجه التحديد- في الشأن النوازلي، حيث خاضوا في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية.

حيث خاض كل من محمد بن أحمد المغيلي الجلاب التلمساني (ت875هـ / 1471م) وتلميذه أحمد الونشريسي (ت914هـ/1450م)، و أبو العباس البجائي، وكذلك أبا الفضل قاسم العقباني (ت854هـ/1450م)، الذي اعتبره كل من المازوني والحافظ التنسي والقليصادي من مشايخهم ، وقد أخذ عنه العديد من الفقهاء، وساهم هذا العالم في المجال النوازلي من خلال المعيار ومصنف البرزلي، فخاض في فتوى المكوس والمغرم¹، وفي قضايا النهب والسرقه² وفي القضايا الخاصة بفئة المتصوفة³، وكان قبله خوض عبد الرحمان الوغليسي في هذا الشأن حينما أفتى في مسائل عدة، منها تلك المتحدثة عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية⁴. كما نجد كل من علي بن مكي وهو من فقهاء مليانة الذي أخذ عن عبد الرحمان الوغليسي و كان له ذكر في نوازل المازوني⁵، و شارك ابراهيم بن عبد الرحمان أبو زيد بن الإمام بفتاويه في المازونية والمعيار.

¹ الونشريسي ، المعيار ، ج4 ، ص 275.

² المرجع نفسه ، ج2 ، ص 403.

³ المرجع نفسه ، ج11 ، ص 48.

⁴ المرجع نفسه ، ج4 ، ص 308.

⁵ التبيكتي ، ج1 ، ص 374.

كما نجد الشيخ عيسى بن أحمد الهنديس بن الشاط البجائي الذي كان حيا سنة 850 هـ فقد حصلت له مع شيخه محمد بن بلقاسم المشدالي مناقشة كبيرة في مسألة فقهية، تحاكما على اثرها إلى مفتي تلمسان قاسم العقباني، وقد نقل إلينا صاحب المازونية بعض فتاويه وآرائه¹.

وتحوي نوازل البرزلي و الونشريسي و المازوني العديد من فتاوى أعلام المغرب الأوسط، وهي تبرهن على خوضهم بالمسلك الفقهي، و تنبيء عن حضورهم القوي على مستوى النوازل، و نجد أنّ مدرسة الغرب الإسلامي قد استحوذت على نصيب وافر من أسئلة الطلبة و أجوبة العلماء ، و يمكن أن نوجز أهم مميزات النوازل الفقهية عن المغاربة فيما يلي :

- تتميز النوازل بإرتباطها بالمذهب المالكي، وبإطار زمني خاص، ومكاني متعلق بالمغرب و الأندلس .
- تتميز النوازل بواقعيته، و مسابقتها للواقع، و تطور الحياة، و تغير أنماطها، وبعدها عن الإفتراضات .
- يتميز أسلوب النوازل بمنهج الرواية في الحديث، فالمفتون ينقلون فتاويهم، و فتاوى غيرهم ثم يعقبون على ذلك بالترجيح قبولا، أو رفضا .
- تتميز الفتاوى بتعدد مواضيعها الفقهية والعقدية و الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية و العلمية والسياسية.
- تتميز بمراعاتها لأحول المكلفين، و تغير عاداتهم، و أعرافهم، و يظهر هذا جليا من خلال ما يسمى بفقهاء المقاصد، و مراعاة الأعراف، و الأحوال، و الظروف و الملابسات .
- تذكر كتب النوازل في الغالب اسم الفقيه الذي سئل في مسألة من المسائل، أو تذكر كنيته أو لقبه، و قد تنقل الفتوى في الكثير من المصادر الفقهية، و من أمثلة هذا، سئل الإمام بن عرفة عما يأخذه أعراب إفريقية من الزكاة من بلاد الظهائر، فأجاب إن كانوا خدمة أجزاء و إن خالفوا على أميرها فلا تجزأ، و قد أورد هذه النازلة ابن أبي زيد القيرواني² و البرزلي³

¹ يحي بوعزيز ، أعلام الفكر ، ج1 ، ص 37.

² القيرواني عبد الله بن أبي زيد ، فتاوى ابن أبي زيد القيرواني ، ج حميد عمر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 2004 ، ص 126.

³ البرزلي ، جامع مسائل الأحكام ، ت محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2002 ، ج1 ، ص 568.

و المازوني¹، ومن أهم ما جمع، وكتب من النوازل، والفتاوى، و الأقضية في المغرب الأوسط نذكر:

- 1- الدرر المكنونة في نوازل مازونية لأبي يحيى بن موسى المغيلي المازوني .
- 2- فتاوى احمد بن محمد، الشهير بـ ابن زغو المغراوي التلمساني.
- 3- فتاوى محمد بن أحمد الشريف التلمساني.
- 4- فتاوى محمد بن أحمد التلمساني المشهور بالجلاب.
- 5- فتاوى محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي ، صاحب مسألة "فتوى يهود توات".
- 6- فتاوى عمران بن موسى المشذالي البجائي .
- 7- فتاوى علي بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي.
- 8- فتاوى عبد الرحمان أحمد الدغيلي.
- 9- فتاوى علي الدنيسي .
- 10- المسائل المسطرة في النوازل الفقهية لـ حسن بن علي بن باديس القسنطيني المعروف بـ ابن قنفد.

¹ المازوني التلمساني ، الدرر المكنونة في نوازل مازونية ، ت قندوز ماحي ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، 2007 ، ج 2 ، ص 144.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجذور التاريخية لظهور، و انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط، من خلال تتبع المسارات التاريخية، حسب نشوء الدويلات في هذه المنطقة و مدى اعتبارها، و تبنيها للمذهب المالكي، و موقف حكامها و ساستها منه، سواء بالتبني أو بالرفض، و ذلك من خلال تقصينا للمراحل التي مر بها المذهب المالكي، حيث تراوحت بين الظهور والأفول، إلى أن ظهرت أركانه في الأخير، كما أسهمنا في الكلام عن أهم أعلام المذهب المالكي، و أهم تلك الحواضر العامرة بالعلم و العلماء، و التي كانت مهد و موطن المذهب المالكي و كانت عاملا مهما في المحافظة على المذهب المالكي و حفظه من الاندثار.

كما تعرضنا في هذا المبحث عن أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط، حيث أكدنا على أهمية تلك العوامل، و التي في مقدمتها العامل السياسي، و دور السلطة الحاكمة في ذلك.

أما في الأخير فقد تكلمنا عن أهم مظاهر، و مجالات ازدهار المذهب المالكي في المغرب الأوسط و ذلك من خلال العديد من المجالات كـ مجال التأليف، و التدريس، و ممارسة القضاء، و كذلك في ممارسة الفتوى، و فقه النوازل، حيث أكدنا ما لفقهاء المذهب في المغرب الأوسط من دور كبير، و إسهام في تطوير المذهب المالكي، و النبوغ في تلك المجالات.

الفصل الخامس:

المرجعية المالكية في الجزائر المفهوم والواقع

التحريات

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل الغوص و التعمق أكثر في مفهوم المرجعية الدينية ، و تاريخ ظهور هذا المصطلح، كما سنعمل على التعرف على أهميتها، و دورها و التعرف عن واقع المرجعية الدينية في الجزائر، و الظروف التي تحيط بها، و إلى التعرف عن أهم دوافع و أهداف الدولة الجزائرية الإستيجاد بالمذهب المالكي في وقتنا الراهن .

كما سنعمل على التعرف على أهم مكونات المرجعية الدينية ، و متطلباتهما ، وأهم المؤسسات الدينية التي يقوم على عاتقها بناء و نشر و المحافظة على المرجعية الدينية في الجزائر ، إضافة إلى معرفة أهم الطرق و الوسائل التي تعمل على تفعيل هذه المرجعية في أرض الواقع ، و العمل على تجسيدها عمليا ، و على جميع الأصعدة ، و المستويات و الميادين .

كما سنعرّج في الأخير على أهم الرهانات و التحديات التي تواجه المذهب المالكي ، و تهدد المرجعية الدينية في الجزائر و ماهي أبرز الحلول ، و الوصول بالتالي إلى بناء مرجعية دينية قوية ، و صلبة قادرة على رفع التحديات ، و مجابهة و مقاومة ما يقع ، داخل الوطن ، و ما قد يفد إلينا من خارجه من أفكار و آراء ، و أهواء ، هي دخيلة عن عاداتنا و تقاليدنا و مرجعيتنا المالكية ، تهدد أمن البلاد و العباد ، و تشكل خطرا محققا بالأمن الديني و الفكري و الإجتماعي ثم في الأخير تطرقنا إلى خاتمة الفصل.

المبحث الأول: المرجعية المالكية في الجزائر، المفهوم، الراهن

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المرجعية الدينية، و إلى أهمية المرجعية الدينية سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات، أو الدول، كما سنلقي الضوء عن واقع المرجعية الدينية في الجزائر، و الظروف المحيطة بها، كما سنتطرق، و نبحت في دوافع، و أهداف الدولة الجزائرية في الإستنجاد بالمذهب المالكي مجدداً، و اتخاذه كمرجعية دينية و حيدة، يرجع إليها أفراد الشعب الجزائري، و تعتبر كرمز يمثل وحدة الجزائريين.

المطلب الأول: مفهوم المرجعية الدينية

إن الوصول و الوقوف على مفهوم المرجعية الدينية يدفعنا إلى البحث عن معنى المرجعية الدينية في سياقاتها اللغوية و المعجمية، و كذلك الإصطلاحية و الدينية و العلمية و المؤسساتية.

تعريف المرجعية:

أولاً: لغة:

أن لفظ المرجعية عند الصرفيين العرب مصدر صناعي مصوغ من مرجع و هو إسم مكان على وزن "مفعول"، أشتق من الفعل الثلاثي المكون من أحرف صلبة (رَجَع) على رأي نحاة المدرسة الكوفية التي ترى أن الفعل هو أصل المشتقات جميعها لا الإسم، كما زعم النحاة البصريون.

و المرجعية لغة لها إشتقاقات و معاني و استعمالات م تعددة نذكر منها:

قال ابن فارس: الرّاء و الجيم و العين أصل كبير مطرد، منقاس، يدل على ردّ و تكرار، تقول: رجع، يرجع، رجوعاً، إذا عاد، و راجع الرجل إمرأته، و هي الرجعة و الرّجعة بمعنى الرجوع¹.

و يقال: رجع رجعا و رجوعاً، و رجعته إلى أهله أي رددته إليهم و أرجع يده إلى سيفه ليستله أو إلى كنانته ليأخذ سهماً.

¹ معجم مقاييس اللغة ج 2، ص 49

و الرجاء : رجوع الطير بعد قطاعها إذا رجعت من المواضع الحارة إلى المواضع الباردة و قد سمعت العرب رجعا و مرجعة .

و يقال : إلى الله عزّ و جلّ، مرجعك و رجوعك، و رجعاك، مقصور، و في التنزيل " إنّ إلى ربك الرجعى " سورة العلق 08

و ربما قالوا: رجعاك، و إلى الله مراجع الأمور جمع مرجع.¹

و يقال: طلق فلان امرأته طلاقا يملك الرجعة و الرجعة و الرجعى مقصورا أيضا، و بذلك نجد أن رجع تأتي بمعان متعددة لها صلة بموضوعنا هذا و هي:

1- العودة إلى الأمر السابق ، أي : عاد إلى الأصل الأول الذي إبتدأ منه الأمر فهو مصدره و منبعه، ومنه إذا تكرر الرجوع فهو الرجع² . و منه المرجعية كذلك و كذلك مصداقا لقوله تعالى : " إلى الله مرجعكم جميعا " المائدة 48، أي عودتكم و رجوعكم .

2- العود مطلقا .

3- المحاوررة و الجواب: فيقال راجع اللام مراجعة و رجاعا: حاوره إياه و ما رجع إليه كلاما أي ما أجابه، و حبل رجيح، نُقض ثم أعيد فتله، و كل مائنته فهو رجيح، و جاني رجعي رسالتي، أي جوابها، و في قوله تعالى " يرجع بعضهم القول " سبأ 31 ، كأنهم يتحاورون، و يجيب بعضهم على بعض³

و بذلك فالمرجعية بمعناها اللغوي تعني الرجوع إلى الأمر، و الأصل و العودة إليه، و جعله هو المرجع و الأساس و السلطة .

¹ ابن دريد ، جمهرة اللغة ، ج 1 ، ص 461.

² فقه اللغة و سر العربية ، ص 191.

³ المرجع نفسه ، ص 192.

ثانياً: أما اصطلاحاً

فيرى العديد من الباحثين أنّ مصطلح مرجعية هو لفظ حديث و معاصر ، فهو ليس بقديم و قد استعمل العلماء في بعض الأحيان مثل قولهم، المرجع كذا و كذا أهل العلم، و قولهم المرجع في كذا الكتاب و السنة أو المرجع في العلم أو العالم أي ذكر اسمه، أو ذكر تسمية الكتب التي يعتمدون عليها في بحوثهم ...

إلا أن هذا المصطلح تاريخياً مشتهر، و مستعمل أكثر عند الطائفة الشيعية، ولم يظهر إلا بعد غياب الإمام الثاني عشر في سلم الأئمة المعتمدين في ثقافتهم، و في ولاية الفقيه، خاصة في العصر الحديث " فالمرجعية عند الإثنا عشرية تأخذ صفة تتلبس بالقداسة، و تكاد تصل إلى العصمة عند كثير منهم، و بذلك يتحول المرجع من ممثل لمرجعية فكرية، أو عقديّة، إلى كونه بذاته يصبح مرجعية"¹.

و بالرجوع إلى المعنى الإصطلاحي لكلمة " مرجعية"، فإننا نجد أن هذا المصطلح، لا يتنافى و المعاني اللغوية، المذكورة سابقاً لكلمة "راجع"، بل هو من أحد معانيه الدالة إلى العودة إلى أصل ثابت .

كما تعني: تلك الأفكار و المبادئ و الأسس النهائية التي يبني عليها غيرها.

ومن أهم التعاريف الإصطلاحية نذكر :

- هي تلك الإطار الكلي و الأساس المنهجي، المستند إلى مصادر، و أدلة معينة لتكوين معرفة ما، أو إدراك ما، يبني عليه قول، أو مذهب، أو اتجاه يتمثل في الواقع علماً و عملاً².

كما عرفها إبراهيم البيومي غانم بقوله : " ... هي مجموعة المبادئ و الموجهات المعيارية الكبرى التي ترشد إلى ما هو صواب، أو خطأ، و ما يجوز، و ما لا يجوز من منظور المصلحة المعتمدة

¹ المرجعية معناها وأهميتها وأقسامها، سعيد بن ناصر الغامدي، مجلة جامعة القرى، العدد 50 رجب 1431، ص 382.

² المرجع السابق، ص 382.

للمجتمع، لها سلطة نظرية مطلقة من كل وجه و من كل اعتبار في الفصل بين ما هو صحيح و ما هو خطأ".¹

و قد عرفها الأستاذ عبد الوهاب المسيري بقوله: " ... هي الفكرة الجوهرية التي تشكل أساس كل الأفكار في خطاب ما، الركيزة النهائية الثابتة له، و التي لا يمكن أن تقوم رؤية دونها، و المبدأ الواحد الذي ترد إليه كل الأشياء و تنسب إليه و لا يرد هو، أو ينسب إليها"²

ومنهم من يرى أن المرجعية الدينية نوعان :

- المرجعية الدينية العلمية: و هي الطاقات و الكوادر و الكفاءات البشرية المتخصصة التي تتحقق فيها المؤهلات العلمية الكافية لتبث في قضايا الأمة الهامة و نوازلهما الحازمة بتا شرعيا شافيا كافيا.
- المرجعية الدينية المؤسساتية: و هي المؤسسة، أو الجهاز الإداري، و الشرعي الذي يرضى تحت سقفه تلك الكفاءات البشرية، و الطاقات المؤهلة، و المتخصصة في مختلف المجالات و التخصصات العلمية .

وتكون هذه المؤسسة مرجعا دينيا جامعا، يضم أفضل الكفاءات العلمية من أبناء هذه الأمة.

و بناء على ما ذكر من تعاريف اصطلاحية للمرجعية الدينية يمكن أن نعرفها ب: " هي تلك الأسس و المبادئ و المصادر الدينية التي يرجع إليها الأفراد و المجتمعات و الدول لأخذ أحكام دينهم ، وفهمها ، و التحاكم إليها ، و الرجوع لها حين يختلفون".

المطلب الثاني: أهمية المرجعية الدينية

ترجع أهمية المرجعية الدينية من ثلاث جوانب مهمة، من حيث مصدريتها، و من حيث محتواها، و من حيث أثرها و دورها في المجتمع و الدول

¹ المرجع السابق ، ص ، 383

² عبد الوهاب المسيري ، العلمانية الجزئية و العلمانية الشاملة المجلد الثاني ، دار الشروق ، ص 453.

1- من حيث مصدريتها: تكمن أهمية المرجعية الدينية عند المسلمين، من حيث كون مصدرها من الله عز و جل، أي الوحي الرباني بنصوصه كتابا و سنة، و تتجلى في تلك الأحكام الشرعية التي هي عبارة عن أوامر، و نواهي، توجه سلوكات و أفعال العباد و تحديدا اختيارات الناس، و تتميز هذه الأحكام بالعصمة، و السلطة المطلقة، مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم: " تركت فيكم ما لن تظلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله و سنة رسوله " رواه الإمام مسلم.

فأحكام الوحي و تشريعاته هي قطعية الثبوت، لا يجوز إلغائها، و لا تعطيلها و إنما يجب تعظيمها، و حث الأفراد على إحترامها و العمل بها.

1-1/ القرآن الكريم: يقول الدكتور صلاح عبد الفتاح: " القرآن كتاب شامل و منهاج حياة متكامل و له مهمة واقعية مطردة، و طبيعة حركية حية، و رسالة حضارية عامة، و وجود، و تأثير مستمر إلى أن يرث الله الأرض و من عليها¹ .

كما يقول الدكتور صبيح الصالح عن القرآن الكريم: " جزم فقهاء الإسلام في كل زمان و مكان بأنه يفيد القطع من ناحية ثبوته، و وجوب العمل به، فهو عند جميع الفرق و المذاهب يعني – يقصد الإسلامية – المصدر النقلي الأساسي الأول في جميع القضايا² ."

1-2/ السنة النبوية:

السنة في الاصطلاح هي: ما نقل عن النبي صلى الله عليه و سلم من قول او فعل أو تقرير، و يتفق العلماء على أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للإسلام و المشهور، و أن القرآن مجمل و السنة جاءت مفصلة و شارحة له .

وفي هذا المقام يقول الدكتور يوسف القرضاوي: " إنَّ السنة هي التفسير العلمي للقرآن و التطبيق الواقعي، و المثالي أيضا للإسلام، فقد كان النبي صلى الله عليه و سلم هو القرآن

¹ صلاح عبد الفتاح الخالدي ، مفاتيح للتعامل مع القرآن ، مكتبة المنار ، الأردن ، 1985 ، ص 67.

² صبيح الصالح ، معالم الشريعة الإسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ط3 ، 1975 ، ص 16.

مفسرا و الإسلام مجسما، ... إنّ السنة هي المصدر الثاني للإسلام في تشريعه و توجيهه، يرجع إليها القيه لاستنباط الأحكام، كما يرجع إليها الداعية و المربي ليستخرج منها المعاني المهمة و القيم الموجهة و الحكم البالغة و الأساليب المرغبة في الخير المرهبة عن الشر¹.

1-3/ الفكر الإسلامي :

بما أنّ الفكر هو نشاط عقلي إنساني للتوليف بين الحقائق، و تنسيقها منطقيا، فإنّ الفكر الإسلامي هو نتاج العقل الإنساني للفرد المسلم في تفاعله مع القرآن و السنة، و الواقع المعيش من حيث الفهم و التفسير .

فالفكر الإسلامي يتغير بحكم حركية الأوضاع، و اندفاعها المستمر، وهذا التغير هو الذي يساعدنا على الاستجابة و التكيف مع الأوضاع المستجدة، و هنا يقول الإمام عمر بن عبد العزيز: تجد للناس من الأقضية بقدر ما تجد من القضايا²

و يدخل تحت هذا العلماء و الفقهاء فقههم ورثة الأنبياء، إضافة إلى المؤسسات العلمية و المراكز الدينية، مصداقا لقوله تعالى: " فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " سورة الأنبياء 7 فمن العلماء من أبحروا في العلم و تبحروا فيه، خاصة الأئمة المتبوعين كأبي حنيفة و الإمام مالك، و الشافعي و أحمد ابن حنبل ... و غيرهم، حيث أسسوا المذاهب الفقهية التي أصبحت مراجع، و مرجعيات يعتد بها منذ ذلك الزمن و حتى إلى يومنا هذا.

إضافة إلى المؤسسات العلمية المتخصصة في المجال الديني كالمساجد، و دور الإفتاء و الزوايا و المجامع الفقية، و غيرها من الهيئات و المؤسسات المتعددة .

2- من حيث محتواها: تكمن أهمية المرجعية الدينية من حيث محتوى النصوص، و الأحكام التي تتمثل في القرآن و السنة، حيث أنّ نصوص القرآن الكريم تحمل من القداسة و التبجيل، و التقدير، و التعظيم، فإذا كان القرآن قطعي الثبوت و الدلالة و يجب العمل به

¹ يوسف القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1996 ، ص 23.

² مراد زغيبي، علم الإجتماع و المرجعية الإسلامية ، دار قرطبة للنشر و التوزيع المحمدية ، الجزائر ط1 ، 2011 ، ص 101.

و لا يجوز تعديل، أو تغيير أحكامه و أوامره، و نواهيه، أم السنة ففيها ما هو قطعي، و منها ما هو ظني الثبوت.

فالقطعي الثبوت من السنة هي ما كانت متواترة، أي التي رواها جمع عن الرسول الأعظم صلى الله عليه و سلم، يمتنع تواطئهم على الكذب، و حكما أنها تفيد علم اليقين، و من ثم يجب العمل بها، و أما ظني الثبوت من السنة، فهي ما كانت غير متواترة، و هنا اختلف العلماء في حكم العمل بها مع تفصيل في ذلك .

و بذلك فالتقيد بالنصوص القطعية الثبوت، بلا تغيير و لا تأويل، حيث لا اجتهاد مع النص فالنصوص القطعية واجبة التطبيق¹.

كما أن نصوص و أحكام الفقه الإسلامي، و ما تحتويه من فتاوى، و اجتهادات، و وصف الأحوال الناس أوضاعهم، فقد اجتهد العلماء و الفقهاء باستمرار، و مرور الزمان، و المكان لتحديد الظروف و اللابسات المحيطة بالوقائع، قبل أن يفتوا لأصحابها.

فالعلماء و المجتهدون يأتون في المرتبة الثانية بعد القرآن و السنة، وقد جاءت اجتهاداتهم على ضوء الوحيين الكتاب والسنة، و عن ذلك ظهرت المذاهب الفقهية، منذ القرن الثاني الهجري وبرزت اجتهادات الفقهاء و العلماء في معالجتهم للظواهر و الوقائع التي ستجد لهم في حياتهم الاجتماعي، مع مراعاة الظروف المختلفة، و الأوضاع المتباينة، حيث أن الفتوى تتغير بتغير الزمان و المكان و هذا ما يدعوا الفقيه أو المفتي أو المجتهد -أي أن يبين الحكم الشرعي- أن يتعرف على المرحلة الزمنية التي هو بصدد البحث فيها، كما يجب عليه أن يعرف المكان أو المجتمع الذي يستفتي فيه، و أن ينظر للأشخاص، فالناس مختلفون و ما يصلح لشخص قد لا يصلح لآخر.

¹ المرجع نفسه، ص 102.

3- من حيث أثرها ودورها في المجتمع :

تلعب المرجعية أدوارا كبيرة، و لها أثر كبير و واضح، على الأفراد و المجتمعات و الدول فهي التي تنظم سلوك الفرد و تصرفاته مع بقية أفراد مجتمعه، و هي التي يتفق عليها و يرجع لها الأفراد و المجتمعات، - إبتداءا أو عند النزاع- ، كما تعتبر الإطار الكلي في الدين و الفكر و التشريع، و القضاء و الثقافة، و الإقتصاد و السياسة، و القانون و التربية، و التعليم، و السلوك، و الفن، و الإعلام، و تنظيم العلاقات، و بناء القناعات بين أفراد المجتمع، الواحد.

كما تسهم المرجعية الموحدّة، و الثابتة في حماية المجتمع من التفرق، و الإختلاف، و جمع شمل الأمة، و رصّ صفوفها، و توحيد كلمتها، و الوقوف صفا واحدا و منيعا ضد كل التيارات الوافدة و الدخيلة عن المجتمع و تحصينه من ظواهر التعصب، و التطرف و التشدد، و التنطع، باسم الدين، و حتى الإنحلال، و التفسخ، و إتباع الهوى، و الشذوذ الفكري الوافد، كما أنّ المرجعية الدينية تعكس واجب المحافظة على الموروث، و التراث الديني، و تسهم في بعث الأفراد من جديد، و حملهم على التعلق بعلماء بلدانهم، و الإلتفاف حولهم، و احترامهم، من خلال التعريف بهم، و التعرف عليهم، و من ثمة، تعزيز مكانتهم، و دورهم، فكم من عالم غيّبته الثرى، و قد خلف فوق الثرى تلاميذ، و طلابا، و كتبا، و تصانيف لا نعلم بها، و لا نسمع لهم ذكرا و لا قولاً، كما أن المرجعية الدينية تعتبر مكسبا دينيا، و عاملا يبعث على الأمن الديني، و الفكري، و القومي للدول، و المجتمعات، من أي فتاوى وافدة خارجية، قد يقع خطرها و ضررها بمجتمعات عدة الدول .

كما تعتبر المرجعية الدينية من خلال ما تحتويه إحدى أهم العوامل المحافظة على السيادة الوطنية، و الهوية الوطنية، و وحدة المجتمع، و المحافظة على عاداته و تقاليد، و قيمه و شخصيته و حضارته، و تراثه و تاريخه، و رموزه، و مؤسساته و احترامها، و الوقوف ضد من يدعوا إلى الوصاية الدينية على المجتمع، و الولاء للخارج، و ربط مرجعيته بدول أخرى، و إسقاط مرجعيته الحقيقية .

المطلب الثالث: واقع المرجعية الدينية بالجزائر

إنّ الكلام عن واقع المرجعية الدينية في الجزائر ليس بالأمر الهين، نظرا لتنوع المصادر، و الأصول، و الإختيارات الدينية التي تبناها الجزائريون، منذ زمن بعيد، حيث جعلوها مرجعا لهم في فهم أحكام الدين و تطبيقها، سواء أكان ذلك في مجال الفقه أو العقيدة أو السلوك أو الإقراء، و يضاف إلى ذلك العلماء و المفتون، و المؤسسات المختصة في المجال الديني، و التي تختص بتنظيم ممارسة الشعائر الدينية، تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى، التي تقدم تلك الخدمات، ولقد عرف الشعب الجزائري تاريخيا مجموعة من العقائد و الأديان، فقد عرف الوثنية في العهد الفنيقي، و النوميدي، كما عرف المسيحية في العهد الروماني، و الوندالي و البيزنطي، لكنه لم يجد ضالته مع كلّ ذلك إلا مع أحكام الدين الإسلامي و في ضلاله.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور مولود محصول: " حيث تؤكد الدراسات التاريخية الموضوعية النزيمية، أنه كان أسرع الشعوب لإعتناق عقيدته، و الإنخراط في حركته، و الإندماج في فضائه الثقافي و الحضاري، و اختيار هوية دائمة أبدية، و مرجعية ثابتة..."¹.

وقد عرف الشعب الجزائري في ظل الإسلام في أربعة عشر قرنا من الزمن كل أنواع المذهب و التيارات الفكرية و الدينية التي ظهرت في التاريخ الإسلامي، حيث تفاعل معها مع مدّ، و جزر مع تنوع نشوء الدول، و فلول نجمها، حيث انتهى به المطاف إلى تشكل مجموعة من الإختيارات، و الأفكار تنسجم مع تركيبته النفسية والثقافية والاجتماعية والطبيعية والتاريخية، حيث مرّ تطورها بمراحل، و ظروف، و وقائع، حتى تمكنت و استقرت في يومنا هذا على مجموعة من الاختيارات.

ومن هذه الإختيارات التي أصبحت تشكل المرجعية الدينية اليوم في الجزائر، نجد الخيار الفقهي، و المتمثل في المذهب المالكي، وكذلك الخيار العقدي و المتمثل في الخيار العقدي السني

¹ مولود محصول، المرجعية الدينية الجزائرية و أسئلة المرحلة، أوراق ثقافية للنشر و التوزيع، جيجل، الجزائر ط1 2015، ص 20.

الأشعري المتصوّف، إضافة إلى الإختيار الإقرائي و المتمثل في رواية ورش عن الإمام نافع عن بقية الروايات الأخرى.

1- الإختيار الفقهي: ففي هذا الإختيار نجد أن الشعب الجزائري قد عرف المذهب المالكي منذ دخوله المغرب على يد علماء أفذاذ كعلي بن زياد، و ابن الأشرس، وأسد بن الفرات، و سحنون، حيث عايش المذهب المالكي عدّة دويلات، و شهد تقلبات إلى أن انتهى به المطاف في أرض الجزائر إلى التّمكن، و الإستقرار النهائي.

حيث نجد اليوم أن الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، تسعى جاهدة إلى إرجاع الهيبة، و الإحترام و التقدير للمذهب المالكي حيث تدافع عليه في جميع المحافل، و الظروف، و في كل الأوقات ، خاصة مع ما تشهده الساحة الداخلية و الخارجية من فوضى في التوجه الديني الرسمي و الشعبي، و انهيار مدلول الفتوى، و ظهور مفاهيم جديدة، و أفكار دينية و تداخل مرجعيات هي دخيلة عن أفراد مجتمعنا، و بعيدة عن عاداته و تقاليده، و تراثه، و شخصيته، قد تشكل خطرا و تهديدا على استقراره، و وحدته . حيث تسعى الدولة الجزائرية اليوم على خدمة المذهب المالكي تعليما، و تدريسا، و نشرها بإعتباره إحدى أهم روافد و ركائز المرجعية الدينية، حيث به يفتي العلماء، و الأئمة، و المشايخ بفتاويهم و اجتهاداتهم.

و في هذا الصدد يسعى مسؤولوا قطاع الشؤون الدينية في الجزائر إلى توحيد المرجعية الدينية، و توجيهها حرصا منهم على الوحدة الوطنية، و على إضفاء الإنسجام الاجتماعي، و التوافق بين أفراد المجتمع الواحد .

وبذلك فالخيار الفقهي للمذهب المالكي في الجزائر هو خيار تاريخي، كما أنه مبني على أسس إيديولوجية و علمية و منهجية دقيقة.

2- الإختيار العقدي: يرجع اختيار الشعب الجزائري في عموم عقيدة أهل السنة و الجماعة ممثلة في العقيدة الأشعرية التي هي مدرسة إسلامية سنية و عقدية، و لهذا الاختيار امتداد تاريخي، إلى دعوة دولة الموحدين في المغرب ممثلة في مؤسسها ابن تومرت إلى اعتناق

العقيدة الأشعرية، و حمل الأفراد على تقرير آرائها في كتب و مؤلفات، و تحويل هذه الآراء إلى تصور و سلوك¹.

حيث تبنت الدولة الموحدية المذهب الأشعري مذهباً رسمياً للدولة، بإعتباره عاملاً للإستقرار، و الوحدة، فمنذ ذلك التاريخ، و أهل المغرب في مفهومهم على عقيدة أبي الحسن الأشعري، لم يحدوا عنها البتة، حتى أيامنا هذه فقد تشبث بها أفراد الشعب الجزائري بالعقيدة الأشعرية، جيلاً بعد جيل، بعد تضافر مجموعة عناصر، و عوامل إلى انتشار المذهب الأشعري، و بقاءه إلى يومنا هذا، مع ارتباطه بالمذهب المالكي تاريخياً بالمغرب عامة، و الجزائر خاصة، و قد ارتبط كل من المذهب المالكي، و العقيدة الأشعرية الجنيد السالك و التصوف الجنيدي، و هي مدرسة سلوكية تهتم بمنهج التربية و التزكية الروحية أسسها: أبو القاسم الجنيد بن محمد الخزاز القواريري، أحد علماء أهل السنة والجماعة و من أهم أعلام التصوف السني في القرن 3هـ².

و بذلك فالتصوف المحمود هو منهج تربوي، يهتم بتطهير النفوس من الأمراض و الأَسقام التي تحجب الفرد عن خالقه، و كذلك تقويم انحرافاتة، النفسية و تهذيب سلوكاته الطائشة، فيما يتعلق بعلاقته مع ذاته و مع الآخرين وقد جمع لنا عبد الواحد بن عاشر (ت 1040هـ) هذه الخيارات التي تمثل المرجعية الدينية في منظومته الشهيرة "متن ابن عاشر" قائلاً:

(وبعد) فالعون من الله المجيد*** في نظم أبيات للأمي تفييد

في عقد الأشعري وفقه مالك*** و في طريقة الجنيد السالك

و بذلك فقد تعلق أفراد الشعب الجزائري كغيرهم من المغاربة، و تشبثوا بالمذهب المالكي و بالعقيد الأشعرية، و بمذهب التصوف الجنيدي، باعتبارهم يشكلون المعالم الكبرى

¹ عبد الجبار النجار، ابن تومرت، ص 145.

² محمد الشاذلي النيفر، إمام التصوف أبو القاسم الجنيد، محاضرات و دراسات عن الحياة الروحية في الإسلام، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائر، ج 1، ص 177.

للمرجعية الدينية الوطنية التي اختارها الشعب الجزائري، و تفاعل معها عبر التاريخ حيث أصبحت جزءا من شخصيته، و خصوصيته و نسيجه الديني و الثقافي، و الإجتماعي، و حتى السياسي.

3- الاختيار الإقراي :

ففي هذا الإختيار تبني الجزائريون كغيرهم من المغاربة، رواية ورش عن الإمام نافع، إمام المدينة المنورة في الإقراء، و قد كان ذلك بعد تضافر جهود علمية، بذلها علماء و قراء في ترسيخ أصول الزاوية بالمغرب، و قد ارتبطت مدرسة الإقراء هذه بمدرسة الفقه في النشأة، حيث تكونت علاقة بينهما في النشأة و التطور، و الازدهار، و الانتشار .

و قد تكونت هذه العلاقة الوطيدة بين قراء الإمام نافع و المذهب المالكي، و خاصة في إشتراكها في النشأة في المدينة المنورة، و كذلك في عملية التواصل بينهما، حيث أن الإمام نافع قرأ عن الإمام مالك الموطأ و قرأ الإمام مالك عن نافع القرآن الكريم¹.

و قد انتصر الجزائريون لقراءة نافع عن رواية ورش، و اتخذوها كمرجعية في الإقراء، و كعنوان على هويتهم الدينية الجزائرية سواء في المساجد، أو في المحافل التي تشرف عليها وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .

و الذي ينظر حال المرجعية الدينية في الجزائر، يرى أن أفراد الشعب الجزائري اليوم هم في حاجة ماسة إلى التمسك و التثبيت، بأركان المرجعية الدينية، و نظرا، لما تشهده الساحة الوطنية الداخلية، و كذلك الدولية، من حراك، و تحولات على جميع الأصعدة، مما يستلزم تمسك الأفراد بتلك الخيارات، لكي لا يفقدوا وجودهم و كيانهم ، و يكونوا لغمة صائغة في أفواه الغزاة، و هدفا سهل المنال للأفكار، و المذاهب الدخيلة من هنا و هناك .

و بذلك فالحديث عن المرجعية الدينية في هذا الوقت ليس نافلة القول، و إنما أملته الظروف الراهنة، التي لا تقبل التسوية و لا المماطلة، و إنما يجب إبراز هذه الخيارات، و

¹ محمد الحبيب العلاني ، السند القرآني ببلاد المغرب الإسلامي ، مجلة الهداية ، تونس ، العدد 184 سبتمبر / أكتوبر 2012 ، ص 28.

المعالم المكونة للمرجعية الدينية، و الدعوة إلى بثها و نشرها داخل أفراد المجتمع، ولا بد أن تكون خيارا و مرجعا دينيا ذا إستراتيجية تتحملة الدولة الجزائرية، و تحاول فرضه، وتعمل على عاتقها حفظ هذه الخيارات، و حمايتها و تأمينها و دعمها، لأن ذلك من شأنه صون المجتمع و حفظه ، و حماية السلم و الوحدة و الاستقرار، و الطمأنينة، و التنمية للأفراد و حماية السيادة الوطنية و تحقيق الأمن القومي للدولة .

و بذلك نجد أن خيارات المرجعية الدينية في الجزائر تنتظرها اليوم مجموعة من الرهانات و التحديات، تستدعي تضافر جهود الجميع من أفراد الشعب الجزائري، و كذا دور الدولة و مؤسساتها، فالدولة الجزائرية قد أخذت على عاتقها، و على يدها حماية الدين، و صيرته مصدرا من مصادر التشريع بإعتباره دين الدولة حسب المادة 02 من الدستور " الإسلام دين الدولة"¹ .

إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات و دفعها نحو الديناميكية و النشاط داخل المجتمع، كما لا ننسى طبقة النخبة، و العلماء، و المثقفين، حيث تنتظرهم مجموعة من المهام، و المسؤوليات اتجاه تفعيل المرجعية الدينية و إبرازها لأفراد المجتمع الجزائري .

¹ الجريدة الرسمية ، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة للحكومة ، العدد 14 ، 07 مارس 2016 ، ص 6.

المطلب الرابع: دوافع وأهداف الدولة الجزائرية الإستنتاج بالمدى المالكي

حيث حاولت السلطات الجزائرية بعد أن تحررت من الإستعمار أخذ زمام الأمور، و تحمل المسؤولية إزاء الدين من خلال الإشراف عليه .

فقامت السلطات الجزائرية آنذاك بالتضييق على جمعية القيم¹، حيث منعتها من زاوله نشاطها في عهد الرئيس أحمد بن بلة بتاريخ 22 سبتمبر 1964 ، كما ضيّقت الخناق على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و على رجالها ثم حلها سنة 1967، بعد أن وجمّعت هذه الأخيرة انتقادات للسلطة في رسم سياستها و توجهاتها على المذاهب المستوردة، لا على أساس العروبة و الإسلام، حيث سلبت منها السلطة الإشراف على المساجد، و السيطرة على المنابر المسجدية، و تحديد و جهة الخطاب الديني و توجيهه في خدمة إيديولوجية و إستراتيجية الدولة، و تبرير مشروعاتها الموجهة لعملية التنمية، من خلال إنشاء وزارة الأوقاف، واتباعها لرئاسة الجمهورية .

كما عملت السلطات على إلغاء معاهد التعليم الأصلي سنة 1976، حيث كانت هناك ثانويات تدرس الشريعة الإسلامية بعلماء أزهريين، و قامت بغلقها، و ذلك بحجة توحيد التعليم، و قد بررت السلطات الجزائرية كل ذلك من أجل السيطرة على المشهد الديني، و على الخطاب الديني موازاة مع توجسها من ظهور، و تطور الحركات الإسلامية، و الدعوية في الجزائر خلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي .

هذا و يرجع المتابعون للشأن الجزائري أن الجزائر عاشت في العقود الأخيرة ظروفًا مأساوية حقيقية، خاصة مع العشرية السوداء سنوات التسعينات من القرن الماضي حيث كانت عرضة للغزو من قبل الأفكار و المذاهب الدخيلة الغربية منها و الشرقية، و حاصرتها من كل حدب و صوب ، حيث كانت أفكار الغلو والتطرف، و العنف، و التكفير ، و كذلك الإلحاد و التفسخ ، و التزمت ، هي المسيطرة على المشهد العام ، حيث أثرت هذه

¹ الزويبر عروس ، الدين و السياسة في الجزائر ، الدين في المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص 506.

الأفكار، و إحتلت مواقع، و ملأت فراغات على حين غفلة من السلطات الجزائرية، حيث أحدثت شرخا في النسيج الإجتماعي، و في بناء الشخصية الدينية و الثقافية للمجتمع الجزائري، و كادت أن تقضي على الأخضر و اليابس، و مثلت عنصر التهديد لإستقرار الدولة، و أمن المجتمع معا .

و هاهو التاريخ يعيد نفسه اليوم، حيث أن الدولة الجزائرية قامت بالإستنجاد بالمذهب المالكي باعتباره صورة المرجعية الدينية الحقة، وهو الذي يمكن الوطن من تحصين هوية أفراده و حماية الشخصية و الهوية الوطنية، و التصدي لتلك الأفكار و الأهواء الوافدة و الدخيلة، كما أنه عامل للوحدة و اللحمة، و رصّ الصف، و الوقوف في وجه الفرقة، و التشرذم، و الإختلاف، و عامل مهم للتواصل، و التفاعل و الإستمرار بين أفراد المجتمع الواحد، في كنف الوحدة والتفاهم .

و في هذا الشأن فإن تبني الدولة الجزائرية اليوم المذهب المالكي كمذهب رسمي للدولة بإعتباره مكونا أساسيا و جوهريا للمرجعية الدينية للشعب الجزائري، و هو الذي حافظ على شخصيته إبان الاستعمار الفرنسي الغاشم، و ها هو اليوم يحمل على عاتقه نفس المهمة، و الأعباء، و المسؤولية، و أن يكون في مستوى ما تتطلبه تلك المستجدات والتحولات الراهنة .

و الذي ينظر في الساحة الداخلية التي تعج بها البلاد اليوم، من ظهور العديد من الأفكار و الطوائف، و المذاهب التي هي بعيدة عن هوية الأفراد و عاداتهم و تقاليدهم و تاريخهم، و التي أغلبها هي ولاءات للخارج، و تشكل تهديدا صريحا للشخصية و الهوية الوطنية، و للأمن الفكري، و تهديد السلم الإجتماعي، كما تهدد كيان الدولة و مؤسساتها، هذا مما يستدعي تيقظ الدولة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التصدي إلى تلك الأفكار و المذاهب من خلال الإستنجاد بالمذهب المالكي كعنوان للمرجعية الدينية، محاولة منها توحيد المرجعية الدينية، و توجيهها طبعا في إعادة إنتاج أفكار، و توجيه الرأي العام الوطني في رسم سياستها الوطنية، و وضع استراتيجيتها في الداخل و الخارج، و في شتى ميادين الحياة

خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من انفتاح، و نحن في في عصر السماوات المفتوحة، و تطور تكنولوجيا الإعلام و الإتصال، حيث أصبح من الصعب مجاراة هذه التطورات، دون التحكم في ضبط المفاهيم، و الأفكار، و الإيديولوجيات و المرجعيات و المذاهب و الملل و النحل، و ذلك في إطار مفهوم العولمة مع ما يحمله هذا المفهوم من الحداثة و العصرية، و إلغاء الحواجز الثقافية و الفكرية و الإيديولوجية، مما يهدد مفهوم المرجعية الدينية بشكل و واضح و صريح، خاصة مع انفتاح أفراد المجتمع الجزائري على القنوات الفضائية و التي أصبحت تقدم فتاوى جاهزة و معلبة، و ذلك دون مراعاة لخصوصيات المجتمع، و لا حتى لعاداته و تقاليده و مورثاته الدينية، و دون علم بواقع الأشخاص، و لا بوضعياتهم الإجتماعية، و لا اتجاهاتهم الفكرية و الإيديولوجية و المعرفية، مما وُلد نوعا من الصراع و الخلاف بين أفراد المجتمع الواحد، و تطور الأمر حتى بين أفراد العائلة الواحدة، حول تلك الفتاوى الجاهزة و المسائل الفرعية التي يسوغ فيها الإختلاف دون الخلاف، و رغم أنّ جزائر ما بعد الاستقلال لم تجسد و ترى مرجعية دينية واضحة، إلاّ من خلال الإقتداء الشعبي ببعض العلماء و الدعاة من بقايا شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائرية أمثال الشيخ الإبراهيمي و أحمد توفيق المدني، و الشيخ مصباح حويدق، و عمر العريايوي، و أحمد سحنون، و عبد اللطيف سلطاني، و الهاشمي التيجاني ...

و كذلك شيوخ الزوايا المنتشرة و المتواجدة في ربوع الوطن، حيث أنّ السلطة لم تكن جادة و متحمسة في تأطير المشهد الديني .

فالمساجد مثلا كان في إعتلاء المنابر و الخطابة فيها يوكل للأئمة بإعتبارهم موظفين، و كانوا يستغلون دعائيا لتبرير خيارات السلطة لا غير¹.

كما أنّ الدولة في ذلك الوقت كانت لاتبني المساجد، بل يقع ذلك على عاتق الأفراد بداية من حيازة الأرض حتى إكتمال بناء المسجد، حيث تكتفي الوزارة فيما بعد بتعيين القائمين على المسجد من إمام و مؤذن و قيّم .

¹ المرجع نفسه، عروس الزبير، ص 495، 496.

و بالعودة إلى واقع المرجعية الدينية اليوم نجد الجزائر اليوم تتحدق بها الأخطار من كل حذب و صوب، فمن خطر المد الشيوعي الإثنا عشري الرافضي، إلى خطر الأحمدية القديانية إلى خطر التبشير الديني المسيحي التنصيري إلى خطر السلفي الجهادي التكفيري إلى خطر اللائكي العلماني اللاديني، إلى الخطر الخارجي، و وفوضى الفتاوى، و الولاء إلى بعض المرجعيات و المؤسسات و الشيوخ الذين يفتون خارج المرجعية الدينية الوطنية بعيدا عن إطار المذهب المالكي، و لا يعرفون عن واقع الجزائريين شيئا، فيفتوا بها، حيث يفتن بهم من هو متشدق بهم، مما يفتح بابا للفوضى، والفتنة، والصراع المذهبي بين أفراد المجتمع الواحد .

و لذلك على الدولة الجزائرية الإهتمام بالمسجد، و الوظيفة الدينية، داخل المجتمع و هي الإمامة، و التي تعتبر العصب المحرك للمرجعية الدينية، بإعتبار الإمام هو من يقوم بعملية الفتوى، و بيان الحكم الشرعي، حيث يجب على جميع التساؤلات، و الإستفسارات التي تعرض عليهم من طرف الأفراد .

إضافة إلى ذلك فإن إشكالية المرجعية الدينية اليوم في الجزائر، ترجع إلى الجانب المؤسساتي، حيث تفتقد لوجود مؤسسة إفتاء إجتهادية و فقهية واضحة تتصدى للفتوى و ذات مرجعية دينية موحدة على غرار مرجعية جامع الزيتونة، و مرجعية جامع القيروان بالمغرب، و مرجعية الأزهر الشريف بمصر، و مرجعية هيئة كبار العلماء في السعودية، و مرجعية المجلس الإسلامي الأعلى الشيعي في كل من لبنان و العراق و إيران ...

حيث تعبر هذه المؤسسة و تكون لسان حال المرجعية الدينية، و تكون ملاذ للجزائريين، و يلجأون إليها في الملمات، و مايعرض عليهم من نوازل طارئة، و تكون مركز إشعاع علمي، و صرخ خضاري تنهل منه الأجيال، و يسهم في حل مشكلة مدلول الفتوى، و غياب المرجعية كما تحتضن جميع أطراف الكفاءات و العلماء، و هذا ما يحقق مفهوم الوحدة و الإتحاد و لم الشمل و توحيد الصف، و حفظ الأمة من التشتت، و الضياع و الفرقة، و صونا لها من التعصب، و التشدد، و التطرف، و نبذ العنف، و الفكر الشاذ و الضال و المتزمت، و

تقف سدا منيعا ضد كل من يعبث بأمن و استقرار و حدود الوطن، خاصة ما يقع اليوم من خطر الثورات، و الربيع العربي، و الحراك الشعبي، و غطاء الجهاد، و ظهور الدواعش و فكرة نشر الديمقراطية و الحرية، و ظاهرة الخروج عن الحاكم، و ظاهرة سب العلماء و تبديعهم، و تكفير الشعوب و استباحة دماءهم، و ذلك كله بإسم الدين، و الدين منهم براء. كما أنّ وجود المرجعية الدينية المؤسساتية في الجزائر، هو اعتراف بعلمائها و مشايخها و بفضلهم، و ما يحملونه من علم و فقه، و ذلك ليس مقتصرًا على المسائل الدينية فحسب بل يتعدى ذلك إلى الميادين الأخرى كالميدان الإقتصادي و الإجتماعي و القانوني و السياسي و النفسي و الطبي ...، خاصة مع التطور الرهيب لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال، و تشابك القضايا، و تسارع الأحداث يستدعي تدخل أهل الاختصاص كل في مجاله، و تخصصه الذي يتقنه، و ذلك مصداقا لقوله تعالى: " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " سورة

النحل الآية 43

و بذلك فالدولة الجزائرية تسعى اليوم جاهدة، و بإرادة قوية نحو الإعتماد مجددا و الإهتمام بالمذهب المالكي، و التأكيد على إعتباره المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري و الدولة الجزائرية، بإعتباره أحد أهم مكونات إنتمائه الديني، و أحد أهم الثوابت الوطنية للمجتمع الجزائري .

و قد أكد و زير الشؤون الدينية و الأوقاف السابق، السيد "محمد عيسى" في أكثر من مناسبة إلى تفعيل المرجعية الدينية الوطنية، و الإهتمام بها، بإعتبارها مكونا للهوية الوطنية، وللسايدة الوطنية، و تحقيق مبدأ المواطنة، و قطع الطريق أمام من يربط الولاءات مع مرجعيات أخرى لأي دولة ما، أو الإنتماء إلى بعض الجهات التي تتآمر مع دوائر استخباراتية، على حد قول الوزير، و التي وصفها بالإستعمار الحديث، حيث تعمل على سلخ الجزائريين من مالكيهم في حين يكون الهدف من ذلك محاولة إضعاف الأمة، و التشكيك في نسيها، حتى يصبح الواحد منا يفتخر بطائفته أكثر من افتخاره بإنتمائه للإسلام، كما يرى " محمد عيسى " أنّ هناك جهات تعمل على محاربة المذهب المالكي في

الجزائر، و أن الدولة الجزائرية مجندة للتصدي إلى هؤلاء، و إلى الذود عن المرجعية الدينية، و عن مكوناتها، داعيا إلى تجنيد كل الهيئات، و التي يتقدمها الأئمة، و الجمعيات و مراكز البحث للدفاع عن المرجعية المشتركة ، معتبرا أنّ الجزائر قد بذلت جهودا جبارة تشرف بها ، بعد أن خاضت تجربة أليمة في سنوات السبعينات أين راح ضحيتها 100 إمام اغتيلوا بكل دم بارد¹.

أمّا الدكتور أبو عبد الله غلام الله رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، فقد أكد أن الخطر الذي وقع فيه المجتمع الجزائري، و تقع مسؤولية هذا على الأئمة و المثقفين و الصحافة من خلال نشر الفتاوى الخاطئة، و هي لا تلتزم بالمرجعية الدينية الوطنية، داعيا في نفس الوقت إلى تأسيس مجلس توجيهي للإعلام الديني، مهمته توجيه الإعلام الديني بصفة عامة سواء أكان مكتوبا أو مسموعا أ مرثيا، داخليا أو خارجيا، و يكون هو المرجع الحقيقي لكل من يريد أن ينشر كل ما يتعلق بالمسائل و الأحكام الشرعية بشرط الإلتزام بالخط الوطني لا الخارج².

كما أنّ الإهتمام بالمرجعية الدينية المالكية من طرف الدولة الوطنية، هو نزعة المذهب المالكي و كلياته العامة في اعتبار المحافظة على الإستقرار، و النظام العام، و هو إحدى الأولويات الكبرى للدولة و الرعية ، و حفظا للمصلحة الوطنية العامة، و درء المفسدة كما نقل عن الإمام مالك قوله : " سلطان جائر سبعون سنة ، خير من أمة سائبة ساعة من نهار.

¹ رسالة المسجد ، محمد عيسى ، وزارة الشؤون الدينية ، العدد 7 ، 2017 ، الجزائر ، ص33.

² بو عبد الله غلام الله ، السلفية ، جريدة الخبر الجزائرية العدد 65 ، 23 فيفري 2017 ، 26 جمادى الأولى 1438

المبحث الثاني: مكونات المرجعية الدينية ومتطلباتها في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مكونات و متطلبات وجود المرجعية الدينية في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم المؤسسات الدينية الموجودة على أرض الواقع و التي تشرف عليها الدولة الجزائرية تسييرا إداريا و دعما ماليا و سندا قانونيا بداية بالمنظومة المسجدية و رسالة الأمام و كذلك المعاهد الدينية لتكوين و رسكلة الأئمة و الإطارات إضافة إلى المجلس الإسلامي الأعلى و مؤسسات الفتوى المنتشرة في أرجاء الوطن، من خلال إبراز دورها في التكوين، و نشر و المحافظة على ركائز المرجعية الدينية، و المحافظة على أهم الثوابت الوطنية للشعب الجزائري

المطلب الأول : المنظومة المسجدية ورسالة الإمام

من بين أهم متطلبات و وسائل نشر المرجعية الدينية هو وجود مؤسسات تأخذ على عاتقها زمام الخطاب الديني في شكله التفاعلي بين جميع الأطياف و الأنظمة الاجتماعية في عملية تبادلية و تفاعلية، بحكم أنّ المؤسسة الدينية هي التي تخدم الدين و تعمل على تقديمه للأفراد.

و لكي نقف على حال أهم المؤسسات الدينية سنسلط الضوء على وظيفة المسجد، و ما هي أهم أدواره التي يقدمها في سبيل إعلاء و ترسيخ المرجعية الدينية و المحافظة عليها، إضافة على إمطة اللثام على دور و رسالة الإمام في هذا الصدد من خلال الدور الحقيقي الذي يلعبه في سبيل المحافظة على رسالة المسجد و تقديم الخدمات الدينية، و مجابهة كل تلك التحديات و الرهانات، التي تواجهه في سبيل المحافظة على المرجعية الدينية، و حفظ المجتمع، و ضمان امنه الديني و الفكري، من خلال تفعيل جميع أدوار المرجعية الدينية.

1- وظيفة المسجد: يعتبر المسجد من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية والدينية، فهو مؤسسة اجتماعية ذات بعد ديني، و تربوي و أخلاقي و تعليمي في حياة الفرد و المجتمع من خلال نشر و تعزيز القيم الدينية و الروحية و التربوية و التوعوية في سبيل المحافظة، و توجيه و تعديل سلوك الأفراد، و توجيهها إلى الأفضل، و إلى مزيد من التماسك الاجتماعي و

التعاون، و التآلف، و التكافل، و التفاهم بين أفراد المجتمع الواحد، و حفظه من التشرذم، و التفرق و الاختلاف ...

و تعتبر المساجد في الجزائر المستقلة من أكثر المؤسسات التي ازداد عددها بوتيرة متسارعة فقد كان عددها ثلاثة آلاف عند الإستقلال لينتقل عددها إلى خمسة آلاف في ثمانينات¹ القرن الماضي ، حتى وصل اليوم إلى خمسة عشر ألف مسجد في جميع القطر الجزائري .

ويعود الأمر في هذه الوتيرة في عدد المساجد إلى عاملين إثنين هما :

- ✓ إرادة الدولة الجزائرية، و توفير الغطاء و الإطار القانوني، و التشريعي في عملية البناء و التشييد، و الترخيص، و توفير التآطير البشري، و حتى الدعم المادي.
- ✓ مشاركة الشعب الجزائري بجميع أطيافه و أفراده في بناء و تشييد صرح هذه المؤسسات، و تمويل البناء و التجهيز، و تقديم كل التسهيلات، و توفير جميع الحاجيات و المتطلبات.

و من بين أهم أدوار و وظائف المسجد، نشر المرجعية الدينية باعتباره المؤسسة الدينية الأولى التي يلتقي فيها الأفراد و المجتمعات في حركة دائمة و يومية و مستمرة في جميع الأوقات، و الأمكنة باعتبار المسجد مؤسسة مقدسة و مركز تلاقي جميع أطياف المجتمع، فالمسجد هو مركز ترابط الجماعة الإسلامية وهيكلها المادي الملموس.²

كما يعتبر المسجد المؤسسة المرجعية الأولى التي يرتادها أفراد المجتمع، حيث يمارسون طقوسهم الدينية و التعبدية، كما يأخذون منها، و يتعلمون أحكام دينهم و حياتهم الاجتماعية سواء كانت عبادات أو معاملات، و ذلك في شكل الفتاوى و الأحكام الفقهية، و التعاليم في بعدها الديني و الدنيوي، و التي يستفيد منها الجميع في حياتهم .

¹ حسين مؤنس ، المساجد ، علم المعرة ، الكويت سنة 1981 ، ص 30.

² المرجع نفسه ، ص 40.

لذلك فالمسجد يعتبر من أهم وسائل نشر المرجعية الدينية التي تعمل على الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة و إلى تماسكها وحفظها، و بإعتباره المؤسسة التي يلتقي فيها الأفراد حيث يتساوون، و تذوب جميع الفوارق الاجتماعية داخلها.

كما يعتبر الخطاب المسجدي هو الوسيلة الإعلامية التي بواسطتها يتم إيصال الرسالة، و محاولة التأثير في نفوس الحاضرين، و إقناعهم بالفكرة المراد توصيلها سواء أكانت تعليمية أو تثقيفية أو توجيهية أو إرشادية، و تسعى وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف في الجزائر إلى تفعيل المجالس العلمية على مستوى الولايات، و التي أسندت لها وظيفة الفتوى ، حيث تعمل هذه المجالس على إبراز تلك الأحكام، و الفتاوى للناس، محترمة في كل ذلك أحكام المرجعية الدينية و مكوناتها، من خلال إحترام المذهب المالكي، و إتباع أحكامه و إلزام الأئمة و المفتين بتبني المذهب في أحكامهم و فتواهم دون غيره من المذاهب الأخرى، و ذلك حفظا للأمة و الأفراد، و صونا لها و توحيدا للخطاب الديني، و حتى أنها عاقبت الأئمة بالفصل و التحويل لكل من لا يحترم المرجعية الدينية المالكية و الإفتاء بغيرها :

و تسعى الدولة الجزائرية اليوم من خلال تبنيها للمرجعية الدينية، و تفعيلها و حمايتها و خدمتها في إنتاج و إعادة إنتاج السيطرة و الهيمنة، و التدخل لحراسة الدين، و أحكامه من أن يقع في أيادي تستحوذ عليه، و تقوض مؤسساته فتكون عرضة للأفكار الهدامة و المذاهب الضالة الدخيلة على المجتمع الجزائري، لذلك فالمسجد يعتبر أداة مهمة لنشر المرجعية الدينية، و يقع على عاتقه وظيفة ترسيخ تلك الخيارات، و المرجعيات للأفراد، و تبنيهم من طرفها بالذود عنها، و حمايتها من الزوال و الانحلال .

2-رسالة الإمام: يعتبر الإمام هو صاحب السلطة الإدارية و الشرعية في المسجد، و يضطلع بعدة مهام و وظائف فهو الذي يؤم المصلين، و يلقي الخطب و الدروس في أيام الجمعة و الأعياد، و المناسبات الدينية و الوطنية، و يشرف و يساهم في جميع التظاهرات و البرامج و المحاضرات و الندوات و المسابقات، و الدروس داخل المسجد و يعمل على إنجاحها في إطار الوعظ و الإرشاد، و التعليم و التربية، و التثقيف، و العمل على نشر قيم التسامح و

الوحدة و الوسطية، و محاربة و نبذ العنف و الفرقة و التشدد، و التطرف، و نشر قيم المحبة و التعاون، و التضامن و الألفة بين أفراد المجتمع الواحد، و زيادة اللحمة، و تعزيز الوحدة الدينية من خلال المحافظة على المرجعية الدينية الوطنية، و التي هي بمثابة صمام أمان للوقوف سدا منيعا في وجه الداعين لأفكار التطرف و التنطع و الغلو، و نشر الكراهية، و الفرقة بين أفراد المجتمع، و تبنيهم لأفكار و مذاهب هي بعيدة عن المرجعية الدينية الوطنية، فوظيفة الإمام تنظرها اليوم مجموعة من التحديات، و الأدوار و المهام تستدعي اليقظة و الحزم، و الوعي و الرفع من مستوى الخطاب المسجدي لكي يكون أكثر نضجا و جاذبية، و تأثيرا في نفوس الآخرين، بإعتبار الإمام أهم عنصر فعال و منتج للرسالة المسجدية، و تقديم الخطاب الديني في صورته المناسبة و اللائقة و بإعتباره الوسيلة التي يتم بها التواصل مع الجمهور، و الحلقة الأخيرة التي يحتك بها الأفراد، و يتواصلون في المساجد.

و تنحصر وظائف الإمام المنوط به، حسب ما جاء في الجريدة الرسمية في النقاد التالية:¹

- تعليم القرآن الكريم
- إعطاء الدروس في مختلف العلوم الإسلامية
- إلقاء دروس الوعظ و الإرشاد قصد تبليغ أحكام الشريعة الإسلامية.
- المساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة و تماسكها.
- القيام بالتكوين المستمر للأئمة و الأعوان الدينيين .
- المساهمة في ترقية الخطب المنبرية و الدروس المسجدية .
- المساهمة في إعطاء الدروس الإستدراكية التي تنظمها المساجد لفائدة التلاميذو للطلبة في مختلف مراحل التعليم.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، مرسوم رقم 91-114 أفريل 1991 المتعلق بتحديد مهام الأئمة في إختلاف رتبهم ، المادة من 5 إلى 28 ، الجريدة الرسمية ، ع 20 الصادر في 01/05/1991 ، 16 شوال /1411.

- إعطاء الأميين والأمهات دروسا في القراءة والكتابة والمساهمة في النشاط الثقافي المسجدي .
- تولي خطبة النكاح و ترشيد الزواج و الولائم.
- إصلاح ذات البين بين الأفراد.
- السهر على حرمة المسجد و آدابه و رعاية النشاط الاجتماعي .

كما يحرص الإمام من خلال رسالته إلى إحترام مكونات المرجعية الدينية الوطنية من خلال العمل بها سواء أكان ذلك في مجال الفتوى و الإجابة على أسئلة المستفتين بإحترام و تبني أحكام فقه المذهب المالكي، وكذلك في مجال القراءة بأحكام تلاوة رواية ورش عن الإمام نافع في الصلاة، و في قراءة الحزب الراتب، والذي ألزمت به وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الأئمة في كامل مساجد الجمهورية.

و قد ظهر القانون الأساسي لرجال الدين بمقتضى أمر رقم 69-96 و المؤرخ في 06/12/1969¹ حيث صنّف رجال الدين الإسلامي في سلكين :

1- الأئمة :

أئمة خارجون عن السلم.

أئمة وعاظ.

أئمة الصلوات الخمس.

2- رجال الدين: المؤذنون و الحزابون القيمون

و قد جاءت الفتوى الثانية للمادة 10 منه و التي تنص على:

يوظف الأئمة الخارجون عن السلم من بين المترشحين الحائزين على شهادة واحدة على الأقل من ليسانس العلوم الإنسانية، أو شهادة تعادلها".

¹ الجريدة الرسمية عدد 104 ص 1675 بتاريخ 06/12/1969.

أما مرسوم 1980 المرقم بـ 17-80¹، فإن الفقرة الثانية من نفس المادة تنص على ما يلي: "المرشحوون الذين يحملون، إما شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية أو شهادة تعادلها، و يحفظون القرآن، أو شهادة لنهاية التدريب يسلمها المعهد العالي للعلوم الإسلامية.

وتنص المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق لـ 24 ديسمبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف و المتضمنة سلك الأئمة إلى تقسيم الأئمة حسب الرتب التالية:

رتبة الإمام المعلم (رتبة أئمة للزوال)، رتبة إمام مدرس، رتبة إمام أستاذ، رتبة إمام أستاذ رئيسي

المرشادات الدينيات: تنص المادة 47 على أن يضم سلك المرشادات الدينيات على:

رتبة المرشدة الدينية، رتبة المرشدة الدينية الرئيسية.

معلمي القرآن الكريم .

المناصب العليا، وهي كالنحو التالي :

الإمام المفتي، الإمام المعتمد، الإمام الأول للمسجد.

و من بين أهم المساجد التي أنشأتها الجزائر بعد الإستقلال و التي تعتبر رمزا لإهتمام الدولة بالدين، حيث قامت بإنشاء المساجد الكبيرة، و التي ترى فيها الدولة وسيلة للتعبير، و للانتماء و السيطرة على المؤسسات الدينية، حيث نجد مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة، و الذي وضع حجر أساسه الرئيس الراحل هواري بومدين في سبعينات القرن الماضي، و قام بتدشينه الرئيس الشاذلي بن جديد فيما بعد، حيث كان يطمح الرئيس هواري بومدين، لكي يجعله

¹ الجريدة الرسمية عدد 06 ص 142 بتاريخ 1980/02/02.

معلما تاريخيا و دينيا و منارة تفتخر بها الجزائر كمرجعية مؤسساتية ، يمكن الرجوع لها في كل شاردة و واردة كغيرها من الدول العربية التي تمتلك مرجعية دينية و مؤسساتية رمزية .

و قد قامت الجزائر كذلك بأمر من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بإنشاء الجامع الأعظم، حيث و وضع أسس بنائه عام 2012، والذي يعتبر ثالث مسجد في العالم بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي ، وأكبر مسجد في الجزائر وافريقيا، من خلال المساحة وسعة أعداد المصلين، و المنشآت التابعة له، من مركز بحوث و معهد قراءات، و صلاة صلاة، و مكاتب ومركز ثقافي ، و ذلك وسط مدينة المحمدية بالجزائر العاصمة ، باعتباره منارة وتحفة معمارية فريدة من نوعها، وقد تم افتتاحه من طرف الرئيس عبد المجيد تبون بتاريخ 2020-11-01، وتم تعيين الشيخ محمد مأمون القاسمي الحسيني رئيس مشيخة الطريقة القاسمية ورئيس الرابطة الرحمانية للزوايا العلمية ، كأول عميد لجامع الجزائر برتبة وزير، وبهذا الإختيار لهذه الشخصية باعتبارها تمثل المكون الرئيسي للإسلام التقليدي المحلي في الجزائر، وأحد رجالات ومشايخ المرجعية الدينية في الجزائر، ومن أكبر شيوخ الزوايا في الجزائر.

المطلب الثاني: المعاهد الإسلامية للتكوين

لقد رأت وزارة الشؤون الدينية أن الحاجة ماسة إلى إنشاء وتنظيم مدرسة وطنية لتكوين الإطارات الدينية، و ذلك للنقص الشديد للإطارات، و الأئمة، حيث أنه في تلك السنوات كانت الآلاف من المساجد تفتقد إلى من يؤطرها، إضافة إلى تزايد الغليان الإسلاموي، و توجس الدولة منه، و تحركها في اتجاه مواجهة هذا الغليان و احتوائه، و قد كان المرسوم رقم 64-71 المؤرخ في 22 سبتمبر 1971¹ في هذا الصدد، حيث يتضمن الدراسة في المدرسة الوطنية لتكوين الإطارات الدينية "بمفتاح" بولاية البليدة.

وتشمل الدراسة هنا على دروس نظرية و محاضرات و تدرييب علمية، و يقبل المترشحون على أساس الشهادات، و عن طريق المسابقة، و يشمل التكوين في هذه المدرسة بمفتاح على ثلاث

¹ الجريدة الرسمية، عدد 32 ، ص 2032 بتاريخ 1983/08/06.

شعب، أئمة الصلوات الخمس، الأئمة الوعاظ، الأئمة خارج السلم، مع إختلاف في مدة التكوين حسب الشعب المتاحة، حيث تتوج الدراسة على شهادة تؤهل المتربص لتبوء وظيفة الإمامة.

و بعدها قامت وزارة الشؤون الدينية بإنشاء معاهد إسلامية أخرى تباعا¹:

- المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف بسعيدة سنة 1971
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بسيدي عقبة ولاية بسكرة سنة 1981.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف سيدي عبد الرحمان اليلولي بتيزي وزو سنة 1983.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بتلاغمة ولاية ميللة سنة 1986.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بقسنطينة سنة 2011.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف محمد بن عودة بغيلزان سنة 2011.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف الشيخ سيدي محمد بلكبير بغيلزان سنة 2000.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف دار الإمام الجزائر العاصمة سنة 2003.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف القراءات الجزائر سنة 2002.

¹ بشير قادة ، مرجع سابق ص 17.

- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بتمنغست سنة 2013.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف عين صالح بتمنغست 1992.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف الرمشي تلمسان سنة 2012.
- المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بزانة البيضاء باتنة سنة 2011.

و جميع هذه المعاهد والمدرس تعتمد على نظام داخلي (جناح تربوي، و جناح النظام الداخلي و جناح الإدارة) بطاقة استيعابية في حدود 200 سرير...¹

وقد عرفت برامج التكوين منذ سنة 1971 تغيرا و إثراء لهذه البرامج التكوينية خاصة في سنوات 1999 و 1998 و 2005 و خاصة مع الأحداث و التطورات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة ، خاصة أواخر سنوات الثمانينات و سنوات العشرية السوداء و على جميع الأصعدة السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و ما خلفته من مآسي و آثار ...

حيث لم يكن يمكن تطور معاهد التكوين على مستوى العدد والمنشآت فحسب ، بل كان كذلك على مستوى البرامج والمحتويات كانعكاس واستجابة لمتطلبات السياق الاجتماعي العام الذي مرت به البلاد خلال كل مرحلة من مراحل تطورها وتلبية لإرادة السلطة السياسية الرسمية من جهة أخرى، والمقارنة البسيطة بين البرنامج الأول الذي اعتمد سنة 1971 والبرنامج الأخير الذي توفر لنا لسنة 2005 يبين حجم هذه الفروق .

حيث أن بداية البرامج كانت أزهريية (نفس البرامج المدرسة بجامع الأزهر آنذاك)، حملتها معها بعثة أزهريية عملت على تأطير المدرسة الوطنية لتكوين الإطارات الديني عام 1971، و أول

¹ تم تصفح الموقع بتاريخ 2020/03/02 //:https://www.marw.d... وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الموقع الرسمي للوزارة.

تعديل عرفته برامج التكوين بعد ذلك قامت به مديرية الموظفين والتكوين بوزارة الشؤون الدينية آنذاك، وقد صادف هذا البرنامج سياسة عامة اتبعتها الجزائر في تلك الفترة من أجل جزارة إطارات التعليم، وضم المحتوى العلمي لهذه البرنامج المواد التالية¹:

الجدول رقم (01): يوضح المواد الشرعية في برنامج التكوين الأول المعدل لبرنامج 1971².

المواد	الموضوع المتبعة
التجويد والقراءات	كل أحكام التجويد
تفسير القرآن الكريم وعلومه	36 موضع من القرآن الكريم تتضمن مواضيع العقيدة، التشريع، الأخلاق، الآيات العلمية.
الحديث الشريف	25 حديثا من إختيار الأساتذة من كتاب مجالس التذكير من حديث البشير
علوم الحديث	17 موضوعا منها: أهمية علوم الحديث، أهمية السنة، تدوين السنة الفرق بين القرآن والسنة والحديث القدسي، التعريف بالحديث وأقسامه (الصحيح والحسن والضعيف)
العقيدة الإسلامية	التعريف بالإيمان والإسلام والفرق بينهما، الإيمان بالله تعالى، الإيمان بالرسول عليهم السلام، طرق تثبيت الإيمان.
الفقه	عشرة أبواب هي: مدخل لدراسة الفقه، باب الطاهرة، الصلاة وأحكامها باب الصوم، باب الإعتكاف وأحكامه، باب الزكاة، باب الحج، باب ما يفعل بالمحاضر من وفاته حتى دفنه والتعزية، أحكام متفرقة.
أصول الفقه	التعريف بعلم أصول الفقه، الفرق بين أصول الفقه والفقه، الحكم الشرعي، مصادر التشريع من الكتاب والسنة والمباحث المتعلقة بهما مثل الأمر والنهي والمحكم والمتشابه.....
الفرائض	23 موضوعا، من التعريف بعلم الفرائض، كيفية توزيع التركة في الإسلام
السيرة النبوية	فيها بابان: الأول يتعلق ببلاد العرب قبل الإسلام والثاني يتعلق بحياة النبي عليه الصلاة والسلام ومراحل دعوته.

¹ بشير قارة، مرجع سابق، ص 20، 21.

² المرجع نفسه، ص 22.

الجدول رقم (02): يوضح المواد اللغوية في برنامج التكوين الأول المعدل لبرنامج 1971¹

المواد	المواضيع
النحو	09 مواضيع منها: الكلمة وأقسامها، الإعراب، المثني، أنواع الجمع، الأسماء الخمسة، النكرة والمعرفة، الممنوع من الصرف.....
الصرف	14 موضوعا منها: التعريف بعلم الصرف، والفرق بينه وبين النحو، الميزان الصرفي، أقسام الفعل والمبني للمجهول، والمصدر.....
البلاغة بمشتقاتها	مواضيع شاملة مثل علم البيان وعلم البديع.
الأدب	التعريف به، عصوره الرئيسية وهي الجاهلي والإسلامي.
الإشياء	عشرة مواضيع على الطلبة تحريرها
الخطابة	التعريف بها، أسلوبها صفات الخطيب الناجح.
المطالعة	كتاب المطالعة للسنة الأولى ثانوي بوزارة التربية الوطنية أو السنة الرابعة متوسط.
إملاء وخط	ملخصات كتابية في القواعد، وتمارين ومواضيع إملائية، تدريس خط السنخ والرقعة.

¹ المرجع نفسه، ص 23.

الجدول رقم (03): يوضح المواد الإجتماعية في برنامج التكوين الأول المعدل لبرنامج 1971¹

المواضيع	المواد
عصر الخلفاء الراشدين، عصر الأمويين، الفتوحات الإسلامية.	التاريخ
الوطن، الأمة الجزائرية، واجبات المواطن، الخدمة الوطنية، المجلس الشعبي الوطني والولائي والبلدي والحالة المدنية.	التربية الوطنية
الأرض في المجموعة الشمسية، حركة الأرض ونتائجها، خطوط الطول والعرض، والمحيطات والبحار، وعناصر المناخ.	الجغرافيا
التعريف بها، تقسيم الموجودات على الأرض، دراسة الخلية، جسم الإنسان بمختلف أجهزته.	العلوم الطبيعية

وقبل الوصول إلى برنامج 2005 شهدت المرحلة الممتدة من 1993 إلى 2005 العديد من التطويرات والتحسينات والإثراءات المتتالية للبرنامج التكويني، نذكر منها على وجه الخصوص إثراءات سنة 1993 و1998 و2003، وبالنظر إلى خطورة الأحداث والتطورات التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة على جميع المستويات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، والتي اتخذت طابعا دينيا في غالب الأحيان كانت هذه التعديلات والإثراءات محاولة من الوزارة الوصية لتحقيق مجموعة من المقاصد والأهداف والمتمثلة في²:

- أن يفهم الإمام الإسلام فهما صحيحا ، وأن يبلغه تبليغا سليما .
- أن تكون له القدرة على فهم النصوص الشرعية واستخلاص الأحكام منها .
- أن يكون بصيرا بواقعه ، قادرا على الموازنة بين الإسلام والمتغيرات المستجدة .

¹ المرجع نفسه، ص24.

² وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مديرية التكوين وتحسين المستوى ، منهاج تكوين الأئمة المعلمين ، 2005 ، الجزائر، ص 4

- أن يكون قادرا على تسيير المسجد تسييرا محكما وفق القوانين السارية المفعول ، للمحافظة على رسالته الدينية والإجتماعية بما فيها الوحدة الدينية ، والتوافق الإجتماعي ، والإعتزاز بثوابت الأمة والتسامح ، وترسيخ محبة الوطن لدى المواطنين ، وغرس الثقة في النفس ، وصيانة المجتمع من الإنحرافات الإجتماعية بواسطة نشر التعليم الديني الصحيح ، وهذه المقاصد هي التي تحدد صياغة الأهداف التربوية العامة والخاصة .

أما بالنسبة للوحدات المكونة لبرنامج 2005 فتحدد هذه الجداول التالية من منهاج و مواد تكوين الأئمة والمعلمين:¹

¹ المرجع نفسه ، ص ، ص 59.

الجدول رقم 1 مكرر: يوضح المواد الشرعية وبرنامج التكوين لسنة 2005¹

عدد المواضيع على الحجم الساعي	المستوى	المواد
42 موضوعا / 100 ساعة	السنة الأولى	تفسير القرآن الكريم
18 موضوعا / 50 ساعة	السنة الثانية	
15 موضوعا / 48 ساعة	السنة الثالثة	
13 موضوعا / 25 ساعة	السنة أولى فقط	علوم القرآن
46 موضوعا / 46 ساعة	السنة الأولى	الحديث الشريف
22 موضوعا / 24 موضوعا	السنة الثانية	
24 موضوعا / 25 ساعة	السنة الثالثة	
24 موضوعا / 25 سا	السنة الأولى	علوم الحديث
22 موضوعا / 25 ساعة	السنة الثانية	
07 موضوعا / 50 ساعة	السنة الأولى	العقيدة
06 موضوعا / 48 ساعة	السنة الثانية	
07 موضوعا / 50 ساعة	السنة الثالثة	
35 موضوعا / 55 ساعة	السنة الأولى	الفقه
55 موضوعا / 47 ساعة	السنة الثانية	
50 موضوعا / 47 ساعة	السنة الثالثة	
25 موضوعا / 50 ساعة	السنة الثانية	أصول الفقه
24 موضوعا / 45 ساعة	السنة الثالثة	
17 موضوعا / 50 ساعة	السنة الثانية	علم الفرائض (علم المواريث)
10 مواضيع / 50 ساعة	السنة الثالثة	
30 موضوعا / 50 ساعة	السنة الأولى	السيرة النبوية
15 موضوعا / 24 ساعة	السنة الثانية	
22 موضوع دون تحديد الحجم الساعي	السنوات الثلاث	التجويد

¹ المرجع نفسه ، ص 59

الجدول رقم 2 مكرر: يوضح المواد اللغوية وبرنامج التكوين لسنة 2005¹

عدد المواضيع على الحجم الساعي	المستوى	المواد
31 موضوعا/52 ساعة	السنة الأولى	قواعد اللغة
23 موضوعا/50 ساعة	السنة الثانية	
22 موضوعا/50 ساعة	السنة الثالثة	
15 موضوع/25 ساعة	السنة الأولى	الأدب والنصوص
14 موضوعا/25 ساعة	السنة الثانية	
14 موضوعا/25 ساعة	السنة الثالثة	
04 مواضيع/50 ساعة	السنة الثانية	مادة الخطابة
05 مواضيع/50 ساعة	السنة الثالثة	
04 مواضيع/25 ساعة	السنة الأولى	مادة البلاغة
04 مواضيع/25 ساعة	السنة الثانية	
05 مواضيع/25 ساعة	السنة الثالثة	
18 موضوع/25 ساعة	السنة الأولى	مادة الإنشاء
05 مواضيع في الإملاء/25 ساعة	السنة الثانية	

¹ المرجع نفسه، ص 60.

الجدول رقم 3 مكرر: يوضح المواد الاجتماعية وبرنامج التكوين لسنة 2005¹

عدد الموضوع على الحجم الساعي	المستوى	المواد
21موضوع/46ساعة	السنة الأولى	التاريخ
24 موضوعا/ 50ساعة	السنة الثانية	
25موضوعا/ 51ساعة	السنة الثالثة	
08 مواضيع/25ساعة	السنة الثالثة	الثقافة القانونية

و لا يختلف منهاج تكوين الأئمة المدرسين عن منهاج الأئمة المعلمين، إلا في مدة التكوين التي تصل إلى 03 سنوات بالنسبة للأئمة المعلمين و 02 سنتين بالنسبة للأئمة المدرسين و تعمل وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف في هذا البرنامج على إحترام المرجعية الدينية و المكونة من المذهب المالكي في الجانب الفقهي و كذلك التعليم القرآني من خلال النصوص و البرامج و المناهج المتبعة في تلك المقررات ، و كما تعمل بالرفع من مستوى التكوين و التأطير كما و نوعا لهذه الإطارات لكي تكون قادرة على تسيير المساجد، و الوقوف على الرسالة المسجدية، و عرض الخطاب المسجدي في صورة واضحة، و مفهومة بالنسبة للمتلقين تحمل قيم التوافق الاجتماعي و الروح الجماعية، التي تحمل معاني الوحدة و التضامن، و التآلف و التسامح، و حسن التوجيه و الإرشاد، و التعليم و تلقين المبادئ و الأحكام الروحية و الأخلاقية و السلوكات التعبدية، و المعاملاتية في قالب وسطي يحمل معاني الاعتدال، و تؤدي إلى غرس الطمأنينة و الأمان و الاستقرار، و الأمن و السلم، و الهدوء، و صيانة المجتمع من جميع الانحرافات، و الإنزلاقات العقائدية، التي تهدد الأمن الديني و الفكري و العقدي للأفراد و المجتمعات، و حفظ هويته الوطنية ، كما تكون هذه الإطارات واعية بما ينتظرها من تحديات و رهانات مع ما تشهده الساحة الوطنية و الدولية، و ما يشهده العالم من تطور وسائل تكنولوجيا الإعلام و الإتصال مما يستدعي مزيدا من العمل و الجهد، و توفير الإمكانيات و زيادة القدرات، و توفير و السائل الممكنة و المعاصرة، حيث حرصت مؤخرا وزارة الشؤون

¹ المرجع نفسه، ص 61.

الدينية والأوقاف على إلزام الأئمة بالولوج إلى الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وامتلاك حساب الكتروني من أجل التواصل مع أقرانهم وزملائهم ومشاركة بقية أفراد المجتمع، إلى جانب عملها الدوري على تحيين البرامج التكوينية و المقررات العلمية و المعارفية، تماشياً مع مستجدات العصر، مما يضفي قيمة إضافية على مستوى أداء و كفاءة و فعالية الأئمة و المعلمين، و يضفي مسحة جمالية، و أدائية على أفعالهم، و على مجهوداتهم .

المطلب الثالث : مؤسسات الفتوى في الجزائر

تلعب المؤسسات الدينية ، والتي تضطلع بمسألة الفتوى دورا مهما في حياة المجتمع باعتبارها المرجعية الأولى التي يستمع لها الأفراد، و التي تبين لأهم أحكام دينهم و تصوب سلوكياتهم و تصرفاتهم الدينية و المعاملاتية، و الأخلاقية و إذا أردنا أن نحصي أهم مؤسسات الفتوى في الجزائر، فسنجد في طليعتها المجلس الإسلامي الأعلى و لجنة الفتوى على مستوى الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، أمّا غير الرسمية فسنجد على رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و كذلك الزوايا .

و قبل أن أتكلم على هذه المؤسسات، سنحاول أن نتعرف على مدلول مصطلح الفتوى .

لغة : الفتوى بفتح الفاء و الياء: أسم من أفتى، و هي في اللغة¹، تأتي بمعنى تعبير الرؤيا، يقال أفتيت فلانا رؤيا، عبرتها له .

وقد تأتي بمعنى: إجابة السائل، يقال: أفتاه في المسألة، إذا أجابه عنها، و افتى في المسألة : أبان الحكم فيها، و أفتى المفتي، إذا احدث فيها حكما و أستفتاه : سأله رأيه في المسألة.

و من معانيها: بيان المشكل من الأحكام من الفتى، وهو الشاب الحدث شبّ و قوي، فكأن المفتي يقوي بالبيان لما أشكل، فيشب و يصير فتيا و وقويا² .

اصطلاحا: فإنها تستعمل بالمعنى اللغوي نفسه الذي يتضمن إجابة السائل، و بيان الحكم الشرعي له، يقول تعالى : " يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ... " النساء 176

و يقول : " و يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ... " النساء 127، أي يسألونك عن الحكم³ .

¹ احمد بن محمد بن علي الفيومي ، المصباح المنير ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ج 2 ، ص 462.

² ابن منظور ، لسان العرب ، ج 15 ، ص 147.

³ الطبري ، جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، دار الفكر ، بيروت 1984 ، ج 8 ، ص 40.

و بذلك يمكن أن تعرف الفتوى بأنها " استنباط الحكم الشرعي ، من الدليل و بيانه للمستفتي أو الشائل " .

و يمكن أن نلخص أهم الشروط التي و ضعبها العلماء للمفتي كما يلي :

- 1- تحميل العلوم الأساسية التي تساعد في إستنباط الأحكام الشرعية، مثل اللغة العربية و أصول الفقه ، و العلوم العقلية ، مما يمكن من فهم النصوص الشرعية .
- 2- الإحاطة بنصوص التشريع من الكتاب و السنة، و معرفة آيات و أحاديث الأحكام، و علوم القرآن، و علم الحديث، و مقاصد الشريعة، و مواقع الإجماع .
- 3- توافد العدالة و الضبط، و السلامة من إتباع الهوى، و الإتصاف بالتثبت، و عدم التسرع و معرفة الواقع، و حال المستفتي، و عاداته، و تقاليد، و عرفه الذي يعيش فيه، حتى لا يقع في الخطأ .

أولاً: المجلس الإسلامي الأعلى:

لقد ظهر المجلس الإسلامي الأعلى كمؤسسة دينية للوجود، و تم إعماده من طرف الدولة الجزائرية، بمرسوم رئاسي سنة 1966، و المتضمن تأسيس مجلس إسلامي أعلى يحمل رقم¹ 45-66 مؤرخ في 28 شوال عام 1380 الموافق لـ 18 فبراير سنة 1966 .

و يتكون المجلس الإسلامي الأعلى حسب المادة الثانية من نفس المرسوم من 11 عضور دائمين من بينهم الرئيس، و من 19 عضو غير دائمين، و يعين و زير الأوقاف أعضاء هذا المجلس، أمّا الرئيس، فيقع إنتخابه من طرف أعضاء المجلس .

و من مهام المجلس الإسلامي الأعلى في مرسوم 1966

- إعطاء الصورة الحقيقية للإسلام، و إزالة ما علق بالعقيدة من زيغ و أوهام
- بعث التعليم الديني .

¹ الجريدة الرسمية ، الجزائر ، 1966/02/22 ، عدد 15 ، ص 196 .

- إصدار الفتاوى الدينية للهيئات الرسمية و غير الرسمية .

و من أهم التعديلات و الإضافات و المهام الجديدة التي جاء بها المرسوم الرئاسي رقم 80-120 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1400، الموافق لـ 12 افريل 1980 و الذي يتضمن تعديل، و تتميم المرسوم رقم 66-45 المؤرخ في 28 شوال عام 1380 الموافق لـ 18 فبراير سنة 1966، و المتعلق بتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى، هي :

• محاربة الآفات الاجتماعية .

• تمثيل الجزائر في الحركات الإسلامية .

هذا وقد ارتفع عدد أعضائه من 30 إلى 40 عضوا كلهم دائمون .

يتفرع المجلس الإسلامي الأعلى أربعة لجان يرأس كل واحد منها عضوا من أعضاء المكتب و هي :

• لجنة الفتوى و الدعوى و التوجيه : حيث تعتبر هذه اللجنة السلطة الرسمية الوحيدة و المؤهلة دينيا و قانونيا لإصدار الفتاوى، و هذه اللجنة تحت الرعاية المباشرة لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى بإعتباره رئيسها.

• لجنة التعاليم الإسلامية و العناية بتحفيظ القرآن .

• لجنة احياء التراث الإسلامي.

• لجنة العلاقات الخارجية.

أما التعديل الذي مس المجلس الإسلامي الأعلى فقد جاء في المرسوم الرئاسي رقم 98-33 المؤرخ في 26 رمضان عام 1418 الموافق لـ 24 يناير سنة 1998 و المتعلق بالمجلس الإسلامي الأعلى¹، و بناء على الدستور، و لاسيما المواد 2 و 6-77 و الفقرة 125 (الفقرة الأولى) و 171 و 172 من يرسم ما يلي :

¹ الجريدة الرسمية ، الجزائر ، 1998/01/24 العدد 4 ، ص 06.

المادة الأولى: المجلس الإسلامي هيئة استشارية

المادة الثانية: المجلس الإسلامي الأعلى بإعتباره مؤسسة وطنية و مرجعية يطور كل عمل ما من شأنه أن يشجع، و يرقى مجهود التفكير و الإجتهد، مع جعل الإسلام في مأمن من الحزازات السياسية، بفضل التذكير بمهمته العالية، و التمسك بمبادئه الأصلية، إذ هي تنسجم تماما مع المكونات الأساسية للهوية الوطنية و الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة .

المادة الثالثة: يتكفل المجلس الإسلامي الأعلى في إطار تطبيق المادة 2 من هذا المرسوم بكل الوسائل المتصلة بالإسلام التي تسمح بتصحيح الإدراكات الخاطئة، و إبراز أسسه الحقيقية و فهمه الصحيح و الوفي و التوحيد الديني .

المادة الرابعة: يمكن لرئيس الجمهورية أن يبادر بإخطار المجلس الإسلامي الأعلى لكي يصدر إن يقتضى الأمر، فتاوى في ميدان الفقه الشرعي .

كما يحتوى المرسوم السابق الذكر 17 مادة، توضح عمل و سير المجلس، و تضبط صلاحياته على سبيل الحصر .

و من بين أهم أعمال المجلس الإسلامي الأعلى هي تنظيم الملتقيات الوطنية و الدولية و برمجة المحاضرات، و إصدار المجلات (مجلة دراسات إسلامية)، و نشر الكراسات و الكتب، و المؤلفات، خدمة للمرجعية الدينية .

وقد أكد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد بوعبدالله غلام الله في حوار نشرته جريدة المغرب الأوسط على أن المجلس هو مؤسسة دينية وطنية تهتم بكل المسائل المتعلقة بقضايا الإسلام، خاصة في المسائل المستجدة والتي تهتم المجتمع حيث قام بالعديد من الإجتهدات نحو القضايا التي تهتم الأمة، كان آخرها ما قامت به الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للمجلس بفتح ورشات كبرى سواء في مجال الصيرفة الإسلامية، ونظام التأمين التكافلي، ومنح شهادات المطابقة الشرعية للمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين، أو مشاركته في مجالس الصلح والوساطة في جميع الولايات (من أجل التخفيف من

الخلافات والمشاكل الإجتماعية، خاصة في مسائل الميراث والخلع والطلاق وحماية الأسرة من التفكك..)، إضافة إلى ضرورة الإهتمام بالمرجعية الدينية، خاصة في مجال الفتوى ومانشده اليوم من ثورات التكنولوجيا الإتصالية الحديثة، باعتبار أن المرجعية الوطنية تشارك في بناء هوية اسلامية خاصة فئة الشباب، كما أنها هي التي تقوي الروابط الوطنية، وتعزز مظاهر الوحدة الإجتماعية، وزيادة علاقات الود، والألفة بين أبناء الوطن الواحد¹.

ثانيا: لجنة الفتوى على مستوى الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: حيث قامت مديرية التوجيه الديني بإنشاء بنك الفتاوى على مستوى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف للإتصال والإجابة، وتلقي الأسئلة عن المواطنين، والرد عليها من طرف الشيوخ والمختصين، وفي جميع مناحي الحياة.

ثالثا: المجالس العلمية الولائية: كما قامت مديرية التوجيه الديني بإنشاء مجالس علمية في كل ولايات الوطن، وهي التي تتلقى الإتصالات من طرف الأفراد، وعلى طول الأسبوع، من أجل الإستماع والإجابة على الأسئلة والإستفسارات، والرد عليهم عبر الهاتف.

رابعا: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، بعد تضافر جهود علماء الإصلاح الديني أيام الإستعمار، حيث تبلوت هذه الفكرة و تجسدت في الواقع بمجهود كل من العلامة عبد الحميد بن باديس، و الطيب العقبي، و محمد البشير الإبراهيمي ..، حيث كانوا يجولون في أصقاع العالم العربي من الشام و الحجاز و تونس، و مصر، حيث جاؤوا بأفكار الإصلاح، و التغيير، و النهضة، التي تبناها جمال الدين الأفغاني، و محمد عبده و الكواكبي و محمد رشيد رضا ...

¹ العدد بتاريخ 2022/05/28، تم تصفح الموقع في 2022/6/2. elmaghrbelawsat.dz، الموقع: بوعبدالله غلام الله القوى المعادية،

للمرجعية، جريدة المغرب الأوسط

وقد كان للظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري آنذاك الأثر في أهداف الجمعية، حيث كانت الجزائر تحت سطوة الاستعمار الغاشم، لذلك كان مسعاها بالعودة إلى المصادر الأساسية للدين الإسلامي، و الاهتمام بالثوابت الوطنية و باللغة، و بالنضال لتحقيق الاستقلال ، ولم شمل العلماء، و توحيد الصفوف، و توجيه الجهود في سبيل وحدة و خدمة الوطن ، و في هذا يقول ابن باديس : " إنَّما ينهض المسلمون بمقتضيات إيمانهم بالله و برسوله إذا كانت لهم قوة و إذا كانت لهم جماعة منظمة تفكر و تدبر و تتشاور و تتآزر و تنهض لجلب المصلحة و لدفع المضرة ، متساندة في العمل عن فكر و عزيمة " ¹.

كما كانت الجمعية مركزة في جهودها الإصلاحية على هذه المبادئ الثلاثة التي مثلت بها دفاعا منظما عن الإسلام و العروبة في الجزائر ، و أعمال جمعية العلماء للإسلام و العربية هي البناء المتين للقومية و التفسير الصحيح للوطنية و الشرح العملي لمعنى الأمة ² و تتمثل هذه المبادئ في: الإسلام ديننا، و العربية وطننا، و الجزائر وطننا، و بذلك حاولت الجمعية المحافظة على المرجعية الدينية، و اللغوية للجزائريين، كما حاولت التأكيد على أن الوطن الجزائر هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، و ذا سيادة و حرية .

و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في قياسها على هذه المبادئ، تهدف عموما إلى إعادة بناء المجتمع الجزائري، بإعادة قبوله الشروط الثقافية الخاصة به، و من ثمة تهيئة كل رسالته في تحرير الجزائر من الإستعمار الفرنسي، و بها إستطاعت أن تعبر بدقة على الأبعاد الحقيقية للصراع الحضاري مع الإستعمار الفرنسي الذي كان يتبنى المشروع الصليبي القائم على الثلاثية المدمرة، التنصير، الصليبية، الإدماج ³ ، و لقد استطاعت جمعية العلماء بعد الإستقلال من إفتكالك مشروعية دينية و إرث إيديولوجي و ديني و إصلاحي، واصلت به المسيرة حيث كان رجالها هم المسيطرون على المساجد و الخطاب الديني أمثال عبد اللطيف سلطاني

¹ عبد الحميد ابن باديس ، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير ، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، دار البعث ، الجزائر 1982 ، ص 228.

² رايح تركي ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931 ، 1956) و رؤساؤها الثلاثة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، ط1 ، 2004 ، ص 358.

³ محمد زرمان ، فلسفة التجديد ، (نموذج الشيخ إبراهيمي) دار الصحوة ، القاهرة ، 1999 ، ص 90.

و عمر العرباوي، و أحمد سحنون، و العلامة محمد البشير الإبراهيمي ... و قد كانت مواقفهم في بعض الأحيان حادة، و منتقدة لتوجهات السلطة الجزائرية خاصة عهد الرئيس الراحل أحمد بن بلة، خاصة في اختيار الدولة الجزائرية و تبنيها الإيديولوجية الاشتراكية، حيث أثار هذا الموضوع حفيظة الشيخ البشير الإبراهيمي، حيث دعا إلى العودة إلى مذاهبنا العربية الإسلامية، و التخلي عن المذاهب الغربية المستوردة .

و قد واصلت الجمعية نشاطاتها الدعوية و التربوية و الإصلاحية، و التوعية من خلال إلقاء الخطب في المساجد، و إقامة المحاضرات و الدروس، سواء في المساجد أو خارجها، و كذلك في احتلال إطاراتها لمناصب شتى في الوظيفة العمومي .

خاصة في التربية و التعليم، و في المجلس الإسلامي الأعلى¹ .

وتسعى اليوم الجمعية إلى مواصلة الدرب في سبيل نشر تعاليم الدين الحنيف، و إرساء قواعد على أسس واضحة مبنية على قيم الوسطية، و الاعتدال و محاربة التطرف، و ذلك في إطار المحافظة على المقومات الوطنية من لغة و ترسيخ للهوية الوطنية الجزائرية و للمرجعية الوطنية الدينية، من خلال الدعوة إلى تمسك الجزائريين بالمذهب المالكي الذي يعتبر أحد أهم المقومات و المكاسب الدينية الوطنية التي حافظ عليها الشعب الجزائري من القدم، و في أحلك أوقاته التي مرّ بها أثناء الإستعمار الغاشم ...واليوم أفراده كذلك هم في أمس الحاجة إلى العودة إلى المذهب المالكي و مدعوين إلى الإلتزام بأحكامه، و ذلك من خلال التمسك بالمرجعية الدينية المالكية، فهي الجديرة بحماية الفرد والجماعة معا، وإلى ضمان أمنهم الفكري والديني .

فهناك شبه اجماع عند النخبة المثقفة في الجزائر على القيمة العظمى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تمثل مرجعية دينية محترمة لها تأثيرها الخاص في المجتمع الجزائري وصيت كبير خارجها بفضل منظومتها الفكرية الوسطية والمعتدلة في عدة ميادين² .

¹ احمد حماني ، فتاوى الشيخ أحمد حماني ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1999 ، ج 1 ، ص 8.

² جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، العدد 02 ، أبريل 2017 ، ص 22، 23 . مجلة التبيان خالد عمر بن قفة ، المرجعيات وحاجتنا اليوم لفكر جمعية العلماء.

وقد أكد العديد من علماء ومشايخ الجمعية أن مجالات الحاجة للمرجعية الدينية تزداد يوماً بعد يوم ، والأولى اليوم هو قيام مؤسسة خاصة بالفتوى، مهمتها القضاء على الفتوى الفوضوية من غير المأهلين، والوقاية من التضارب الذي يهدد النسيج الإجتماعي والثقافي ويفضي إلى التشتت والإنقسام.¹

وقد تضمن العدد الثاني من مجلة التبيان، والتي تصدر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين موضوع إشكالية المرجعية الدينية الواقع والحلول، حيث تضمن العديد من المواضيع التي تهم المرجعية الدينية الوطنية، خاصة الأدوار التي يجب أن تلعبها اليوم داخل المجتمع .

خامساً: الزوايا

الزوايا هي مؤسسة ذات طابع ديني و اجتماعي و تربوي و ثقافي، حيث ارتبط مفهوم – الزاوية- بالطرق الصوفية، حيث كانت ملاذا للعبادة، و الأوراد و الذكر، و حفظ القرآن، و نشر التعاليم الدينية .

حيث تضم الزاوية عدة مرافق منها ما هو خاص بالعبادة، و تلاوة الأذكار، و حفظ القرآن و مدارسته، و مرافق، و قاعات للتعليم و الطلبة، و كذلك مرافق الإيواء للطلبة و الضيوف، و كذلك لإمتلاكها لجامع تقام فيه الصلوات .

و قد عرفت الزوايا أثناء تطورها إلى نوعين، أو شكلين :

1- الزوايا الحرة : و هي التي لا تنسب إلى ولي ، أو طريقة صوفية، بل تم إنشائها فقط لغرض التعليم و نشر التعاليم الدينية، و نشر مبادئ الإسلام الحنيف .

2- زوايا الطرق الصوفية: و هي التي تقام على قبر ولي أو بجانب قبور الأولياء و الصالحين أو على أنقاض خلوة شيخ، أو عالم مشهور بالصلاح، و الورع، فتأخذ هذه الزاوية إسمه و تصبح مزاراً للتبرك و التمسح ...

¹ محمد هندو، معالم الفتوى ، مجلة التبيان، العدد 2، ص32.

ولقد عرفت الجزائر الزوايا بداية من القرن الخامس الهجري، و زادت أهميتها خاصة في عهد الدولة الزيانية، و كذلك في عهد سلاطين بني مرين ، من خلال بناء الزوايا و الاهتمام بها، حتى إلى العهد العثماني، حيث يرى الدكتور أبو القاسم سعد الله أنّ من أبرز ميزات العهد العثماني في الجزائر هو انتشار الطرق الصوفية، و كثرة المباني (الزوايا و نحوها) المخصصة لها.¹

و في العهد الإستعماري حاولت الزوايا المحافظة على مهمتها في حفظ الدين، و نشر التعاليم الدينية، رغم المضايقات، إلاّ أنّها بقيت المؤسسة الدينية الوحيدة حصنا و حفظا للدين، و اللغة العربية، رغم محاولات الإستعمار لطمس الهوية الوطنية، و محو الثقافة الإسلامية حيث كانت نقطة إنطلاق المجاهدين، و معقلا لهم من أجل طرد المستعمر و تحرير الجزائريين من قبضته .

و نجد اليوم أنّ الزوايا منتشرة في كل نواحي الوطن، فمنها ذات طابع محلي و أخرى ذات طابع و طني ، و أخرى ذات طابع دولي و إقليمي، حيث نجد كل من الطيبية و التيجانية، و القادرية و الرحمانية و الدرقاوية و العيساوية و الهبرية ...

و بالنسبة لنشاطات الزوايا في الجزائر، فينقسم فيها النشاط التعليمي و الروحي إلى قسمين قسم من أجل تعليم أصول الشريعة، و قسم آخر من أجل تعليم أصول الطريقة الذي يتألف من (العادة) أي أناشيد المشتركة بين الطرق الصوفية ثم (العمل) هو الذكر، و الإنجذاب و التخمر على نغمات الأناشيد ، من قصائد و أزجال و موشحات ألفاظها تصوفية (المؤلف)

و لقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالزوايا في السنوات الأخيرة، حيث تقف عليها بالإعانات و التمويلات و المساعدات مع ضمان الولاء السياسي لها، كما تعتمد الزوايا في عملية التمويل على المساعدات الخارجية، " فالزاوية في الريف أرض مرموقة يحرثها المسلمون و يعتنون بها، و يستعمل إنتاج هذه الأرض في صيانة و تغطية أجور المدرسين و معيشة

¹ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، 1985 ط2 ، ج 1 ، ص 266.

التلاميذ كما أن الزاوية الريفية عادة مايقدم إليها مسلموا الناحية جزءا معيناً من إنتاجهم الفلاحي سنويا، فالزاوية بالنسبة إلى سكان الناحية على غاية كبيرة من الأهمية".¹

و من بين أهم وظائف الزوايا هو الإهتمام بالجانب التربوي و التعليمي، فهي تملك قاعات خاصة للمتمدرسين و الطلبة، و مشايخ التدريس، حيث أنّ الطلبة يدرسون مختلف العلوم كالقراءات، و التفسير و الحديث و التوحيد و الفقه، إضافة إلى حفظ المتون الفقهية، كمتن ابن عاشر، و أسهل المسالك، و تحفة الأحكام، و كذلك حلقات تحفيظ القرآن الكريم ومدارسة شرح صحيح البخاري، و موطأ الإمام مالك، و بذلك فإن الزوايا تعمل على المحافظة على الهوية الوطنية، و على أهم مقومات الشخصية الوطنية، و على المرجعية الدينية المالكية، كما تعمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية، و المحافظة على التراث العلمي و على الدعوة إلى التمسك و المحافظة على التعاليم الدينية، و على تقديمها النصيح، و الإرشاد و تقديم التعاليم الدينية، و تعريفها للناس، و تبسط الأحكام الفقهية، و تبيانها، و شرحها كما أن الزوايا ومن خلال مجهودها هذا تزود المعاهد الدينية التابعة لوزارة الشؤون الدينية بالطلبة .

ومن بين أهم الزوايا الموجودة في ولاية الأغواط نجد الزاوية التيجانية ، والتي أصبح لها صيت وأتباع بالملايين داخل الوطن وخارجه، خاصة في بلدان الساحل الإفريقي، حيث أن للزاوية جهود كبيرة في نشر المذهب المالكي بين الأتباع، داخل الوطن وخارجه، حيث ينعقد بمدينة عين ماضي بولاية الأغواط مقر الزاوية، كل سنة ملتقى المذهب المالكي بمشاركة شيوخ ودكاترة من مختلف مناطق الوطن، من أهدافه التعمق في أصول المذهب المالكي وإبراز أبعاد شخصية الإمام مالك بن أنس صاحب المذهب، وعرض آرائه الفقهية الخاصة به وأصوله الفكرية، وكذلك إبراز التكامل بين الفقه المالكي والتصوف في المجتمع الجزائري والعلاقة الوطيدة بينهما، مع تسليك الضوء على مساهمة الطريقة التيجانية في هذا الفكر، من خلال جهود الشيخ سيدي أحمد التيجاني مؤسس الطريقة التيجانية .

¹ أبو القاسم سعد الله ، التاريخ الثقافي للجزائر ، ج 1 مرجع سابق ، ص 266.

سادسا: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

إنّ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تعتبر من أهم المؤسسات الدينية في الجزائر، و قد ظهرت من أول حكومة بعد الإستقلال، حيث أسندت للأستاذ: أحمد توفيق المدني، و كانت هذه الوزارة في يد الدولة، و أداتها لحراسة الدين و خدمته، و حفظ الأوقاف و تسييرها، و ذلك تحت اسم وزارة الأوقاف .

و قد توالى على هذه المؤسسة العديد من الوزراء، كان آخرهم الوزير الحالي الدكتور يوسف بلمهدي ، و قد عرفت تسمية الوزارة تغييرات عديدة، حسب طبيعة كل ظرف، فمن وزارة الأوقاف بموجب المرسوم رقم : 65-207 عام 1965 ليتغير الاسم ابتداء من سنة 1971 ليصبح وزارة التعليم الأصلي، و الشؤون الدينية وفقا للمرسوم رقم 71-299 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.

ثم حدث تغيير آخر سنة 1980، حيث تم حذف " التعليم الأصلي" و الإبقاء على الشؤون الدينية حسب المرسوم 80-31 الصادر سنة 1980، لدى رئاسة الجمهورية، حتى سنة 2000 حيث أضيف تسمية الأوقاف ، و هي التسمية الحالية، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .

و تتطلع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بتسيير و رعاية و مراقبة الشأن الديني، من خلال نشر الوعي الديني و نشر الثقافة الإسلامية في المجتمع الجزائري و كذلك الإشراف على بيئة المؤسسات الدينية من المساجد، و مراكز ثقافية إسلامية، و كنائس، و أوقاف، حيث تعمل على تطبيق سياسة الدولة و إيديولوجيتها في المجال الديني، كما تعمل على ضبط و وضع الخطط، و الإستراتيجيات، و البرامج الخاصة بالشؤون الدينية .

و تتمثل صلاحيات وزير الشؤون الدينية و الأوقاف حسب المرسوم 80-30 و المرسوم 80-31 المؤرخان في 09 فيفري 1980 فيما يلي :

- يكلف وزير الشؤون الدينية بتهيئة الأجيال القادمة لمعرفة الإسلام معرفة كاملة، و صحيحة في بعديه الديني و الحضاري، و باعتباره المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية

- يتخذ وزير الشؤون الدينية الإجراءات اللازمة لمواصلة و تعزيز المجهودات المبذولة لتنظيم تعليم القرآن، و جعل المسجد بيتا للتعبد، و مركز الإشعاع التربوي و الحضاري و الإسلامي
- يعنى وزير الشؤون الدينية بنشر التربية الدينية و الثقافية الإسلامية مع الوزراء المعنيين لتعزيز ذلك في برنامج التعليم المدرسي، و الجامعي.
- يؤهل وزير الشؤون الدينية للقيام بأي عمل، أو دراسة قصد دعم القيم الجوهرية و الإيديولوجية الإسلامية و إبرازها، و القضاء على أسباب الفهم السيئ للإسلام و على العوامل التي أخرجت تفتح قيمة الإيديولوجية، و لهذا الغرض ينظم ملتقيات الفكر الإسلامي و المبادلات الضرورية في هذا الميدان مع العالم الإسلامي، و يتخذ التدابير اللازمة لتوجيه نشاط المؤسسات الدينية و المراكز الثقافية الإسلامية.

كما تتألف مديرية الشؤون الدينية من أربعة مديريات هي:¹

*مديرية التوجيه الديني و التعليم القرآني، يساعده ثلاثة نواب من أهم مهامهم :

- متابعة النشاط المسجدي، و متابعة التوجيه الديني بالمسجد .
- إنجاز البحوث التي تساهم في تحسين النشاط التوجيهي في مجال الفتوى.
- تنظيم الأحاديث و الندوات الدينية، و برمجتها عبر و سائل الإعلام .
- متابعة النشاط المسجدي و الخطب المنبرية.
- النشاط في مجال الفتوى.

* مدير الأوقاف و الزكاة و الحج و العمرة، حيث يساعده أربعة نواب و من أهم مهامهم :

- قبول الأوقاف و متابعة تسييرها في إطار التنظيم الجاري العمل به .
- متابعة كل القضايا المتعلقة بالأوقاف.

¹ وزارة الشؤون الدينية ، تاريخ و إنجازات ، المجلة الثقافية الإسلامية ، العدد 10-2013.

- مسك المساجد و كل المحلات الدينية .

- المتابعة و الإشراف على تنظيم صندوق الزكاة، و متابعة ملف الحج و العمرة.

* مدير الثقافة الإسلامية : و يساعده نائبان، و من مهامهم :

- المساهمة في ترقية الثقافة الإسلامية، و تطويرها و نشرها.

- نشر الدراسات و المؤلفات الثقافية و الإسلامية.

* مدير التكوين و تحسين المستوى : حيث يساعده ثلاث نواب من أهم مهامهم.

- المساهمة في إعداد دراسات و أبحاث لتطوير عملية التكوين و تحسين المستوى و متابعة و تنفيذ البرنامج السنوي في مجال التكوين بالمعاهد.

كما يعتبر المدراء اللامركزيون، و الممثلون في مديري الشؤون الدينية و الأوقاف بالولايات، هم مسؤولوا القطاع في كل ولاية، و من أهم مهامهم :

- العمل على تجسيد و تطبيق قرارات الإدارة المركزية و الوزارة .

- متابعة تطوير وظيفة النشاط المسجدي و مراقبته .

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السير الحسن للنشاط الديني و التربوي في المساجد، و مؤسسات التعليم القرآني، و مراكز التكوين المستمر التابع للقطاع.

- متابعة عمل الجمعيات الدينية المعتمدة على مستوى كل ولاية.

و قد كان لنشاط و زير الشؤون الدينية و الأوقاف السابق السيد محمد عيسى، حيث ما فتأ ينادي و في كل مناسبة، إلى جميع الفاعلين في قطاعه إلى العمل على تفعيل المرجعية الدينية و إلى نشرها، و ترسيخها، و المحافظة عليها، و العمل على إحترامها، و تقديم الولاء لها، و دحض جميع الولاءات و المرجعيات الدخيلة على المجتمع الجزائري .

ومن أهم جهود وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في دعم المذهب المالكي وإرساء وترسيخ المرجعية الدينية المالكية هو إشرافها على شؤون المسجد الأعظم الذي يعتبر أحد المؤسسات الدينية و اللبنات الدالة على رمزية المرجعية المالكية الوطنية، وعلى مشايخها، إضافة إلى مشاركتها والإشراف على تنظيم ملتقيات المذهب المالكي بالتعاون مع ولاية عين الدفلى وبرعاية من رئاسة الجمهورية في كل عام، وقد تنوعت عناوين هذه الملتقيات بتنوع مواضيعه، وقد كانت كالتالي :

* الملتقى الوطني الأول : مدخل إلى المذهب المالكي - أصوله ومناهجه ، بتاريخ 24 أفريل 2005.

* الملتقى الوطني الثاني: المذهب المالكي في طور النشأة ، بتاريخ 13 أفريل 2006 .

* الملتقى الوطني الثالث: المذهب المالكي في طور التأسيس (أعلامه - خصائصه - مدوناته) ، بتاريخ 13 أفريل 2007 .

* الملتقى الوطني الرابع: ملامح عن المذهب المالكي بعد مرحلة التأسيس، بتاريخ 13 أفريل 2008 .

ثم رقيت هذه الملتقيات ابتداء من سنة 2009 لتصبح ذات بعد دولي، شاركت فيه العديد من الشخصيات والعلماء والدعاة من شتى دول العالم العربي والإسلامي .

* الملتقى الدولي الخامس: المذهب المالكي في الجزائر المدرسة المالكية في الجزائر ، بتاريخ 13 أفريل 2009 .

* الملتقى الدولي السادس: فقه النوازل في الغرب الإسلامي ، بتاريخ 28 أفريل 2010 .

* الملتقى الدولي السابع: الإجتهد في المذهب المالكي، بتاريخ 11 ماي 2011 .

* الملتقى الدولي الثامن : التخريج والإستنباط في الفقه المالكي وأثره في حركية الإجتهد، بتاريخ 28 مارس 2012 .

- * الملتقى الدولي التاسع: تقعيد الفقه المالكي وتقنينه بتاريخ، 07 ماي 2013 .
- * الملتقى الدولي العاشر: علم فروع الفقه عند المالكية وتطبيقاته، بتاريخ 14 ماي 2014 .
- * الملتقى الدولي الحادي عشر: فقه النوازل من خلال موسوعة المعيار المعرب للإمام
الونشريسي، بتاريخ 12 ماي 2015 .
- * الملتقى الدولي الثاني عشر: الإتجاه الحديث للمذهب المالكي، بتاريخ 02 ماي 2016 .
- * الملتقى الدولي الثالث عشر: التجديد في المذهب المالكي، بتاريخ 16 ماي 2017 .
- * الملتقى الدولي الرابع عشر: الإتجاه المقاصدي في المذهب المالكي، بتاريخ 10 أفريل 2018 .
- * الملتقى الدولي الخامس عشر: المعاملات المالية في المذهب المالكي، بتاريخ 05 نوفمبر 2019 .
- وقد أماطت هذه الملتقيات اللثام على عديد المواضيع والقضايا التي تهم المذهب المالكي بداية
بالتعريف به إلى نشأته وتطوره، كما أبرزت أهم الخصائص والمميزات التي تتحلّى بها أحكامه
عن غيره من المذاهب الفقهية الأخرى، خاصة المدرسة المغاربية وملاحمها واتجاهاتها التي تتميز
بها، ومدى قدرة المذهب المالكي على تجديد تراثه الفقهي وفي التأقلم مع النوازل والمستجدات
في كل عصر، من خلال العمل على الإستثمار في أصول المذهب في فهم نصوص التشريع
والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية ومقاصدها .

المطلب الرابع: الجامعات والمعاهد الإسلامية

تعتبر الجامعات والمعاهد إحدى أهم مكونات وأدوات نشر المرجعية الدينية، وأهم العوامل التي تعمل على ترسيخها، ونشرها، وذلك من خلال تأهيل، وتطوير منظومة التعليم، والتأطير، والتدريس، والتلقين وتقديم الدروس، للطلبة والمتدربين، الذين يتقدمون لها في إطار تكوينهم، في ضوء المرجعية الدينية، والتي في الأخير تنتج المورد البشري وفق المعايير، والأنماط، والعادات التي يعيشها المجتمع.

وقد تكونت أول جامعة إسلامية في الجزائر سنة 1984، وذلك بصدور مرسوم رئاسي رقم 84-182 مؤرخ في 04 أوت 1984، يتضمن إحداث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، وتقوم بتدريس المواد التالية على مستوى الليسانس والدراسات العليا:¹

- 1- الشريعة وأصول الفقه.
- 2- أصول الدين والدعوة الإسلامية.
- 3- علوم القرآن وعلوم الحديث.
- 4- اللغة العربية والحضارة الإسلامية.

ويعود الفضل في إنشائها إلى الرئيس الراحل هواري بومدين الذي قرر إنشائها ووضع الحجر الأساس في بداية السبعينات، وقد تم تدشينها من طرف الشاذلي بن جديد في 14 أكتوبر 1984 وقد كانت للجامعة قدرة استيعاب تقدر بـ650 مقعداً، تحت هيئة تأطير أساتذة من داخل الوطن وخارجه.

و يرى رئيس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية السيد عمار طالبي حين يتحدث عن أهداف تأسيس الجامعة فيقول: " الواجب على كل مجتمع مسلم أن يبرئ فئة من أبنائه قادرة على التعمق في هذا الدين ودراسة أصوله وفروعه، و أحوال مجتمعاتهم و أمتهم و الوضع العالمي ليكون منهم المرابون الذين يأخذون بيد الأجيال الناشئة إلى التربية الإسلامية المتكاملة

¹ عمار طالبي، الشيخ محمد الغزالي كما عرفته مجلة إسلامية المعرفة العدد 7 ماليزيا (رمضان 1417، يناير 1997 م).

المستوعبة للمعارف النافعة الأخذة بما يحفظ نظام الأمة وقوتها العلم الديني و الدينوي، و في كل ما من شأنه أن ينمي ثقافة هذه الأمة و حضارتها، ليكون منهم المثقفون الذين إذا سئلوا أفتوا بعلم، و القضاة الذين إذا استقضوا قضوا بحق، و الدعاة الذين يفقهون الإسلام حق الفقه و يدعون إليه بحكمة، و بصيرة، و مبينين قيمه العليا في العدل و الحق و الرحمة و منهاجه المتكامل في الحياة"¹.

ثم جاء المرسوم رقم 77-86 المؤرخ في 05 أوت 1986²، مكملا للإجراءات المتعلقة بتنظيم وظيفة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، من أهمها:

- إنشاء المعاهد الإسلامية الثلاثة: الجزائر، أدرار، وهران، و هي مرتبطة بيداغوجيا بجامعة الأمير عبد القادر.

و لقد تم بعد هذا التاريخ إنشاء معاهد إعلامية أخرى في باتنة، للتحول هذه المعاهد فيما بعد إلى كليات لأصول الدين والشريعة الإسلامية و مع مرور الأوقات، قامت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الدينية إلى فتح تخصص العلوم الإسلامية، داخل الجامعات في كل من غرداية، و الأغواط، و المسيلة، و عزابة، ثم مؤخرا ولاية وادي سوف.

أما الطابع الديني للجامعة أو المعهد، و الأقسام بإعتبارها تدرس وحدات و مواد كثيرة منها: الفقه، علوم القرآن، علم الحديث، العقيدة، التاريخ، الفلسفة، علم الاجتماع، المنطق الإقتصاد، التيارات الفكرية، النحو، اللغة الإنجليزية، هذا على مستوى الليسانس، أما ما بعد التدرج، فنجد هناك مجموعة من التخصصات هي: أصول الدين، العقيدة، الحديث، التاريخ الحضارة الإسلامية، إعلام و اتصال، لذلك تعتبر الجامعة و المعاهد صرحا علميا لتكوين الإطار في علوم الدين، قادرين على الولوج للميدان، و مسلحين بأدوات العلم و الثقافة متشبعين و واعون بالواقع المعاش، و ما ينتظرهم من قضايا، خاصة في مسعى نشر المرجعية الدينية المالكية، و العمل على إرساء قواعدها في الواقع، ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه

¹ المرجع السابق، ص 51.

² الجريدة الرسمية، 1986/08/06، عدد 32، ص 875، 876.

بجهود الأستاذ مبروك زيد الخير¹ صاحب الألفية الفقهية في المذهب المالكي، وهي عبارة عن منظومة من ألف بيت في الفقه المالكي تناولت مسائل العبادات والعادات والعقيدة والمعاملات وأصول الدين .

ومن أهم الملتقيات المنعقدة حول المذهب المالكي بالجامعات الجزائرية، حيث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- انعقد بزواوية الشيخ مولاي الشريف الرقاني بتمنراست بالتنسيق مع المركز الجامعي ملتقى المذهب المالكي بتاريخ 2009/05/08.
- انعقد بجامعة وادي سوف، الملتقى بعنوان جهود الفقهاء الجزائريين في خدمة المذهب المالكي بتاريخ 2012/03/07 و06.
- انعقد بملحقة أفلو من تنظيم جمعية الصفاء بالتنسيق مع جامعة عمار ثليجي بالأغواط بعنوان المدارس الفقهية في المذهب المالكي يومي 29 و30 أفريل 2015 .
- انعقد بالمركز الجامعي بتيبازة، الملتقى، بعنوان المذهب المالكي بالجزائر من التأسيس إلى التفعيل بتاريخ 2021/02/20 .

ويعتبر الهدف الرئيسي من هذه الملتقيات هو ترسيخ أسس المذهب المالكي بالتعريف به وتمتين الصلة والإنتساب له، والإعتزاز به باعتباره المرجعية الفقهية الموحدة والمحصنة لأفراد المجتمع .

¹ الدكتور زيد الخير مبروك، باحث ومفكر وداعية ومصالح جزائري ينحدر من ولاية الأغواط، استاذ محاضر ورئيس مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط.

المبحث الثالث : طرق تفعيل المرجعية الدينية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم السبل و الطرق التي تؤدي إلى تفعيل المرجعية الدينية في الجزائر، من خلال العمل على تجسيدها على أرض الواقع، ميدانيا من خلال إدخال و استخدام المرجعية الدينية في ميادين التشريع، و القضاء، و في سنّ القوانين، و كذلك في عملية تأهيل المناهج التربوية و التعليمية، و الجامعية، و الهيئات الفقهية المختصة بإصدار الفتوى ، إضافة إلى تشجيع العلماء، و الإهتمام بهم، و بمؤلفاتهم، و بجهودهم العلمية .

المطلب الأول: في التشريع و القضاء

يرى العديد من المشرعين والقانونيين أنه أصبح لزاما اليوم، و في ظل تعدد الثقافات الفقهية و المذاهب، و ازدياد الإختلاف بينها إلى العمل على تثبيت المرجعية الدينية، و تحديدها، و الإلتزام بها في النصوص التشريعية، و القضائية، الملزمة للأفراد، و المؤسسات، حيث يلزم إتباعها و إحترامها ، و العمل بها.

و لقد استعانت أغلب الدول العربية في تشريعاتها من قواعد المذهب المالكي، فأخذت عنه كل من التشريعات المصرية و المغربية و الموريتانية و الليبية و الجزائرية، بل و حتى التشريعات الغربية كالقانون المدني الفرنسي في أغلب مواده، حيث أكد المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون أن تسعة أعشار 10/9 القانون المدني الفرنسي مستمد من الفقه المالكي .

حيث يقول المؤرخ غوستاف لوبون : " إن الجنرال الفرنسي الأشهر نابليون بونابرت عند عودته إلى بلاده فرنسا ، راجعا من مصر سنة 1801 ، أخذ معه كتاب فقهي من مذهب الإمام مالك بن أنس إسمه " شرح الدردير على متن خليل " ... هذا الكتاب الفقهي هو الذي كتب عليه القانون الفرنسي الذي كان أحد أهم أسباب نهضة الدولة، خاصة في مادة الأحكام و العقود و الإلتزامات، ليكون بذلك للفقه الإسلامي، خاصة المالكي أثر كبير في التشريع الفرنسي خاصة مدونة الفقه المدني المعروفة بمدونة نابليون"¹.

¹ غوستان لوبون ، حضارة العرب ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة مصر ، ص55.

وقد أشار الأمير أرسلان إلى مجموعة من الأحكام و الأصول، و التشريعات التي اقتبسها نابليون بونابرت من الفقه المالكي¹.

كما أنّ بدء العمل بمقتضيات أحكام الفقه الإسلامي، خاصة المالكي منه في فرنسا عقب صدور القانون الفرنسي عام 1805م، ليس وليد هذا التاريخ في بقية ربوع أوروبا، بل يعود إلى قبل ذلك مع فتح المسلمين للأندلس و مكوثهم بها لمدة 800 سنة، حيث تغلغل الفقه المالكي و أصوله بقوة خاصة في مجال المعاملات، و حتى في السياسة و القضاء، و التجارة، و الإقتصاد حيث إمتدت التشريعات الإسبانية و البرتغالية و الأوروبية من ذلك كله، و هذا ما أكده صاحب معلمة الفقه المالكي، بأنّ للفقه المالكي -خاصة- بصمات تقوى و تضعف حسب الأقاليم التي تأثرت في أوروبا و أمريكا بالإشعاع القانوني المدني الجزائري، و الذي هو مستمد من القانون المدني الفرنسي، و عليه فهذا الإقتباس يدل و يؤكد أن القانون المدني الجزائري مستمد من الفقه المالكي، مع أنّ المادة 1/2 تحيل على أحكام الشريعة الإسلامية كرتبة ثانية بعد التشريع.

و هي دعوة إلى مزيد من التقنين للفقه المالكي، و الإستفادة من دقة أحكامه و سعة أصوله و شمولية قواعده، و التي تعتبر مصدرا خصبا لبقية القوانين .

- بالنسبة للقانون المدني : الإستفادة من كتب القواعد الفقهية، و التي إمتاز بها الفقهاء المالكية، حيث أبدوا في هذا المجال، إضافة إلى أعمال و مراعاة معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية من ضروريات و حاجيات و تحسينات، خاصة في مجال المعاملات المالية إضافة إلى مراعاة الأعراف و التقاليد المحلية.

- بالنسبة إلى قانون الإجراءات المدنية و الإدارية: الإستفادة، و أعمال قواعد الكليات الخمس (حفظ الدين، النفس، النسل، العقل، المال)، و الاستفادة من قواعد و أحكام السياسة الشرعية، و أعمال سلطة القاضي التقديرية في القضاء و الإدارة و التوثيق .

- بالنسبة لقانون الأسرة : يعتبر قانون الأسرة الجزائري رقم 84-11، و المؤرخ في 9 جوان 1984 و المتضمن قانون الأسرة المعدل و المتمم¹، من أهم القوانين المستمدة من الشريعة

¹ شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 120.

الإسلامية و من قواعد و أحكام الفقه المالكي، خاصة المادة 222 منه التي أحالت على أحكام الشريعة الإسلامية، أي إلى كل المدارس الفقهية الإجهادية، إلا أن نصيب و حفظ المذهب المالكي هيمن و سيطر على جل المواد القانونية المتعلقة بقانون الأسرة .

- بالنسبة لقانون الإجراءات الجزائية، و قانون العقوبات: إن تطور المجتمعات و تنوع الثقافات أدى إلى إختلاف الناس، و تبدل الأخلاق، و النوايا و كثرة الشرور مما أدى إلى فقدان الوازع الديني، و الخلق في المعاملات، ما استلزم مزيدا من الحزم، في تطبيق الأحكام، و إنزال أشد العقوبات لردع المجرمين و التقليل من الفعل الإجرامي، خاصة في جرائم القتل، و الإختطاف، و السرقة و المتاجرة بالمخدرات، و السرقة، و الزنا، و الإعتداء على الغير، و على ممتلكاتهم .

- في مجال الاقتصاد، و القانون التجاري: حيث أن الفقه المالكي غني بجانبه المعاملاتي خاصة في البيوع، و تنظيم المعاملات المالية، و ما يترتب عليها من حقوق لجميع الأطراف إضافة إلى تنظيم العقود، و قانون الملكية و الرهن، و البيوع، و الشركات وغيرها من المعاملات الشرعية ...

- كما أنها دعوة إلى دسترة المذهب المالكي بإعتباره المذهب الشرعي، الذي يمثل المرجعية الفقهية، و هذا ما من شأنه المحافظة على وحدة و على ضمان إستقراره ووحدة الدولة، و حفظ هوية المجتمع الجزائري، و الإلتفاف حول مرجعية موحدة، و موثوقة المعالم، و الأشخاص و المؤسسات، و إعلان الولاء لها كما أن من شأنه حصانة العلماء و حمايتهم خاصة مع ما تشهده الساحة من تدفق إعلامي، و استيراد فتاوى معلبة على المقاس و في هذا يقول الإمام الشاطبي: "ولست ممن يحمل الناس على غير المعروف المشهور من مذهب مالك و أصحابه، لأن الورع قل بل كاد يعدم ... و كثرة الشهوات، و كثر من يدعي العلم، و يتجاسر على الفتوى فيه، فلو فتح لهم باب في مخالفة المذهب لأتسع المزق على الراقع، و هتكوا حجاب هيبة المذهب وهذه من المفسدات التي خفاء بها"²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الأسرة الجزائري، الجزائر 2007.

² الشاطبي، الموافقات، ج4، ص 106.

لذلك فالمشعر الجزائري قد تفتن و أدرك مرونة الفقه المالكي، و ثراء نصوصه، و تميزه عن غيره من المذاهب الأخرى، فهو يراعي البعد الاجتماعي، و المصلحي، و المعاملاتي في أغلب أحكامه، و فتاويه، بفضل إعتبار العرف، و العادة، و المصالح المرسله، و اعتبار الكليات الخمس أصلا من أصوله، و أحد مصادره التشريعية التي أقام عليها أحكامه و قواعده .

المطلب الثاني: في مناهج التعليم و منظومة التكوين الديني

إنّ تفعيل المرجعية الدينية في مناهج التعليم و التربية و في منظومة التكوين الديني هو تحصين للأفراد و من ثمة فهي أداة لتحقيق الأمن الاجتماعي و الأمن الديني، و الفكري، و قطع الطريق أمام الأفكار الفاسدة و الهدامة التي تحملها تلك المذاهب الدخيلة عن مجتمعنا الجزائري .

فالإهتمام بالمناهج و البرامج، و الطرائق و أساليب التأطير و التكوين و الرفع من مستويات أداء الوظيفة التربوية التعليمية، و التكوينية، من شأنه إشباع المتكويين بالمرجعية الدينية، و هذا بدوره، هو عملية إعادة إنتاج للنخب الدينية، و التي يقع على عاتقها دور نشر المرجعية الدينية، وهذا هو لب و هدف التكوين، فهو كما عرفه BOTERE بأنّ: " عبارة عن عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية " و هدفه إكتساب المعارف و الخبرات التي يحتاج إليها الفرد، من اجل رفع مستواه في الأداء، و تحقيق الشروط المطلوبة لإتقان العمل، و الكفاءات القابلة للتوظيف النوري في الإطار و المعنى " ¹.

أما ميناجير Menager فهو يعتبر أنّ التكوين فعل بيداغوجي يكسب، وليس مجرد تسجيل المعلومات، أو مجرد تحكيم لعادات، أو سلوكات معينة، و ينبغي على التكوين أن يسعى إلى

¹ الحسن بو عبد الله و آخرون، تقويم العملية التكوينية بالجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 11.

البناء، و إلى تحليل المعارف البيداغوجية، و إلى توضيح المكسب المعرفي، و امتلاك المهارات، و الكفاءات مع إمكانية استثمارها من جديد.¹

لذلك فتعتبر المكتسبات المعرفية، و المهارية، التي يتلقاها المتكون داخل المؤسسات التربوية و التعليمية و الجامعية، أو التكوينية، من شأنها إعداد المتكون لاكتساب المهارات و تنميتها من أجل تحسين أدائه، و كذلك تعميق تلك المكتسبات المعرفية مما يؤدي إلى تصحيح بعض التصورات و الأفكار الخاطئة، و امتلاك قناعات، و تغيير سلوكات و اتجاهات نحو العديد من الأشياء، و الموضوعات و المواقف المختلفة التي يتلقاها عند تفاعله مع محيطه المهني و الاجتماعي و بذلك فإن الهدف الأساسي و الجوهرى من عملية التكوين و التعليم، هو الإستثمار في العنصر البشري، و الإرتقاء به ليكون قادرا على القيام بوظيفة التأثير و نقل تلك المعارف، و المكتسبات، و هذا ما يقع على عاتق كل المؤسسات التربوية و التعليمية أو التكوينية، و التي لها ارتباط و ثيق بالحقل الديني .

لذلك فالجهات الوصية هي مدعوة إلى تبني و تأهيل منظومة التعليم و التكوين الديني من خلال الإهتمام بالمناهج و البرامج، و المقررات العلمية و المعرفية التي تحمل و تتضمن مقومات المرجعية الدينية المالكية، سواء أكان ذلك في المدارس أو الجامعات أو معاهد تكوين الأئمة أو الزوايا، من خلال التركيز على :

1- الإهتمام بدراسة الكتب الفقهية المعتمدة في المذهب المالكي متونا و شروحا و حواشي، و ذلك بالتدرج، حسب سنوات الدراسة .

2- تدريب الطلبة على الرجوع و مطالعة الشروح، و الحواشي للتعرف على أصول المذهب و مصادره

3- إدراك الطلبة و إطلاعهم على الأسباب العلمية لاختلاف العلماء و المجتهدين، و ظهور المذاهب الفقهية الأخرى .

¹ كمال بطوش ، التكوين بأقسام المكتبات ، بالجزائر بين ثورة المعلومات و التجديد ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2001 ، ص 114.

- 4- تعريف الطلبة بالمستجدات الفقهية المعاصرة، و القضايا النازلة، و الاستفادة منها من خلال توظيفها في الدرس الفقهي ، و في تنمية القدرات و البناء الأكاديمي.
- 5- توفير كفاءات علمية متخصصة في الفقه المالكي في مؤسسات التكوين و التعليم، و في المعاهد
- 6- ربط الطلبة بحاضرهم و مستقبلهم، من خلال الجمع بين الأصالة و المعاصرة في عملية البحث العلمي .
- 7- أهمية نشر الوعي بتطوير المناهج و المقررات الدراسية بين أعضاء هيئة التدريس و الطلبة و استحداث الخطط الدراسية للبرنامج.
- 8- إنشاء كليات و معاهد خاصة بالفقه المالكي، على غرار بعض الدول العربية من أجل إبراز و إحياء التراث العلمي المالكي المتنوع بمدارسه
- 9- إنشاء معلمة الفقه المالكي، و التي من شأنها دعم البحث الأكاديمي في المجال الفقهي و التشريعي والموسوعي .
- 10- توعية الطلبة بأهمية توحيد المرجعية الدينية، و بإحترامها، و تفعيلها في الحقل الديني.
- 11- تشجيع الطلبة و الدارسين على البحث و التخصص في دراسة المذهب المالكي و أصوله في الدراسات العليا (الماستر، الماجستير، الدكتوراه)
- 12- إدراك الطلبة و الدارسين بمدى المسؤولية الملقاة على عاتقهم، و إلى الدور المنوط بهم عند ممارسة مهامهم، و عند تواصلهم مع الأفراد و نقل الرسالة لهم، و مدى التأثير فيهم من خلال المرجعية الدينية .
- 13- الاستعانة و استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في عمليات التاطير و التكوين، و تبادل المعلومات، و نشرها ، في تعاملاتهم و بحوثهم العلمية .
- 14- لا بد من احتواء المقررات و البرامج و المعارف العلمية المقدمة، و تضمينها على المرجعية الدينية المالكية المتأصلة، و التي بإمكانها إخراج و صناعة نخبة واعية و مؤمنة بمرجعيتها الدينية، و مفتخرة بها، و مدركة لواقعها الاجتماعي و تكون منفتحة على روح العصر، و على مختلف العلوم الأخرى .

بذلك يمكن أن نقول أن ترسيخ المرجعية الدينية و تضمينها في برامج المنظومة التربوية و التعليمية، و في منظومة التكوين الديني، هي بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ الأفراد، و يضمن أمنهم الفكري و العقدي و الديني، و يحقق الضبط الاجتماعي، و يسمى روح الإنتماء و الهوية للوطن، و الولاء له، و يحقق الإستقرار و الطمأنينة و الوحدة .

15- أهمية التنسيق و التعاون بين الهيئات و الوزارات خاصة وزارة التربية و التعليم و وزارة التعليم و البحث العلمي، و وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، من اجل وضع إستراتيجية للبرنامج و التعليم الديني، و العمل على ترقيته و تطويره، من خلال ربط أقسامه المعرفية و العلمية بمقومات المرجعية الدينية المالكية التي تعبّر عن تاريخ الشعب الجزائري، و واقعه و ثقافته، و خصوصياته الاجتماعية .

المطلب الثالث: إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي كمؤسسة للفتوى

- إنّ تجسيد المرجعية الدينية على أرض الواقع، و الدفع بها قدما، يستدعي من القائمين على ذلك إبداع و خلق مؤسسة مرجعية للإفتاء و ذات مصداقية و بعد وطني تكون قادرة على تلبية مطالب و أسئلة و انشغالات الأفراد و المؤسسات و المجموعة الوطنية في الجزائر .

هذه المؤسسة المرجعية تكون هي المخولة الوحيدة للإفتاء في الجزائر، و هي التي تبث في بيان الأحكام الشرعية فيما يواجهه الأفراد من مشكلات، و نوازل، و قضايا مستجدة، وبها يتعرف الجزائريون على أمور دينهم و دنياهم، و ذلك في إطار المرجعية الدينية الجزائرية المالكية المتوارثة، و قد أكد وزير الشؤون الدينية و الأوقاف السابق السيد محمد عيسى خلال حضوره فعاليات الملتقى الدولي الثالث العشر للمذهب المالكي المقام بعين الدفلى، على تصميم الدولة على إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي المالكي، بغية المساهمة في الجهود المبذولة لمواجهة الهجمات على المرجعية الدينية الوطنية¹.

¹ محمد عيسى ، الملتقى الدولي الثالث العشر للمذهب المالكي ، ولاية عين الدفلى ، الجزائر 2014.

فالمجمع الفقهي الإسلامي يعتبر بمثابة تنظيم مؤسساتي للمرجعية الدينية، و يتكون من علماء و خبراء و أساتذة و جزائريون يتباحثون في المجالات و القضايا التي تشغل الرأي العام و مؤسسات الدولة، لاستصدار الفتوى، و إنجاز البحوث، مع التنسيق مع أمناء المجالس العلمية في 48 ولاية، و كذلك القائمون على الفتوى¹.

و بذلك فالدولة الجزائرية تسعى من خلال خلقها للمجمع الفقهي الإسلامي إلى القضاء على فوضى الفتوى في الجزائر ووضع حد لها، من خلال إنشاء مؤسسة خاصة بالفتوى و هي المخولة لإصدار الفتوى ، و يتوجه لها الجزائريون، و قطع الطريق أمام من ينتحل مهنة الإفتاء ليثير الفوضى، و الفرقة بين أفراد المجتمع الواحد، كما وقع مع بعض من يتزعمون التيار السلفي في الجزائر كالشيخ محمد فركوس الذي يعتبر أحد أقطاب السلفية العلمية، حيث أصدر مجموعة من الفتاوى أثارت لغطا و جدلا كبيرا لدى الجزائريين في الآونة الأخيرة حول سكنات عدل، وسكنات البيع بالإيجار، و مسألة الإنتماء إلى الفرق، و المذاهب المختلفة، و ذلك كله في ظل عدم وجود هيئة رسمية مفعلة تعمل على الفصل في مثل هذه القضايا والنوازل المستجدة.

كما أنه من دواعي إنشاء مجمع فقهي إسلامي، هو وضع حد لاستيراد فتاوى معلبة و افتراضية بعيدة عن الواقع المعاش، و عن عادة الناس، خاصة و أن الجزائر الحبيبة قد اكتوت بتلك الفتاوى التي كانت تزرع اليأس و الشك و تثير الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد، حيث عمرت فتاوى القتل و العنف بحجة الجهاد و التكفير و التبديع لسنوات عديدة ، جرّت الويلات على البلاد و العباد .

كما أنه من شأنه محاصرة تلك الأفكار الهدامة و الدخيلة على مجتمعنا المحافظ و إبطال تلك الدعاوى المتشددة و الشاذة للمذاهب الوافدة التي تثبت الولاء و الطاعة لجهات خارجية، قد شكّل خطرا على الأمن القومي ، و على المصالح العليا للوطن .

¹ جريدة الشروق اليومي العدد ، 4550 بتاريخ : 25 فيفري 2018.

كما أنّ قيام مؤسسة بهذا الحجم، يعطي قيمة مضافة و اعتراف بالكفاءات الجزائرية التي تمتلكها الجزائر، و هو تكريم للعلماء و الشيوخ، و تشجيع لهم على مزيد من الجهد، و المثابرة و العطاء لتنوير الرأي العام، و الأفراد.

كما أنه مدعاة لنشر قيم التسامح و التصالح و الألفة، و نشر قيم السلم و الوئام و الوسطية و الاعتدال في أوساط العامة.

كما أنها ضمان للأمن الديني و الفكري، و الذي به يتحقق الأمن القومي من خلال تحقيق السيادة الوطنية، و تأكيد الهوية الوطنية، و روح الانتماء للوطن الواحد، و تحقيق مبدأ المواطنة، و الولاء له.

المطلب الرابع : الإهتمام بالعلماء و بجهودهم

إنّ من الأسباب و الوسائل التي تعمل على تفعيل المرجعية الدينية بالجزائر هو الإهتمام بعلماء الجزائر من خلال الإعتراف بفضلهم، و بجهودهم، و بإعتبارهم الفاعلين في الحقل الديني و هم الحلقة التي تربط الأفراد و المؤسسات بدينهم، و بمرجعيتهم الدينية الوطنية .

ويعتبر هذا الإعتراف بمثابة الإنصاف لأهل العلم و الفضل، و الإصلاح، فهم الأولى بالتقدير والشكر، و التشجيع، و العرفان، و تقديم يد العون لهم، من خلال الإهتمام بما ينتجونه من خلال نشره و التعريف به و ما يتبعه من طبع و توزيع، و قد كان الفضل للعلماء الأوائل و لجهودهم ، كعلي بن زياد التونسي ، (ت183هـ - 799م)، و الأشرس (ت170هـ - 768م)، و الهلول بن راشد (ت183هـ - 799م)، و أسد بن الفرات (ت213هـ - 828م)، و سحنون (ت240هـ - 854م)¹ ، في نشر المذهب المالكي في المغرب الكبير، و قد توالى بعدهم علماء أفذاذ تركوا بصماتهم في عديد من أصقاع الأرض، و قد لرجالات الجزائر و علمائها حضور في ذلك كأمثال الوغليسي و الشريف الونشريسي، و الملياني، و المقرري، و الزواوي و ابن الحاجب و القلصادي، و ابن عرجون ... حيث كانت لهؤلاء صولات و جولات، و رحلات لطلب العلم، و

¹ القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، ج 1 ، ص 80.

نشره، و لهم جهود جمة في خدمة العلم، و نشر المذهب المالكي شرحا و تفسيراً و تأليفاً، و تحقيقاً .

و قد تشرفت الجزائر في تاريخها المعاصر بعلماء فطاحلة، قلّ نظيرهم منهم من قضى نحبه، و منهم من ينتظر، نالوا العلم و الفخر، وانبروا لخدمة المذهب المالكي، و نالوا الشكر و التقدير نظير ما قدموه من خدمات جليلة يشهد عليها الداني و القاصي، و جب علينا في هذا المقام أن نذكر منهم ما يلي :

01- الشيخ أحمد حماني: هو أحد أهم أعلام الجزائر المعاصرة و من كبار المؤسسة الدينية الرسمية في الجزائر، ولد بالميلية سنة 1915، و بها تعلم القرآن و يعتبر من تلاميذة الشيخ عبد الحميد بن باديس بقسنطينة سنة 1931، و من خريجي جامع الزيتونة بتونس عام 1935 م حيث تحصل على شهادة العالمية سنة 1943 م¹، شارك في حرب التحرير، و ألقى عليه القبض في 1957 بالعاصمة إلى غاية 1962 تولى وظيفة المفتش العام للتعليم العربي و قضى 10 سنوات كأستاذ في الجامعة و في سنة 1972 م عيّن رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى إلى غاية تقاعده سنة 1989، كما عين سنة 1991 رئيساً لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و في سنة 1993 عين على رأس لجنة الفتاوى لوزارة الشؤون الدينية، حتى و فاته سنة 1998 م².

02- الشيخ عبد الرحمان الجيلالي: هو أحد أعلام الجزائر البارزين في المذهب المالكي من مواليد 1908 بالجزائر العاصمة -بولوغين- تلقى تعليمه الأول في مساجد العاصمة على يد عدد كبير من العلماء أمثال: محمد بن شنب و عبد الحليم بن ساية، و عبد الحميد بن باديس حيث حيث اتسعت مداركه و معارفه، تولى التدريس في العديد من المدارس، و ساهم في الكتابة في الصحف و المجلات الجزائرية أثناء الإستعمار الفرنسي، كما شارك بالإذاعة الوطنية التي قدم فيها برامجها المجدبة على تساؤلات المستمعين³. كما عين سنة

¹ محمد قاسم، الإمام عبد الحميد بن باديس (الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية)، دار المعارف، مصر 1986، ص 25.

² المرجع نفسه، ص 26.

³ فضيلة حجوج، محطات من تاريخ الإذاعة الجزائرية، دار الأبيدية، الجزائر، 1990، ص 92.

1965 كأستاذ باحث بالمتحف الوطني للآثار، و في سنة 1976 أصبح مدرسا للفقہ المالكي بمعهد تكوين الأئمة بمفتاح، إضافة إلى عضويته بالمجلس الإسلامي الأعلى و كذلك عضويته في لجنة الفتوى، كما ساهم في تأسيس مجلة الأصالة الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية، و قد وافته المنية في شهر نوفمبر سنة 2010 م.

03- عبد الرحمان شيبان : ولد الشيخ عبد الرحمان شيبان في 23 فيفري سنة 1918 بقرية الشرفة دائرة مشدالة ولاية البويرة، أكمل دراسته في جامع الزيتون سنة 1938 ليتحصل على شهادة التحصيل سنة 1947، شارك في تأسيس مجموعة من الجرائد كالشعلة و البصائر و المقاومة الجزائرية و بعد الإستقلال عين مفتشا عاما للغة العربية في وزارة التربية سنة 1964م كما كانت له مهام في المعهد التربوي. كان عضو في المجلس الإسلامي الأعلى، و قد شارك في الندوات العلمية و الدينية و التربوية داخل الوطن و خارجه . عين على رأس وزارة الشؤون الدينية لمدة ست سنوات (1980-1986م) كما أشرف على تنظيم العديد من الملتقيات السنوية للفكر الإسلامي .

04- الشيخ محمد باي بلعالم : هو الشيخ العلامة أبو عبد الله بن محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم القبلي، ولد سنة 1930 م بقرية ساهل في بلدية أقبلي دائرة أولف ولاية أدرار، كما كان والده فقيها و إماما و معلما و مؤلفا . تلقى تعليمه على مجموعة من علماء المنطقة، ثم مكث في زاوية الشيخ أحمد بن عبد المعطي السباعي التي مكث بها سبع سنوات، درس فيها الفقہ المالكي و أصوله و كذلك النحو و الفرائض و الحديث، و التفسير¹، اثناء الإستعمار قام بتأسيس مدرسة للعلوم الشرعية بمدينة أولف، كما قام بعدة تنقلات في عدد من البلدان العربية و إلتقى فيها بعدد من طلبة العلم و المشايخ في عام 1964 أصبح إماما و خطيبا و مفتي و مدرس، له حلقات لتعليم القرآن و الفقہ و المالكي و للشيخ العديد من المؤلفات في علوم شتى بلغت زهاء الأربعين، توفي في 18 أفريل 2009م

¹ أحمد الخلفاوي، أعلام منطقة توات و الصحراء، دار الورق، الجزائر 1998، ص 50.

05- الشيخ محمد الطاهر آيت علجت : من مواليد قرية ثمقرة بمنطقة بني عيدل سنة 1912م حفظ القرآن الكريم بزواية جده الشيخ سيدي يحي العيدلي حيث تلقى المبادئ الأولى لعلوم الأدب و اللغة العربية على يده شيخه العلامة السعيد المجري، ثم إرتحل إلى زاوية الشيخ بلحملاوي بواد العثمانية بقسنطينة، حيث درس مختلف العلوم الشرعية و بعد تمكنه تصدر للتعليم و التدريس و الإفتاء في زاوية تمقرة، حيث أحدث نهضة علمية فيها و أنشأ نظاما خاصا بها، حيث تخرج على يديه جملة من الطلبة المتمكنين، شارك في الثورة الجزائرية، و سافر إلى تونس سنة 1957م بإشارة من العقيد عميروش، ثم إلى طرابلس. وبعد الإستقلال عين أستاذا بالثانوية، إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1978 م¹ و بطلب من وزارة الشؤون الدينية عاد إلى نشاطه المسجدي ليمارس الوعظ و الإرشاد بمسجد الغزالي يحي حيدرة و غيره من المساجد، كما يعتبر الرئيس الشرفي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، له مجموعة من المؤلفات و شروح للفقهاء المالكي .

06- الشيخ محمد الشريف قاهر: من مواليد 02 جانفي 1933 بقرية تموقرة ببجاية، من عائلة محافظة و متواضعة تعيش على الفلاحة، و بدأ تعليمه في سن مبكرة، في مسجد القرية ثم في زاوية سيدي يحي العيدلي، حيث حفظ القرآن الكريم ، حيث كان شيخه محمد الطاهر آيت علجت كما أتم حفظ مجموعة من المتون في الفقه المالكي و النحو، في سنة 1951 إلتحق بجامعة الزيتونة و حصل على شهادة الأهلية سنة 1954 و شهادة التحصيل سنة 1957 و العلمية سنة 1959، ثم إلتحق ببغداد ليحصل على البكالوريوس في اللغة العربية ليعود إلى الجزائر، و يشتغل أستاذا في الثانوية، ثم عين أستاذا في الجامعة، كان عضوا بالمجلس الإسلامي الأعلى، و رئاسة لجنة الإفتاء فيه منذ عام 1992 إلى أن وافته المنية يوم الجمعة 22 ديسمبر 2016 .

07- الشيخ التواتي بن التواتي: هو أحد أعلام منطقة الجنوب، ولد بتاريخ 1943/09/01 بالأغواط حفظ القرآن الكريم بالزاوية الرحمانية، ثم بمدارس جمعية العلماء المسلمين إلتحق بجيش التحرير الوطني، ثم بعد الإستقلال عمل في حقل التربية و التعليم لأكثر من

¹ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، مجلة التبيان ، إشكالية المرجعية الدينية ، الواقع و الحلول ، العدد 2.

36 سنة و في مختلف الأطوار التعليمية (الإبتدائي، المتوسط، الثانوي)، كما اشتغل كأستاذ محاضر بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، و أشرف على العديد من المذكرات العلمية، يشغل حاليا منصب أستاذ محاضر مشارك، و مكلف من طرف مديرية الشؤون الدينية بالإمامة و تقديم الدروس و المحاضرات، و الإفتاء بمسجد الولاية، له مجموعة من المؤلفات في الفقه المالكي، و في النحو، و اللسانيات، و التفسير ...

08- الشيخ مسعودي عطية : هو أحد أعلام منطقة الجلفة و الجنوب، ولد سنة 1900 وهو عطية بن مصطفى مسعودي الإدريسي الحسني، ولد بزواوية الجلالية الكائنة على مشارف الجلفة، حيث حفظ القرآن، و عمره لا يتجاوز سبع سنوات، ثم إنتقل إلى زاوية الشيخ عبد القادر الطاهري بالإدرسية، و درس عنه علم التوحيد و الفقه، كما زار مجموعة من الزوايا في مختلف جهات القطر الجزائري (في بلاد القبائل الكبرى، الجزائر، البليدة ...) له مجموعة من الآثار، فتاوى شرعية في الفقه المالكي، و كتاب شعر، و كتاب الأنساب، و كتاب آداب وسلوك ... توفي بتاريخ 27 سبتمبر 1989 .

09- محمد شارف: محمد شارف بن عبد القادر بن الحاج بن عبد القادر بن الحاج المدني، يتصل نسبه بالحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ زوج فاطمة الزهراء ﷺ، ثبت عند الشيخ صحة نسبه الذي يمتدّ إلى بيت النبوة بوثيقة يحتفظ بها تشتمل على توقيع 25 من المسنّين المزكّين من طرف قاضي الجزائر العاصمة، واضعين عليها خطوط أيديهم مختومة بختم القاضي، يشهدون كلهم بصحة هذا النسب.

10- ولد الشيخ حوالي سنة:1325هـ/ 1908م، في مدينة مليانة، ولاية عين الدفلى. حفظ القرآن الكريم، ولم يتجاوز عمره 12 سنة، تلقى مبادئ علوم اللغة والفقه بمسقط رأسه مليانة، وبيعض المناطق القريبة منها، ثم انتقل إلى الجزائر العاصمة، فواصل تحصيله العلمي، حيث تعرف هناك على مشايخ نُجُب، أخذ عنهم ما كانت نفسه تصبو إليه من كمال، لتوفر عوامل النبوغ فيه، من استعداد فطري، وملكة في التحصيل والفهم السليم، وجوّ علمي في عائلته، وحرص شديد على الطلب، كل هذه العوامل تهيّأت للشيخ

ساعفته صقل المشايخ لهذه المواهب، فنتج عن هذا الإمتزاج، زمرة اسمها الشيخ شارف . كان الشيخ في مرحلة التحصيل كثيرا ما يختلي بنفسه ليكرر ما أخذه عن شيوخه، وربما استرسل في مسائل أخرى لم يذكرها شيوخه في مجالسهم، فكان لا يكتفي بما يأخذه عنهم من فنون، بل كان يطرق أبوابا وعلوما أخرى قراءة من الكتب المتوفرة لديه، وهكذا كان دأبه في طلب العلم وطريقته في تحصيله¹.

فالشيخ يعتبر أحد قامات الجزائر ، ورمزا من رموز المرجعية الدينية الجزائرية الخالصة .

¹ نقلا من جريدة البيان الأسبوعية ، ص6

المبحث الرابع: الرهانات والتحديات التي تواجه المرجعية الدينية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الرهانات والتحديات والإشكاليات التي تواجه المرجعية الدينية في الجزائر، من خلال الأخطار والتهديدات الطائفية والمذهبية التي تحوم على الجزائر، والتي تحاول استقرار الجزائر، إضافة إلى سبل تحقيق الأمن الفكري والقومي والديني، إضافة إلى التطرق إلى أهمية رسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، و مواقع التواصل الاجتماعي في ظل المرجعية الدينية الوطنية، إضافة إلى التطرق إلى رهانات وتحديات التجديد في المذهب المالكي تماشياً من الواقع المعاصر، وإعادة إنتاج للمادة الفقهية في الحقل الديني.

المطلب الأول: التهديدات الطائفية والمذهبية في الجزائر

إنّ أهم التهديدات وأخطرها على المرجعية الدينية في الجزائر، هي ما يشهده الحقل الديني في السنوات الأخيرة من ظهور لأفكار ومعتقدات ومذاهب وافدة، و عابرة للحدود تحمل في طياتها أفكار وثقافات دخيلة عن المجتمع الجزائري، وعن عاداته، وثقافته وعن مرجعيته الدينية الوطنية وهي تحاول اختراق النسيج الاجتماعي للجزائريين فأصبحنا نسمع بطوائف ومذاهب، وانتمايات وإجتماعات، و طقوس هنا، وهناك محاولة النيل والتهجم على المقدسات الدينية، وإثارة الضغينة والكراهية، وزرع الفتنة، والفرقة بين أفراد المجتمع الواحد، تستدعي من السلطة، ومن الدوائر الحكومية والأمنية اليقظة والحزم، والوقوف سداً منيعاً للقضاء وتخفيف بؤر انتشار هذه المذاهب والطوائف حماية للمرجعية الدينية الوطنية، وتعتبر هذه المذاهب والأفكار متعددة ومتنوعة لا يسعنا ذكرها في هذا المقام إلا أننا سنحاول التركيز في دراستنا هذه على أهمها، وأشدها خطورة وتهديداً لوجود المرجعية الدينية الوطنية، ومن بينها:

1- الفكر الوهابي: يرجع هذا التيار في أصوله إلى أفكار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية اللذين أصلاً لظهور فكر هذا التيار الديني، الذي يدعو إلى العودة إلى عهد الإسلام الأول، ثم استمر الفكر السلفي في الانتشار إلى أن قام المصلح الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالمملكة العربية السعودية بإعادة بعثه وتحديدته على أسس

منهجية واضحة، تدعوا إلى الإلتزام الكامل بما جاء في الكتاب و السنة، و اعتبارها "سندا مرجعيا دائما و صحيحا" لكشف البدع الحديثة التي تراكمت في المجتمعات الإسلامية منذ عصر الإنحطاط¹، إلا أنّ أهمية الفكر في إعلان الرجوع إلى الأصول الأولى للإسلام، بالإعتماد على مصدرين هما: الكتاب و السنة، و رفض الإلتباع إلى مذهب من المذاهب الفقهية المعروفة كالمذهب المالكي هو الذي أثار هذه المشكلة، و جعل الفكر السلفي الوهابي يشكل تهديدا لوجود المذهب المالكي، في حين أنّ الفكر السلفي الوهابي في منظومته الفقهية ينتهي إلى المذهب الحنبلي الذي تولي له الدولة السعودية إهتماما كبيرا، دون غيره من المذاهب الأخرى .

أصحاب هذا الفكر الذي استقطب شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، يجاهرون بالولاء إليه و بالدعوة إلى الخروج و رفض المرجعية الدينية الجزائرية في العقيدة و الإقراء و السلوك، و طرح أنموذج ديني و اجتماعي، في سياق تاريخي مختلف عن البيئة الجزائرية و قريب من البيئة السعودية، و هذا في حد ذاته إعلان الولاء و التوجه ينتج قناعات و إفرزات بعيدة عن عادات و ثقافات المجتمع الواحد، و بذلك فهو يهدد الإستقرار، و النسيج الاجتماعي و الأمن الديني، خاصة ما بات يعرف بتيار المدخلية نسبة إلى العالم السعودي ربيع بن هادي المدخلي، وهو تيار متشدد، يرد على مخالفه بالسب و التجريح و التفسيق و التكفير و التبديع ، وهو تيار ينمو في الجزائر في ظل صمت السلطات حيال ذلك .

2- الخطر الشيعي : لقد سارع العديد من رجال الدين و الثقافة إلى دق ناقوس الخطر من المد الشيعي الذي زحف على الجزائر، و على دول شمال إفريقيا بتحريض مباشر من دولة إيران وقد طالب علماء الجزائر من السلطات العمل على إيقاف هذا المد الشيعي الذي إمتد إلى العديد من ولايات الوطن شرقا ، و غربا حيث تشير بعض الإحصائيات إلى وجود 07 آلاف شيعي في الجزائر يمارسون شعائهم و طقوسهم بكل حرية² ، و حتى أنه يسافرون و

¹ محمد صالح محمد سليمان ، اختلاف السلف في التفسير بين التنظير و التطبيق ، دار الجوزي 1431 ، ص 111.

² إحصائيات أكدها الأستاذ و الناشط الحقوقي ، أنور مالك موقع فرايرس www.djazoirress.com . تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/10/20.

يحجون إلى أمكانهم المقدسة في مدينة قم الإيرانية، و في النجف و كربلاء بالعراق، لحضور احتفالات عاشوراء و ما يسمى بأربعينية الحسين، ثم يعودون إلى أرض الوطن محملين بالكتب و المنشورات و الروايات، و الأفكار و العقائد التي تعمل على التبشير الشيعي. ولقد اعتبرت العديد من الأوساط على أنّ هذا المد الشيعي يخلق واقعا طائفيا يهدف إلى تفكيك النسيج الاجتماعي و يشكل خطرا على المرجعية الدينية و على الخصوصية الجزائرية، كما يوظف هذا الإختلاف إلى أغراض سياسية و دينية إلى إعلان ولاءات إلى الخارج، و إلى إحداث طوائف، قد تؤدي في الأخير إلى تفكيك و تقسيم الجزائر إلى مناطق نفوذ تصبح محل أطماع الطامعين بحجة حماية الأقليات و الذود على مصالحهم، و على حقوقهم المهضومة، فتصبح عرضة إلى التدخل في الشؤون الداخلية و إلى وضع إملاءات، و فرض سياسة الأمر الواقع، قد يدفع إلى تغيير الخريطة السياسية الديمغرافية و يتحول الأمر فيما بعد إلى ورقة ضغط فيكون في مقابلة تقديم تنازلات على مجموعة من الثوابت، و إلى الخضوع و الخنوع.

3- دعاة التطرف الديني: لقد تسللت مجموعة من التيارات الدينية المتشددة إلى الدولة و المجتمع الجزائري، كانت نتاج لمجموعة من التراكمات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية منذ سبعينات القرن الماضي أفضت في الأخير إلى أحداث دموية وأعمال إرهابية سنوات التسعينات، كادت أن تقضي على الأخضر واليابس حيث هددت كيان وجود الدولة الجزائرية، و أحدثت شرخا اجتماعيا مازالت آثاره إلى اليوم.

وقد خاضت الجزائر حربا شرسة ضد هذا الجماعات المتشددة و المتطرفة، حيث دحضتها و عملت بجميع الوسائل على القضاء عليها، و تجفيف منابع لتمويل هذا الجماعات التي تدعوا إلى التطرف و زرع الفتنة، و الإرهاب الساكنة، و زرع أفكار إلغاء الآخر، و تمجيد العنف، و يد الفرقة و اليأس و مازالت اليوم هذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة تشكل خطرا و تهديدا على استقرار الجزائر و على أمنها، و أمن أفرادها، و على مرجعيتهم الدينية و الفكرية، خاصة مع ما تشهده منطقة شمال إفريقيا من مشاكل و أجواء عدم الإستقرار، خاصة مع حدود الجزائر الشرقية و ذلك منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي سنة 2012، و مع ما تواجهه الجارة

تونس من مشاكل اقتصادية و أمنية، إضافة إلى إتهاب الحدود الجنوبية مع دول الجوار مالي و النيجر و التشاد، من وجود خلايا داعشية و جماعات متطرفة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و تنظيم جند الخلافة في أرض الجزائر هذا الأخير الذي حدد مبادئه و ولائه لتنظيم ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام و المعروف باسم "داعش" ، و مبايعة زعيمها أبو بكر البغدادي ¹ .

حيث تعمل هذه التنظيمات الإرهابية على تقويض استقرار الجزائر، مما يستدعي مزيدا من التحديات، و القيود الأمنية و الفكرية و الثقافية خاصة مع ما تشهده منطقة الساحل و الصحراء من العودة المتوقعة لعدد من الدواعش الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية، لمواصلة الأعمال الإرهابية، حيث تعمل هذه الجماعات الإرهابية الناشطة على إعادة تنظيم نفسها و تجميع مواردها و تجنيد العائدين الذين يتمتعون بخبرة عسكرية و عقائدية و على إستعمال شبكات الإنترنت و مواقع التواصل الإجتماعي، في بث أفكاره و نشرها من اجل تجنيد أكبر عدد مكن و التأثير في معتقداتهم ، و توجهاتهم الدينية و الفكرية.

وفي هذا الصدد سعت الجزائر منذ سنة 2013 إلى انشاء رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل ² مهمتها الأساسية هي نشر الفكر الوسطي المبني على المرجعية المالكية، وتحقيق الأمن الفكري والديني، ومحاربة كل أشكال التطرف والإرهاب، ونشر قيم السلم والتسامح، في جميع دول الساحل الإفريقي .

4- الفكر الأحمدى القدياني: انتشرت في الآونة الأخيرة، و طفت على سطح المجتمع الجزائري و في اوساط أفراده و على المشهد الديني مجموعة من الطوائف و المذاهب كالبهائية و عبد الشيطان و الإلحاد، و القاديانية، حيث تمكنت من عقول بعض الجزائريين، خاصة مع الإنفتاح الإعلامي و انتشار المواقع الإلكترونية التي تسعى إلى إستقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد، و تكوين جماعات موالية لها في العديد من ولايات الوطن، و قد كان للفكر

¹ مازن شندب ، داعش ، ماهيته ، نشأته إرهابه ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2014 ن ص 134.

² يزير جلول ، الأمن الفكري ودوره في محاربة التطرف ونشر قيم السلم رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل بالجزائر أنموذجا مجلة أفاق للعلوم، المجلد 7، العدد 03/2022.

الأحمدي القدياني تأثير كبير ووجود على الساحة الجزائرية، حيث أوقفت مصالح الشرطة الجزائرية، وحققت مع العديد من الأفراد الذي ينتمون لهذه الطائفة في العديد من ولايات الوطن، حيث كانوا يحوزون على وثائق و مناشير و أقراص مضغوطة، تتضمن الدعوة إلى إعتناق عقيدة التيار الأحمدي¹.

وقد حذرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان من خطر الطائفة الأحمدية مؤكدة أنها باتت تنخر المجتمع الجزائري، من خلال زرع معتقدات خاطئة في عقول الشباب و لاسيما المعوزين و الفقراء، و ذلك بإستعمال الإغراءات المالية، و تقديم بعض الإمتيازات و الخدمات المجانية².

وقد كانت لأفكارهم الشاذة، و التي هي بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي كإعتقادهم أن النبوة لم تختتم بمحمد ﷺ، بل هي باقية كما يعتقدون أن جبريل عليه السلام كان يوحى إلى زعيمهم " غلام ميرز أحمد " ولهم كتاب منزل يحما إسم الكتاب المبين، و أنّ الحاج الأكبر إلى قاديان في الهند ، و زيارة قبر القاديني كما يبيحون الخمر و الأفيون و المخدرات ... وبذلك فالقادية تسعى إلى تهديم أو اصل المرجعية الدينية الجزائرية، و تفتيها، و زرع الفرقة و الأفكار الشاذة، و الهدامة، و التي تقيم الولاء و وجاب الطاعة، و الخدمة و الإيمان بجميع معتقداتها.

وقد أكد وزير الشؤون الدينية الدكتور محمد عيسى " أن كل مساعي الأحمدية تحت نظر الأجهزة الأمنية التي كانت متابعة تحركاتهم بالتنسيق مع وزارة الشؤون الدينية من أجل حماية المرجعية الدينية الجزائرية"³.

5- دعاة التنصير: لقد سعت فرنسا الإستعمارية من خلال سياستها التنصيرية في الجزائر إلى تمسيح الإنسان و المكان، و محاولة القضاء على الدين الإسلامي و مقوماته من خلال انتهاج

¹ جريدة الشروق اليومي العدد 5378 الجزائر ، 23 فيفري 2017 ، ص 05.

² جريدة الخبر الجزائرية العدد 8430 ، 23 فيفري 2017.

³ جريدة الحوار الجزائرية.العدد 66 ص6

و تكثيف نشاطها التنصيري في الجزائر، خاصة في الفترة التي أعقبت دخول فرنسا الجزائر (1870-1830)¹.

حيث كانت هذه الحركة التبشيرية تقدم يد العون للسلطات الاستعمارية، وقد عاثت في الأرض فسادا فأهلكت الحرث و النسل، و حاولت أن تقضي على جميع مقومات الشعب الجزائري لولا صلابته و مقوماته لذلك .

وتسعى هذه الحركات التنصيرية التبشيرية إلى استهداف الجزائر من جديد، حيث أنّ نشاطها الهدّام لم ينقطع يوما ما، و قد ازدادت وتيرته في العقود الأخيرة خاصة في منطقة القبائل²، و الولايات الكبرى كعنابة و وهران و الجزائر العاصمة و تعتمد هذه الحركات التبشيرية في دعايتها على أساليب و طرق مختلفة و متنوعة، حيث تستهدف كل الفئات العمرية خاصة فئة الشباب المتعلم، و كذلك بعض النخب، حيث تقوم بنشر بعض الكتب و الأشرطة و طبع المنشورات باللغة الأجنبية و كذلك باللغة الأمازيغية، كما تعمل على تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية و المساعدات المادية و المعنوية كتقديم هبات مالية و جوائز و كتب، و مخيمات، و تسهيل الحصول على تأشيرة و الهجرة و الدراسة و العمل نحو البلدان الأوروبية مقابل تخلي هؤلاء الأفراد عن ديانتهم الإسلامية، و زرع الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد، و نشر التزييف و الأباطيل، و التشكيك في العقيدة و الدين، و تهديد المرجعية الدينية الوطنية و محوها من خلاب تشويه صورة الإسلام الحقيقية، و ربطها بالتخلف و الفقر و الجهل، و تفسّي جميع الآفات الاجتماعية و الأخلاقية.

¹ محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830، 1904) دراسة تاريخية تحليلية، جامعة الجزائر منشورات دحلب 1988، ص 33.

² عمار يزلي، الحرب الدنيوية بأدروات دينية " حالة حركة التنصير في الجزائر" الملتقى الدولي، الشعائر الدينية، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر 2010، ص 198.

المطلب الثاني : تحقيق الأمن الديني والاجتماعي

إنّ مفهوم الأمن أصبح اليوم يرتبط إرتباطا وثيقا بالإنسان أكثر من أي شيء آخر، حيث لم يعد البعد الجغرافي و الإقليمي يعبر عن التهديد الذي يستدعي الحماية المطلوبة لمواجهته و لا حتى تحقيق أمن قومي بالنسبة للدولة دون ضمان و تحقيق أمن فكري و ديني سيؤدي لا محالة إلى امن اجتماعي و إنساني و بذلك فالأمن الديني يرتبط بإستراتيجية الأمن الوطني دولا و عرضا، حيث أنّ هذه المقاربة تشمل مختلف السياسات الوطنية و التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن و مواجهة جميع التهديدات و الأخطار الأمنية بمختلف مستوياتها بمشتملات الأمن الإنساني و الاجتماعي ، كحماية السيادة و الإقليم و الحدود ...

وقد أكدت التعاليم المقدمة من طرف العلماء للأمن و في تحقيق الأمن بغياب الأخطار المعبر عنها بالمهددات باختلاف أنواعها و طبيعتها .

و من أهم التعارف نجد تعريف " علي الدين هلال " الذي قال : " تأمين كيان الدولة و المجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا، و تأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضي العام في المجتمع"¹ .

ولذلك ذهب آلان كولين ALAN COLLINS في قوله: " انعدام الإحساس بوجود تهديدات و عد الخوف من وجود ما من شأنه أن يهدد قيم و مقومات الدولة و عدم الخوف من أن تكون هذه القيم محل تهديد و محل تشكيل هدف لهجوم ... و يعرف الأمن بوجود نقاط ضعف يمكن لتهديدها أن تتسبب في إسقاط أو إضعاف هياكل الدولة سواء الإقليمية ، أو المؤسساتية، أو حتى على مستوى نظام الحكم"²

و بذلك فالأمن الديني و الروحي يشكل حجر الزاوية في أمن المجتمع و الدولة معا وهو جزء من منظومة متكاملة و مرتبطة بالأمن في مفهومه العام و مدلوله الشامل و مضمونه العميق، و

¹ علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي ، دراسة في الأصول ، شؤون عربية ، العدد 35 ، سنة 1997 ، ص 12 .

² ALAN COLLINS , contemporary securit studies , oreat britain , oxford university press , 2007, p 3

أنّ أي انحراف أو ابتعاد عن هذه المنظومة يسبب اضطرابا في الأمن الديني، و في زعزعة الإستقرار، وهو في حد ذاته مساسا بالوحدة الدينية و السيادة المذهبية، و الإنسجام الجمعي و التماسك الموروث في المجتمع، و تهددي للخصوصية الجزائرية الوطنية .

و المجتمع الجزائري اليوم هو بحاجة إلى امن فكري و ديني أكثر من أيّ وقت مضى، يضمن له سيادته المذهبية و مرجعيته الدينية الوطنية لتخرجه من دائرة الخطر، و التطرف الديني، و التعصب المذهب و الفكر التكفيري و العدائي الذي يلغي الآخر، و يبعث على و اللأمن ، و نشر الفوضى و الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد، و قد عانت الجزائر سنوات التسعينات الويلات في الأرواح و الدماء و الدمار، و ذلك بسبب فقدها للأمن الديني و الفكري و الروحي، و حل محله الفكر المنحرف و المتطرف و المستورد من وراء الحدود ، حيث كانت عرضة لإختراق مذاهب و طوائف و أفكار و إيديولوجيات دخيلة على مرجعيتنا الدينية، و على خصوصيتنا، و على عاداتنا و تراثنا، ناحت بأمننا الفكري و الديني و أوقعتة في منزلق خطير أثر مباشرة في النسيج الاجتماعي و أمنه الاجتماعي و وحدته، و أجهض طريق البناء و التقدم و الازدهار، لولا تفتن السلطات الجزائرية، و التي سارعت إلى تبني سياسة المصالحة و السلم الاجتماعي موازاة مع قطع الطريق أمام الأفكار الهدامة و الشاذة و التي تشكل تهديدا و خطرا و تفوض استتباب الأمن و تعكر صفو المنظومة الدينية و الفكرية، و العقيدة الموحدة، و التي يؤمن بها أفراد المجتمع، و تتفرع إلى قيم يقدها الجميع و يحاول أن يجسدها في الواقع ، مما يحقق أمن اجتماعي و يضمن التماسك و الوحدة، و بذلك فضمان وجود و تحقيق أمن فكري و ديني هو تأمين للتماسك الوطني و تحقيق للسلم الاجتماعي، و سعي للحفاظ على مقومات و هوية المجتمع الجزائري و عاداته و تقاليد و خصوصياته الوطنية، كما هو ضمان للسيادة الوطنية و رعاية مصالحها الإقليمية، و تأمين حدودها الجغرافية، و جهودها الدبلوماسية في مجال مكافحة الإرهاب و حماية الحدود من أي تهديدات خارجية تبحث عن منافذ لها من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة حقوق الإنسان، و نشر الديمقراطية و المحافظة على حقوق الأقليات و حرية ممارسة الشعائر الدينية ليتم في الأخير تدويل قضية الأقليات ثم الدعوة إلى الانفصال كما جرى في دولة السودان حينما سمحت الدول الغربية الكبرى بتقسيم

السودان و تسليم للأقلية المسيحية بعد نزاع عرقي و مذهبي كبير أفضى في الأخير إلى تقسيم أكبر دولة عربية مساحة، و نهب ثرواتها النفطية و المنجمية من طرف الدول الغربية .

هذا و لا تزال العديد من الدول العربية تحت رحمة هذه التهديدات كسوريا و لبنان و ليبيا و اليمن ... حيث أن شبح التقسيم، و تجزئة المجرأ يحوم على حدود هذه الدول من خلال نشر الفوضى و اللأمن داخل هذه الدول و استغلال نقاط الضعف في هذه الدول من خلال اللعب على عدة فواعل داخلية كسبب للتدخل الأجنبي.

و لا يتأتى كل ذلك إلاّ من خلال توفير متطلبات الأمن الفكري والديني، والذي يشترك فيه جميع الفاعلين من علماء ومفكرين ومؤسسات وسلطات للتصدي لجميع الإنحرافات الضالة و الأفكار و المعتقدات الفاسدة، والتفسيرات والتأويلات الخاطئة و المنطلقة من واقع و فكر غير جزائري، و ذلك بإتباع الطرق و الأساليب المناسبة و المناهج الملائمة، و الخطابات الهادفة مما يقتضي مواجهة الفكر الضال بالأفكار السوية والتصدي للتطرف والغلو و التشدد بالإعتدال والوسطية، و هذا ما يؤدي في الأخير إلى سلامة فكر الإنسان و عقله و فهمه من الانحراف و الخروج عن الوسطية و الإعتدال للأمور الدينية و السياسية و تصوره للكون بما يؤول به إلى الغلو و التنطع أو إلى الإلحاد و العلمنة الشاملة¹.

و في هذا الصدد يؤكد المختصون في هذا الشأن على أن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف أن تنسق مع جميع الشركاء و في مختلف القطاعات و تدعوا إلى تبني الخطاب الديني المعتدل، و القائم على مفهوم الوسطية و الإعتدال، و نبذ لغة الكراهية و العنف وإقصاء الآخر و ضرورة الدعوة إلى الحوار، و التسامح في إطار المرجعية الدينية الجزائرية مع إدراج مادة تعليمية في برامج تكوين الأئمة في المعاهد الإسلامية، و في مناهج التعليم في الوسطية و الإعتدال، من أجل ترسيخ هذا القيم، و نشرها، إضافة إنشاء مراكز أبحاث للطوائف، والنحل و الجماعات، و القيام بدراسات معمقة حول التطرف و الغلو، و درء الشبهات و الأفكار الضالة، و المنحرفة و التصدي للعنف و الإرهاب و الإجرام بكل أشكاله وأنواعه .

¹ عبد الله التركي، الأمن الفكري، دار رابطة العالم الإسلامي، السعودية، ط1، 1422 هـ، ص 50.

إضافة إلى الإهتمام بالفتوى ومكانتها داخل المجتمع الجزائري، و دورها في تعزيز الأمن الفكري و الديني للأفراد و حمايتهم من الإنحراف و الضياع، و التأثر بالشبهات الضالة، والمضلة حيث يكونون عرضة للإستغلال و الإستهداف .

و بذلك يمكن أن نقول أنّ جميع هذه المتطلبات و المرتكزات و المقومات تسعى إلى حماية الفرد و المجتمع و الدولة، و إلى تحقيق الأمن الديني و الاجتماعي، و حفظه من جميع المهددات و الأخطار التي تعترضه .

المطلب الثالث : تطور وسائل تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في ظل العولمة

يعتبر عصر الألفية الثالثة بمثابة عصر تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، كما يعتبر بحق عصر السماوات المفتوحة، والأقمار الاصطناعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية و انتشار الألياف البصرية، والوسائط الإلكترونية كالأنترنت، و ظهور مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، و وسائل الإتصال المتطورة، مما سهل عملية التواصل بين الأفراد و المؤسسات، و ما أدى إلى زيادة فاعلية التواصل نظرا للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام الحديث محليا و دوليا ، تزامنا مع السياق العام للعولمة، و ما تحمله من مفاهيم و سياقات مختلفة.

وفي ظل كل ذلك نجد أنّ أمتنا اليوم تتعرض لحملات و مخططات مدروسة لتشويه معالمها الرئيسية و قيمها الدينية و الثقافية و حتى الإجتماعية، و محاولة ربطها بتيارات تتناقض مع هويتها، و مع مرجعيتها الوطنية، و يأتي في المقدمة ذلك الغزو الثقافي، بإستخدام البث التلفزيوني المباشر، حيث توفرت للغرب القدرة على اختراق الحدود الإقليمية و جدران المنازل¹. لذلك تعتبر وسائل الإعلام المسموعة و المقروءة في وقتنا الحاضر عوامل تجتذب الجمهور، و أداة لتوصيل المعلومة، و تقديم الحقائق، و يعتمد عليها الأفراد، في عملية التواصل و التفاعل داخل المجتمع و منظماته و مؤسساته المختلفة .

¹ عبد الرزاق محمد الدليبي ، عولمة التلفزيون ، دار حرير للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2005 ، ص 69.

ولذلك فالبرامج الأجنبية الوافدة عبر الأقمار الصناعية هي النتيجة الحتمية لتطور تكنولوجيا الإتصال، وهو تطور لا يقف عند حدود دولة، أو دول بعينها، فشؤون الإتصال الآن تمتد إلى الكرة الأرضية، و تأثر في شعوب العالم¹.

أمّا في الجزائر فنجد أنّ السياسة الإعلامية مازالت بعيدة عن الآمال و الرهانات و التحديات الراهنة، حيث أنّ الصناعة الإعلامية ما زالت في مهدها، و خاصة إذا تكلمنا عن مجال الإعلام الديني، ونشاطه في الجزائر، سواء أكان ذلك في القطاع الخاص أم العام، ففي القطاع الخاص، و بعد السماح بإنشاء قنوات فضائية خاصة، حيث تحاول بعضها تقديم برامج و حصص دينية موجّهة للمشاهد الجزائري، و الهدف منها تغيير و جهتهم عن القنوات العربية و الأجنبية الأخرى.

أمّا القطاع العمومي، فنجد أنّ التلفزيون الحكومي، قام بإطلاق قناة القرآن الكريم التلفزيونية، و كذلك تم إطلاق قناة القرآن الكريم من طرف الإذاعة الوطنية تماشيا مع التطور الإعلامي الملحوظ، وومراعاة للظروف التي دعت إلى ذلك من خلال محاولة تقديم خطاب ديني موجّه عنوانه الاعتدال والوسطية، بعيدا عن التشدد والتنطع، محاولا ملء ذلك الفراغ الذي استغله البعض من أجل التحريض، و زرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، حيث كانت الخطابات المعلبة، والمستوردة من وراء الحدود، هي السلعة الرائجة في سنوات التسعينات، حيث فقد الأفراد ثقمتهم في علمائهم و في مرجعيتهم الدينية الوطنية، وبذلك كانت نتيجة هذه الخطابات هي بروز ظاهرة الإرهاب والقتل والسلب والتفسيق، والتكفير والتبديع واستغلال خيرة الشباب الجزائري والزّج به في مستنقع الحرب الأهلية.

كما يرى العديد من المتابعين أنّ الإعلام الديني في الجزائر مدعو إلى اليقظة والإنتباه إلى ما يخطط له من طرف الدوائر الخارجية، والتي تترى بالشباب، وتحاول التغيير بهم واستغلالهم من خلال استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تجنيدهم في صراعات و حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، خاصة في العراق و سوريا و ليبيا و اليمن .

¹ حمدي قنديل، الإعلام العربي و التكنولوجيا الحديثة الإتصال، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 35.

ولقيام إعلام ديني وانطلاقة حقيقية له ليكون في مستوى المواجهة والتحديات والرهانات الداخلية والخارجية، خاصة في هذه المرحلة هو :

- إرساء إعلام ديني يتميز بالكفاءة العلمية والتقنية، ووجود بني تحتية تواكب التطور التكنولوجي والعلمي، و اعتماد وتوفير موارد مالية كافية على تحقيق و تطوير أداء هذه الفضائيات ، من خلال تسخير جميع الخبرات و الكفاءات المؤهلة من الكليات والجامعات لهذه القنوات .

- إيجاد وصناعة برامج مرئية ومسموعة قوية وراقية ذات مضمون هادف، تستجيب لحاجات ورغبات واستفسارات الجمهور، وقادرة على تقديم الصورة الحقيقية للدين الإسلامي، و وفق أصوله المبنية على الوسطية والإعتدال من خلال تقديم قوة الحجة و الإقناع، و التأثير، وتنويع المادة الإعلامية والتركيز على البرامج الحوارية والتفاعلية الخلاقة، والقريبة من الواقع المعاش، ومناقشة القضايا المعاصرة و المستجدة ، و التي تهم جميع فئات وأطياف المجتمع مع التركيز في طرح المادة الإعلامية على الخصوصية الجزائرية، و على اعتماد المرجعية الدينية الوطنية .

و في هذا الإطار دعت الدكتورة عبلة الكحلوي الأستاذة بجامعة الأزهر إلى توحيد الجهود لتقديم الخطاب الديني الإعلامي في أفضل حال، و الخروج به إلى العالمية، و ملاحظة الفروق الجوهرية بين ما هو مشترك إنساني وما هو خصوصية حضارية، و لابد أن يراعي الخلفية الثقافية و العقدية و الاجتماعية للمتلقين، و بوجود برامج اجتماعية و جماهيرية داعية إلى العمل التخصصي والنوعي واستيعاب الجمهور، مع مراعاة تنوع ثقافتهم، و تجنب السلبية و الإرتجالية و الحماس، و الإمتزاج بمفهوم الأمة¹.

- كما أنّ ظهور العولمة، و بإختلاف أشكالها و وسائلها المعاصرة، و التي تحاول القفز على الخصوصيات و المرجعيات، و نشر المفاهيم الجديدة و الطارئة عن قيم و عادات و تقاليد

¹ قانة حسينة ، الإعلام الإسلامي في مواجهة العولمة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية ، 2009/2008 ، ص 101.

المجتمعات العربية، و غرس تلك الأفكار و المفاهيم، في صورة صراع غير متكافئ الأدوات و الوسائل، لإعادة إنتاج سلوكيات و ثقافات جديدة تستطيع فيما بعد الهيمنة و السيطرة على هذه المجتمعات بدون مقاومة .

لهذا، فسلح المرجعية الدينية هو السلاح الأنسب لهذه المعركة، وبواسطتها يمكن فرض الهوية الدينية والثقافية، و وقف سياسة الإختراق الثقافي و الإيديولوجي، و ما يشكله كل هذا من أخطار على الأمن الفكري و الديني و الاجتماعي .

• كما أنّ على السلطات الجزائرية أن تشجع الإستثمار في مجال الإعلام الديني، سواء أكان قطاعا عاما، أو خاصا، فالدولة لا يزال من واجبها أن تقدم الكثير في هذا المجال، حتى تضمن للمجتمع الحق في الإعلام الديني.¹

و عليها أن تقف في وجه من يريد المساس بالوحدة الوطنية، و السيادة، و بث الفرقة و الفتنة من خلال العمل على توحيد الخطاب الديني، و الإعتماد على المرجعيات الوطنية، وعلى الكفاءات الجزائرية، و التي لها قدرة على معرفة واقع الجزائريين و على احترام خصوصياتهم و هوياتهم الوطنية.

• كما أنّ انتشار و تطور و سائل الإعلام و الإتصال، يستدعي من القائمين على الحقل الديني في الجزائر، و جميع الشركاء، أن يواكبوا هذا التطور، وذلك من خلال الولوج، و استخدام لمواقع التواصل الاجتماعي، و لمواقع إلكترونية، و ذلك بنشر وإظهار جميع مكونات المرجعية الدينية، في قالب معاصر تفهمه جميع فئات المجتمع الجزائري ، وإبراز صورة المرجعية الدينية و جدوى التمسك بها في ظل فوضى المرجعيات التي باتت تنخر النسيج الاجتماعي و تهدد أمن الدول، و المجتمعات .

• الدعوة إلى التوجه إلى فهرسة ما هو مطبوع منه من مؤلفات الإستفادة منها من طرف الطلبة و الباحثين، كمادة علمية سهلة الوصول إليها .

¹ مولود محمول، المرجعية الدينية الجزائرية، و أسئلة المرحلة، مرجع سابق، ص 19/4.

المطلب الرابع : الدعوة إلى التجديد وإعادة الإنتاج

إنّ الدعوة إلى عملية التجديد في المذهب المالكي وإلى إعادة قراءة التراث الفقهي الذي يعتبر في الحقيقة مادة اجتماعية بحتة تتأثر بالمجتمع وترتبط به ارتباطا وثيقا إلا أنه نتاج لواقع معاش وحيّز مهم في الحياة الفكرية و العلمية والتشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية و الدينية و حتى التاريخية للأفراد والدول، وهذه الدعوة إلى إعادة إنتاج المادة الفقهية أصبحت اليوم أكثر إلحاحا و إلزاما نظرا لتجدد القضايا المعاصرة ، و تغير الزمان و المكان و الأشخاص وكذلك النمط المعيشي واختلافه من منطقة لأخرى ومراعاته لخصوصيات الأفراد، و مصالحهم، و مسايرة الزمان و المكان و استجابة لتحديات الواقع المتغيّر و المتسارع و المتجدد في آن واحد، إضافة إلى الظروف المحيطة اليوم بالأفراد والدول، والتي جميعها تستدعي المزيد من العمل و الجهد في سبيل التمسك بالمرجعية المالكية، و العمل على إعادة تجديد و إعادة إنتاج لهذا التراث الفقهي لأنه اختيار علمي و تاريخي في الجزائر، ولأنها حريصة على الوحدة المذهبية، التي تستلزم الوحدة الوطنية، و الحفاظ على الإنسجام الاجتماعي و تحقيق الأمن الفكري والديني، ووضع السلم الاجتماعي تحت غطاء تحقيق المقاربة الأمنية التي ترى فيها الدولة الجزائرية وجود وتربص مجموعة من الدوائر تحركها جهات أجنبية، تعمل على تقويض الأمن، و تهدده بشتى الوسائل المتاحة، لذلك أصبح لزاما ومن الضروري العمل على تجديد وإعادة قراءة للمذهب المالكي لكي يواكب روح العصر، و تحولاته، ويتماشى والتحديات و الرهانات التي تنتظره، خاصة مع ظهور العولمة، و تحديات انتشار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، وكثرة المواقع الإلكترونية، و مواقع التواصل الإجتماعي، و صعوبة تتبعها، مما أدى إلى فوضى في حصر المرجعية الدينية الوطنية، و إختراقها من طرف أياد مجهولة استغلت الأوضاع على حين غرة، حيث كان أفراد المجتمع هم الضحايا لهذا الإختراق الذي حاول أن يقضي على الهوية الوطنية، و الخصوصية الدينية الجزائرية، و المتمثلة في المذهب المالكي لكن هيمت أن يتحقق ذلك، فالمذهب المالكي قد رسا سفينته في الجزائر منذ القديم، و تقبله الأفراد، و احتضنه العلماء، و حافظت عليه الدولة من الاندثار و النسيان.

إلا أن مسؤولية المحافظة على هذا الإرث الفقهي العظيم تقع على عاتق الجميع بحكم أنه هو الذي يمثل المرجعية الدينية للشعب الجزائري، وأصبح يرتبط بالخصوصية الوطنية، وذلك من خلال اتخاذ تدابير حقيقية، وإرساء مبادئ، وتحقيق مظاهر تجديد هذا الإرث، حتى يستطيع إنتاج مادته التراثية من جديد وفق مقتضيات العصر ورهاناته المتعددة، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

1- تنقيح المذهب وإعادة قراءته: إنَّ من أهم مظاهر تجديد المذهب المالكي هو تنقيح وإعادة كتابة المادة الفقهية بلغة العصر اليوم، وذلك من خلال توضيح وتحليل تلك المسائل والأحكام والأقضية التي كتبها المتقدمون في المذهب والتي شبهها البعض بالطلاسم، والألغاز لإعتمادها على الإختصار، وعلى روح ذلك العصر، ومتطلباته الاجتماعية والتاريخية، لذلك يستوجب قيام حركة فقهية تتماشى وتحوّلات العصر، وتراعي أعراف الناس وعاداتهم الجديدة، وتلتفت إلى مصالحهم، ومتطلباتهم، ومع ما يتناسب وظروفهم المعيشية وبيئتهم الاجتماعية المتغيرة زمانا ومكانا، تعمل هذه الحركة على استبدال مصطلحات وأمثلة جديدة من واقع الأفراد، ومن بيئتهم الاجتماعية التي ينتمون إليها، وربط تلك المسائل الفقهية بأدلتها وتبيان علل الأحكام، والحكمة التي من أجلها شرعت هذه الأحكام، وذلك بإتباع ومعرفة مقاصد الشارع في ذلك لكي يقتنع السامع بها، ويطمئن قلبه لها، لأن المتأمل في أصول وقواعد المذهب المالكي يدرك غزارة فقهه، وقدرته على مسابرة الزمان والمكان، واستجابة للتحديات، ومقتضيات المرحلة، لذلك فهو أحكام ومواد بحاجة إلى تنقيح، وغرلة، وتقعيد، وتنظير، وترجيح، وتوجيه، وتحليل، وتعليل، وتدليل خدمة للأفراد المجتمعات، ومسابرة لكل الرهانات والمتطلبات الجديدة للأفراد، والمطروحة للنقاش والتحليل، خاصة في مسائل المعاملات والمسائل الإقتصادية، والمالية و في هذا الصدد يقول: شهاب الدين القرافي " ... فعلى هذا يجب على أهل العصر تفقد

مذاهبهم، فكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به، ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه، لكنه قد يقل وقد يكثر...¹.

2- فتح باب الاجتهاد: إن فتح باب الاجتهاد اليوم في المادة التراثية الفقهية هو دعوة إلى مساهمة روح العصر، و متطلباته المتجددة و مستجداته اليومية، مع ما يواجهه الأفراد اليوم من قضايا و مشاكل متعددة.

والذي يلتفت ويستقرأ تاريخ المذهب المالكي يجد أن فقهاء لم يقفوا موقف المتفرج، ولم يرضوا بالتقليد والجمود والتعصب في آرائهم، بل حملوا لواء الاجتهاد في المذهب، وكانت لهم صولات و جولات في هذا الباب، حتى اشتهر من علمهم مخالفة المذهب²، وقد كان ذلك سببا في بقاء المذهب و المحافظة عليه، و سببا في انتشاره، و قبوله لدى العامة، و يرى البعض أن الاجتهاد هو عامل و حيد و أساسي يمكن بواسطته تحليل جميع القضايا المعاصرة و توفير الحاجات البشرية للفرد و المجتمع، وحتى يستطيع الأفراد التمتع، والاستفادة من المستجدات في جميع نواحيها مساهمة للتقدم والإزدهار، ورفعا للحرج والمعوقات، وتذليل الصعاب خاصة وأن المادة التراثية التي ربما قد انتهت صلاحيتها الثقافية والاجتماعية، و حتى التاريخية فأصبح لزاما الخوض في سبيل حل القضايا المعاصرة، و المسائل المستجدة مواجهة هذه المتغيرات و مواكبة الإختراعات الحديثة، و تطبيقها تطبيقا صحيحا في عصرنا الحالي.

3- الإهتمام و التركيز و التوجه في عملية التجديد على جانب المعاملات من خلال إعادة إخراج لتلك الأحكام الفقهية والقواعد، وربطها بالواقع المعاش، و خاصة في فقه النوازل الخاص بالمعاملات المالية والبنكية، والشركات إضافة إلى تحليل الأزمات الإقتصادية، و قضايا المربحة والبيوع والرهن، والحقوق العينية و العقود و الإئتمان والكفالات والملكية ... وتقديم بدائل وحلول لكل هذه القضايا و المسائل المعاملاتية، خاصة و أن المذهب المالكي غني بالمادة الفقهية الخاصة بالجانب المعاملاتي و المالي.

4- تفعيل أحكام و قواعد المذهب المالكي على أرض الواقع، و ذلك من خلال تجسيد ما يلي:

¹ القرافي، الفروق، ج 2، ص 109.

² قطب الرسيوني، مدخل إلى تجديد الفقه المالكي، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1 2006، ص 52.

- استخراج نظريات و قوانين و قواعد و أحكام فقهية عامة، تتم صياغتها في نسق علمي و يتم الإعتناء بها من خلال إبراز أحكامها و أركانها و شروطها، و تشجيع ذلك، كالتي قام بها و وضعها كل من الإستاذ محمد أبو زهرة، و محمد الزرقا كنظرية الملكية، و نظرية التعسف في إستعمال الحق، و نظرية الظروف الطارئة، و نظرية الإشتراط لمصلحة الغير¹.
 - العمل على تقنين قواعد و أحكام المذهب المالكي، و استغلالها في الجانب التشريعي و سد الفراغ الحاصل في العديد من القوانين، و التشريعات في العديد من المسائل و القضايا، إضافة إلى استعانة رجال الفقه و القضاء و استغلال ذلك في الاجتهادات القضائية، و في تعليل الأحكام و الترجيح، خاصة في المسائل و القضايا المستحدثة و المستجدة.
- 5- إنَّ عملية تجديد الأحكام الفقهية و المادة التراثية يحتاج إلى جهود مشتركة من السلطات المعنية، و تكاتف جهود العلماء و الباحثين و الدّارسين و المتخصصين و إنشاء مؤسسات و مراكز تعمل على إحياء تراثه و بعثه من جديد في قالب معاصر، مع خطط و آفاق لتطويره و العناية به، و تقديم كل الإمكانيات المتوفرة في سبيل تحقيق هذا الهدف.
- 6- تشجيع الشباب على تبني المذهب المالكي و إقناعهم على الإنكباب على دراسته بطريقة و بلغة فقهية معاصرة، و بمنهجية أكاديمية، و التخصص في دراسة الفقه المالكي و التعمق فيه، مع تقديم نماذج محلية يتم الاعتناء بها و تقديم الدعم و التشجيع لها.
- 7- تبني الدعاة و الأئمة و الفقهاء و المفتون الخطاب الديني المعتدل البعيد عن الغلو و التطرف على ضوء المرجعية المالكية، مع امتلاكهم لقوة الحجة و الإقناع و الدليل، مع مجابتهم للدعوات التي تحارب المذهب المالكي و تلغي المذهبية و المرجعية الدينية، و تزدرى أقوال العلماء، و ترد فتاويهم و لا تعترف بما يقدمونه من علم و فقه و إرشاد للأفراد.
- 8- استغلال وسائل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في عملية تطوير و تجديد المادة الفقهية، و إعادة إنتاجها بلغة معاصرة عبر استخدام الوسائط الإلكترونية كالكتاب الإلكتروني، و

¹ المرجع نفسه، ص 38.

اقتحام وإنشاء المواقع الإلكترونية العلمية ، و عملية النشر في مواقع التواصل الاجتماعي كالـفيسبوك و اليوتوب و تويتر ... إضافة إلى الإستعانة بالمؤسسات الإعلامية كالقنوات الفضائية و الإذاعية كوسيلة للتواصل ، و التفاعل بين الأفراد ، و العمل على توصيلها إلى شرائح المجتمع المختلفة .

9- الإستعانة بالمختصين و الأكاديميين و العلماء في شتى العلوم و أنواعها كالعلوم الاجتماعية و الإنسانية و القانونية و السياسية و الإدارية و الطبية ... كقيمة مضافة في عملية تطوير المادة التراثية ، و الاستفادة من الإكتشافات و الإختراعات العلمية من اجل تقديم ما هو أفضل و أصح للأفراد المجتمعات .

10- القيام بتنظيم ملتقيات و ندوات وطنية و دولية حول المذهب المالكي، و المساهمة في إبراز مادته التراثية الخصبة، و الطرق الكفيلة و المثلى على تطويره، و تجديده و تجديد مضامينه، في ظل التحديات المعاصرة لكي يصبح مادة سهلة المنال للملتقى، و يسام في حل القضايا و المشاكل المطروحة على الأفراد و المجتمعات و الدول.

11- الدعوة إلى توجيه الباحثين بجهودهم لإخراج ذخائر التراث المالكي، و التي لا يزال الكثير منها حبيس رفوف المكتبات العتيقة تعبت بها الأرضة و الأتربة .

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل، وبالتفصيل إلى المرجعية الدينية وواقعها في الجزائر من خلال الكلام على مفهومها وأهميتها لدى الأفراد والمجتمعات، وأهم دوافع الدولة الجزائرية للاستنجاذ بالمذهب المالكي اليوم، و كأنّ التاريخ يعيد نفسه خاصة بعد استقرارنا لتاريخ المذهب، و تطوره و انتشاره، كما حاولنا أن نقف على أهم المكونات و الوسائل التي تعمل على نشر هذه المرجعية سواء أكانت مؤسسات رسمية أم غير رسمية ...

كما حاولنا التطرق إلى أهم الأدوات التي تؤدي إلى تفعيل المرجعية الدينية في واقع الجزائريين سواء أكان ذلك في التشريع أو في المناهج التربوية و في المعاهد، و في مؤسسة الفتوى، و بقية مؤسسات المرجعية الدينية .

كما تطرقنا في الأخير إلى أهم الرّهانات والتحديات التي تواجه المرجعية الدينية في الجزائر سواء أكان من التهديدات الطائفية المذهبية، و في سبل و كيفية تحقيق الأمن القومي و الديني إضافة إلى مدى مواكبة المرجعية الدينية لتطور وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال ثم في الأخير تطرقنا إلى أهم الطرق و المظاهر التي تستطيع بها القيام بعملية تجديد و تطوير المادة الفقهية و التراثية للمذهب المالكي و الرقي بها نحو الأفضل مسايرة للتطورات الحاصلة في شتى ميادين الحياة، ونحو تقديم ما هو أفضل وأصلح للأفراد و المجتمعات .

الفصل السادس (الجانب)

الميراني للدراسة

تمهيد :

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز كل الإجراءات المنهجية للدراسة ونتائجها ، وهي إجراءات يتوجب على كل باحث إعطائها العناية الكافية والوافية، وهي التي تمثل الإطار التوضيحي والتنظيمي لأي دراسة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يهدف الأول إلى تحديد مجالات الدراسة (المجال المكاني والزمني والبشري)، بالإضافة إلى عينة الدراسة وكيفية اختيارها، والتحقق من خصائصها، إضافة إلى التطرق إلى المناهج المستخدمة، والتقنيات المعتمدة.

أما المبحث الثاني فخصصناه إلى بناء وتحليل جداول الدراسة، من خلال الدراسة الميدانية للفرضيات المعتمدة في الدراسة، و من خلال تحليل تلك البيانات، إنطلاقاً من جداول إحصائية توضيحية، نهتم فيها بإبراز إرتباطات، وتداخلات هذه البيانات والخصائص مع الظاهرة المدروسة، ومن ثمة إختبار صدق فرضيات الدراسة.

أما المبحث الثالث والأخير، فقد تم تخصيصه لعرض نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات المعتمدة ، ثم نقدم إستنتاجاً عاماً لما أسفرت عليه الدراسة من نتائج ، سعياً منا نحو تحقيق ما تهدف إليه الدراسة.

المبحث الأول : مجالات الدراسة وإختيار العينة ومناهج وتقنيات الدراسة

المطلب الأول : مجالات الدراسة

يعتبر تحديد مجالات الدراسة إحدى أهم الخطوات المنهجية التي لا يمكن الإستغناء عنها في الدراسة السوسولوجية، كون أن هذه الخطوة تبين المنطقة التي أجريت بها الدراسة، والأفراد الذين أسقطت عليهم هذه الدراسة، والمدة الزمنية المستغرقة ، وبالتالي تحديد المجال المكاني و الزماني، و البشري.

أولا:المجال المكاني

من الناحية الإدارية ظهرت ولاية الأغواط بعد انفصالها عن ولاية ورقلة سنة 1974، وقدرت مساحتها آنذاك بحوالي 400،112 كلم²، وتتكون من خمس دوائر هي : آفلو، الأغواط، غرداية متليلي، المنيعه، و مع انفصال كل من غرداية، و متليلي و المنيعه عنها سنة 1985، أصبحت مساحتها تقدر ب 52،250 كلم².

يبلغ عدد سكانها 716219 نسمة، حسب آخر الإحصائيات، حيث يتوزع السكان على 24 بلدية، وفي 12 دائرة¹.

تقع ولاية الأغواط جنوب الجزائر، إذ تعتبر بوابة الصحراء، تبعد عن عاصمة الجزائر ب400 كلم²، يحدها شمالا كل من ولايتي الجلفة وتيارت، والشمال الشرقي كذلك الجلفة وجنوبا ولاية غرداية، وغربا ولاية البيض، إقليمها يتوزع بين الهضاب العليا سلسلة الأطلس الصحراوي ، والصحراء الكبرى.

¹ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الأغواط، اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكن والسكان، سجل تعداد السكان، ولاية الأغواط لسنة 2020.

لها شبكة طرقات برية، وعلى رأسها يأتي الطرق الوطني المزدوج رقم 01، وهو نفسه الطريق العابر للصحراء، والذي يشق إقليم الولاية من الشمال إلى الجنوب، ونجد كذلك الطريق الوطني رقم 23 الذي يربط مقر الولاية بولاية تيارت مروراً بمدينة آفلو، إضافة إلى الطريق رقم 47، الذي يربط مدينة آفلو بولاية البيض، إضافة إلى امتلاكها لمطارين أحدهما مطار حاسي الرمل بجنوب الولاية ومطار مولاي الحسن الواقع ببلدية ناصر بن شهرة القريب من مقر الولاية¹.

ولاية الأغواط هي ولاية محافظة، لها جذور عابقة في التاريخ، كما في الحاضر، كما تعتبر المهد الحقيقي للزاوية التيجانية بعين ماضي، هذه الطريقة الصوفية التي تملك ما لا يقل عن 20 مليون من المريدين والأتباع لها، من أبناء قارة إفريقيا، وآسيا.

سياحياً، تمتاز الولاية بمنطقة كاف الملح ببلدية تاجرونة قرب الحدود مع ولاية البيض إضافة إلى قصر كوردان والزاوية التيجانية، بالإضافة إلى وجود مناطق سياحية غاية في الروعة، والجمال، مثل: منطقة الغيشة، تاويالة، لاماية، عين سفيسيفة، الحصباية، الميلىق وفوهة تالمزان.

أما اقتصادياً، فتشتهر الولاية بإنتاجها للغاز الطبيعي، حيث تمتلك حقول هامة بمنطقة حاسي الرمل، وحاسي الدلاعة، وبها احتياطي ضخم من هذه المادة الحيوية التي تضخ عبر عدة أنابيب لتغذي العديد من الدول الأوروبية²، إضافة إلى وجود عدة محطات لإنتاج الطاقة الشمسية كطاقة نظيفة للبيئة في جنوب الولاية.

¹عمار درياس، السياحة في المناطق العمرانية والقصور والواحات، حالة ولاية الأغواط، المركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية في العمران 2009، ص25.

² الموسوعة العالمية ويكيبيديا، ولاية الأغواط، تم التصفح بتاريخ 2019/10/20. ar.m.wikipedia.or

أما بالنسبة لتوزيع المساجد، فإن الولاية تتوفر على 200 مسجداً، تقام فيها الصلاة¹، تتنوع بين الأثري والعادي .

ثانياً: المجال الزمني

بدأت الدراسة الإستطلاعية في شهر مارس من عام 2020، وذلك بإجراء بعض المقابلات الإستكشافية مع بعض الأئمة الذين تم الإتصال بهم، بحكم معرفتنا الشخصية المسبقة لهم وآخرين قمنا بزيارتهم بمقر عملهم، وآخرين التقينا بهم بمقر مديرية الشؤون الدينية والأوقاف للولاية، إضافة إلى اتصالنا بمصلحة المستخدمين والموظفين لذات المديرية، حيث قدم لنا رئيسها جميع المعلومات والبيانات على أئمة الولاية ومساجدها، إلا أن هذه المقابلات الإستكشافية توقفت بسبب غلق المساجد، التزاماً ببرتوكول محاربة وباء كورونا (كوفيد 19) حيث كان كل ذلك سبباً في التأثير، وابطاء وتأخير دراستنا الميدانية ككل .

وقد حاولنا استثمار كل ذلك في صياغة أسئلة الإستمارة ، والتي عمدنا إلى تحكيما مع بعض الأساتذة الأفاضل بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، وكذلك باتصالنا بمجموعة من الأئمة بصفتهم الفئة الأكثر معرفة بميدان بحثنا، حيث يعتبرون المحور الأساسي للتوجيه الديني والإصلاح الإجتماعي لفئات كبيرة تتأثر بخطابهم وارشاداتهم وفتاويهم، وعلى مدى قدرة قوة الأئمة العلمية و المهارية، يكون الأثر إيجابياً وفعالاً .

حيث أن كل هذه الإجراءات أخذت منا ما لا يقل عن 04 أشهر من عمر البحث، وبعد تعديل أسئلة الإستمارة على ضوء المعطيات السابقة، حاولنا ربح الوقت أكثر، من خلال اتصالنا بالسيد مدير الشؤون الدينية بالولاية، الذي قدم لنا المساعدة والسماح لنا بالترخيص بتوزيع الإستمارات على الأئمة، وذلك بعد قرار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالفتح التدريجي للمساجد ابتداءً من يوم 2020-12-01، حيث تمكنا من تسليم وتوزيع الإستمارات على الأئمة

¹ مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط مصلحة المستخدمين ، سنة 2020.

وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمساجد، إضافة إلى مساعدة مصلحة المستخدمين بالمديرية، استغلالاً لزيارات الأئمة بمناسبة تسوية بعض أمورهم الإدارية، وهكذا أخذت منا هذه العملية (توزيع الإستثمارات واسترجاعها) زهاء 03 أشهر كاملة بسبب الصعوبات التي وجدناها في استرجاع الإستثمارات الموزعة ابتداءً من 2020/12/02 إلى غاية 2021/03/02 خاصة مع بقاء تطبيق الإجراءات الإحترازية لوباء كورونا، أما عملية تفريغ البيانات وتحليلها فقد استغرقت هي كذلك حوالي 03 أشهر من العمل المتواصل والدؤوب .

ثالثاً: المجال البشري

يبلغ العدد الإجمالي لأئمة المساجد بولاية الأغواط 200 إماماً، يمارسون مهنتهم بصفتهم موظفين ورجال دين رسميون حسب رتبهم الوظيفية بالشكل التالي :

(76) إمام أستاذ، (114) إمام مدرس، (10) إمام رئيسي.

كما أن هناك أئمة متطوعون، لكننا استثنينا من الدراسة، لأنهم لا يخضعون لنفس الضوابط، والشروط، والمعايير التي اعتمدنا عليها، إضافة إلى أنهم غير مصنّفين وظيفياً مثل باقي الأئمة.

أما تصنيف المساجد فهي كالتالي:

✓ 01 مسجد قطب (قيد التشييد)

✓ 17 مسجد أثري

✓ 06 مساجد وطنية

✓ 177 مسجد محلي

تضم المنطقة الشمالية لولاية الأغواط 12 بلدية بها 110 مسجداً، أما المنطقة الجنوبية، فتضم كذلك 12 بلدية بها 90 مسجداً، هذه المساجد كلها تملك صفة الرسمية والإعتماد، وتقام بها صلوات الجمعة، علماً أن هناك العديد من المساجد قيد

التشييد،¹ وأخرى غير رسمية مازالت تنتظر رخصة الإعتماد من طرف السلطات المعنية .

المطلب الثاني: العينة وطريقة إختيارها

أولا : مجتمع وعينة الدراسة

تعتبر العينة من أهم خطوات البحث العلمي في الدراسات الوصفية ذات الجانب الميداني بحيث يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة، تتميز بمجتمع كبير الحجم، فيضطر لأخذ جزء من هذا المجتمع ، تتوفر فيه جميع المقومات الممثلة للمجتمع الكلي للتعبير عنها، بإعتبار أن الجزء يعبر عن الكل .

فالعينة هي مجموعة العمليات التي تسمح بإختيار جزء فرعي من مجتمع البحث يهدف بتكوين عينة² .

فالعينة دور كبير في نجاح البحث الإمبريقي، لذلك يتوجب أن يكون مجتمع البحث ممثلا ومتجانسا يخدم أغراض وأهداف البحث ،ولهذا يقوم الباحث بإختيار العينة التي يحتاجها موضوع بحثه، فطبيعة الموضوع وأهدافه هي التي تحدد للباحث طبيعة العينة.³ حيث أننا وضعنا عينة مجتمع البحث، والتي هي عبارة عن أئمة مساجد الجزائر، حيث كانت عينة الأئمة التي خضعت للدراسة هي عينة أئمة ولاية الأغواط .

¹ مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ،مصلحة المستخدمين ،سنة 2020.

² موريس أنجريس ،مرجع سابق ،ص57.

³ المرجع نفسه ،ص301.

ثانيا : طريقة إختيارها (المسح الشامل)

في الدراسات السوسولوجية يجد الباحث نفسه أثناء جمع البيانات الميدانية مطالب بإنتهاج أحد الأسلوبين من المسح لمجتمع الدراسة، إما بالمسح بالعينة، أو المسح الشامل، وذلك حسب طبيعة الموضوع المتناول، وحسب متطلبات الدراسة الميدانية، فالباحث يلجأ إلى المسح بالعينة إذا كان مجتمع البحث كبيرا، ولا يستطيع مسحه مسحا شاملا، ومن شروط العينة في هذه الحالة أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي، إذ تتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع¹، أما المسح الشامل، فإنه يعني أن الباحث بإمكانه دراسة المجتمع كله دون استثناء².

وعلى ضوء ذلك أثرنا استعمال المسح الشامل، انطلاقا من أسباب علمية، وهي أننا لا نملك المبررات الكاملة لإعتماد المسح بالعينة، مادام أن مفردات بحثنا محصورة العدد، حيث أن عدد الأئمة هو (200 إماما) على مستوى تراب ولاية الأغواط يمثلون عينة من مجتمع البحث الكلي من أئمة مساجد الجزائر.

المطلب الثالث: مناهج وأدوات الدراسة

1- منهج الدراسة :

يعبر المنهج عن الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة³، و المنهج هو الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة عن العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، و تحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة⁴.

¹ حسن منسي، مناهج البحث التربوي، دار الكندي، الأردن، ط1، 1993، ص92.

² عماد عبد الغني، منهجية البحث في علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت لبنان، ط1، 2007، ص51.

³ عمار بوحوش، محمد ذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1985، ص 12.

⁴ أحمد بدر، أصول البحث العلمي و مناهجه، مصدر سابق ص 33.

ولما كان طبيعة الظاهرة المدروسة و الهدف منها هي التي تحدد نوع المنهج المتبع و أدوات جمع و تحليل البيانات، فإن الدراسة التي نحن بصدددها، تهدف أساسا إلى الكشف عن الأدوار التي لعبها المذهب المالكي في الماضي، و عن أهم ما ينتظره اليوم من تحديات و رهانات، باعتباره المرجعية الدينية الوحيدة للشعب الجزائري والدولة الجزائرية، وذلك من خلال رصد اتجاهات الأئمة في الجزائر، و دورهم في العمل به مدى تفعيله، والعمل به على مستويات الخطاب الديني، و المتمثل في الفتوى، لذلك فإن المنهج الملائم لذلك هو المنهج الوصفي، الذي يسمح بوصف طبيعة الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا، و النفاذ بعمق إلى أهم ارتباطاتها من أجل الحصول على نتائج علمية دقيقة، حيث لا يكتفي الباحث عن استخدام هذا المنهج بمجرد الوصف، بل عليه أن يسعى إلى إستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي أمكن الحصول عليها، وهذا ما يدفعه إلى ربط بعض الظواهر ببعضها، وإكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء كل ذلك التفسير الملائم.¹

فهذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، و التي تسعى إلى تتبع ظاهرة معينة بغرض التعرف على الدوافع و الأسباب التي أدت إلى اختيار المذهب المالكي و تبنيه، من طرف الدولة والشعب، باعتباره مرجعية دينية وحيدة للمجتمع الجزائري، و يعد المنهج التحليلي والميداني من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات من هذا النوع، حيث يتطلب وصفا و تحليلا صادقا للظاهرة، و يعد جهدا علميا منظما للحصول على أهم البيانات و المعلومات، و الأوصاف المتعلقة بالمشكلة مجال الدراسة .

وتبعا لإجراءات الدراسة الوصفية فقد إعتدنا في التحليل على أسلوبين :

الأسلوب الكمي: للتعبير أولا على خصائص المبحوثين من خلال جداول إحصائية بسيطة، ثم محاولة الكشف من خلال جداول إحصائية مركبة عن العلاقات الإرتباطية بين مؤشرات ومتغيرات الظاهرة المدروسة .

¹ إبراهيم عبد الوهاب، أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ط 1، 1985 ص 40.

الأسلوب الكيفي : كمحاولة لإستخراج الدلالات والمعاني السوسولوجية التي تحملها الجداول الإحصائية والكشف عن جوهر الأشياء ومعانيه الخفية وذلك بإستخدام الجانب النظري للدراسة .

2- أدوات وتقنيات الدراسة

تعتبر أدوات جمع البيانات من أهم الوسائل التي يتم من خلالها الحصول على المعلومات و الحقائق العلمية المتعلقة بظاهرة معينة، وتختلف هذه الأدوات حسب الموضوع المدروس كما أن لها علاقة بصورة أو بأخرى بالمنهج المستخدم، لذلك فهي تستدعي الدقة في الإختيار وبناء على المنهج المتبع في الدراسة، و في ضوء متطلبات الدراسة من الناحية الميدانية، و أهمية الحصول على البيانات اللازمة، و التي من شأنها أن تساهم إلى حد ما في نجاح الدراسة، إذا ما تم تطبيقها بموضوعية، و فاعلية، و على هذا الأساس قمنا باستخدام الأدوات التالية :

- **المقابلة :** حيث تقتضي تقنية المقابلة اتصالا مباشرا بين الباحث و المبحوثين، و هي تسهم في بناء علاقة تفاعلية من طرف الباحث والمرتبط بهدف معين من أجل الحصول على المعلومات، فمن جهة يقوم المبحوث بإعطاء وجهة نظر حول الظاهرة المدروسة ومن جهة أخرى، يدعم الباحث هذا المبحوث على الإستفاضة أكثر فيما يقول¹.

وقد كان استعمالنا للمقابلة كأداة مدعمة، ومساعدة على وضع الأسئلة، وتحليل البيانات التي تضمنتها الإستمارة، لذلك فقد إتخذت شكلا غير منظم، وبعدها محدود، و عبر فترات زمنية مختلفة، تبعا للأهداف المرحلية لسير الدراسة، وبسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، ففي المراحل الأولى كانت استكشافية ساعدتنا على بلورة الإشكالية، و الفروض وفي المراحل الأخرى كان الهدف منها المساعدة على وضع الأسئلة، و تحليل بيانات الإستمارة .

- **الإستمارة :** تعتبر الإستمارة الوسيلة الأكثر شيوعا من حيث الإستخدام، و ذلك لأنها تعطي المبحوث وقتا كافيا لفهم الأسئلة، و الإجابة عليها، فالإستمارة هي "عبارة عن

¹ المرجع نفسه، ص 25.

تقنية تتضمن مجموعة من الأسئلة تطرح على المبحوثين، في ضوء طبيعة الدراسة، و خصائص عينة البحث من ناحية، و فرضيات الدراسة، و التصور النظري، و أهداف الدراسة من ناحية أخرى¹.

فالإستمارة هي مجموعة مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق إستقصاء التجربة أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس، و هي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث و المبحوث.² حيث قمنا بتوزيع ما مجموع 200 استمارة على أئمة المساجد الذين يشتغلون في كامل تراب ولاية الأغواط، والذين تمكنا من الوصول إليهم.

وبعد التدقيق في الإستمارات المسترجعة، حيث تم الوصول إلى (196) استمارة، حيث ألغينا منها (6) استمارات، بسبب نقص الإجابات بها، وعليه، فقد كان عدد الإستمارات التي خضعت للتحليل الإحصائي هي (190) استمارة، بنسبة استرداد 0.95، وهي نسبة جد مقبولة، وتعتبر كافية لإجراء عملية التقدير (Estimation)، أو تعميم النتائج على المجتمع الأصلي.

ولقد تم تطبيق الإستمارة، كأداة للدراسة في الفترة الممتدة ما بين 02 ديسمبر 2020 إلى غاية 02 مارس 2021، وقد تضمنت على 50 سؤالاً موزعاً على أربعة محاور، هي كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، وقد احتوى المحور على (07) أسئلة، (من 01 إلى 07)

المحور الثاني: يتعلق بإتجاهات الأئمة نحو المذهب المالكي، وقد احتوى المحور على (11) سؤالاً، (من 08 إلى 18).

المحور الثالث: إتجاهات الأئمة نحو تفعيل المرجعية الدينية، وقد احتوى المحور على (14) سؤالاً، (من 19 إلى 32).

¹ فادية عمر الجولاني، تصميم البحوث الاجتماعية، و تنفيذها، المكتبة المصرية. مصر. 2006، ص 188.

² سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلالي، أسس المبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 77.

المحور الرابع: إتجاهات الأئمة نحو الرهانات والتحديات التي تواجه المرجعية الدينية ، وقد إحتوى المحور على (18) سؤالاً ، (من 33 إلى 50).

المطلب الرابع : الإختبارات والأدوات الإحصائية

إن إجراء الإختبارات الإحصائية قصد إعطاء الدراسة أكبر قدر من الموثوقية، يستدعي منا استخدام اختبار الأدوات الإحصائية لتحليل الإستمارة.

الفرع 01: الإختبارات الخاصة بأداة القياس (الإستمارة)

من أجل إعطاء الدراسة أكبر قدر ممكن من الثقة، وبمدى ارتباطها بموضوع الدراسة المذهب المالكي في الجزائر بين متطلبات الماضي وتحديات الحاضر ، نعتمد على :

أولاً: صدق الأداة Validité d'instrument

يهدف التأكد من مدى صدق أداة القياس، والتأكد من أن العبارات التي تتكون منها فقرات الإستمارة، يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، حيث تم عرض أسئلة الإستمارة على مجموعة من الأساتذة قصد تحكيمها .

ثانياً: ثبات الأداة fiabilité d'instrument

ولاختبار مدى ثبات النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أداة القياس، تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Coefficient Alpha) لجميع أقسام الإستمارة ، للتأكد من درجة ثقة أداة القياس ، و الذي كانت نتيجته (0.844) للأداة ككل ، وتعتبر هذه النسبة جد مقبولة.

الفرع 2: الأداة الإحصائية المطبقة

اختبار المقارنة بين توزيعات متعددة الحدود multinomiale lois test de comparaison de plusieurs

يعتبر هذا الإختبار تعميم لاختبار المقارنة بين عينتين لهما توزيع برنولي، فيما سبق بينا أن فضاء العينة لتجربة ما ، مجزئ إلى k من الأحداث المتنافية مثنى مثنى N_1, N_2, \dots, N_k ، وأن احتمالات هذه الأحداث هي P_1, P_2, \dots, P_k حيث ($P_1 + P_2 + \dots + P_k = 1$).

حيث أن صياغة الفرضية تكون على النحو الآتي:

$$H_0: p_1 = p_{1o} , p_2 = p_{2o} , \dots , p_k = p_{ko}$$

على الأقل واحدة لا تساوي: H_1

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^k \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i} \text{ : اما إحصاء الإختبار فهي كما يلي:}$$

حيث O_i : التكرار المشاهد ، E_i : التكرار المتوقع، مع $n = \sum_{i=1}^k O_i$ ، $E_i = np_{io}$.

رفض الفرضية H_0 عندما تكون $\chi^2 \geq \chi_{\alpha, k-1}^2$ ¹.

من أجل كشف واقع المذهب المالكي في الجزائر بين متطلبات الماضي ورهانات الحاضر وعرض دراسة ميدانية على عينة من أئمة مساجد ولاية الأغواط، وانطلاقاً من الإشكالية العامة وللتأكد من صدق الفرضيات أو نفيها.

المبحث الثاني: عرض وبناء وتحليل جداول الدراسة واختبار الفرضيات.

يهدف هذا المبحث إلى اختبار فروض الدراسة التي تم تحليلها من حيث وضع النمط التحليلي من خلال اختبار الأدوات الإحصائية ، ووضع جداول إحصائية ثم تأويلها سوسيوولوجيا، بناء على المعطيات المقدمة في الفروض العلمية للدراسة .

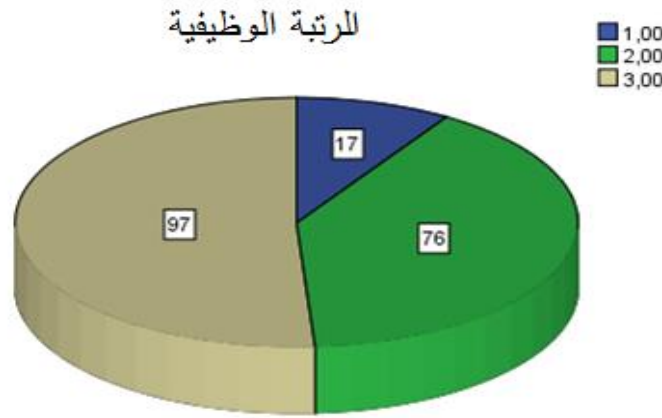
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية للمبحوثين

أظهر تحميل الخصائص الشخصية أن العينة تتسم بمجموعة من الخصائص من حيث الرتبة الوظيفية، السن، سنوات الخدمة، المستوى التعليمي، منطقة العمل، الحالة العائلية السكن، والجداول التالية توضح العدد والتكرار النسبي للعينة حسب الخصائص الشخصية للمبحوثين .

¹ - محمد بداوي ، تطبيق الإختبارات الإحصائية ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخطيط وسكان ، قسم علم الاجتماع والديمقراطية ، جامعة الأغواط ، السنة الجامعية 2020/2019 ، ص ، 86.

الجدول رقم (04) : يبين توزيع الأئمة حسب الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة %
إمام استاذ رئيسي	17	8.9%
إمام استاذ	76	40%
إمام مدرس	97	51.1%
المجموع	190	100%



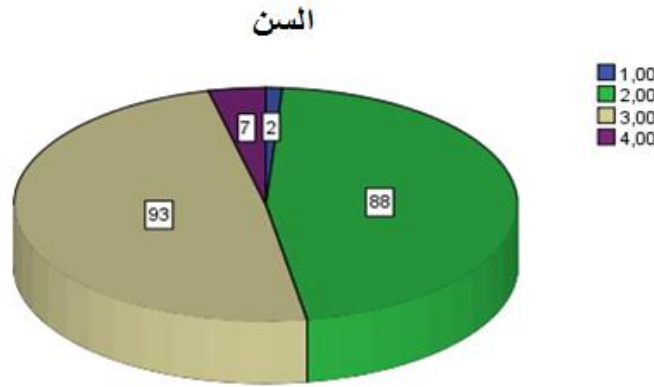
الشكل رقم (01)

يبين هذا الجدول توزيع الأئمة حسب رتبهم الوظيفية، حيث يتبين أن أغلب الأئمة هم من فئة الأئمة المدرسون بنسبة 51 %، ثم يأتي سلك الأئمة الأساتذة ويمثلون مانسبته 40 %، ثم الأئمة الرئيسيون مانسبته 8.9 %، ويرجع احتلال الأئمة لهذه الرتب الوظيفية على اختلافها بحكم خضوعهم لمعايير وضوابط قانونية، تأخذ بالجوانب العلمية والشهادات كأساس للمفاضلة والتوظيف حسب القانون الجزائري :

بالنسبة للإمام المدرس، فيجب أن يكون حائزا على مستوى السنة الثالثة ثانوي، وحافظا لكتاب الله حفظا كاملا، أو الأئمة المعلمون الحافظون للقرآن الكريم كاملا الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، أما بالنسبة للإمام الأستاذ، فيجب أن

يكون حائزا على شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية، أو شهادة معادلة لها، وكذلك الأئمة المدرسون الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، أو تحصلوا بعد توظيفهم على شهادة الليسانس، أو شهادة معترف بها، أما بالنسبة للإمام الأستاذ الرئيسي فيجب أن يكون حاصلا على شهادة الماجستير أو شهادة معترف بمعادلتها، والحافظون لكتاب الله حفظا كاملا وكذلك الأئمة الأساتذة الذين يثبتون عشر (10) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة¹.

هذا التوزيع القانوني للأئمة يؤكد على أهمية المستوى التعليمي، والتخصص العلمي، هو الذي يصنع الفارق في الرتبة، و في نفس الوقت هو اعتراف بالعلم وتقدير له، وببذله من طرف الأئمة، والتشجيع عليه، وهو الأمر الذي أكدته التوزيع الإحصائي الموجود في الجدول، حيث يبين تمركز الأئمة بين رتبتي امام استاذ، وامام مدرس، لتبقى رتبة امام استاذ رئيسي، رتبة نوعية بحاجة إلى مستويات جامعية عالية، ويتطلب سنوات خبرة كبيرة.



الشكل رقم (02)

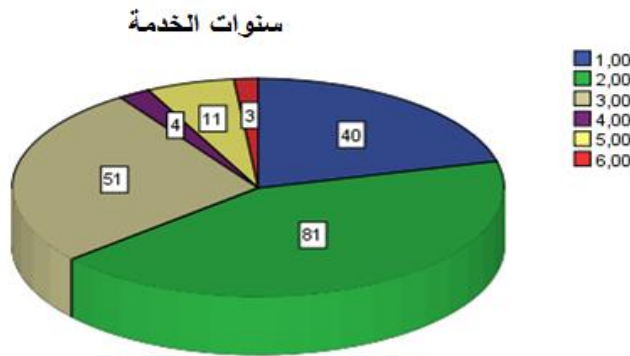
¹ الجريدة الرسمية، العدد رقم 73، المؤرخ في 28/12/2008 والمتضمنة القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

الجدول رقم (05) : يبين توزيع المبحوثين حسب السن

النسبة %	التكرار	السن
1.1%	02	30 سنة فأقل
46.3%	88	من 31 إلى 40
48.9%	93	من 41 إلى 50
3.7%	7	من 51 فأكثر
100%	190	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن أغلب الأئمة يتمركزون بين الفئتين العمرتين [31-40] و[41-50] بنسبتي 46.3% و48.9% على التوالي، ثم تليها الفئة العمرية [51 فأكثر] بنسبة 3.7% بينما لا تمثل الفئة العمرية [30 فأقل] أكثر من 1.1% من إجمالي المبحوثين .

ويتضح من كل ذلك و انطلاقا من أن المجتمع الجزائري مجتمع تسيطر عليه فئة الشباب يملؤها الطموح، والحيوية، وتبوء المسؤولية والقيادة في المجتمع الجزائري، وهذا الجدول يعبر بشكل واضح على أن الأئمة في المجتمع أصبح يتولاها الشباب، مقابل تراجع فئة الشيوخ، وبغض النظر عن ايجابية أو سلبية ذلك، فإنه من الناحية السوسولوجية، يعبر عن مرحلة انتقالية تعيشها البلاد، تحمل في طياتها، وتكوينها جيلا يختلف في التركيبة العمرية، و النفسية والإجتماعية، و الذهنية، عن فئة الشيوخ، ويتماشى وروح العصر، والتطور التكنولوجي .



الشكل رقم (03)

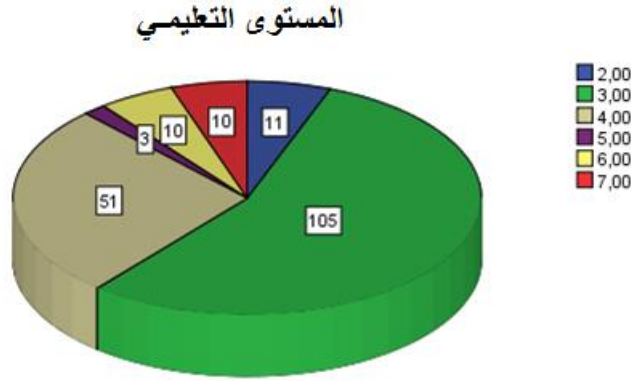
الجدول رقم (06) : يبين توزيع المبحوثين حسب الأقدمية

النسبة %	التكرار	الأقدمية
21.1 %	40	من 5 إلى 10
42.6 %	81	من 11 إلى 15
26.8 %	51	من 16 إلى 20
2.1 %	4	من 21 إلى 25
5.8 %	11	من 26 إلى 30
1.6 %	3	من 31 إلى 35
%100	190	المجموع

يوضح هذا الجدول توزيع المبحوثين حسب مؤشر الأقدمية اختلافا وتنوعا بين فئات الأقدمية ففي الوقت الذي نجد فيه أن نسبة الأئمة الجدد بأقدمية لا تتجاوز خمس سنوات تقدر بـ 21.1%، يأتي الأئمة الذين لا تتجاوز أقدميتهم 15 سنة بنسبة 42.6% من إجمالي المبحوثين وهي النسبة الأكبر، في حين أن الأئمة الذين يملكون أقدمية 20 سنة يمثلون مانسبته 26.8%، بينما لا تتجاوز فئة الأقدمية 25 سنة نسبة 2.1%، وكذلك فئة 30 سنة لا تتجاوز 5.8%، وأما فئة 35 سنة فلا تتعدى 1.6%.

فالإمامة هي مهنة ترتبط أساسا بالبحث المستمر في القضايا، والمشكلات الإنسانية والاجتماعية، والدينية، والتربوية، والأخلاقية، وتعمل على إيجاد الحلول لها، لذلك تكون للأقدمية، وسنوات الخدمة فائدة كبيرة بالنسبة للأئمة، كونها تمنح لهم ادراكا ووعيا كبيرين ودافعا قويا لفهم التغيرات المحيطة بالمجتمع، لأن التغير الاجتماعي كما يرى ماكس فيبر يقع تحت تأثير ديني وأخلاقي، وهذا الأمر يفيدنا كثيرا في معرفة أهم مراحل الخطاب الديني في الجزائر، وعلاقة ذلك بتوجهات السياسة العامة للدولة، ومن الناحية العلمية يفترض في الإمام أنه كلما زاد في الأقدمية وسنوات العمل، كلما زاد تضلعا، وغوصا، وتفهما في علوم الدين، ومعرفته بالمذاهب الفكرية والدينية قديما وحديثا.

أما عدم التجانس الواضح في فئات الأقدمية، حيث تبين إحصائيات الجدول توزيعاً غير متساو بين الأئمة الأكثر أقدمية، والأئمة الجدد والذين يمثلون النسبة العظمى، أي بين الأئمة الذين لهم تكويننا تقليدياً يتماشى مع ظروف مرحلة زمنية عابرة، وبين الأئمة الذين لهم تكويننا حديثاً يفترض أنه يتماشى مع السياق الإجتماعي والديني الحديث.



الشكل رقم (04)

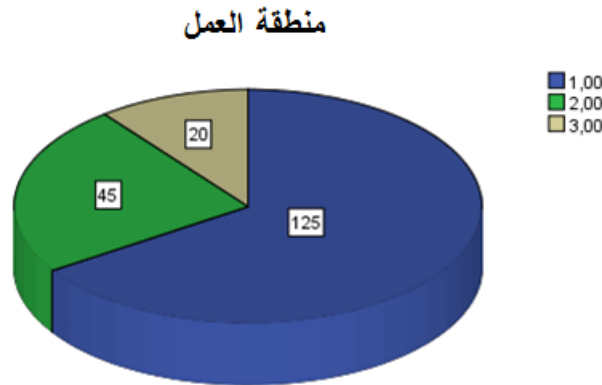
الجدول رقم (07): يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
5.8 %	11	ابتدائي
55.3 %	105	متوسط
26.8 %	51	ثانوي
1.6 %	3	جامعي
5.3 %	10	معهد
5.3 %	10	زاوية
100	190	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أن أغلب الأئمة هم من مستوى المتوسط، بنسبة 55.3 %، ثم يأتي في المرتبة الثانية من هم بمستوى الثانوي بنسبة تقدر بـ 26.8 %، ثم تتضاءل بقية

المستويات الأخرى بشكل كبير، وفق الترتيب التالي: 5.8 % لهم مستوى الإبتدائي، و5.3% هم خريجي معاهد، و5.3% خريجي زوايا، وأخيرا 1.6 % لهم مستوى جامعي .

ومما لا شك فيه أن المستوى التعليمي للإمام، له أهمية و انعكاس كبير على وضعيته المهنية وعلى مستوى خطابه الديني، ووعيه بما يحدث داخل الوطن وخارجه، حيث أنه من المفترض كلما ارتفع المستوى التعليمي للإمام، كلما زاد وعيا وفهما وانفتاحا على الآخرين ، وزاد مرونة في التعامل مع القضايا الإجتماعية، والمسائل الدينية التي تهيمن على الواقع، وترتبط بالأفراد ارتباطا وثيقا، خاصة من ناحية الإنتماء للمذاهب والمعتقدات الدينية، والفكرية، لذلك فإن معرفة المستويات العلمية للإمام، سيفيدنا كثيرا في محاولة فهم اتجاهاتهم الفكرية، والدينية والعلمية ومعرفة طبيعة المصادر التي يعتمدون عليها في خطابهم الديني .



الشكل رقم (05)

جدول رقم (8) : يوضح توزيع الأئمة حسب منطقة العمل

منطقة العمل	التكرار	النسبة
حضر	125	65.8 %
شبه حضري	45	23.7 %
ريفي	20	10.5 %
المجموع	190	100 %

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين يتوزعون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بنسبتي 65.8% و 23.7% على الترتيب، بينما تبلغ نسبة الأئمة الذين يعملون في الريف 10.5%.

يبدو أن توزيع الأئمة يخضع لعوامل ديمغرافية، وعوامل اجتماعية، وثقافية، فرغم أن الطبيعة العمرانية للولاية تسيطر عليها المناطق شبه الحضرية إلا أن نسبة الأئمة بها أقل مما في المناطق الحضرية، وذلك راجع بصفة مباشرة إلى الكثافة السكانية التي تميز المناطق الحضرية إذا ما قورنت بالمناطق شبه الحضرية والريفية، وإلى تأثير العوامل والخصوصيات الاجتماعية، والثقافية، والإقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية الموجودة داخل المناطق الحضرية، وانتفائها في بقية المناطق الأخرى، والتي تستدعي وجود عدد أكبر من الأئمة فيها كما أن هذا التوزيع يعكس لنا من جهة أخرى عن علاقة منطقة العمل، والفكر السائد فيها والمرتبط أساساً بالأفراد، وبتنوع الخطابات الدينية، واتجاهاتها الفكرية، والإيديولوجية والمذهبية.



الشكل رقم (06)

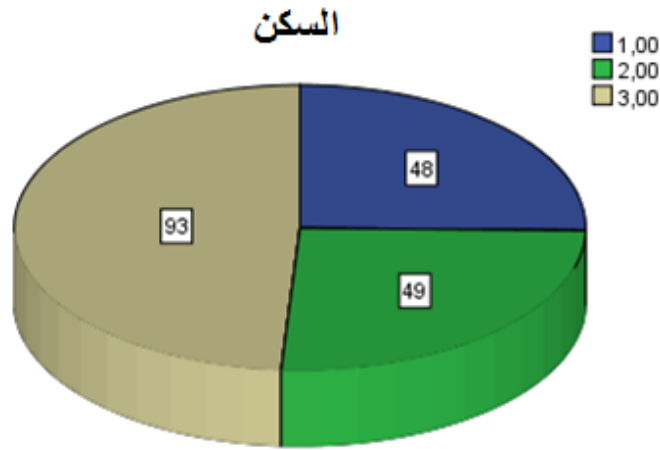
الجدول رقم (9) : يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية

النسبة %	التكرار	الحالة العائلية
3.2%	6	أعزب
95.8%	182	متزوج
1%	2	مطلق
0	00	أرمل
100%	190	المجموع

يوضح الجدول المتعلق بالحالة العائلية للمبحوثين أن معظمهم متزوجين وذلك بنسبة 95.8%، بينما تتضاءل نسبة الفئات الأخرى، حيث نجد أن نسبة العزاب تقدر بـ 3.2%، ونسبة المطلقين بـ 1%، في حين تنعدم حالات الأرامل.

فالإمام باعتباره قائدا ومرشدا دينيا يجب عليه أن يكون متميزا عن بقية الفئات الأخرى من المجتمع، فالإتزان والإعتدال في شخصه وسلوكه وفعله يمنع عليه الوقوع في المظاهر السلبية والمشينة، والتي تؤدي إلى الإنتقاص من صورته أخلاقيا، ودينيا، وعلميا، بين أفراد المجتمع

والمحيطين به من جيران ورواد المسجد، لذلك يجد الإمام في الزواج والإستقرار الأسري ضرورة لممارسة الإمامة، فهو يحقق التوازن النفسي، والعقلي، والإجتماعي كما يمنحهم الحصانة الأخلاقية، والمهنية، ويعتبر عاملا مهما للإلتزام، والاستقامة، وطلب العلم والإستزادة منه، كما يعتبر دافعا حقيقيا، ومهما للتأثير في المحيط الإجتماعي، وعاملا مساعدا في عملية التواصل بين الأفراد وتحقيق الهدف الرسالي من الخطاب المسجدي وايصال ذلك للأفراد.



الشكل رقم (07)

الجدول رقم (10) : يمثل طبيعة ونوعية السكن

النسبة %	التكرار	السكن
25.3 %	48	ملك
25.8 %	49	إيجار
48.9 %	93	وظيفي
100 %	190	المجموع

يبين هذا الجدول أن نصف الأئمة يملكون سكنات وظيفية بنسبة 48.9 % ، مقابل 25.3 % من لهم ملكية خاصة بهم ، في حين تبلغ نسبة من لهم سكنات مستأجرة 25.8 %.

فمعرفة الوضع الاجتماعي ، والمادي للأئمة مهم جدا، لأن له انعكاس مباشر على مكانة الإمام الاجتماعية ، ووضعيته المهنية ، والعلمية ، وفي هذا الإطار يمثل السكن ضرورة من ضرورات الإستقرار الاجتماعي، والنفسي، والمادي، والذي يسمح للإمام بالتفرغ، من أجل تطوير مستواه العلمي ومراقبة ومعالجة القضايا الاجتماعية، والدينية بكل استقلالية وحياد، واعتماد الأئمة على الإيجار يعود بالسلب على الإمام، وعلى الأداء الوظيفي، ويزيد من تغطيتهم، وأعبائهم واحتياجاتهم المادية، حيث سيقع تأثيره على اتجاهاته، وعلى خطابه الديني .

المطلب الثاني: تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى (اتجاهات الأئمة حول المذهب المالكي) وهي التي تبحث في الإتجاهات، والإعتبارات، والأسباب التي دعت الأئمة، وجعلتهم يختارون المذهب المالكي بإعتباره المذهب المفضل لديهم انتماء وممارسة، كمحاولة لإكتشاف الإختلافات الموجودة بين الأئمة، تبعا ومعرفة للأسباب التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي واستقراره في الجزائر.

بعد المعالجة بواسطة البرنامج الاحصائي spss تحصلنا على الجداول التالية:

الجدول رقم (11): يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى وجود وتوافر الحرية لديهم في اختيارهم

المذهب المناسب للفتوى

النسبة المئوية %	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 8
70.52 %	134	نعم	هل الإمام حربي اختيار المذهب المناسب للفتوى ؟
11.57 %	22	لا	
17.89 %	34	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يسعى الجدول رقم (08) إلى قياس مدى حرية اختيار المذهب المناسب للفتوى بالنسبة للإمام حيث يتضح أن نسبة 70.52% من الأئمة، وهي الغالبية العظمى، حيث تمثل نسبة تمتع الأئمة في حرية اختيار المذهب المناسب للفتوى، وهذا يدل على حرية انتماء الأئمة للمذهب الذي يرونه مناسباً انتماء وممارسة بدون الزام أو تدخل من أي طرف، في حين كان في وقت

مضى أن الإمام ملزم باتباع مذهب الدولة الذي يقره الحاكم، ولا يستطيع أن يفتي بغير مذهب الدولة الرسمي، في حين أن نسبة 17.89% من اجابات الأئمة، أكدوا أنهم في بعض الأوقات يكون بمقدورهم التمتع بحرية ممارسة واختيار المذهب المناسب للفتوى، وبدون تدخل من أي طرف في ذلك، كأن يكون تفسير ذلك الخيار اتباع الترجيح بين المذاهب ومعرفة المذهب المناسب في المسألة، واجماع آراء الأئمة في ذلك، أو باجتهاد منهم، أو مراعاة لضرورة مصالح الأفراد، وظروفهم الإجتماعية وعاداتهم المعيشية، أو بسبب انفتاح الإمام على آراء أخرى، خاصة في المسائل المستجدة التي قد تطرأ على الأفراد، في حين أن هناك ما نسبته 11.57% من الأئمة ترى أنهم فاقدين للحرية في اختيار المذهب المناسب في الفتوى، وأن هناك جهات تفرض عليهم المذهب الذي يجب أن يفتوا به داخل المسجد، كأن يملئ عليهم مرؤوسهم أن لا يفتوا بغير المذهب الغالب في البلد، أو بطلب من الأفراد المستفتين، وذلك إسوة بما مضى في سابق العهود والأزمنة .

2- هل المذهب المالكي هو المذهب الوحيد المفضل في خطابك المسجدي:

الجدول رقم (12) : يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى تفضيلهم للمذهب المالكي في خطابهم المسجدي

النسبة المئوية %	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 9
86.84%	165	نعم	هل المذهب المالكي هو المذهب الوحيد المفضل في خطابك المسجدي ؟
3.68%	07	لا	
9.47%	18	أحيانا	
100%	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (09) معرفة المذهب المفضل، و الممارس في المسجد من طرف الأئمة واتجاهات الأئمة نحو المذهب المالكي من خلال نوعية الخطاب، والمتمثل في الفتوى، حيث أن

ما نسبته 86.84 بالمائة من إجابات الأئمة، أكدت أن المذهب المالكي هو المذهب المفضل والوحيد لديهم في خطابهم المسجدي، و في ممارسة الفتوى، حيث يعتبر المذهب المالكي هو المذهب الوحيد، والمفضل لدى الأئمة انتماء وممارسة، و بإعتباره كذلك مذهب أغلب أفراد المجتمع الجزائري ومعتنقيه، منذ دخوله واستقراره بالجزائر، في حين أن نسبة 9.47 بالمائة من اجابات الأئمة، أكدت أن المذهب المالكي قد يرجع إليه الأئمة في بعض الأحيان، ولا يمكن أن يستغنى عليه في ممارسة الخطاب الديني، إلا أنه ليس الوحيد والمفضل لديهم، حيث أن الأئمة يستعينون ببقية المذاهب الفقهية الأخرى، وبما يرجح لديهم بعد العودة إلى تأصيل المسائل والأدلة التي يعتمدون عليها في ذلك، في حين أن ما نسبته 3.68 بالمائة من اجابات الأئمة كانت بالنفي، على أن هناك مذاهب أخرى بجانب المذهب المالكي يستخدمها الأئمة في خطابهم المسجدي، التزاما بالتنوع، وانفتاحا على بقية المذاهب الأخرى، والتي قد يجد فيها الأفراد ضالتهم .

الجدول رقم (13) : يبين اتجاهات الأئمة نحو الأسباب التي دفعت بهم لإختيار المذهب

المالكي

السؤال 10	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
إذا كانت الإجابة ب نعم ، ماهي الأسباب التي دفعت بك لاختيار المذهب المالكي ؟	بسبب خصائصه ومميزاته	60	31.57 %
	بسبب الإنتماء المذهب	100	52.63 %
	بسبب الرقابة على الأئمة	15	07.89 %
	بسبب تقبل العامة له	15	07.89 %
	المجموع	190	100%

يبين الجدول رقم (10) الأسباب الحقيقية التي دفعت الأئمة لإختيار المذهب المالكي بإعتباره المذهب المفضل له في خطابهم المسجدي حيث أكد ما نسبته 52.63 بالمائة أن اختيار المذهب المالكي وتفضيله عن بقية المذاهب الأخرى سببه انتماء الأئمة مذهبيا له، فهذه النسبة تمثل

أكثر من نصف اجابات الأئمة، وهذا ما يدل على العودة القوية للإنتماء المذهبي للأئمة كما كان في سابق العهود السالفة، حيث يمارسه الأئمة انتماء وممارسة، وبقناعة شخصية منهم متأثرين بأصوله وقواعده الذهبية والتي تميزه عن غيره من المذاهب الأخرى، حيث يجد الأئمة ضالتهم ونهمهم العلمي والمعرفي فيه، وبه يمارسون خطابهم المسجدي كعامل مساعد لهم في ممارسة الفتوى، وسهولة تبيان أحكامه لأفراد المجتمع، في حين يرى ما نسبته 31.57 بالمائة أكدت اجابتهم أن هذا الإختيار كان بسبب الخصائص والميزات التي يتميز بها المذهب المالكي بداية بكثرة أصوله ومرونتها ووضوحها، وسهولة تطبيقها على أرض الواقع، و باعتبار أحكامه تراعي عادات وأعراف الأفراد، وترعى مصالحهم وتسعى لتحقيقها، إضافة إلى اهتمامه بالإجتهد والتجديد، والبحث في فقه النوازل والمسائل المستجدة والطارئة التي تهم الأفراد، وكذلك البحث عن تعليل الأحكام ومعرفة مقاصد الشارع من تشريعها، حيث يجد الأئمة سهولة ومرونة في قراءة أحكامه والإستدلال بها أمام الأفراد، في حين أكد ما نسبته 7.89 بالمائة أن سبب تفضيل المذهب المالكي يعود إلى سبب ممارسة الرقابة على الأئمة من طرف السلطات الوصية، إلا أن هذا السبب يمثل نسبة ضئيلة من عينة الأئمة حيث أن الأئمة يختارون المذهب المالكي بسبب فرضه عنهم وممارسة السلطات مراقبة ذلك، إلا أن كل ذلك يصعب مراقبته وتطبيقه في أرض الواقع، في حين أكد ما نسبته 7.89 بالمائة أن سبب اختيار المذهب المالكي يعود إلى تقبل العامة له، حيث أنه في بعض الأحيان يطلب الأفراد من الأئمة حكم المذهب المالكي في مسألة ما، لأنهم يجدون راحتهم فيه، وربما بسبب انتمائهم له، لذلك يختارونه ويقبلون عليه، و يتقبلون أحكامه بكل حرية منهم، كما كان في سابق مجتمعات دول المغرب الأوسط، لذلك يجد الأئمة أنفسهم مرغمين على الإفتاء به دون غيره من المذاهب الأخرى.

الجدول رقم (14) : يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى شعورهم بالتقييد وفرض الإنتماء المذهبي

النسبة المئوية %	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 11
27.89 %	53	نعم	هل تشعر بالتقييد في فرض الإنتماء المذهبي وهو ضد تقبل الآخر ؟
59.47 %	113	لا	
12.63 %	24	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (11) مدى اتجاه و شعور الأئمة بالتقييد ، حينما يكون الإنتماء المذهبي مفروضا ، سواء أكان عليهم أم على غيرهم ، وهو يعكس في نفس الوقت عدم تقبل الآخر ، حيث كانت اجابات الأئمة متباينة إلى نوع ما ، حيث أن ما نسبته 59.47 بالمائة ، وهي النسبة الأكبر ، أكدوا أن فرض الإنتماء المذهبي عليهم ، أو على غيرهم ليس تقييدا لهم ، وإنما ذلك أمر مناسب لهم، وفي غاية الأهمية، لأنه يعبر على وحدة الأفراد ، وتماسكهم ، وتجمعهم على مذهب واحد هو مدعاة لوحدتهم المذهبية والفكرية، وهو في نفس الوقت ليس رفضا للآخر، وإنما ذلك احتراما وتقديرا له، فهذا الفرض يكون لمسوغ، ولاعتبارات، وأسباب متعددة، قد تكون تاريخية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو حتى علمية، فلا يمكن أن نتصور ونترك الأفراد، والعوام هم من يختارون مذهبا معيناً بذاته، لأنه ليس باستطاعتهم إدراك ذلك ومناقشة تلك المسائل، حيث يقال: العامي مذهبه مذهب مفتيه، كما هو الشأن عليه في فرض المذهب المالكي في أغلب الدول التي تعاقبت على حكم المغرب الأوسط، بإعتبار المذهب المالكي هو المذهب الرسمي للدولة حكاما ومحكومين كانوا، حيث كان المذهب المالكي هو المذهب المشهور والسائد بدون منازع، أما ما نسبة 27.89 بالمائة من إجابات الأئمة ، فقد أكدوا أن فرض الإنتماء المذهبي هو تقييد للفكر ولحرية الشخص في تبني مذهب معين بذاته، سواء

أكان ذلك مذهبا فقهيا أم فكريا أم فلسفيا، فالإنسان حر في تبني أي مذهب يرى فيه مبتغاه ويجد فيه سعادته، كما أن فرض مذهب معين هكذا، ليس بالأمر الهين فهو يعكس عدم تقبل الآخر، وعدم احترام أفكاره، أو حتى ومناقشتها، كما أن فرض مذهب معين على الأفراد تحت أي مسوغ هو اهدار لحقوقهم وذواتهم، ومساس بحرية الفكر، والإعتقاد، بل هو حر في اختيار المذهب الذي يراه مناسبا له، في حين أكد ما نسبته 12.63 % بالمائة من اجابات الأئمة، أن فرض الإنتماء المذهبي في بعض الأحيان قد يكون ذلك تقييدا لحرية الفكر و الإنتماء، ويعتبر تعسفا على حقوق الأفراد وسلبا لحياتهم ومعتقداتهم، وضد تقبل أفكار الآخر، و هو ممارسة للتطرف، والتشدد، و الإكراه في الإملاء على الآخرين، وإنما يجب أن يكون هذا الفرض والإلزام مع اعطاء الحرية للأفراد في تقبل هذا المذهب واعتناقه، أو رفضه ايمانا بالتنوع، والإختلاف والإنفتاح على المذاهب الأخرى، وتقبل أفكار الآخرين .

الجدول رقم (15) : يبين اتجاهات الأئمة نحو المذهب المالكي باعتباره عاملا مساهما في الاستقرار والمحافظة على الضبط الإجتماعي

السؤال 12	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%
هل يعتبر خيار المذهب المالكي كمذهب رسمي، هو عامل مساعد على الاستقرار والمحافظة على الضبط الإجتماعي ؟	نعم	141	74.21 %
	لا	22	11.57 %
	أحيانا	27	14.21 %
	المجموع	190	100%

يوضح الجدول رقم (12) معرفة ورصد خيار اعتبار المذهب المالكي مذهبا رسميا للدولة وللأفراد، سيكون عاملا مساهما في الإستقرار والمحافظة على الضبط الإجتماعي، حيث أن اجابات الأئمة أكدت أن مانسبته 74.21 بالمائة، أن هذا الخيار هو صائب، ويعتبر عاملا مساعدا ومساهما في استقرار الأوطان ووحدة الأفراد، فهو يمثل رمزا دينيا للدولة يجب على

الأفراد احترامه واتباعه وتقديسه، فهو بذلك يمثل وحدة الأمة، وهويتها وتراثها الديني، وهو الذي يحفظها من الإندثار، والسقوط بإعتباره عنوانا للإنتماء، والولاء للوطن، والدين، وهو في الأخير دعوة إلى اضعاف الشرعية عن خيارات الدولة، والدفاع عنها كما يرى ألتوسير، كما كان في سابق عهود دول المغرب الأوسط، وفي العهد الإستعماري للجزائر الحديثة، كما يعتبر عاملا مساعدا على ضبط الأفراد وحفظ أمنهم الفكري والديني، ومن وقوع الأفراد في شرك الأفكار الهدامة، والمذاهب المستوردة والمعلبة، والتي هي بعيدة على تراثنا وهويتنا الدينية ورجالاتها والتي ورثها الأباء على الأجداد، حيث أن الإنتماء، والولاء للغير، يمثل شرخا اجتماعيا يصعب علاجه، في حين أكدما نسبته 14.21 بالمائة من اجابات الأئمة، أن هذا الخيار في بعض الأحيان يكون عاملا مساعدا في استقرار الأفراد بأوطانهم وعاملا جالبا للأمن والطمأنينة وعاملا مساهما في حفظ الأفراد، ووحدتهم، وضبط المجتمع، وحفظه من الإختلاف والتشردم مع الإعتراف واحترام بقية المذاهب الأخرى، كما كان ذلك سابقا في عصر الدولة الرستمية التي أعلنت المذهب الإباضي مذهبا رسميا للدولة يجب على الأفراد احترامه، وفي نفس الوقت لم تلغ المذاهب الأخرى، ولم تضيق علي معتنقيها، بل آمنت بالإختلاف والتنوع بين المذاهب حتى أصبحت قبلة للعلماء والزائرين، وكانت عاصمتها تضاهي بغداد والشام، والقاهرة في العلم والعلماء كما مثلت نسبة 11.57 بالمئة من الإجابات بالنفي، وعلى أن خيار المذهب المالكي كمذهب رسمي يعتبر عاملا للإستقرار وعلى المحافظة على الضبط الإجتماعي، حيث أن هذا الخيار هو من باب فرض الأفكار على الأشخاص، ووجوب احترامها وتقديسها، هو دعوة إلى التنفير، والقفز في فلك الممنوع، والبحث عن بدائل أخرى، حيث أن الضغط يولد الإنفجار وهو من باب إلغاء الآخر، واعتداء صارخ على حرية الفكر، والإنتماء المذهبي، ومن ثمة يصبح هذا الرفض، والتهرب عنوانا للفوضى، وعدم الإستقرار.

الجدول رقم (16) : يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى اعتبار المذهب المالكي كعنصر مساهم في شرعنة خيارات وتوجهات الدولة

النسبة المئوية %	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 13
73.15 %	139	نعم	هل يعتبر المذهب المالكي عاملا مساهما في شرعنة خيارات وتوجهات الدولة ؟
07.36 %	14	لا	
19.47 %	37	أحيانا	
%100	190	المجموع	

أما الجدول رقم (13) فهو يعبر عن اتجاه الأئمة في مدى اعتبار المذهب المالكي كعامل مساهم في شرعنة خيارت، وتوجهات الدولة، حيث أكد مانسبته 73.15% بالمائة أن المذهب المالكي يعد عاملا مساهما في شرعنة خيارت وتوجهات الدولة، باعتبار أن السلطة الدينية هي ملك للدولة، وهي الحارسة لهذا الدين، حيث أن الدين يصب في صالح الدولة، ويعمل على شرعنة خياراتها من خلال رجال الدين وآرائهم التي يبدونها، والتي تكون دائما موافقة لخيارات الدولة الوطنية، وفي خدمتها من خلال أدلجة الدين وتوظيفه في الخطاب الديني السياسي للتجنيد والتمجيد والتدجين، استحوادا على السلطة الرمزية، وعلى الحق في الإنتاج الإيديولوجي، وقد حاول في سبعينات القرن الماضي العديد من رجال الدين تبرير خيارات الدولة للنظام الإشتراكي والنهج السياسي المتبع، حيث أن علماء المذهب المالكي في الجزائر، ومنذ عهد دويلات المغرب الأوسط، كانوا لا يبدون أي معارضة للسلطة الحاكمة مادامت تحترم المذهب، وتقديس الدين وتعلي شأنه، حيث كانوا لا يدعون إلى الخروج عليها من باب عدم زرع الفتن، والفوضى ومراعات لمصالح الأفراد، وحفظ الكليات الخمس، وكذلك اليوم، في حين أن مانسبته 19.47 بالمائة أكدوا أن في بعض الأحيان يمكن أن يكون المذهب المالكي عاملا مساهما في شرعنة خيارات وتوجهات الدولة، ويمكن أن تستعين به الدولة الوطنية في تبرير بعض أعمالها خاصة

التي تحتاج توضيحا شرعيا، وتستدعي تدخل رجال الدين لإبداء رأي الدين، والمذهب في ذلك خاصة في المسائل المستجدة، والطارئة، والتي تحتاج إلى اجتهاد وتأصيل واستدلال و ذلك في جميع مجالات الحياة التي تمهم الأفراد والمجتمعات ، وتتعلق بمصالحهم، وضروراتهم، مثل ما كان لهم آراء وتدخلات في مستجدات وباء كورونا (كوفيد 19)، وقضايا الصيرفة الإسلامية والبنوك، وأحكام الأسواق والتجارة الإلكترونية ...، في حين كانت مانسبته 7.36 بالمائة من اجابات الأئمة بنفي ذلك، وعلى أن المذهب المالكي لا يعتبر عاملا مساهما في شرعنة خيارات وتوجهات الدولة بإعتباره رمزا دينيا للدولة يهتم بالأمور الدينية والشرعية، ولا دخل له في تبرير خيارات وتوجهات الدولة الوطنية، باعتبار أن لا شأن للدين في السياسة، فالدولة تمارس حق حماية وحراسة الدين ولا تدعو لتبرير خياراتها .

الجدول رقم (17) : يبين اتجاهات الأئمة نحو مستويات و درجة علمهم ودرايتهم بأحكام المذهب المالكي

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 14
7.89 %	15	جيدة	هل الإمام ملم وعلى دراية تامة بأحكام المذهب المالكي ؟
13.15 %	25	حسنة	
57.89 %	110	متوسطة	
21.05 %	40	ضعيفة	
100 %	190	المجموع	

في هذا الجدول رقم (14) والذي يمثل قياس مدى المام ودراية الأئمة بأحكام المذهب المالكي حيث أن تلك الإجابات جاءت متباينة ومختلفة حسب درجة الإحتمالات، حيث أن ما نسبته 57.89 بالمائة من الإجابات وصفوا المامهم ودرايتهم بدرجة المتوسط، وهذا في حقيقة الأمر يرجع لعدة عوامل وأسباب تتعلق أساسا بعامل السن وحادثة الأئمة بمناصبهم ، بحكم نقص

التجربة والأقدمية، وعدم اطلاعهم بشكل كبير وواسع بجميع أحكام المذهب المالكي الشاسعة والمتشعبة، في حين كانت مانسبته 21.05 بالمائة بالضعيفة وهو أمر في غاية الأهمية، ولا بد على السلطات أن تعي ذلك جيدا، فهو يشكل مشكلة للأئمة ، ويعيق سير الرسالة المسجدية ولا بد من اتخاذ اجراءات من شأنها تحسين الأداء، سواء بإجراء دورات تدريبية أو تكوينية لفائدة الأئمة، أو القيام بوضع وتجديد بعض المواد و برامج التكوين المعتمدة وذلك من شأنه تحسين قدرات الأئمة، وتحسن مستوى إلمامهم، و اطلاعهم بشكل جيد بأحكام المذهب المالكي في حين أن مانسبته 13.15 بالمائة أكدوا أنها حسنة، و أنهم متمكنين بشكل حسن بأحكام المذهب المالكي، إلا أنها نسبة تبقى بعيدة عن المستوى الذي يجب أن يكون عليه الأئمة، فهي نسبة قليلة في حين أن مانسبته 7.89 بالمائة أكدوا أن مستوى إلمامهم بأحكام المذهب المالكي بالجيدة، وهذا ما يمكن أن يرجع في الأساس إلى مجهود خاص بذله هؤلاء الأئمة في سبيل التحصيل، والإطلاع على أحكام المذهب، اضافة إلى الخبرة التي يمكن قد اكتسبوها مع الأقدمية والخبرة في المهنة ، واحتكاكهم بأفراد المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (18) : يبين اتجاهات الأئمة نحو أسباب تدني وضعف درايتهم بأحكام المذهب المالكي

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 15
57.89%	110	ضعف التكوين	إذا كانت متوسطة ، أو ضعيفة ، إلى ما يعود السبب ؟
26.31%	50	المستوى التعليمي	
15.78%	30	أشياء أخرى	
100%	190	المجموع	

يبين هذا الجدول أسباب تدني وعدم إلمام الأئمة بأحكام المذهب المالكي لمن وصفوا ذلك بالمتوسطة والضعيفة، حيث أن هذه النسبة مثلت 78.94 بالمائة، وهي نسبة مرتفعة جدا تستدعي من القائمين على الشأن الديني الوقوف على ذلك، لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء هذه النسبة، ووضع الحلول الناجحة والتي من شأنها الزيادة في الرغبة واهتمام الأئمة

بأحكام المذهب المالكي، حيث أرجع مانسبته 57.89 بالمائة أن ذلك يعود إلى ضعف التكوين بالمعاهد، حيث أن مدة التكوين محدودة جدا، ولا يستطيع الطالب الإمام بجميع أحكام المذهب، ولا حتى امتلاك رصيد علمي نظرا لنقص الحجم الساعي وعدم كفايته، رغم ما شهده برنامج 2005 من تطويرات واثراءات وتحسينات، إلا أنها تبقى غير كافية، حيث يجب على وزارة الشؤون الدينية تكثيف الحجم الساعي لمادة الفقه وتوزيعه على مدار سنوات التكوين، اضافة إلى إلزام الأئمة بأمهات كتب المذهب المالكي في مقررات التكوين حتى يطلع ويتعرف ويألف الطلبة ذلك، في حين أكد ما نسبته 26.31 بالمائة أن سبب ضعف ذلك يرجع في الأساس إلى المستوى التعليمي المتدني للطلبة، حيث أنها هناك علاقة وطيدة بين تدني المستوى التعليمي، وعملية التحصيل والتكوين العلمي في المعاهد، حيث أن تأثير هذا العامل على التحصيل العلمي للأئمة سواء أكان ذلك في العملية التكوينية، أو فيما بعد أي حين استلام المنصب، حيث أن نسبة كبيرة من الأئمة هم من خريجي الزوايا، ومنهم من مستواهم الدراسي متدني نوعا ما، حيث أصبح يشكل ذلك عائقا لهم في عملية التحصيل والبحث، وفي محاولة الإمام بأحكام المذهب المالكي، ولا يتأتى لهم ذلك في قادم الأيام إلا بواجب تكثيف الجهود في عملية التحصيل كمجهود فردي، اضافة إلى تكثيف اللقاءات والمشاورات والندوات العلمية والتكوينية بين الأئمة، اضافة إلى تكثيف ملكة المطالعة والتحصيل والجهد في سبيل تحصيل كم ورصيد علمي ومعرفي لأبأس به، يكون الإمام بمقدوره قرع كتب الفقه المالكي والإطلاع عليها بشكل يسير.

الجدول رقم (19) : يبين اتجاهات الأئمة نحو الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي واستقراره في الجزائر

السؤال	16	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
إلى ما يعود ياترى سبب انتشار المذهب المالكي واستقراره في الجزائر؟		العامل السياسي	70	36.84 %
		العامل الديني	60	31.57 %
		العامل الإجتماعي	45	23.68 %
		أسباب أخرى	15	7.89 %
		المجموع	190	%100

يوضح هذا الجدول رقم (16) أسباب انتشار المذهب المالكي واستقراره في الجزائر ، حيث تعددت بين العامل السياسي، والديني، والإجتماعي... حيث أن ما نسبته 36.84 بالمائة من اجابات الأئمة أكدت أن العامل السياسي له دور كبير في انتشار المذهب المالكي واستقراره بالجزائر، حيث أنه ومنذ دخول المذهب المالكي إلى الغرب الإسلامي قد تلقفته دول عديدة من الدولة الأغلبية إلى الزيرية والحمادية، والزيرية، والمرابطية..... كان المذهب المالكي هو المذهب الرسمي للدولة ، وتحت عناية الحكام والسلاطين، حيث كانت لهم اليد الطولى في انتشار المذهب واستقراره داخل هذه الدول حيث أعطوه العناية والإهتمام سواء من خلال تشجيع العلماء والمشايخ في البحث والتأليف، أو من خلال العمل به في الفتوى وفي المسجد وفي القضاء ، وحتى السماح للعوام والأفراد أتباعه و الإنصات لأحكامه ، وتعاليمه ، وتشجيع الإقبال عليه ، حتى صار المذهب المتبع والذي ينتمي إليه أغلب أفراد هذه الدول، واليوم كذلك نجد الدولة الجزائرية تقف وراء المذهب المالكي بإعتباره المرجعية الدينية الوحيدة لأغلب أفراد المجتمع الجزائري ، من خلال الدعوة إلى تشجيع العمل به واحترامه وتعميم العمل بالفتوى بأحكامه، اضافة إلى تشجيع العلماء والباحثين في ابرازه داخل المجتمع الجزائري من خلال الدروس والندوات والملتقيات التي تقام تحت رعاية رئاسة الدولة، اضافة إلى ما تقوم به وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من جهود في سبيل نشر المذهب المالكي والتشجيع عليه، في حين أكد ما

نسبته 31.57 بالمائة أن العامل الديني يلعب دورا كبيرا في انتشار المذهب المالكي واستقراره بالجزائر باعتبار أن مهد المذهب المالكي هو المدينة المنورة، وهي المدينة التي عاش فيها الرسول ﷺ ، وبقي فيها الصحابة والتابعين دهرا من الزمن، وقد كانت مهد الإمام مالك ومذهبه حيث كانت قبلة لطلبة العلم والعلماء، وإليها يزأر العلم لأخذ العلم منها، حيث تهفو إليها أفئدة الناس، ويرتاح لها الأفراد وبكل ما يأتي منها، حتى ألفه الأفراد، وأقبلوا عليه انتماء وممارسة ، حتى إلى يومنا هذا، مازال الأفراد يعتزون بمدينة رسول الله، وبكل ما أتى منها، في حين كانت مانسبته 23.68 بالمائة من اجابات الأئمة أن للعامل الإجتماعي دور في انتشار المذهب واستقراره بالجزائر، حيث أن المذهب المالكي هو مذهب عملي وواقعي يتماشى وفطرة الأفراد في بساطتها ووضوحها، لأن المغاربة هم أهل البداوة والريف فهو مذهب ملائم لطبيعتهم ، التي هي قريبة من بيئة الحجاز البدوية مهد المذهب المالكي، كما أنه يستند للواقع، و يأخذ بالعرف والعادة، ويراعي مصالح الأفراد، ويوافق خصوصياتهم .

الجدول رقم (20) : يبين اتجاهات الأئمة نحو أسباب تقبل أفراد المجتمع الجزائري

للمذهب المالكي

السؤال 17	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل إن تقبل أفراد المجتمع الجزائري للمذهب المالكي وقبوله ، يعود إلى ؟	أحكامه الواضحة والسهلة	77	40.52 %
	مراعاته للعرف والمصلحة	63	33.15 %
	بعده الاقتصادي	40	21.05 %
	أشياء أخرى	10	5.26 %
	المجموع	190	100 %

يوضح الجدول رقم (17) اتجاهات الأئمة حول أسباب تقبل أفراد المجتمع الجزائري ، وقبولهم للمذهب المالكي ، حيث أن ما نسبته 40.52 بالمائة من اجابتهم أرجعوا ذلك لأحكامه الواضحة والسهلة ، وهو ما يميز المذهب المالكي عن بقية المذاهب الفقهية الأخرى ، حيث أن أحكامه تمتاز بالوضوح والسهولة والواقعية والعملية، فهي قريبة من أفهام الأفراد، ومداركهم، فهي

تخاطب عوام الناس وخاصتهم، وهو سبب رئيس جعل المذهب المالكي يلقي اقبالا ورواجا عند عامة الناس قديما، وحديثا، في حين أن مانسبته 33.15 بالمائة من اجابات الأئمة، أرجعت سبب تقبل المذهب المالكي إلى مراعاته للعرف والمصلحة، وهو ما يميز المذهب المالكي بإعتباره البعد المصلحي، أو ما يعرف بالمصالح المسترسلة، وهو أحد الأدلة التي يتم بها ترجيح، وتعليل أحكامه، وتوجيهاته، فمتى ما كانت هناك مصلحة فثمة شرع الله، وهذا ما قرره أصحاب هذا المذهب حينما قرروا أن الأحكام تدور حول المصالح خاصة في تعليل ذلك، كما أنه يجب مراعاة العرف السائد في البلد، ولا يجب أن يفتي الناس من لا يعرف أعرف الناس وعوائدهم فالفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان، وهو في حد ذاته بعد اجتماعي يهدف إلى تسهيل أمور الأفراد وقضاء حوائجهم بدون مشقة وحرَج، في حين كانت ما نسبته 21.05 بالمائة من اجابات الأئمة تؤكد على البعد الإقتصادي كسبب رئيس لقبول المذهب المالكي بإعتبار بعده الإقتصادي وأحكامه العملية في جانب المعاملات المالية، حيث أن المذهب المالكي يعتبر الخزان من جانب الأحكام المالية، والمعاملاتية في الفقه، وهو مصدر لكل المذاهب الفقهية الأخرى لأن أصول المذهب المالكي في البيوع كما يقال، هي من أجود الأصول، وذلك نظرا لواقعيتها ومراعاتها لعادات الأفراد وسلوكياتهم اليومية، تسهيلات لمعايشهم ومبادلاتهم التجارية، في حين أن مانسبته 5.26 بالمائة من الإجابات أرجعت سبب ذلك يرجع لأسباب أخرى غير التي تم ذكرها، كتأثير دور السلطة في ذلك، وكذلك دور الإمام في اقناع الأفراد باتباع المذهب المالكي وتقبل أحكامه .

الجدول رقم (21) : يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى مراعاة المذهب المالكي لخصوصيات المجتمع الجزائري وتكييف أحكامه وفق شخصيته وثقافته

السؤال 18	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل يراعي المذهب المالكي خصوصية المجتمع الجزائري، ويمكن تكييفه وفق شخصية وثقافته؟	نعم	142	74.73 %
	لا	16	8.42 %
	أحيانا	32	16.84%
	المجموع	190	%100

يوضح هذا الجدول رقم (18) مدى مراعاة المذهب المالكي لخصوصيات المجتمع الجزائري وإمكانية تكييف أحكامه، حسب شخصيته وثقافته حيث أن ما نسبته 74.79 بالمائة أجابوا بالإيجاب، وأن ذلك وارد، وممكن، وهو في حد ذاته كلام ذو شذون، خاصة المدرسة المغاربية حيث أن أحكام المذهب المالكي في أصلها تراعي عوائد الناس، ومعاملاتهم اليومية بشكل دقيق ومتكامل، ولا تترك أي مجال لغرر شخص على آخر لذلك هي قريبة من أفهام الناس وعقولهم خاصة في مجال المعاملات المالية، حيث أن أغلب أحكام المذاهب الأخرى قد اقتبست من المذهب المالكي أحكامه لأنها الأقرب لواقع الناس، ومراعاة لعاداتهم، ومعاملاتهم فيما بينهم لذلك ارتاح له الناس، واقبلوا عليه لإستثنائهم بأحكامه، ووجدوا ضالتهم فيه دون غيره من المذاهب الفقهية الأخرى، وكما في الماضي حيث التزم به الأفراد والدول، لذلك نجد أن أحكام المذهب المالكي اليوم هي قريبة من خصوصيات المجتمع الجزائري، والتي من خصالها العقلانية والواقعية، وعدم التكلف واصطناع الأمور، إضافة إلى الوضوح، والوفاء بالعهود، وعدم نكثها إضافة إلى تشبته بعاداته وأعرافه وثقافته، والتي تميزه عن غيره، حيث أن المذهب المالكي يراعي عادات وأعراف الناس في أغلب أحكامه، حيث دائما نجد في كتب المالكية عبارة: (عرف البلد)، وكذلك عبارة (المعمول به عندنا)، كما أن من أقوى الأدلة في المذهب المالكي هو العرف، أي مراعاة عرف الأفراد وعاداتهم وتكييف ذلك عليه، وما على المفتي إلا أن يراعي زمان

ومكان المستفتي، فالفتوى تتغير بالزمان والمكان، حسب عوائد الناس وبيئاتهم، في حين أن ما نسبته 16.84 بالمائة أكدت إجاباتهم أنه يمكن في بعض الأحيان أن يراعي المفتي أو الإمام خصوصيات المجتمع الجزائري وأن يكيف أحكام المذهب المالكي وفق شخصية وثقافة المجتمع الجزائري، خاصة مع ما تتميز به المدرسة الجزائرية المغاربية المالكية، كمدرسة مازونة وبجاية وتلمسان والجنوب الجزائري من قوة الإجتهد والنبوغ في فقه النوازل، وكذا مزاجية النقل بالعقل، وإعمال الرأي، ومراعاة الواقع، والمرونة في ذلك، إضافة إلى اعمال واعتبار ومراعاة مقاصد الشريعة (الضرورات - الحاجيات - التحسينيات)، خاصة في المسائل المستجدة والتي تحتاج إلى استدلال وتعليل وتبرير، كبيع السلم، والضمانات، والحوالات، والبنوك والقروض، والأسواق العالمية أما ما نسبته 8.42 بالمائة فقد أكدوا أن أحكام المذهب المالكي لا يمكنها أن تراعي خصوصية المجتمع الجزائري، ولا يمكن تكييفها وفق شخصية وثقافة الشعب الجزائري، إلا أنها نسبة ضئيلة جدا.

المطلب الثالث : تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية : (اتجاهات الأئمة نحو تفعيل المرجعية الدينية)

وهي التي تبحث في الإتجاهات ، والأدوار التي يلعبها الأئمة في سبيل تفعيل المرجعية الدينية المالكية، وكذلك ايجاد أفضل السبل والطرق المفضية إلى نشرها، وترسيخها داخل المؤسسات الدينية، من خلال نوعية الخطاب الديني الممارس ، والموجه نحو مختلف شرائح المجتمع الجزائري ، كمحاولة لإكتشاف ، ومعرفة الأدوار الحقيقية التي يلعبها رجال الدين في سبيل نشر المذهب المالكي في الجزائر، وكيفية تفعيل المرجعية الدينية ، من خلال بقية المؤسسات الأخرى .

المالكية الجدول رقم (22) : يبين اتجاهات الأئمة نحو قدرة المؤسسات الدينية على المساهمة في حفظ ونشر المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 19
78.94 %	150	نعم	هل تستطيع المؤسسات الدينية أن تساهم في حفظ ونشر المرجعية الدينية ؟
2.63 %	05	لا	
18.42 %	35	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (19) اجابات الأئمة نحو مدى قدرة المؤسسات الدينية على المساهمة في حفظ ونشر المرجعية الدينية المالكية، حيث أن ما نسبته 78.94 بالمائة من اجابات الأئمة أكدوا أنه بمقدور المؤسسات الدينية بأنواعها، المساهمة في حفظ ونشر المرجعية المالكية ، من خلال تفعيل دور هذه المؤسسات وإعادة الإعتبار لها، وللدور المنوط بها أساسا، من خلال بعثها من جديد ، من خلال تجديد الأدوار ، والمناهج والوسائل، وتحديثها، وفقا للتطور الذي يشهده العالم اليوم من تطور تكنولوجي وعلمي، وفي ظل العولمة ، وتأثيراتها عليها، حتى تواكب

كل ذلك، لذلك ينتظر هذه المؤسسات دورا كبيرا على عاتقها يجب أن تقوم به من أجل المحافظة على المرجعية الدينية والمساهمة في نشرها في ظل انتشار مذاهب وتيارات أخرى تهدد هذه المرجعية، في حين أن مانسبته 18.42 بالمائة من اجابات الأئمة أكدت أن هذه المؤسسات الدينية يمكنها أحيانا، إذا ما تم استغلال طاقتها على أحسن وجه، ومن خلال تظافر جميع جهود رجال الدين، والفاعلين في الحقل الديني، يكون بمقدورها المساهمة في خدمة المرجعية الدينية المالكية، حفظا ونشرا، إلا أنه يختلف تأثير هذه المؤسسات الدينية على حسب نوعها والآليات المستخدمة في ذلك، وفي كيفية التأثير في المخاطبين بها، في حين أكد مانسبته 2.63 بالمائة من اجابات الأئمة أن هذه المؤسسات الدينية الموجودة اليوم ليس بمقدورها حفظ ونشر المرجعية الدينية، نظرا لتأثيرها الضئيل على واقع الأفراد، وميولاتهم، واتجاهاتهم وغياب لأي دور لها، نظرا لما تشهده من تهميش، وعدم تفعيل لدورها الحقيقي الذي أنشئت من أجله .

(الجدول رقم (23): يبين اتجاهات الأئمة نحو أهم المؤسسات الدينية تأثيرا في تفعيل المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 20
50 %	95	المسجد	أي هذه المؤسسات هي الأكثر تأثيرا في تفعيل المرجعية الدينية ؟
2.63 %	5	الإعلام	
5.26 %	10	الأسرة	
15.78 %	30	الزوايا	
15.78 %	30	المعاهد	
5.26 %	10	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	
2.63 %	5	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	
2.63 %	5	الجامعات والمدارس	
%100	190	/	

يوضح الجدول رقم (20) اتجاهات الأئمة نحو أهم المؤسسات الأكثر تأثيرا ودورا في تفعيل المرجعية الدينية، حيث يأتي في المرتبة الأولى حسب اجابات الأئمة، مؤسسة المسجد بنسبة 50 بالمائة، كأهم مؤسسة دينية لها دور كبير في تفعيل المرجعية الدينية، بحكم أنه أكبر مؤسسة دينية يمكنها استقطاب جل شرائح المجتمع، ويقصدها الأفراد بشكل يومي للصلاة والإستماع لدروس الوعظ، والتفقه في أحكام الدين، فهم ينصتون، ويستمعون لما يقوله الإمام، وعنه يأخذون أحكام الدين، وباستطاعته التأثير في اتجاهات الأفراد من خلال العمل على نشر وتفعيل المرجعية الدينية، ثم يأتي دور الزوايا والمعاهد الدينية بسبة تأثير 15.78 بالمائة لكل منهما، بحكم أنهما مؤسستين هدفهما الأول والأسى هو

تكوين الأئمة، وتعليمهم أحكام الدين، من خلال حفظ القرآن، والمتون الفقهية على مذهب الإمام مالك، فالزوايا منذ انشائها على مر التاريخ، وفي كل الأزمان قديما وحديثا استطاعت أن تحافظ على هوية المجتمع الجزائري، خاصة في العهد الإستعماري هذا الأخير الذي حاول طمس هويته الدينية واللغوية، وقد كانت هي المؤسسة الدينية الوحيدة التي بقي نشاطها رغم التضييق عليها من طرف السلطات الإستعمارية، وقد بقيت على عهدها بعد الإستقلال، وإلى يومنا هذا جاهدة في ترسيخ المرجعية الدينية، وتفعيلها من خلال تلقين الطلبة، وروادها أحكام المذهب المالكي عبر سنوات الدراسة، وهو ما تقوم به الزاوية التيجانية بعين ماضي بالأغواط اليوم، كما شهدت المعاهد الدينية، والتي تم انشائها تباعا، من أجل العمل على ادراج أحكام المرجعية الدينية المالكية في المقررات والمناهج الدراسية لسنوات الدراسة على رغم قلتها، ثم تأتي مؤسسة الأسرة مناصفة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بنسبة 5.26 بالمائة لكل منهما، كمؤسستين بمقدورهما تقديم اضافة، من أجل التأثير، والمساهمة في تفعيل المرجعية الدينية، باعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية بالدرجة الأولى، وهي الخلية الأساسية للمجتمع، ويقع على عاتقها تنشئة الأفراد تنشئة اجتماعية منذ ولادتهم على أحكام دينهم وتعريفهم بذلك من خلال سلوكات الآباء وأفراد الأسرة، كما أن وزارة الشؤون الدينية تبذل جهودا جبارة في سبيل تفعيل المرجعية الدينية من خلال ما تقوم به، خاصة تلك الملتقيات الدولية السنوية والتي تهدف من ورائها التعريف بالمذهب المالكي، ونشر أحكامه، وتعاليمه، أما مؤسسة الإعلام، والجامعات، والمدارس، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد كانت مانسبته 2.63 بالمائة لكل واحدة منها، وذلك نظرا للتأثير الضعيف بحكم ضعف نشاطها داخل المجتمع، و بحكم أن هذه المؤسسات تنتظرها مجموعة من التحديات، وبحاجة إلى تضافر الجهود من أجل العمل على الرفع من وتيرة العمل، ومضاعفة الجهود من أجل التعريف بالمرجعية الدينية، وتفعيلها دخل المجتمع الجزائري .

الجدول رقم (24) : يبين اتجاهات الأئمة نحو تقييم أداء المسجد

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 21
76.31 %	106	مؤثر	كيف ترى أداء مؤسسة المسجد ؟
21.06 %	82	متوسط التأثير	
2.63 %	02	عديم التأثير	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (21) مستوى أداء مؤسسة المسجد، من خلال تتبع اجابات الأئمة ، حيث أن ما نسبته 76.31 بالمائة من اجاباتهم مؤكدة على أنه أداء مؤثر وايجابي ،بحكم أن المسجد مؤسسة دينية تشهد اقبالا يوميا للأفراد، وبارادتهم، وعلى مختلف شرائحهم، يشهدون الصلوات، ويستمعون لدروس الوعظ والإرشاد، والتفقه في أمور دينهم، لذلك تكون هناك استجابة قوية من طرف جميع الوافدين والحضور ويكون التأثير حاضرا، خاصة مع قوة أداء الإمام، وحسن تحكمه، واقناعه مع حسن اختيار لنوعية الخطاب الديني الممارس، في حين أكد مانسبته 21.06 بالمائة من اجابات الأئمة أن أداء مؤسسة المسجد متوسطة التأثير وذلك راجع لعدة أسباب منها، نوعية الخطاب الممارس من طرف الأئمة والدعاة والمفتين، وكذلك مستوى ودرجة اقناع المستمعين، اضافة إلى اختلاف مستويات أفهام المتلقين، والتأثير فيهم ،كما يرجع ذلك إلى وجود العديد من المؤثرات الخارجية، من طرف العديد من التيارات والمذاهب الوافدة ، والتي قد تجد من ينشرها، ويدافع عنها داخل المسجد وخارجه، مما سيؤثر في الأخير على اتجاهات الأفراد، وبذلك يكون تأثير أداء المسجد متذبذبا ومتوسط التأثير، في حين أكد أقل من 2.63 بالمائة من اجابات الائمة على أن أداء مؤسسة المسجد عديمة التأثير وهي نسبة ضئيلة جدا من مجموع الإجابات، ولا تعكس بالضرورة حقيقة الواقع، بحكم أن المسجد مؤسسة دينية لا يمكن أن نستغني عنها، أو نقلل من دورها، وتأثيرها في الآخرين .

الجدول رقم (25) : يبين اتجاهات الأئمة نحو دور الإمام داخل المسجد في تفعيل المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 22
76.31 %	147	نعم	هل يتوقف دور المسجد على عمل الإمام في تفعيل المرجعية الدينية ؟
2.63 %	29	لا	
21.06 %	14	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (22) دور الإمام ومدى تفعيله للمرجعية الدينية داخل المسجد ، حيث كانت اجابات الأئمة في أغلبها، وبسببة 76.31 بالمائة، لتؤكد أن الإمام يلعب دورا كبيرا في تفعيل المرجعية الدينية داخل المسجد، بحكم أن الإمام هو المسؤول الأول عن مؤسسة المسجد، وعن جميع الأنشطة التي تقام داخله، سواء أكانت هذه الأنشطة خاصة بالوعظ والإرشاد، أو توعوية، أو تثقيفية، و موجهة لعامة الأفراد، حيث أن الإمام هو الحلقة الأهم في كل ما يجري داخل المسجد، وباستطاعته أن يشارك، و يساهم في تفعيل المرجعية الدينية فهو يملك القدرة على تشجيع، وتوفير كل الشروط، والأدوات التي من شأنها التعريف بالمرجعية الدينية، وتفعيلها، وما عليه إلا أن يستغل جميع الفرص المتاحة من أجل تحقيق ذلك، خاصة مع مشاهدته اقبال جمهور المصلين للعبادة، وحضور الدروس، والنشاطات المقامة داخل المسجد ،كما أن الإمام من مهامه الكبرى هو تعليم الأفراد، و وعظهم فرادى وجماعات، كما أن من مهامه تصدره للفتوى، والإجابة عن أسئلة الناس عن أحكام الدين حيث يوجههم الوجهة المثلى نحو مرجعيتهم الدينية المالكية، في حين أكد ما نسبته 21.06 بالمائة أن الإمام بمقدوره أن يكون فاعلا مهما من أجل تفعيل المرجعية الدينية داخل المسجد إذا ما تم استغلال جميع الظروف المتاحة، مع مضاعفة جهوده، من أجل الوقوف ضد من تسول له تعكير اتجاهات المصلين، والتأثير عليهم، خاصة من التيارات الفكرية الوافدة علينا

حيث أنه يستوجب على الإمام التسلح، والوقوف سدا منيعا من أجل العمل على نشر وتفعيل المرجعية الدينية المالكية داخل مسجده، والسهر على حمايتها، وأن لا يكون معول هدم لها ومشاركة في اضعافها في بعض الأحيان، كما أنه يجب على التشريعات والقوانين في البلد، أن تضمن له الحماية، والحصانة القانونية التي تساعد على ممارسة مهامه بكل حرية وواقعية وهو أمر مهم يراه شريحة كبيرة من الأئمة، ويدعون إليه، في حين أكد مانسبته 2.63 بالمائة أن الإمام ليس هو الفاعل الوحيد داخل المسجد، فهناك مؤثرات داخلية وأخرى خارجية، قد تعيق عمله وبذلك تكون سببا في اضعاف جهوده، وتبديدها، مما يؤثر بالسلب على عمله وعلى تفعيل المرجعية الدينية داخل المسجد .

الجدول رقم (26) : يبين اتجاهات الأئمة نحو طرق إكساب ونشر المرجعية الدينية داخل المسجد

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 23
46.31 %	88	الفتاوى الدينية	ماهي طرق إكساب ونشر المرجعية الدينية داخل المسجد ؟
38.94 %	74	خطب الجمعة	
5.78 %	11	الدروس	
8.94 %	17	أخرى	
% 100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (23) أهم طرق إكساب المرجعية الدينية داخل المسجد، حسب اتجاهات الأئمة في ذلك، حيث أكد ما نسبته 46.31 بالمائة أن الفتاوى الدينية تعتبر احدى أهم طرق اكساب المرجعية الدينية، وهي الوسيلة المثلى للمساهمة في نشر واكساب المرجعية الدينية للآخرين، حيث يتردد أغلبهم صوب الإمام، وبشكل يومي، من أجل سماع الإجابة عما يجول في خاطرهم، وما يستشكل عليهم من قضايا فقهية ودينية، ليجدوا الإمام أذنا صاغية لهم ، حيث

يتوجب على الإمام اجابتهم، حسب مرجعيتهم الدينية، وكما قيل: إن المستفتي على دين مفتيه لذلك تكون الإجابات والردود على ما جاء في أحكام المذهب المالكي المذهب الغالب على أهل البلد، وعلى مفتيه وعلمائه، في حين أكد مانسبته 38.94 بالمائة أن خطب الجمعة ودروسها هي الطريقة الناجعة لإكساب المرجعية الدينية، حيث يشهد يوم الجمعة توافد العدد الأكبر للمصلين، مما يسمح للإمام مستغلا ذلك الكم من الحضور من أجل نشر المرجعية الدينية و يجعل رسالة الإمام تصل لأكثر عدد ممكن من المتلقين، وفي وقت وجيز مصداقا لقوله تعالى: (ياأيها الذين ءامنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون)¹، كما أكد مانسبته 8.94 بالمائة أنه توجد طرقا أخرى كفيلة بنشر المرجعية الدينية كالقيام بالمنشورات، ووضع القصاصات التعليمية، والتوعوية، والإرشادية واستغلال الكتاتيب في سبيل نشر وترسيخ المرجعية الدينية الحقة، في حين يرى ما نسبته 5.78 بالمائة أن الدروس المسجدية والتي تقام في مساجد الجمهورية وبشكل شبه يومي هي الكفيلة لإكساب ونشر المرجعية الدينية، حيث أن هذه الدروس دورية ومتنوعة ويشهدها رواد المساجد، ويقبلون عليها خاصة المسائية منها وقت فراغ الأفراد من انشغالاتهم اليومية فتكون الفرصة سانحة لبث تلك الدروس التي تراعي حتما، وتحترم المرجعية الدينية لأغلبهم حيث تنوع تلك الدروس بتنوع مواضيعها (وعظ، ارشاد، تعليم، فقه....).

¹ الآية 8 من سورة الجمعة.

الجدول رقم (27) : يبين اتجاهات الأئمة نحو أسباب ضعف فعالية رسالة المسجد

السؤال 24	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل يتوقف ضعف فعالية رسالة المسجد إلى ؟	ضعف الخطباء	50	26.31 %
	في المتلقين	115	60.52 %
	في الرقابة الرسمية	5	2.63 %
	أخرى	20	10.52 %
	المجموع	190	% 100

يوضح الجدول رقم (24) اتجاهات الأئمة نحو أسباب ضعف فعالية رسالة المسجد، حيث يرى مانسبته 60.52 بالمائة، أن سبب ضعف الرسالة المسجدية يعود إلى المتلقين في حد ذاتهم فضعف تلقي الرسالة، وعدم فهمها يكون سببا في حد ذاته مشكلة، لأن جمهور المتلقين يمثلون جميع شرائح المجتمع ، فهناك المتعلم، والعامي، واختلاف مستوياتهم مدعاة لإختلاف أفهامهم، وكذلك لعدم اقتناعهم واطمئنانهم بتلك الرسالة أصلا، فلا يتقبلونها، لإقتناعهم بوجهة نظر أخرى، كتأثرهم بأحد التيارات الأخرى حتى يكون ذلك سببا، وعائقا في عدم إيصال، وفعالية رسالة المسجد تلك، في حين أكد مانسبته 26.31 بالمائة، أن سبب ذلك يعود لضعف الخطباء، وعدم مقدرتهم على إيصال الرسالة المسجدية، وعدم القدرة هذا قد يعود لعدة أسباب، كحدثة ممارستهم لمهنة الإمامة وعدم المامهم بالأساليب الدعوية، وقوة التأثير واقناع الآخرين، أو لضعف تكوينهم أصلا، فالرسالة المسجدية تستدعي من الخطباء التمتع بالقدرة على إقناع الحاضرين، وكذلك الإمام بجميع جوانب الموضوع، و معرفة بوسائل وقنوات الإتصال الحديثة، والمناسبة له، وكذلك تمتعهم بالشخصية الكارزمية القادرة على استمالة أسماع المتلقين، وفهمهم، والتأثير فيهم، لكي تصل الرسالة إليهم ، ويفهمها الجميع وأرجع مانسبته 10.52 بالمائة أن هناك أسباب أخرى قد تؤثر في فعالية رسالة المسجد ،وفي تحديد مسارها، كوجود مؤثرات خارجية تلعب دورا كبيرا في ذلك، كتدخل أطراف أخرى

محسوبة على تيارات فكرية، ودينية تعمل لصالح أجندات خارجية، هدفها تفرقة المجتمعات وإحداث شرخ اجتماعي وديني فيها، في حين أرجع مانسبته 2.63 بالمائة، أن ذلك يعود إلى الرقابة الرسمية، وسلطة الدولة الوطنية، ووضع يدها على المسجد، فهذه الرقابة، ومجموع الإملاءات، والتعليمات، والملاحظات التي تصدرها السلطات المخول لها قانونا ذلك، وتدخلها في جميع الأنشطة التي تقام داخل المسجد، كنوع من ممارسة الرقابة، وامتياز السلطة العامة قد يعيق وصول رسالة المسجد إلى متلقيها، وتكون سببا في بطء فهمها، وعدم استعابها.

الجدول رقم (28) : يبين اتجاهات الأئمة نحو جهود وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في نشر المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 25
62.63 %	119	نعم	هل هناك جهود مبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية تعمل لصالح نشر المرجعية الدينية ؟
9.47 %	18	لا	
27.89 %	53	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (25) اتجاهات الأئمة نحو تقييم جهود وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في نشر المرجعية الدينية المالكية، حيث أكد مانسبته 62.10 بالمائة، من اجابات الأئمة، وهي النسبة الغالبة، تثنى الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تعمل على نشر المرجعية المالكية في الجزائر، فهي من مهامها الكبرى اليوم العمل على نشر المرجعية الدينية المالكية، وتفعيلها داخل المجتمع، من خلال السعي إلى استغلال جميع المؤسسات الدينية الخاضعة لها في خدمة المذهب المالكي، وإعلاء صيته، كمؤسسة المسجد، والمراكز الإسلامية، ومؤسسة المجلس الإسلامي الأعلى، وكذلك المجالس العلمية الولائية والتشجيع

على نشر الأعمال الخاصة بتلك المرجعية، إضافة إلى إشرافها على ملتقيات المذهب المالكي والتي تقام بولاية عين الدفلى سنويا، وكذلك داخل المعاهد الدينية، خاصة في مجال منظومة التكوين، وضمن البرامج التعليمية لها، في حين أكد مانسبته 27.89 بالمائة، من اجابات الأئمة أن هناك جهود مبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية تعمل لصالح نشر المرجعية الدينية داخل الجزائر، إلا أنها تبقى تحتاج إلى تثمين، ومضاعفة لتلك الجهود، ثم ابرازها عبر جميع الوسائل المتاحة، من خلال استغلال طاقات وامكانيات جميع المؤسسات الدينية الرسمية، وتشجيع العلماء، والأساتذة على خدمة المرجعية الدينية، وابرازها في كل وقت وحين، سواء من خلال التأليف أو القاء المحاضرات، والدروس، والعمل سويا على الوقوف سدا منيعا في وجه من تسول له نفسه أن يقف عائقا دون نشر المرجعية الدينية، في حين أكد ما نسبته 9.47 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة جدا، لتقول أن تلك الجهود المبذولة لا تخدم المرجعية الدينية، وهي ليست كافية، إلا أن هذه النسبة، لا تعبر عن حقيقة الواقع، ولا تعكس تلك الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية.

الجدول رقم (29) : يبين اتجاهات الأئمة نحو دور البرامج المطبقة في المعاهد في تفعيل المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 26
13.15 %	25	نعم	هل البرامج المطبقة في المعاهد الدينية لتكوين الأئمة كفيلة بتفعيل المرجعية الدينية ؟
84.21 %	160	لا	
2.63%	5	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (26) اجابات الأئمة نحو دور وجدوى البرامج التعليمية المطبقة في المعاهد الدينية للتكوين، ودورها في تفعيل المرجعية الدينية، حيث يرى مانسبته 84.21 بالمائة أن البرامج الدينية المطبقة هي غير كافية، وليست كفيلة بتفعيل المرجعية الدينية، لأن في أغلب

وحداتها، خاصة برنامج 2005، وحسب مواد التكوين المقررة فيه، ليست كافية لتأطير الأئمة خاصة في الجانب الفقهي، فمجموع النصوص، والبرامج، والمقررات مازالت تحتاج إلى تحيين وإلى تكثيف، وإضافة، مع وجوب اعطاء فرصة إلى جميع الشركاء في هذا الشأن، من أجل المساهمة، والعمل سوياً على مرافقة هذا المجهود، ووضع جميع الخبرات في سبيل الرقي بهذه البرامج، والمعارف، حتى تكون ملئاً، وتتضمن في طياتها مرجعيتنا المالكية، وتتطرق لها في أغلب وحداتها، وبذلك تكون لبنة، وقيمة مضافة في تفعيل المرجعية الدينية المالكية، والمشاركة في ترسيخها، في حين أكد مانسبته 13.15 بالمائة، وهي نسبة ضعيفة، على أن هذه البرامج هي كفيلة بتفعيل المرجعية الدينية، وهي كافية إلى حد بعيد للتعريف بالمرجعية الدينية والخوض في مسائلها، من خلال التطرق إلى أهم موضوعات الفقه المالكي وتضمين البرامج لها، وللأئمة المكونون القدرة على استيعابها، والعمل من خلالها على كسب تلك القدرات، ومحاولة تنميتها فيما بعد، فمجال التكوين هو مهم جداً، خاصة إذا ما وجد الإهتمام فيه من طرف المختصين في هذا الشأن، وتعزيز البرامج الدينية فيه، هو أمر في غاية الأهمية، وهو كفيل بغرس المرجعية الدينية في الطلبة الذين هم بدورهم يقع على عاتقهم تفعيل هذه المرجعية فيما بعد في حين أكد مانسبته 2.63 بالمائة أن البرامج الدينية المطبقة اليوم لا بد أن تفعل بصورة جيدة، حتى تكون قادرة على مواكبة الأحداث، وتتصدى إلى ما يحاك ضد المرجعية الدينية من أعداء الداخل والخارج.

الجدول رقم (30): يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المجالس العلمية الولائية للفتوى في نشر و تفعيل المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 27
67.89 %	129	نعم	هل هناك دور للمجالس العلمية الولائية للفتوى في نشر و تفعيل المرجعية الدينية ؟
7.89 %	15	لا	
24.21 %	46	أحياناً	
100%	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (27) اجابات الائمة حول اتجاهاتهم نحو دور المجالس العلمية الولائية للفتوى في نشر وتفعيل المرجعية الدينية ، حيث أكد ما نسبته 67.89 بالمائة على أن للمجالس العلمية الولائية للفتوى دور كبير تلعبه في اطار نشر وتفعيل المرجعية الدينية ، باعتبار أن هذه المجالس هي مجالس محلية، وتعتبر كخلية اصغاء وفتوى ، وضعتها وزارة الشؤون الدينية في كل ولاية، في خدمة الأفراد، هدفها الرد على كل استفساراتهم وأسئلتهم حول الأمور الفقهية والعملية التي تدور في فلك الدين والحياة، ويمثلها أئمة مهمتهم الأساسية الإصغاء، والرد على جميع كل الإتصالات من خلال ما يفتون به، حيث يتم من خلالها نشر وتفعيل المرجعية الدينية المالكية، في حين أكد ما نسبته 24.21 بالمائة أنه يمكن أن تلعب هذه المجالس العلمية دورا كبيرا في تفعيل المرجعية الدينية، إذا ما تم تفعيل هذه المجالس العلمية الولائية، حيث مازالت هذه الخطوة تحتاج إلى مزيد من الدعم و الإمكانيات والجهود، حتى تكون قادرة على خدمة أكبر شريحة من المجتمع، وأن يصل صداها إليهم من خلال تقديم خدمات الفتوى، والنصح، والإرشاد، والوعظ، يتم من خلالها احترام المرجعية الدينية وتفعيلها داخل المجتمع في حين أكد ما نسبته 7.89 بالمائة على ضئالتها على أن هذه المجالس العلمية الولائية ليس بمقدورها المساهمة في نشر وتفعيل المرجعية الدينية، وذلك نظرا لعدم اهتمام أفراد المجتمع بهذه المجالس، وعدم معرفتهم وجهلهم بها.

الجدول رقم (31) : يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المجمع الفقهي للفتوى كفيل بحفظ ونشر المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 28
72.63%	138	نعم	هل ترى أن إنشاء مجمع فقهي للفتوى كفيل بالحفاظ ونشر المرجعية الدينية ؟
3.68 %	7	لا	
23.68 %	45	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (28) اجابات الأئمة ، واتجاهاتهم حول انشاء المجمع الفقهي للفتوى ودوره في المحافظة على المرجعية الدينية، ونشرها، حيث أكد مانسبته 72.63 بالمائة، وهي النسبة الأغلب، على أن انشاء المجمع الفقهي للفتوى كمؤسسة دينية تتصدى للفتوى، وتمثل دار الإفتاء في الجزائر، هو أمر مهم وفي غاية في الأهمية، حيث تعتبر كمرجعية للإفتاء ، وذات بعد وطني، وتكون قادرة على الإصغاء، والرد على انشغالات كل الأفراد بمختلف شرائحهم ومشاريهم، وتكون هي المخولة بصفة رسمية بإصدار الفتوى دون غيرها، ويكون من دواعي انشاء ذلك، هو وضع حد لاستيراد تلك الفتاوى المعلبة والبعيدة عن مرجعيتنا الدينية، حيث أن دور هذه المؤسسة اليوم هو الوقوف على ابراز والحفاظ على المرجعية الدينية المالكية ونشرها داخل المجتمع، في حين أكد مانسبته 23.68 بالمائة، على أن انشاء مجمع فقهي خاص بالفتوى في الجزائر، على غرار ما هو موجود في باقي الدول العربية والإسلامية، من شأنه أن يحافظ على المرجعية الدينية، وهو كفيل بالمحافظة عليها من كيد الدسائس، والمؤامرات التي تحاك ضدها، وضد الدولة الجزائرية، وأن تكون قادرة على أن تسكت أبواق الفتنة والمرجفين وذلك بشرط أن يشارك ويساهم في ذلك كل العلماء والشيوخ ذو الصيت والعلم في الجزائر لكي يكون اعترافا لهم ، وتكريما وتشجيعا لهم، في حين يرى ما نسبته 3.68 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة جدا، على أن انشاء مجمع فقهي للفتوى ليس بمقدوره الحفاظ على المرجعية الدينية

بحكم أن المجلس الإسلامي الأعلى يملك لجنة للفتوى والدعوة والتوجيه، وهي تمثل السلطة الرسمية الوحيدة والمؤهلة دينيا وقانونيا لإصدار الفتاوى، لكن تفعيلها في الواقع يبقى مأمولا، ويحتاج إلى مزيد من الجهود.

الجدول رقم (32): يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المراجع العلمية ومساهمتها في نشر المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 29
86.84%	165	نعم	هل تساهم المراجع العلمية من علماء ومشايخ في نشر المرجعية الدينية؟
2.63 %	5	لا	
10.52%	20	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (29) اجابات الأئمة نحو دور المراجع العلمية ومشيختها في نشر المرجعية الدينية، حيث أكد ما نسبته 86.84 بالمائة من الإجابات، وهي النسبة الأغلب، على أن باستطاعة المراجع العلمية في الجزائر من مشايخ، وعلماء وما أكثرهم، من المساهمة، وبشكل كبير في نشر المرجعية الدينية، بحكم أنها الفئة الفاعلة في الحقل الديني، والقريبة منه، وعلى دراية بكل ما يحيط به، وباستطاعتها أن تقدم القيمة المضافة، وأن تشارك كغيرها من المؤسسات الدينية في نشر، وتفعيل المرجعية الدينية، وربطها بأفراد المجتمع، بحكم أنها الفئة الأقرب لأفراد المجتمع، والمخول لها الإحتكاك بهم، وتعليمهم، وتعريفهم بمرجعيتهم الدينية كما أن السماح لهم بالمشاركة في ذلك، هو اعتراف بفضلهم، وبجهودهم، فهم أهل الفضل والعلم، والإصلاح، قديما وحديثا، ويرى ما نسبته 10.52 بالمائة، على أن هذه المراجع العلمية تملك القدرة على المساهمة في نشر المرجعية الدينية، وذلك إذا ما تم الإهتمام بها، واعطائها الفرصة، والمشاركة في ذلك، مع الإعتراف، والتقدير، والتشجيع، والحماية، وتقديم يد العون لها، وإذا لم تتوفر هذه الظروف، فإنها تبقى هذه الأخيرة بعيدة كل البعد على ذلك، في حين

أكد مانسبته 2.63 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة جدا، حيث ترى أن المراجع العلمية ليس بمقدورها نشر المرجعية الدينية، إلا أنها هذه النظرة قاصرة جدا، ولا تعكس جهود المراجع العلمية من مشايخ وعلماء في ذلك .

الجدول رقم (33) : يبين اتجاهات الأئمة نحو دور الملتقيات والندوات في تفعيل المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 30
81.05 %	154	نعم	هل تساهم الملتقيات والندوات في الجزائر نحو تفعيل المرجعية الدينية ؟
3.15 %	6	لا	
15.78 %	30	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (30) اجابات الائمة نحو دور الملتقيات والندوات المقامة في الجزائر في تفعيل المرجعية الدينية ، حيث أكد مانسبته 81.05 بالمائة ، وهي النسبة الأعلى في الجدول على أن الملتقيات والندوات العلمية المقامة في الجزائر، تعمل على المساهمة في تفعيل المرجعية الدينية وعلى التعريف بها، وبخصائصها، وبعلمائها قديما، وحديثا، كما أنها تعمل على ابراز ما يزر به المذهب المالكي من مزايا، وخصائص تميزه عن غيره من المذاهب الأخرى، كما تبين الأسباب التي جعلته يلقي اقبالا ورواجا على مر التاريخ من طرف شعوب المنطقة، فملتقيات المذهب المالكي، والتي قاربت 17 ملتقى، والتي تقام على أرض ولاية عند الدفلى، كما اسلفنا ذكره، اضافة إلى بقية الندوات والملتقيات الأخرى، والتي تقام في ربوع الجزائر، فهي لبنة أخرى تضاف في خدمة المرجعية الدينية، وبإماطة اللثام عنها، فهي جهود مبدولة من طرف السلطات والتي هي عازمة فعلا على خدمة المرجعية الدينية، و حمايتها، وترسيخها، تستحق منا التنويه بها، في حين أكد ما نسبته 15.78 بالمائة، على أن هذه الملتقيات، والندوات العلمية باستطاعتها المساهمة في نشر، وتفعيل المرجعية الدينية والتعريف بها، وذلك في حالة إذا ما تم تدعيمها

وتعميمها، والإشادة بها، وتم احترام توصياتها، وتنفيذ مخرجاتها على أرض الواقع، وكي يتسنى على القائمين عليها مواصلة جهودهم ومضاعفتها، في حين أكد ما نسبته 3.15 بالمائة على أن هذه الملتقيات لا تساهم في تفعيل المرجعية الدينية، وذلك لعدم كفايتها، وقلة مردودها، إلا أن هذه الرؤية مجانية لعين الصواب، وواقع الحال ينفيها .

الجدول رقم (34): يبين اتجاهات الأئمة نحو دور البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات في نشر المرجعية الدينية

السؤال	31	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل تساهم البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات في نشر المرجعية الدينية؟	نعم	40	21.05%	
	لا	100	52.63%	
	أحيانا	50	26.31 %	
	المجموع	190	%100	

يوضح الجدول رقم (31) اجابات الأئمة نحو دور البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات في نشر المرجعية الدينية، حيث أكد ما نسبته 52.63 بالمائة، وهي النسبة الأكبر، ترى أن البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات لا تساهم في نشر المرجعية الدينية، بحكم أن هذه البرامج التكوينية لا تتضمن عناصر المرجعية الدينية، ولا تكاد تذكر، وبذلك فتأثيرها غير موجود، ومساهمتها منعدمة، وكما يقال : فاقد الشيء لا يعطيه، لذلك يتطلب العمل على ادراج وتضمين عناصر ومقومات المرجعية الدينية في هذه البرامج التربوية والتعليمية، ولكي يتسنى للنشأ والنخب المعرفة، ويكونون على دراية بمرجعيتهم الدينية الحقة، في حين يرى ما نسبته 21.05 بالمائة بالإيجاب، حيث أن البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات تساهم بقسط وافر في نشر المرجعية الدينية، وتلعب دورا مهما في ترسيخها ونشرها، حيث يرون أن تضمين البرامج التربوية والتعليمية لعناصر ومقومات المرجعية الدينية، والإهتمام بها، يعمل في صالح الأفراد وبناء معارفهم، واكسابهم المعارف والمهارات

والخبرات التي يحتاجونها، كما تعمل على تعديل سلوكياتهم، والرفع من مستويات الأداء والإستثمار فيها، ويصب كل ذلك في خدمة المرجعية الدينية، ونشرها، خاصة في البرامج التكوينية الخاصة بالجامعات، وكليات الشريعة المنشرة في العديد من ولايات الوطن، حيث تضمنت العديد منها، وساهمت أساسا في خدمة المرجعية الدينية، في حين أكد ما نسبته، في حين أكد ما نسبته 26.31 بالمائة، أنه يمكن أن تساهم هذه البرامج في نشر المرجعية الدينية وذلك في حالة إعادة الإهتمام بها، وبلورتها، واصلاحها بصورة جذرية، ومحاولة تضمينها عناصر المرجعية الدينية، ومبادئها لكي يتسنى لجميع المكونات التشبع بها، وهو في نفس الوقت إعادة انتاج للنخب الدينية ذات الكفاءة، والفعالية ويصب كل ذلك في خدمة نشر المرجعية الدينية .

الجدول رقم (35) : يبين اتجاهات الأئمة نحو أهمية دسترة المرجعية الدينية ودور ذلك في نشرها وتفعيلها داخل المجتمع

السؤال 32	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل دسترة المرجعية الدينية المالكية أمر كفيلا بنشرها وتفعيلها داخل المجتمع ؟	نعم	154	81.05%
	لا	3	1.57%
	أحيانا	33	17.36%
	المجموع	190	%100

يوضح الجدول رقم (32) اجابات الأئمة نحو دور أهمية المرجعية الدينية المالكية، ودور ذلك في نشرها، وتفعيلها داخل المجتمع، حيث أكد ما نسبته 81.05 بالمائة، وهي النسبة العظمى التي ترى أن المبادرة، والعمل بدسترة المرجعية الدينية المالكية له العديد من المزايا ، والفوائد بحكم أن الدستور هو الوثيقة الأسمى، والتشريع الأساسي الذي يسمو على القوانين والتشريعات الأخرى، ومواده لا بد أن تحترم، ولا يحق لأي شخص مخالفتها، أو الدوس عليها وبذلك فإن دسترة المرجعية الدينية المالكية كمادة من مواد الدستور الجزائري، هو سبب

بزيادة نشرها، وتفعيلها داخل المجتمع، ومن شأنه الحفاظ على وحدته، وحفظ هويته الدينية تحت مرجعية موحدة، وواضحة المعالم، والأشخاص، والمؤسسات، وتضمن حصانة قانونية وتشريعية، وروحية لها، على مر الزمن، كما أنه يمثل رمزية دينية لإستقلال الدولة عن بقية المرجعيات الأخرى، والوقوف سدا منيعا، ضد استيراد الفتاوى المعلبة والجاهزة، والمذاهب الغربية عن مرجعيتنا الدينية، وأصالتها التاريخية، كما أنه اعلان الولاء لعلماء، ومشايخ الجزائر، واعتراف بجهودهم المبذولة، في حين أكد ما نسبته 17.36 بالمائة أن دسترة المرجعية الدينية المالكية، كمادة في دستور الدولة، ليس كاف، بل لا بد أن يتبعه تضمينها في بقية مواد القوانين الأخرى، ويجب أن تتجسد ضمنها لكي يتسنى تفعيلها على أرض الواقع، ويصبح ذلك حقيقة ملموسة لدى الأفراد، تترسخ عندهم، وتضمن لهم حقوقهم، لا أن تكون حبرا على الورق، في حين يرى مانسبته 1.57 بالمائة من اجابات الأئمة، وهي نسبة لا تكاد تذكر ترى أن دسترة المرجعية الدينية أمر لا يعمل على نشرها وتفعيلها، لكن واقع الحال غير ما يراه هؤلاء.

المطلب الرابع : تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة : (اتجاهات الأئمة نحو رهانات وتحديات المرجعية الدينية)

و هي التي تبحث في اتجاهات الأئمة نحو الرهانات، والتحديات التي تنتظر المرجعية الدينية أيا كان نوع هذه التحديات، مع ما تشهده البيئة الداخلية، والخارجية من تحولات وتغيرات عميقة على عديد من الأصعدة، قد تمثل تهديدا، وخطرا يهدد المرجعية الدينية ويؤثر على استقرار المجتمعات، وأمنها الفكري، وكذلك المأمول، والمنتظر من هذا التحدي القائم، موازاة مع التطور التكنولوجي، والانفتاح الإعلامي، ومدى فعالية تجديد، وإعادة إنتاج المادة الفقهية، والتراثية للمذهب المالكي وقراءتها على نحو يدفع لتطويره، مواكبة للصيرورة الإجتماعية، والمساهمة في حل القضايا الراهنة للأفراد والمجتمعات .

الجدول رقم (36) : يبين اتجاهات الأئمة نحو دور وتأثير التيارات الفكرية على المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 33
68.42%	130	نعم	هل تعتقد أن التيارات الفكرية الوافدة قادرة على التأثير وتهديد المرجعية الدينية ؟
2.63%	5	لا	
28.94%	55	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (33) اجابات الأئمة على دور و تأثير التيارات الفكرية الوافدة على المرجعية الدينية ، حيث أكد ما نسبته 68.42 بالمائة وهي تمثل النسبة الأكبر من الإجابات ، على أن هناك تهديدا قويا للمرجعية الدينية، قد يقع جراء تلك التيارات الفكرية الوافدة ،فهي قادرة على التأثير على مرجعية الأفراد الدينية ، وتحمل في طياتها أفكارا ، وثقافات هي دخيلة عن أفراد المجتمع الجزائري، وبعيدة كل البعد عن عاداته وثقافته المعهودة ، قد تشكل في

الأخير تهديدا على وحدتهم الفكرية والدينية ، حيث أصبحنا نسمع بوجود اختراقات لمذاهب وطوائف وانتماءات مختلفة، تحمل في طياتها أفكارا، ومعتقدات، وطقوس أثرت، وتأثر بها البعض من أفراد المجتمع، شكلت خطرا، وتهديدا مباشرا لوجود المرجعية الدينية، ولثوابتها ولانتماءات الأفراد لها، في حين أكد مانسبته 28.94 بالمائة، أنه هذه التيارات والمذاهب الوافدة يمكن أن تشكل تهديدا للمرجعية الدينية إذا لم يتصدى لها أصحاب الشأن، إذ لا بد أن ينبري لها المختصون في الشأن الديني والفكري، ويقفوا وقفة رجل واحد، كسد منيع لإيقاف تأثيرها والحد من انتشارها، إضافة إلى الإهتمام بالمرجعية الدينية، والعمل أكثر على ترسيخها في النشأ وتفعيلها داخل المجتمع من خلال المؤسسات الموجودة، ومحاولة ملئ تلك الفراغات والثغرات لأن لا تملأ، وتستغل من الغير، فتأثير تلك التيارات الوافدة قوي جدا ، وقد يشكل تهديدا حقيقيا على وجود المرجعية الدينية، وتمسك الأفراد بها، في حين أكد مانسبته 2.63 بالمائة، أن هذه التيارات الفكرية الوافدة لا تؤثر على المرجعية الدينية، ولا تشكل أي خطر عليها، وقد يكون ذلك ايمانا منهم بالتنوع، والإختلاف، والتنافس في التأثير على الأفراد .

الجدول رقم (37) :يبين اتجاهات الأئمة نحو أهم تيار فكري وديني مؤثر على المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 34
70.05%	135	الفكر الوهابي	إذا كانت الإجابة ب نعم ما هو أهم تيار فكري وديني مؤثر ؟
05.26%	10	الأحمدي	
10.52%	20	فكر التطرف	
10.52%	20	التشيع	
2.63 %	5	أشياء أخرى	
100 %	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (34) اجابات الأئمة حول أهم التيارات الفكرية، والدينية التي تؤثر في

المرجعية الدينية، حيث أكد مانسبته 70.05 بالمائة وهي النسبة الأكبر، على أن الفكر الوهابي المدخلي يشكل الخطر الأكبر للمرجعية الدينية المالكية، بحكم أن هذا الفكر لا يؤمن بالمذاهب الفقهية، ولا يعيرها اهتماما، فهو يتجاهلها، ويرى أن اتباع الأفراد لهذه المذاهب الفقهية هو أمر غير صحيح، ولا فائدة منها، وبذلك فهو يلغيها كليا، في حين أن هذا الفكر في منظومته الفقهية ينتمي إلى المذهب الحنبلي، وهو ما يشكل تناقضا لمعتنقيه، مدعين اتباع الكتاب والسنة، ويرون من ينتمون إليه يجاهرون بالولاء له، ويرفضون بقية المرجعيات الأخرى، فهم يعتبرون أنفسهم بديلا لها، في حين أكد مانسبته 10.52 بالمائة، على أن فكر التطرف والتشدد يشكل تأثيرا بالغ الخطورة على وجود المرجعية الدينية، فهو يعمل على الغائها، وينتج بدائل أخرى هي بعيدة عن عادات وثقافات المجتمع الجزائري، حيث يزرع التطرف، والفرقة، والفتنة، والغاء الآخر، وممارسة العنف، ويبث أفكاره، مستعملا جميع الوسائل، ومجنندا أكبر عدد ممكن من أفراد، حيث نجد العديد من التنظيمات الإرهابية ترفع لواء الجهاد، والإرهاب، وتعمل على تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة، في حين يرى مانسبته 10.52 بالمائة، على أن الخطر الشيعي يمثل تهديدا حقيقيا لوجود المرجعية الدينية مع ما يمثله هذا الخطر، والذي يزحف، ويمتد إلى الأفراد في العديد من ولايات الوطن حيث يزداد معتنقيه، حسب الإحصائيات الأخيرة، مع ما يحمله هذا التيار من افكار وعقائد وطوائف، لا تمت بصلة بمرجعية المجتمع الجزائري، والتي ألفها منذ قرون قد خلت، في حين يرى مانسبته 05.26 بالمائة على أن الفكر الأحمدى القدياني، والذي يشهد انتشارا في وسط الأفراد، حيث أثر بشكل ملفت عليهم، واستقطب عددا لا بأس به، وهو ما يشكل خطرا على بقاء المرجعية الدينية، وعلى منتميه و معتنقيها، ويزرع الشك والفرقة بينهم، في حين يرى مانسبته 2.63 بالمائة على أن هناك عوامل أخرى قد تقوض، وتشكل تهديدا للمرجعية الدينية كتواجد الفكر العلماني، واصحاب الفكر الإلحادي، وعبدة الشيطان، ودعاة التنصير وافكار الطائفة الكركرية..... وهي كلها تعمل على بث سمومها متى سنحت لها الفرصة وتعمل بكل جهد من أجل تقويض والقضاء على المرجعية الدينية المالكية.

الجدول رقم (38) : يبين اتجاهات الأئمة نحو تهديد التيارات الدينية للأمن الديني والفكري

السؤال 35	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل هذه التيارات الفكرية تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الديني والفكري في الجزائر ؟	نعم	160	84.21%
	لا	5	2.63%
	أحيانا	25	13.15%
	المجموع	190	%100

يوضح الجدول رقم (35) اجابات الأئمة نحو تهديد التيارات الدينية للأمن الديني والفكري حيث يرى مانسبته 84.21 بالمائة، وهي النسبة العظمى من الإجابات، على أنه فعلا هذه التيارات الفكرية الوافدة، تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الديني، والفكري، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، أو الدولة، حيث أن تأمين الأمن القومي للدولة دون تحقيق الأمن الفكري والديني هو ضرب من الخيال، لذلك فهذه التيارات الوافدة تشكل خطرا كبيرا على مستويات الأمن فالأفراد هم عرضة للإستغلال، واختراق الأفكار الهدامة التي تعمل على زعزعة تماسكهم ووحدتهم وتسعى لتقويض مقوماتهم، وهويتهم الدينية والوطنية، وتسعى لنشر الفوضى والفتنة، والفرقة مع تعدد الإتجاهات والأفكار، حيث يؤثر بالسلب على وحدة المجتمع الكلي ويهدد أمنه ويجهض أبنيته، وتقدمه، وازدهاره، ويحدث فروقا وشرخا في البناء الإجتماعي ككل حيث يفقد حس الروح الجماعية، وانتماءه لذلك المجتمع، كما أنه تهديد للدولة، فهي عرضة للتقسيم، والتجزئة، واحداث طوائف ومذاهب واقلية وايديولوجيات دخيلة عن الوطن تخدم أجندات خارجية لا تمت بصلة للداخل، تسعى لنخر مقوماته، وتهديد امنه من الداخل ليكون عرضة للتدخل الأجنبي لحماية تلك التيارات والطوائف والأقلية، في حين أكد مانسبته 13.15 بالمائة، على أن هذه التيارات الفكرية الوافدة، قد تمثل تهديدا للأمن الديني والفكري إذا لم يتم مراقبتها، ومرافقتها ويتم السماح لها بالنشاط بحرية تامة، دون مواجهتها والتصدي لأفكارها الشاذة، والهدامة، والتي تشكل تهديدا حقيقيا لأمننا الفكري، إذ يجب تعزيز

متطلبات الأمن بمستوياته، مع التنسيق مع جميع الفاعلين من أجل التصدي، ومواجهة أفكارها الضالة و المنحرفة، في حين يرى مانسبته 2.63 بالمائة، من اجابات الأئمة، أن هذه التيارات الوافدة لا تشكل أي خطر أو تهديد، لكن هذه النسبة الضئيلة لا تعكس واقع الحال فتهديد هذه التيارات الفكرية هو حقيقة مشهودة للعيان .

الجدول رقم (39) :يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المرجعية الدينية في محاربة والتصدي لهذه التيارات

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 36
79.47%	151	نعم	هل يمكن أن تساهم المرجعية الدينية في محاربة والتصدي لهذه التيارات ؟
2.63%	5	لا	
17.89%	34	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (36) اجابات الأئمة نحو دور المرجعية الدينية في محاربة ، والتصدي لهذه التيارات الوافدة، حيث أكد مانسبته 79.47 بالمائة على أن المرجعية الدينية بإمكانها أن تساهم في محاربة والتصدي لهذه التيارات الوافدة ، حيث أن وجود المرجعية الدينية وتفعيلها داخل المجتمع هو أمر كفيل بمحاربة، والتصدي لهذه التيارات، حيث أن المرجعية الدينية تعمل على حماية شرائح المجتمع من كل اختراق لهذه الأفكار والمعتقدات، والمذاهب التي تحمل في طياتها أفكارا، وثقافات دخيلة عن المجتمع الجزائري، وعن عاداته وثقافته ومرجعياته هدفها الوحيد النيل من وحدته، وزرع الفرقة، والضغينة، والكراهية، وتكريس روح الإنقسام خاصة في الآونة الأخيرة ، حيث أصبح أفراد المجتمع الجزائري عرضة لهذه التيارات الوافدة وبشراسة حيث أن المرجعية الدينية الوطنية باستطاعتها أن تقف في وجه هذه التيارات وتشكل بذلك سدا منيعا أمامها، وأن تساهم بقسط وافر في مجابهة، والتصدي لها، في حين يرى مانسبته 17.89 بالمائة على أن المرجعية الدينية باستطاعتها المساهمة في محاربة، والتصدي لهذه

التيارات ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل المرجعية الدينية ، وتقويتها بين أفراد المجتمع الواحد ، مع وجود عنصر التوعية، والتنسيق، والتعريف بخطورة هذه التيار، وابرز حجم تهديداتها ، وثمره مجابهتها، والتصدي لها، من خلال توحيد الجهود في سبيل ذلك ، في حين يرى مانسبته 2.63 بالمائة على أن المرجعية الدينية ليس بمقدورها محاربة والتصدي لهذه التيارات وذلك لقصورها، وعدم قدرتها على ذلك، اضافة إلى قوة تأثير هذه التيارات، وتعددتها، وكثرة المنتمين لها .

الجدول رقم (40) :يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المرجعية الدينية في استقرار المجتمع وحفظ أمنه

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 37
71.05%	135	نعم	هل تساهم المرجعية الدينية في استقرار المجتمع وحفظ أمنه ؟
2.63%	5	لا	
26.31%	50	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (37) اجابات الأئمة نحو دور المرجعية الدينية في استقرار المجتمع وحفظ أمنه، حيث أن مانسبته 71.05 بالمائة أكدت على أن المرجعية الدينية باستطاعتها أن تساهم في استقرار المجتمع، وحفظ أمنه، وذلك من خلال العديد من الجوانب، فالمرجعية لها أثر كبير وواضح على الأفراد والمجتمعات والدول، فهي من تنظم سلوكيات الأفراد وتعديل من تصرفاتهم، ويرجع لها الأفراد كإطار كلي وشامل، يقتنون منها أحكام دينهم، و دنياهم كما تضمن بناء العلاقات، والتواصل بين أفراد المجتمع الواحد، فهي من تسعى للم شملهم وحمايتهم من التفرقة، والإختلاف، ونبذ الفرقة، وتكريس الإستقرار، والوحدة ونشر الطمأنينة، والأمن في أرجاء الوطن الواحد، من خلال الإنضواء تحت مرجعية واحدة وموحدة لأفراد المجتمع الواحد، في حين أكد ما نسبته 23.31 بالمائة على أنه باستطاعة

المرجعية الدينية أن تساهم في استقرار المجتمع، وحفظ أمنه، وذلك من خلال تسليط الضوء عليها، وإبرازها، وحمايتها وضمان وجودها في جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات الدينية، والتربوية، والتعليمية، وإعلاء صيتها، بين أفراد المجتمع، وتقويض كل من يعكر صفوها، لأن ذلك في الأخير ينعكس بالسلب على أمنه واستقراره، ويصبح المجتمع عرضة للتشردم والإختلاف، في حين أكد مانسبته 2.63 بالمائة على أن وجود المرجعية الدينية لا يضمن استقرار المجتمع، ولا يحفظ أمنه لكن من يستقرأ واقع الحال يرى غير ذلك فوجود المرجعية الدينية اليوم أصبح هو أكثر من ضرورة.

الجدول رقم (41) : يبين اتجاهات الأئمة نحو مساهمة نشر المرجعية الدينية في محاربة التطرف والتشدد

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 38
76.31%	145	نعم	هل يساهم نشر المرجعية الدينية في محاربة التطرف والتشدد ؟
2.10%	4	لا	
21.57%	41	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (38) اجابات الأئمة نحو مساهمة ودور نشر المرجعية الدينية في محاربة التطرف والتشدد، حيث أكد مانسبته 76.31 بالمائة من الإجابات ، على نشر المرجعية الدينية يساهم في محاربة التطرف والتشدد، حيث أن المرجعية الدينية تعتبر بمثابة الحصن المنيع الذي يحمي المجتمع من تلك التيارات، والمذاهب التي تحمل في طياتها أفكار التطرف والتشدد والتعصب، والتأثير على الأفراد من خلال استعمال طرق الإغراء، والتدين المغشوش واللعب على وتر الدين واستغلاله من أجل تمرير، ونشر تلك الأفكار، حيث نجد أن هذه التيارات تلقى صدا كبيرا في أوساط فئة الشباب الذين هم عرضة لذلك، من خلال استغلال الظروف المعيشية الصعبة، والتي تميزها البطالة، والفقر، والتهميش ليكونوا طعمة سائغة لتجنيد

الجماعات الإرهابية والتكفيرية التي تمارس العنف وتوسعي لنشر الفوضى في المنطقة، وتوريط شبابها في مستنقع التطرف، حيث أن توحيد المجتمع تحت مرجعية واحدة تشمل جميع أفرادها والعمل على نشرها، هو أمر كفيل بمحاربة صور التطرف والتشدد، والتقليل منه، في حين يرى مانسبته 21.57 بالمائة على أن نشر المرجعية الدينية يمكن أن يساهم بقسط وافر في محاربة التطرف والتشدد، وذلك إن استطاع الفاعلون فعلا وواقعا نشر المرجعية الدينية بشكل واسع وعلى أتم وجه، وتشبع بها الأفراد، حيث تكون المرجعية هي الإسمنت المسلح الحامي لهم و الذي لا يترك مجالا لنشر أفكارا أخرى، ويستطيع التصدي لها، والوقوف ضدها، في حين يرى مانسبته 2.10 بالمائة على نشر المرجعية الدينية لا يساهم بالضرورة في محاربة التطرف والتشدد، وذلك نظرا لقلّة ومحدودية تأثيرها داخل المجتمع، إلا أن هذا القول مردود عليه ولا يعكس ما نراه ونشاهده من ادوار تلعبها المرجعية الدينية.

الجدول رقم (42): يبين اتجاهات الأئمة نحو مساهمة نشر المرجعية الدينية في المحافظة على الهوية والشخصية والخصوصية الجزائرية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 39
83.68%	159	نعم	هل يساهم نشر المرجعية الدينية في المحافظة على الهوية والشخصية والخصوصية الجزائرية ؟
2.63%	5	لا	
13.68%	26	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (39) اجابات الأئمة نحو مساهمة نشر المرجعية الدينية في المحافظة على الهوية، والشخصية، والخصوصية الجزائرية، حيث أكد مانسبته 83.68 بالمائة، وهي النسبة الغالبة، على أن نشر المرجعية الدينية يساهم في المحافظة على الهوية، والشخصية والخصوصية الجزائرية، حيث أن المرجعية الدينية المالكية قد ألفها المجتمع الجزائري وارتبط

بها أفرادها أيما ارتباط، وذلك منذ قرون، وتأقلم معها، حتى أصبحت جزءا من شخصيته وهويته الدينية، واندمجت كل أطراف المجتمع فيها، وأصبحت رمزا للوحدة، ومرجعية موحدة خاصة بهم، يعود لها الأفراد، و يلجأون لها، خاصة في مجال الفتوى ، وبيان الأحكام الشرعية والقضايا النازلة عن الأمة، حيث أنها تراعي عاداته، وتقاليده، وتدور في فلك الأفراد، وجودا وعدما، زمانا ومكانا، وهذا ما أكدته الشواهد التاريخية من تعلق الأفراد به ، و كثرة ما أُلّف في المذهب، وما تم الإجهاد فيه، فالمرجعية الدينية المالكية، ونشرها يعكس الهوية ، والشخصية الجزائرية ، وما مدى المحافظة عليها، حيث لا تترك مجالاً لأفراد المجتمع إلى البحث عن مرجعيات أخرى هنا وهناك ، في حين يرى ما نسبته 13.68 بالمائة على أن نشر المرجعية الدينية قد يساهم أحيانا في المحافظة على الهوية، والشخصية، والخصوصية الجزائرية وذلك في حالة ما إذا تم التصدي إلى تأثير المرجعيات الأخرى ، والتي يمكن أن يتأثر بها بعض الأفراد ، كما أن تعلقهم بالمرجعية الدينية هو أيضا عامل مساهم في نشرها، وذلك لإرتباطهم التاريخي الوثيق بها، في حين يرى ما نسبته 2.63 بالمائة على أن نشر المرجعية الدينية لا يساهم بالضرورة في المحافظة على الهوية، والشخصية، والخصوصية الجزائرية، إلا أن هذا الرأي ترفضه الشواهد والوقائع التاريخية للمذهب المالكي في المنطقة .

الجدول رقم (43): يبين اتجاهات الأئمة نحو مساهمة ودور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في نشر المرجعية الدينية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 40
52.10%	99	نعم	هل لتكنولوجيا الإعلام والإتصال دور في نشر المرجعية الدينية ؟
5.78%	11	لا	
42.10%	80	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (40) اجابات الأئمة نحو مساهمة، ودور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في

نشر المرجعية الدينية، حيث تباينت تلك الإجابات بين من يثبتها، ومن ينفيها، حيث أكد ما نسبته 52.10 بالمائة على أن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال دور في نشر المرجعية الدينية خاصة مع تحمله الألفية الثالثة، و ظهور مفهوم وتداعيات العولمة، وما حملته من تطور وسائل تكنولوجيا الإعلام، والاتصال، حيث أن الوسائط الإلكترونية من إنترنت، ومواقع التواصل سهلت عملية الاتصال والتواصل بين الأفراد، مما أضحت اليوم في استخداماتها تلعب دورا كبيرا في نشر المرجعية الدينية، إلا أن ذلك في الجزائر ما زالت تنتظرها مجموعة من التحديات في حين يرى ما نسبته 42.10 بالمائة على أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمقدورها أن تلعب دورا كبيرا في نشر المرجعية الدينية، إذا ما تم استخدامها واستغلالها على الوجه الأتم، إضافة الإهتمام بنشر وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والعمل على تطوير البنى التحتية الخاصة بها، من أجل تشجيع استخدامها لأنها تعتبر الوسيلة المثلى في هذا العصر، وقادرة على تقديم إضافة قوية على نشر وتفعيل المرجعية الدينية، وأي تهاون أو تقصير في ذلك، قد يؤثر بالسلب على نشر المرجعية الدينية، في حين أكد ما نسبته 5.78 بالمائة على أنه ليس هناك دور لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في نشر المرجعية الدينية، لكن هذه الإجابات هي بعيدة كل البعد عن الواقع.

الجدول رقم (44): يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى استخدامهم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستعانة بها

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 41
83.68%	159	نعم	هل يستخدم الإمام تكنولوجيا الإعلام ويستعين بها في عمله؟
5.26%	10	لا	
11.05%	21	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (41) اجابات الأئمة نحو مدى استخدامهم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والإستعانة بها ، حيث أكد مانسبته 83.68 بالمائة ،وهي النسبة العظمى ،على أنهم يستخدمون ، ويستعينون بتكنولوجيا الإعلام والاتصال أثناء مزاولتهم لمهنتهم، حيث يتم استخدامها في عملية التواصل بين الأفراد وفيما بينهم، وكذلك في تحضيرهم للدروس، والخطب الدينية، وفي عملية البحث، والدراسة كما تسهل عليهم الوصول إلى المصادر والمراجع التي يبحث عنها بكل سهولة، اضافة إلى أن هذا الإستخدام يسمح للإمام من تطوير قدراته وامكانياته الدعوية، والعلمية، ويزيد من جودة ونوعية الخطاب الديني الممارس، كما أن استخدام هذه التكنولوجيا من طرف الإمام هو مواكبة لروح العصر، وللتطور الحاصل داخل المجتمع، في حين يرى مانسبته 11.05 بالمائة على أن الإمام يستخدم، ويستعين بتكنولوجيا الإعلام، وذلك من حين لآخر، حيث تعتبر هذه الأخيرة عاملا مساعدا له، ويمكن أن تقدم له اضافة في أداء عمله، إذا أحسن استخدام هذه التكنولوجيا، وتوفرت له بشكل جيد، حيث أن بعض مناطق الولاية لا تتوفر على بنى تحتية قوية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في حين يرى مانسبته 5.26 بالمائة وهي نسبة ضئيلة، تؤكد أنها لا تستخدم تكنولوجيا الإعلام ولا تستعين بها، في مزاولة عملها.

الجدول رقم (45): يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى احترام ومراعاة البرامج الدينية في الجزائر للمرجعية الدينية

السؤال 42	الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هل البرامج الدينية في الجزائر تراعي وتحترم المرجعية الدينية المالكية ؟	نعم	140	73.68 %
	لا	40	21.05 %
	أحيانا	10	5.26 %
	المجموع	190	%100

يوضح الجدول رقم (42) اجابات الأئمة نحو مدى احترام ومراعاة البرامج الدينية في الجزائر

للمرجعية الدينية المالكية ، حيث أن اجابات الأئمة جاءت متباينة ، حيث أكد مانسبته 73.68 بالمائة على البرامج الدينية في الجزائر فعلا هي تراعي ، وتحترم المرجعية الدينية المالكية ، خاصة مع الإنفتاح السمعي البصري، و وجود التعددية الإعلامية في الجزائر ، حيث أن أغلب هذه البرامج الدينية، وخاصة التي تعنى بالإجابة على أسئلة المتصلين، حيث أن إجابات المشايخ والأساتذة في الفتوى تراعي أحكام المذهب المالكي، وتحترمه، سواء أكان ذلك في القنوات العمومية، أم الخاصة، و هي تسعى إلى تجسيدها، وتفعيلها داخل المجتمع، في حين يرى مانسبته 21.05 بالمائة على أن البرامج الدينية في الجزائر لا تهتم بالمرجعية الدينية، ولا تراعيها إلا أن هذه النسبة ضعيفة من المجتمع المبحوث، في حين يرى ما نسبته 5.26 بالمائة على أن البرامج الدينية في بعض الأحيان تراعي وتحترم المرجعية الدينية المالكية، خاصة في القنوات العمومية ،والتي تنتمي للدولة وتحت وصايتها، ومراقبتها، في حين نجد أن القنوات الخاصة هي أكثر تفتحا، وبعيدة عن وصاية الدولة نوعا ما، حيث أنها لا تراعي المرجعية الدينية بشكل كامل .

الجدول رقم (46): يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى قوة البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 43
83.68%	159	نعم	هل البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين قوية ؟
5.78%	11	لا	
10.52%	20	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (43) اجابات الأئمة نحو مدى قوة البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين، حيث تؤكد أغلب الإجابات، والتي تمثل مانسبته 83.68 بالمائة على أن البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين قوية ،وذلك بتواجد العديد من البرامج الدينية

خاصة في التلفزيون الرسمي، حيث نجد أن هناك قناة خاصة بالبرامج الدينية، وهي قناة القرآن الكريم، ومن بين أهم تلك البرامج نجد: كحصة الدين بين السائل والمجيب، وحصة القرآن والحياة، وحصة هلا سالوا، وبرنامج جوامع الكلم، وسلسلة الدروس المحمدية..... إضافة إلى بقية الحصص الدينية الموجودة في بقية القنوات الرسمية الأخرى، أما بالنسبة للإذاعة، فنجد كذلك إذاعة القرآن الكريم، والتي تقوم بمجهودات جبارة في تقديمها لتلك البرامج منها اليومية، ومنها الأسبوعية، والتي تلقى اقبالا عليها، من طرف الجمهور الجزائري كحصة القرآن والحياة، وبرنامج الدين بين السائل والمجيب، وبرنامج مجالس من نور، و حصة نفائس المجالس، وحصة مسالك الهدى، في حين يرى مانسبته 10.52 بالمائة على البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة هي قوية لحد ما، لكنها مازالت تحتاج إلى تحسين، وإلى مضاعفة الجهود، والسهرة على تطوير تلك البرامج الدينية، خاصة التي تلقى اقبالا ورواجا من طرف الجمهور، في حين يرى مانسبته 05.78 بالمائة على أن البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين غير كافية، إلا أنها نسبة ضئيلة جدا.

الجدول رقم (47): يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى قوة وكفاية البرامج الدينية في القنوات الخاصة

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 44
18.94 %	36	نعم	هل البرامج الدينية في القنوات الخاصة كافية؟
65.26%	124	لا	
15.78%	30	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (44) اجابات الأئمة نحو مدى قوة وكفاية البرامج الدينية في القنوات الخاصة، حيث جاءت اجابات الأئمة متباينة، حيث أكد ما نسبته 65.26 بالمائة وهي النسبة الكبرى، على البرامج الدينية في القنوات الخاصة غير كافية، حيث يرى أصحاب هذه الإجابات

أن هذه البرامج لا تمثل نسبة كبيرة من مجموع البرامج الأخرى، وذلك نظرا لحدثة هذه القنوات الخاصة في حين يرى مانسبته 18.94 في المائة على أن البرامج الدينية في القنوات الخاصة هي كافية إلى حد ما، حيث نجد أغلب القنوات الخاصة والناشطة في الجزائر تهتم نوعا ما بهذه الحصص، وتحاول أن تعطي لها اهتماما وتنوعا، وهدفها في الأخير هو توعية الأفراد مع الوعظ والإرشاد، والرد على أسئلة المستفتين، حيث نجد حصة فأسألو أهل الذكر وبرنامج حديث القلوب في قناة الشروق، وكذلك حصة انصحوني، والتي كانت تبث في قناة النهار، لتصبح بعنوان فأسألوا، إضافة إلى حصة الجواب الشافي، وبرنامج الدين والحياة في قناة البلاد، في حين أكد مانسبته 15.78 بالمائة على أن البرامج الدينية في القنوات الخاصة مازالت تحتاج إلى تنظيم، وتحسين، وإلى مضاعفة عددها، واستغلال هذا التعدد الإعلامي مع انفتاح الدولة على السمي البصري والتشجيع عليه، فهي ليست كافية بالعدد اللازم لها مقارنة ببقية البرامج الأخرى.

الجدول رقم (48): يبين اتجاهات الأئمة نحو فكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 45
78.42 %	149	نعم	هل أنت مع فكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي؟
5.26%	10	لا	
16.31%	13	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (45) اجابات الأئمة حول جدوى فكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي، حيث أكد مانسبته 78.42 بالمائة، وهي النسبة العظمى من المجتمع المبحوث، على أنهم مع فكرة التجديد، وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي انطلاقا من

أن المادة الفقهية هي في الأصل مادة اجتماعية بحتة تتأثر بالمجتمع و ترتبط به، وتتغير بتغير الواقع المعاش الذي يشهد حركية في جميع مجالاته، وتستجيب للتحديات ومسايرة الواقع المتغير، والمتسارع في آن واحد، فهذه الفكرة هي اليوم أصبحت أكثر من ضرورة، وفكرة التجديد هي في صالح المذهب المالكي، وهي من أحد أهم مميزات أحكام المذهب المالكي، وهي التجدد، والتنوع، ومسايرة الزمان والمكان ومراعاة خصوصيات الأفراد، والمجتمعات، والنظر في عوائدهم المعيشية، وتلبية كل الحاجات البشرية، وبذلك فهذا الخيار يعتبر خيارا علميا بحتا، يجب أن يبدأ فيه في حين يرى مانسبته 16.31 بالمائة على أنه يمكن قبول فكرة عملية التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي، لكن ذلك لا يتأتى إلا بتظافر جميع جهود المختصين في هذا الشأن، والإحتكام إلى الخبراء في عديد الميادين ذات الصلة، مع اعتماد وجود خطة تبين أهم المواضيع، والأحكام التي تحكمها فكرة التجديد، والتي هي بحاجة ماسة إلى تنقيح، وغرلة، وإعادة تنظير، وترجيح، وتحليل، موازة واستجابة للتحديات، والرهانات المستجدة والمحدثة، في حين يرى مانسبته 5.26 بالمائة أنهم ليس مع فكرة التجديد، وإعادة قراءة للمادة الفقهية، في حين أنه تاريخيا، يمتاز أصحاب المذهب المالكي بعدم الجمود على تلك النصوص، وعدم الوقوف على تلك الأحكام.

الجدول رقم (49) : يبين اتجاهات الأئمة نحو أهم المواضيع والمواد التي يجب إعادة قراءة مادتها الفقهية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 46
2.10%	4	في العقيدة	إذا كانت الإجابة ب نعم، ماهي أهم المواد ؟
60.52%	115	في المعاملات	
26.31%	50	في الأحوال الشخصية	
3.15%	6	في العبادات	
7.89%	15	أشياء أخرى	
100%	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (46) اجابات الأئمة حول أهم المواضيع والمواد التي يجب اعادة قراءة مادتها الفقهية ، حيث تأتي في المرتبة الأولى وبنسبة 60.52 بالمائة ،موضوع المعاملات إذ تعتبر من أهم المواضيع التي يجب إعادة قراءتها، ومحاولة تجديد أحكامها، وذلك لكي تواكب التغيرات الحاصلة اليوم، وبحكم أن الجانب المعاملاتي هو من أهم ما يربط العلاقات بين الأفراد، وبه تسود حركية المجتمع ، خاصة وأن العالم اليوم يتنفس الإقتصاد، خاصة في جانب المعاملات المالية، والشركات، والبيع بأنواعها، والمصارف، والبنوك، والعقود كالمرابحاث، والإئتمان، والضمان، والرهن، والكفالات، والملكية، والحيازة والتوريد والإستنصاع.... ومحاولة ربط كل ذلك بما هو مستجد، ومحدث، في الواقع، وفي نفس الوقت هو يقدم بدائل ، وحلول للقضايا النازلة والطارئة، ثم نجد موضوع الأحوال الشخصية بنسبة 26.31 بالمائة يأتي في المرتبة الثانية ،بحكم أن موضوع الأحوال الشخصية هو مرتبط أساسا بالأسرة، التي تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع، إذ يجب ايلاء الإهتمام بها ، وبكل ما ينظمها من أحكام، وقواعد، وقوانين يجب أن يتم تجديدها، وإعادة قراءتها على ضوء المتغيرات والحركية التي يشهدها المجتمع اليوم، في حين نجد مانسبته 7.89 بالمائة على أنه هناك أشياء أخرى ، قد يلحقها التجديد ويجب إعادة قراءة مادتها، كمواضيع الرق، والعبيد، وأحكام الولاية والسياسة الشرعية، والعلاقات الدولية، وأحكام الجهاد، والحرب والجنائيات والحدود....وهي مواضيع ذات صلة تحتاج إلى إعادة قراءة على ضوء ما هو صالح اليوم من تغيرات على الساحة الداخلية والخارجية، في حين نجد أن كلا من مواضيع العبادات والعقيدة بنسبة 3.15 بالمائة و2.10 بالمائة، لكنها نسب ضعيفة، ونذلك نظرا إلى أن هاذين الموضوعين لا يتأثران بما هو حاصل من مستجدات، وقضايا طارئة .

الجدول رقم (50): يبين اتجاهات الأئمة نحو أهمية فتح باب الإجتهد ودوره في تطوير المادة التراثية

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 47
83.68%	159	نعم	هل يعتبر فتح باب الإجتهد في المادة التراثية عامل مهم في تطويره ؟
5.26%	10	لا	
11.05%	21	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (47) اجابات الأئمة حول أهمية فتح باب الإجتهد ودوره في تطوير المادة التراثية للمذهب المالكي، حيث نجد أن مانسبته 83.68 بالمائة يؤكدون على أن فتح باب الإجتهد في المادة التراثية هو عامل مهم في تطويره، حيث أن إعادة قراءة تلك المواد هو إعادة تجديد لها، مما يسمح لها بمسايرة المستجدات والقضايا الراهنة، وربطها بالحاضر مع ما لحق هذا العصر من تطور في جميع المجالات ، فالدعوة إلى فتح باب الإجتهد، وإعادة قراءة، وتقييم تلك المواد، هو ضد الجمود ، والوقوف على أحكام وقضايا ، ومواد أكل عليها الدهر، وشرب وأصبحت من الماضي ، وقضاياها غير شائعة، ولا حتى يتعايش معها الأفراد ، خاصة بالنسبة للقضايا التي يعالجها الفقهاء والأمثلة التي يعبر عنها، ولذلك ففتح باب الإجتهد في المذهب هو ضرورة ملحة، لكي يواكب ما يحصل داخل المجتمع ، ويستطيع أن يتجاوب معه، ويساير أحكامه، كما أن المذهب المالكي يعتبر من أهم المذاهب التي يمتاز أصحابها بالإجتهد، والبحث في الأصول، و الفروع للأحكام، ويجتهدون في جميع النوازل، والقضايا المستجدة، والتي قد تطرأ على المجتمع، وهو ما سمح للمذهب المالكي بالبقاء ، وتشبث الأفراد به ،ومما يسمح في الأخير إلى تطوير مادته التراثية ، وأكد مانسبته 11.05 بالمائة على أن فتح باب الإجتهد في المادة التراثية ، يمكن أن نعتبره أحد العوامل المهمة التي تؤدي إلى تطور المذهب المالكي ، ولكن فتح باب الإجتهد لا يتم إلا بشروط، لا يسوغ تجاوزها، ولا تعديها، من طرف ذو الشأن، ولا يمكن أن

يغلق باب الاجتهاد ، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ محمد أبو زهرة بوجوب الاجتهاد في كل عصر وأنه لم ينقطع ولن ينقطع إلى قيام الساعة ، كما أنه يصب في صالح المذاهب¹ ، في حين أكد مانسبته 5.26 بالمائة على أن فتح باب الاجتهاد في المادة التراثية لا يعمل على تطويره بالضرورة وهم يؤيدون فكرة منع وسد الاجتهاد في المذاهب، إلا أن هذه النسبة ضئيلة جدا من مجتمع البحث.

الجدول رقم (51): يبين اتجاهات الأئمة نحو قدرة أحكام الفقه المالكي تقديم حلول لقضايا ومشاكل المجتمع

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 48
88.94%	169	نعم	هل يمكن أن نستمد من أحكام الفقه المالكي حولا لقضايا ومشاكل المجتمع؟
5.26%	10	لا	
5.78%	11	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (48) اجابات الأئمة حول قدرة أحكام الفقه المالكي من تقديم حلول لقضايا، ومشاكل المجتمع، حيث أكد مانسبته 88.94 بالمائة، وهي النسبة العظمى ،على أنه يمكن أن نستمد من أحكام الفقه المالكي حولا لقضايا، ومشاكل المجتمع، لأن هذه المذاهب ما جاءت إلا لكي تنظم أوضاع الأفراد، وأحوالهم، وتلبي الحاجات الإنسانية للأفراد، وتذلل لهم الصعاب، وتسهل عليهم أمورهم الدينية والدينية، وتسعى إلى تقديم الحلول الممكنة وبذلك فإن أحكام الفقه المالكي بما تملكه من خصائص، هي قادرة على الوصول إلى تقديم حلول لما قد يقع من مشاكل، أو نوازل طارئة، قد تعيق سيرورة حياة الأفراد، وبحكم ما يملكه

1 - محمد أبو زهرة. تاريخ المذاهب الإسلامية ج 2 ص 122.

المذهب المالكي من ثراء مادته الفقهية وغزارة أحكامه ، وتنوعها ، وتميزها بمراعاته لأعراف الأفراد وعوائدهم ، والنظر لمصالحهم ، فهو الأجدر لهذا التميز والذي يجعله قادرا على تقديم الحلول الممكنة للقضايا، والمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع ، في حين يرى مانسبته 5.78 بالمائة على أنه يمكن أن نستمد من أحكام الفقه المالكي حلولاً لقضايا، ومشاكل المجتمع المعاصرة والتي نزلت بالناس، وهم في أمس الحاجة لمعرفة الحكم الشرعي فيها، والتي تمتاز بالتعقيد وتشابكها، ودقة فهمها وصعوبة حل معضلاتها، لذلك فهي تحتاج إلى مزيد من الجهد والإمعان والنظر فيها، إضافة إلى عدم التسرع في الحكم، والإجتهد فيها، في حين يرى مانسبته 5.26 بالمائة، على أحكام الفقه المالكي لا يمكن أن نستمد منها حلولاً لقضايا ومشاكل المجتمع، لكن هذه النظرة هي قاصرة ، وبعيدة عن عين الصواب .

الجدول رقم (52): يبين اتجاهات الأئمة نحو امكانية استخراج نظريات وقوانين وقواعد وتشريعات جديدة من أحكام الفقه المالكي

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 49
81.57%	155	نعم	هل يمكن إستخراج نظريات وقوانين وقواعد وتشريعات جديدة من أحكامه ؟
5.26%	10	لا	
13.15%	25	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (49) اجابات الأئمة حول قدرة و امكانية استخراج نظريات، وقوانين وقواعد ، وتشريعات جديدة من أحكام الفقه المالكي ، حيث أكد مانسبته 81.57 بالمائة على امكانية استنباط نظريات، وقوانين، وقواعد، وتشريعات جديدة من أحكام الفقه المالكي فبثراء مادته التراثية، وغناها، وتنوعها تدفعه إلى الوصول إلى استخراج واستنباط قواعد ونظريات وتشريعات جديدة، كنظرية الملكية ونظرية التعسف في استعمال الحق ، ونظرية الظروف الطارئة، ونظرية الإشتراط لمصلحة الغير، وهذا ما يراه ويؤكد عليه الأستاذ مصطفى

أحمد الزرقا¹، حيث يمكن الوصول إلى استغلالها في الجانب التشريعي، والقانوني، مما يساعد رجال الفقه، والقضاء في الإجهادات القضائية، وفي تعليل الأحكام القضائية، وفي ما هو مستجد منها، كما يسمح للفقهاء استنباط قواعد فقهية كبيرة وعديدة، على غرار بقية القواعد الفقهية الأخرى، والتي أثرت الفقه الإسلامي، وزادته غنى وتنوعاً، حيث كان نصيباً لإكتشافها من طرف مجتهدي المذهب المالكي، في حين يرى ما نسبته 13.15 بالمائة على أنه يمكن للفقه المالكي استخراج نظريات وقوانين وقواعد وتشريعات جديدة، من خلال العمل أكثر على تفعيل أحكام، وقواعد المذهب المالكي، إضافة إلى تشجيع باب الإجهاد، وفتحته على مصرعيه، لزيادة وتيرة الإنتاج، وإعادة الإنتاج، والوصول إلى تقديم ما هو أفضل، في حين يرى ما نسبته 5.26 بالمائة على أحكام الفقه المالكي غير قادرة على استخراج قواعد ونظريات وتشريعات جديدة، بحكم أن هؤلاء مع فكرة عدم الإجهاد، والجمود على ما هو موجود، لكن هذه النظرة تبقى غير صائبة.

الجدول رقم (53): يبين اتجاهات الأئمة نحو قدرة المادة التراثية مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	السؤال 50
79.47%	151	نعم	هل بإمكان المادة التراثية الفقهية مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع؟
5.26%	10	لا	
15.26%	29	أحيانا	
%100	190	المجموع	

يوضح الجدول رقم (50) اجابات الأئمة حول مدى قدرة المادة التراثية للفقه المالكي، مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع، حيث أكد ما نسبته 79.47 بالمائة، على أنه بإمكان

¹مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، ج أ، ص 155.

المادة التراثية الفقهية مواكبة، ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تطوير، وتجديد مادته التراثية، وإعادة إنتاجها ، على ضوء ما هو حاصل، و مسائر للتطورات الحاصلة داخل المجتمع، كما هو في نفس الوقت استجابة للتحديات والرهانات، والمتطلبات الجديدة، خاصة مع ما تشهده ارهاصات العولمة، من تطور وسائل تكنولوجيا الإعلام، والإتصال، وتقارب المجتمعات، والثقافات، لذلك يجب أن تساير المادة الفقهية روح العصر وتواكب جميع التطورات، لكي تستطيع اثبات نفسها، ومقاومة أي افكار أو تيارات وافدة، خاصة مع انتشار وتنوع مستويات الأمن وانتشار الإرهاب والفوضى اضافة إلى تعقد الشبكات والعلاقات الإجتماعية بين الأفراد وكذلك كثرة وتعدد المعاملات المالية و الإقتصادية وبذلك فهو في نفس الوقت استجابة للأفراد الذين يتطلعون، وينتظرون أن تقدم ما هو أفضل، في حين يرى مانسبته 15.26 بالمائة، ويؤكدون على أن المادة التراثية الفقهية بإستطاعتها مواكبة، ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع، مع شرط العمل على فتح باب الإجتهد، وتشجيعه، ولا يجب أن تتوقف عجلته، لكي يستطيع المذهب المالكي مسايرة ما هو حاصل في المجتمع ، وبذلك يحافظ على صلاحية أحكامه ومادته التراثية ، في حين يرى ما نسبته 5.26 بالمائة على أن المادة التراثية الفقهية لا تستطيع مسايرة كل التطورات الحاصلة في المجتمع ، لكن هذا الرأي هو بجانب للصواب، ومردود على أصحابه من عدة جوانب .

المبحث الثالث : عرض الإستنتاجات على ضوء الفرضيات

سنحاول في هذا المبحث عرض استنتاجات الدراسة على ضوء الفرضيات المعتمدة، لما أسفرت عليه الدراسة من نتائج سعيًا منا نحو تحقيق ما تهدف إليه الدراسة.

المطلب الأول : الإستنتاج الجزئي للفرضية الأولى

من خلال تحليل المعطيات الميدانية في الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الأولى، والتي ترى أن المذهب المالكي يتميز عن بقية المذاهب الأخرى بالعديد من المميزات، والخصائص، و يتجسد ذلك التميز، بميله إلى إعتبار البعد الإجتماعي، و المصلي في أغلب فتاويه ، و توجهاته و أحكامه، و أصوله، و مصادره التشريعية، إضافة إلى قبوله بالعرف، و تركيزه على الأبعاد الإقتصادية، والإجتماعية التي تتعلق بالكليات الخمس، مما ساهم في انتشاره واستقراره بالجزائر، وتقبله لدى العامة ، و الأئمة، والفقهاء، والحكام، والسلطين، نستنتج ما يلي :

لقد توصلنا إلى أن المذهب المالكي فعلا يتميز بالعديد من المميزات والخصائص ،وهي التي صنعت الفارق بينه، وبين المذاهب الأخرى وكانت دافعا كبيرا في انتشاره وتقبله لدى الأئمة كما كانت هناك مجموعة من العوامل ساعدت في قبوله لدى الأفراد، والحكام، والسلطين وبالتالي نرى أنه قد تحققت الفرضية الأولى.

حيث أن النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا للجدول رقم (8و9) تبرز مقدار الأهمية التي اتسم بها المذهب المالكي عند الأئمة، من خلال اختيارهم للمذهب المالكي، كمذهب مناسب للفتوى، بنسبة تفوق 70 بالمائة، وباعتباره المذهب المفضل في خطابهم المسجدي من خلال الإحتكام إلى أصوله، وأحكامه، وتشريعاته، بنسبة 86 بالمائة، وقد كان هذا الإختيار بكل قناعة، وليس تحت أي ضغط، أو اكراه، أو تقييد من طرف أحد، حسب تحليلنا لنتائج الجدول رقم (11) .

وقد اتضح لنا أن من بين أهم الأسباب التي دفعت الأئمة إلى اختيار المذهب المالكي هو وجود سببين هامين، من خلال تحليل الجدول رقم (10)، حيث أن السبب الأول يتمثل في الإنتماء المذهبي للإمام، فقد كان دافعا قويا ليكون سببا لهذا الخيار، وهو خيار مقنع نابع من قناعة

شخصية، وذاتية للإمام، وقد كانت النسبة المئوية تفوق 52، أما بالنسبة للسبب الثاني، فهو بسبب الخصائص، والمميزات التي تميز بها المذهب المالكي عن غيره من المذاهب الأخرى، فقد كانت النسبة تتعدى 32 بالمائة، وهذا يعتبر خيارا علميا بحتا .

كما أن خيار المذهب المالكي كمذهب رسمي يعتبر عاملا مساهما في استقرار المجتمع والدولة معا، ويزيد في المحافظة على الضبط الإجتماعي من خلال حفظ أمنه الديني والفكري، وضمان استمرار البناء الإجتماعي بجميع مكوناته، كما يعتبر عاملا مساهما في شرعنة خيارات وتوجهات الدولة، بإعتبار أن الدولة هي من تحمي الدين، وتحرسه، وتعمل على توظيفه لصالحها، من خلال شرعنة رجال الدين وقبولهم لكل خيارات الدولة، وتأييدها، وعدم نقدها فهو يصب في صالح تبرير جميع أعمالها، بنسبة 74 و73 بالمائة، حسب نتائج الجدول رقم (12و13).

وبالعودة للأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي واستقراره بالجزائر، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل كان من أبرزها العامل السياسي بنسبة اجابة قدرت ب 36 بالمائة، ودور السلطة الحاكمة في نشره واستقراره سواء اليوم، أو فيما مضى، حيث أن الدولة الوطنية اليوم باستطاعتها تبني وفرض المذهب على رعاياها، بحكم ما تملكه من سلطة ونفوذ وامكانيات، أما العامل الديني فهو له دور في ذلك، وقد كان بنسبة 36 بالمائة، بحكم أن مهد المذهب المالكي هي مدينة رسول الله، فكان المغاربة يتهافتون ويقبلون على كل ما يأتيهم من المدينة المنورة احتراماً وحباً في رسول الله، فأقبلوا على المذهب المالكي خضوعاً وحباً واحتراماً له، حتى إلى يومنا هذا، كما أن للعامل الإجتماعي وتشابه البيئة المغاربية مع بيئة الحجاز البدوية في العادات، والتقاليد، وتماشيتها مع فطرة الإنسان وبساطتها ووضوحها، وملائمتها ومراعاتها لظروف العباد، وأعرافهم، والإستناد لمصالحهم، وتسهيل قضاء حوائجهم، وذلك حسب الجدول رقم (16).

وقد كانت هناك العديد من الأسباب جعلت أفراد المجتمع الجزائري يتقبلون المذهب المالكي ويقبلون عليه، جاء في مقدمتها، أحكامه الواضحة والسهلة بنسبة 40 بالمائة، حيث وجدنا أنها

تمتاز بالوضوح، والسهولة، والواقعية، والعملية، والمرونة، وبذلك نجد أن أحكامه قريبة من أفهام الأفراد، ومداركهم، فهي تخاطب عوام الناس وخاصتهم، مما يسهل على الجميع فهمها وتطبيقها، كما أن خاصية مراعاته للعرف والمصلحة كانت إحدى الأسباب التي أدت إلى تقبله بنسبة 33 بالمائة فهو فقه واقعي يراعي أعراف الناس، وعاداتهم الإجتماعية، والمعيشية، وهو يراعي حاجاتهم، ويلبيها، ويعمل على تحقيق مصالحهم، ويختار أصلحها للفرد، من خلال مراعاته لمقاصد للشريعة وأحكامها (مصالح ضرورية - مصالح حاجية - مصالح تحسينية) وكما وجدنا أن للبعد الإقتصادي دور في ذلك، بنسبة 21 بالمائة، بحكم أن المذهب المالكي هو مذهب عملي، خاصة في جانب المعاملات المالية، وفي مقدمتها مسألة البيوع... حيث أن مجتهد المذهب المالكي هم الأوائل السابقون إلى النبوغ في هذا الميدان، وذلك حسب تحليلنا للجدول رقم (17).

كما تأكد لنا أن المذهب المالكي يراعي خصوصية المجتمع الجزائري، بنسبة اجابات الأئمة التي قدرت بأكثر من 74 بالمائة حيث يمكن أن نكيفة وفق شخصيته وثقافته المغاربية، والتي نجد من خصالها العقلانية، والواقعية، وعدم التكلف واصطناع الأمور، اضافة إلى الوضوح والوفاء بالعهود، وعدم نكثها، اضافة إلى تشبته بعاداته وأعرافه وثقافته، التي حافظ عنها منذ القدم، وفي أحلك أيام الإستعمار الفرنسي الذي حاول أن يقضي ويمحي شخصيته وخصوصيته، انطلاقا من أن المذهب المالكي يستخدم العرف، أي يراعي عرف الأفراد وعاداتهم وتكييف أحكامه تلك عليهم، وما على المفتي إلا أن يراعي زمان ومكان المستفتي، وأحواله فالفتوى تتغير بالزمان والمكان، ويستطيع أن يكيفه حسب عوائد الناس، ويراعي بيئاتهم النفسية، و الإجتماعية، وذلك حسب تحليل الجدول رقم (18).

المطلب الثاني: الإستنتاج الجزئي للفرضية الثانية

من خلال تحليل المعطيات الميدانية في الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الثانية ، والتي ترى أن لرجال الدين (الأكليروس الرسمي)، دور كبير في تفعيل المرجعية الدينية المالكية، و يعملون على ترسيخها داخل المؤسسات الدينية، كما يدافعون على خيارات السلطة، من خلال نوعية الخطاب الديني الممارس ، ومنه نستنتج ما يلي :

حيث تأكد لنا ما لي رجال الدين من دور كبير في تفعيل المرجعية الدينية المالكية ، كما يجتهدون في ترسيخها داخل المؤسسات الدينية ، ويعملون كذلك على الدفاع على خيارات السلطة من خلال نوعية الخطاب الممارس ، وبالتالي نرى أنه قد تحققت الفرضية الثانية .

حيث أن النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليلينا للجداول (19 و20)، تؤكد على الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الدينية في حفظ المرجعية الدينية ونشرها، وترسيخها داخل المجتمع وقد كانت بنسبة فاقت 78 بالمائة ، حيث يقع على عاتقها الحمل الكبير، والمسؤولية الملقاة عليها ، وباستطاعتها التأثير بقوة دون غيرها ، وبقدرتها على احداث الفارق في ذلك، بحكم أن المؤسسات الدينية هي الأدرى والأعلم بالشأن الديني، والقريبة منه، وهي التي تقوم بالرعاية الدينية، و توكل لها مهمة حماية الدين، ونشره، وتعمل على تقديمه للأفراد، و كذلك الحفاظ على المكتسبات الدينية، و الآثار، و التراث الديني، وقد تأكد لنا الأدوار الريادية لكل من مؤسسة المسجد ، والزوايا ، والمعاهد الدينية في تفعيل المرجعية الدينية ، وما تبذله من جهود جبارة ، وتأثير في سبيل تحقيق ذلك ، حيث تبقى مؤسسة المسجد والرسالة المسجدية أكثر عمقا ، وتأثيرا ، وتفاعلا مع أفراد المجتمع ، وبذلك أضحت المسجد أحد أهم وسائل التنشئة الإجتماعية، والدينية، فهو مؤسسة اجتماعية ذات بعد ديني وتربوي وأخلاقي وتثقيفي وتعليمي، لها الأثر الكبير في حياة الفرد والمجتمع معا، لذلك فهو في طليعة المؤسسات التي تلعب دورا كبيرا في تفعيل المرجعية الدينية وذلك حسب تحليلنا للجدول رقم (21)، بنسبة تقدر ب50 بالمائة، لكن يبقى هذا الدور المأمول متوقفا على جهود رجال الدين، وفي مقدمتهم عمل امام المسجد الذي يعتبر الحلقة الأهم والمفقودة في هذه المعادلة، وعليه يتوقف دور

المسجد ، بحكم أنه هو صاحب السلطة الشرعية والإدارية، وهو الأمر والنهي، والذي يضطلع بمهام الإشراف والإعداد في جميع التظاهرات، والبرامج ، والدروس، والخطب المسجدية والفتاوى، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم طرق إكساب ونشر المرجعية الدينية داخل المسجد حسب تحليلنا للجداول رقم (22و23)، فالمسجد يمثل أحد أهم الأجهزة الإيديولوجية للدولة والتي تسهم عبر الإيديولوجيا في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج ، عبر آليات توظيف الإيديولوجيا بين أفراد المجتمع ، كما يرى " لوي ألتوسير " في نظريته حول الأجهزة الإيديولوجية للدولة فالخطاب الإيديولوجي للمؤسسات الدينية الرسمية المختلفة هو جزء من الخطاب الإيديولوجي المنتج في الجزائر، مع عمل هذه المؤسسات على اضفاء الشرعية عن خيارات الدولة والدفاع عنها .

وقد وجدنا أن التفسير الحقيقي لضعف فعالية رسالة المسجد يعود بالأساس إلى سببين رئيسيين هما : أولهما في المتلقين بنسبة فاقت 60 بالمائة أشارت اليها اجابات الأئمة ، أي في ضعف وعدم فهم الرسالة من طرف الجمهور ، لذلك يكون رجوع الصدى بعيدا عن فهم المحتوى ، حيث يجب مراعاة اختلاف أفهام الأفراد لكي لا يكون هناك خلل في فهم الرسالة ، أما السبب الثاني، فهو يعود في المقام الأول إلى ضعف بعض الخطباء، وإلى خلل في الأداء الوظيفي لتلك الرسالة، وكانت النسبة تقدر ب26 بالمائة، وهو ما يجب الوقوف عنده ، حيث يجب ايلاء أهمية كبرى لجهود الأئمة ، ومراعاة أوضاعهم الإجتماعية والمهنية ، من أجل مساعدتهم في سبيل تأديتهم لمهامهم على أكمل وجه، وأحسن صورة، حسب تحليلنا للجداول رقم (24).

ومن خلال تحليلنا للجداول (25و26 و27 و28 و29 و30 و31 و32) في سبيل تفعيل المرجعية الدينية ، ومدى نجاعتها تأكد لنا مايلي :

✓ تثمين الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تعمل على نشر المرجعية المالكية في الجزائر ، وقد كانت نسبة ذلك بأكثر من 62 بالمائة ، فهي التي من مهامها الكبرى اليوم العمل على نشر المرجعية الدينية المالكية، وتفعيلها داخل المجتمع

لكن يجب مضاعفة هذه الجهود والعمل على استغلال جميع الوسائل المتاحة في سبيل ذلك .

✓ إن البرامج الدراسية المطبقة اليوم في المعاهد الدينية لتكوين الأئمة ليست كافية لتأطير الأئمة خاصة في الجانب الفقهي، فمجموع النصوص، والبرامج، والمقررات مازالت تحتاج إلى إعادة تحيين، وإلى تكثيف، وإضافة، ومراجعة، مع العمل على مرافقة هذا المجهود ووضع جميع الخبرات في سبيل الرفع من نجاعة هذه البرامج ، والمعارف، حتى تكون كفيلة وتتضمن في طياتها مرجعيتنا الدينية .

✓ إن المجالس العلمية الولائية للفتوى لها دور كبير تلعبه في اطار نشر وتفعيل المرجعية الدينية، بنسبة قبول قدرت ب67 بالمائة، باعتبار أن هذه المجالس هي مجالس محلية وهي خلية اصغاء وافتاء، وضعتها وزارة الشؤون الدينية في كل ولاية، من أجل خدمة الأفراد هدفها الرد على كل الاستفسارات والأسئلة التي تدور حول الأمور الفقهية والعملية والإجتماعية التي تهمهم، لكن هذه المجالس العلمية يجب أن تفعل حقيقة على أرض الواقع وأن يتاح لها المجال أكثر، حتى تلقى اهتماما ورواجا من طرف الجمهور المتعطش لذلك .

✓ إن إنشاء مجمع فقهي للفتوى كمؤسسة دينية تتصدى للفتوى، وتمثل دار إفتاء في الجزائر، هو أمر كفيل بالحفاظ ونشر المرجعية الدينية، وذلك بالإيجاب بسبب قبول قدرت ب72 بالمائة، حيث تصبح كمرجعية للإفتاء، وذات بعد وطني، مهمتها الحقيقية الإصغاء، والرد على انشغالات كل الأفراد والمؤسسات الوطنية، وهي المخولة بصفة رسمية باستصدار الفتوى دون غيرها، و تعتبر كبديل حقيقي للمجلس الإسلامي الأعلى الذي يبقى جسدا بلا روح، كما يعتبر كرمز ديني وطني على غرار لجان الفتوى الدائمة في السعودية والأزهر الشريف في مصر.

✓ إن المراجع العلمية في الجزائر والمتكونة من مشايخ ، وعلماء، وما أكثرهم، يساهمون و بشكل كبير في نشر المرجعية الدينية، وقد كانت نسبة اجابات الأئمة بالإيجاب ب86 بالمائة بحكم أنها هم الفاعلون الحقيقيون في الحقل الديني، وعلى دراية به، و يملكون زمام الأمور

وباستطاعتهم تقديم الإضافة، والأفضل، لكن هذه المراجع مازالت تحتاج إلى مزيد من الإهتمام، والإعتراف، والتقدير، والتشجيع، والمساعدة، واطاحة الفرص، وتقديم العون لهم فما نملكه نحن لا يملكه غيرنا، فقط غيبت هذه المراجع لسبب أو لآخر.

✓ إن الملتقيات والندوات العلمية المقامة في الجزائر، هي تساهم فعلا في تفعيل المرجعية الدينية وتعمل على التعريف بها، وبخصائصها، وبعلمائها قديما، وحديثا، بنسبة قبول تقدر ب81 بالمائة، كما أنها تعمل على ابراز ما يزر به المذهب المالكي من مزايا، وخصائص تميزه عن غيره من المذاهب الأخرى، وما يملكه المذهب من أحكام ودرر ونفائس اجتهادية للسادة المالكية في ذلك، لكن تبقى هذه الملتقيات والندوات فيض من غيض، ومازالت تحتاج إلى تدعيم، وتعميم، واطافة، وإلى الإشادة بها، و التشجيع عليها، وإلى العمل على احترام توصياتها وتنفيذ مخرجاتها على أرض الواقع، وذلك لكي يتسنى على القائمين عليها مواصلة جهودهم ومضاعفتها.

✓ إن البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات لا تساهم بالقسط الوافر في نشر المرجعية الدينية، بحكم أن هذه البرامج لا تتضمن بشكل كبير عناصر المرجعية الدينية المالكية، ولا تكاد تذكر، وبذلك فتأثيرها يكون محدود جدا، ومساهمتها منعدمة، لذلك يتطلب من القائمين على هذا الشأن العمل وبشكل فوري على ادراج وتضمين عناصر ومقومات المرجعية الدينية في هذه البرامج التربوية، والتعليمية، وذلك لكي يتسنى لجميع المتكويين والمتعلمين معرفتها و التشبع بها، والاستزادة منها، لأن كل ذلك هو عمل يصب في خدمة نشر المرجعية الدينية.

✓ إن دسترة المرجعية الدينية المالكية هو أمر كفيلا بنشرها وتفعيلها داخل المجتمع، بحيث كانت النسبة تقدر ب81 بالمائة بإعتبار أن الدستور هو الوثيقة الأسى، على بقية القوانين والتشريعات الأخرى، ومواده جامدة لا بد أن يبجلها و يحترمها الجميع، ولا يجوز مخالفتها بشكل أو بآخر، وبذلك فإن دسترة المرجعية الدينية المالكية كمادة من مواد الدستور

الجزائري، هو أمر يعمل على زيادة نشرها، وتفعيلها داخل المجتمع، حيث يصبح الأفراد مصطفين أمام مرجعية موحدة، وواضحة المعالم، والأشخاص، والمؤسسات.

المطلب الثالث: الإستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة

من خلال تحليل المعطيات الميدانية في الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الثالثة، والتي ترى أن هناك مجموعة من الرهانات، و التحديات (سياسية و اجتماعية و دينية و ثقافية وقانونية) تنتظر المذهب المالكي، مع ما تشهده الساحة الداخلية، و الخارجية من تغيرات وتحولات على جميع الأصعدة، تستدعي من القائمين على الحقل الديني، مضاعفة الجهود في سبيل نشر، و تعزيز المرجعية الدينية المالكية، والدفع قدما نحو تجديد المادة التراثية للمذهب المالكي لكي يتسنى له الوقوف في وجه جميع التهديدات، و مجابهة التحديات، و التغيرات المستجدة، ومنه نستنتج ما يلي:

حيث تبين لنا وبشكل واضح ومهم، أنه هناك فعلا العديد من الرهانات والتحديات المختلفة تنتظر المذهب المالكي، وتربص به، مع ما تشهده الساحة الداخلية والخارجية من تحولات عميقة في جميع ميادين الحياة، استدعت من القائمين على ذلك، مضاعفة جهودهم من أجل نشر وتعزيز المرجعية الدينية، والوقوف سدا منيعا في وجه جميع التهديدات، ومجابهة تلك التحديات، و ما تحمله من مستجدات، وبالتالي نرى أنه قد تحققت الفرضية الثالثة.

حيث أن النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا للجداول (33 و34 و35) تتمثل في أن التيارات الفكرية الوافدة قادرة فعلا على التأثير على المرجعية الدينية وتهدد وجودها واستقرارها، بنسبة قدرت ب68 بالمائة، إذ تعتبر هذه التيارات دخيلة على المجتمع الجزائري وهي بعيدة عن عاداته وتقاليده التي ألفها منذ قرون، حيث تؤكد لنا أن التيار المدخلي الوهابي يأتي في مقدمة أهم تلك التيارات الوافدة التي لها تأثير واضح، ويشكل خطرا كبيرا على وجود المرجعية الدينية، بسبب قدرته ب70 بالمائة، حيث أن هذا الأخير لا يؤمن بالمذاهب الفقهية الاجتهادية، التي نشأت مع بداية القرون الثلاث الأولى، ويعمل على إلغائها، و يدعو إلى الرجوع إلى فهم أصحاب القرن الهجري الأول، ثم نجد تيار أو فكر التطرف والتشدد، بنسبة قدرت

ب20 بالمائة، وهو بدوره يشكل تأثيرا بالغ الخطورة على وجود المرجعية الدينية، خاصة تلك القراءات والمفاهيم التي تقدمها الجماعات الإرهابية والتكفيرية والتي ديدنها العنف، ويمارس أصحابها الغلو والتنطع، ونبذ الآخر، وعدم الاعتراف به، ثم يأتي تيار التشيع والذي بدوره يلقي بظلاله وبتأثيره، بنسبة قدرت كذلك ب20 بالمائة، من خلال التغلغل والتأثير على الأفراد والمجتمعات باستعمال كل الطرق والوسائل المعلنة والخفية، إذ أصبح يشكل تهديدا حقيقيا ومباشرا على المرجعية الدينية، ثم نجد تيار التنصير ونشره، حيث أنه يعتبر بحق التيار المتغلغل والمسكوت عنه داخل المجتمع الجزائري اليوم، خاصة في مناطق القبائل الكبرى كتيزي وزو وبجاية والبويرة، حيث أن هذه التيارات الوافدة أصبحت فعلا تشكل تهديدا حقيقيا على الأمن الديني والفكري في الجزائر، وهي تعمل على زعزعة استقرار البلاد، وعلى أمنها القومي كما تشكل خطرا على وحدة الأفراد، ومساسا بوحدتهم الدينية، وبالسيادة المذهبية، والولاء للخارج، وتهديد انسجامهم الجمعي، وتماسكهم الموروث داخل المجتمع منذ قرون قد خلت وهو ما أكدته اجابات الائمة بنسبة 84 بالمائة.

وقد اتضح لنا أن المرجعية الدينية يمكنها أن تساهم فعلا في محاربة و التصدي لهذه التيارات الوافدة، بنسبة قدرت ب79 بالمائة، وأن تقف كصمام أمان أمامها، وتصد كل اختراق لتلك التيارات، وهي أحد أهم التحديات الكبرى الذي تنتظرها اليوم، فهي تصون المجتمع وتضمن استقراره، وتحفظ أمنه الفكري والديني، وتعمل على تأمين تماسكه الوطني، وتحقيق السلم الاجتماعي، وحفظه من الانقسام، والتشردم، وتخرجه من دائرة الخطر وفكر التطرف والتشدد، والغلو، وذلك حسب تحليل الجداول (36 و37 و38)، كما تعمل أيضا على حفظ مقومات وهوية وشخصية المجتمع الجزائري، وتضمن، و تصون خصوصياته، والتي ما فتأ يحافظ عليها في كل وقت وحين، بنسبة قدرت بأكثر من 83 بالمائة، وذلك حسب تحليل الجدول رقم (39)، إلا أنه يبقى على القائمين وذوي الشأن العمل أكثر، وبكل جهد، ومثابرة من أجل ضمان تفعيل المرجعية الدينية وتقويتها داخل المؤسسات وبين أفراد المجتمع.

وقد تبين لنا الدور المهم الذي تلعبه وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في نشر المرجعية الدينية اليوم، فنحن بما يشهده العالم من انفتاح إعلامي، وثورة تكنولوجية، وتنوع وسائل الاتصال، وما أفرزته من سهولة التواصل، والتقارب بين الأفراد، وتزايد مستخدميها، أصبح لزاماً استخدام هذه الوسائط، والوسائل، خاصة بالنسبة للأئمة ورجال الدين، حيث يمكنهم الاستعانة بها في أداء عملهم، وما يضيفه ذلك من تحسين لقدراتهم الفكرية والدعوية والخطابية، كما أنه مواكبة وتحدي ورهان في آن واحد، وذلك حسب تحليل الجدول رقم (40 و41).

كما اتضح لنا أن البرامج الدينية الموجودة اليوم في الإذاعة والتلفزيون، هي فعلاً تراعي وتحترم المرجعية الدينية، بنسبة لا بأس بها قدرت بـ 73 بالمائة، سواء ذلك في المؤسسات العمومية أم الخاصة، إلا أن حجم وعدد هذه البرامج يتفاوت بين العمومي والخاص، حيث تتجسد أكثر في المؤسسات العمومية التابعة للدولة تشجيعاً منها على ذلك، إلا أنه تبقى هذه البرامج الدينية تحتاج إلى تنظيم، وتحسين، ومضاعفة لعددتها، من خلال العمل على استغلال هذا الانفتاح الإعلامي، والتشجيع عليه، كرهان حقيقي وقائم خدمة للمرجعية الدينية. وذلك حسب تحليل الجداول (42 و43 و44).

أما من ناحية فكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي، فهو تحدٍ آخر ينتظر المذهب المالكي اليوم، حيث تؤكد لدينا أن المادة الفقهية هي مادة اجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، وتتأثر بما يشهده من حركية في جميع مجالاته، وهي تستجيب للتحديات والتغيرات المستحدثة داخلياً وخارجياً، وهو ما أثبتته أحكامه التي بقيت خالدة مع مرور الزمن، حيث تتجدد دائماً ولا تتبدد، فهذه الفكرة أضحت أكثر من ضرورة، وهي تصب في صالح خدمة المذهب المالكي، وتطويره، وهي فكرة ثمنا، وشجعها عليها أغلب الأئمة، بنسبة قدرت بأكثر من 78 بالمائة، ومن هم في الحقل الديني، وعلى دراية به، وقد وجدنا أن من أهم الأحكام والمواد التي يجب إعادة قراءتها هي مواد المعاملات بنسبة قدرت بـ 60 بالمائة، حيث أن الجانب المعاملاتي هو أهم ما يربط العلاقات والمعاملات بين الأفراد، وبه تسود

حركية المجتمع ، خاصة في الجانب المعاملات المالية ، وما أكثرها اليوم ثم نجد مواد وأحكام الأحوال الشخصية وارتباطها بالأسرة ، بنسبة قبول قدرت ب 26 بالمائة ، من خلال تنظيم العلاقات الإجتماعية والأسرية ، وحقوق وواجبات الأفراد ، حيث يجب إعادة تقييم ، وقراءة لتلك الأحكام ، والقواعد ، والقوانين ، على ضوء المتغيرات الأسرية والمجتمعية ، وما هو مستجد ، حسب تحليلنا للجدول رقم (45 و 46) .

كما تأكد لدينا أن فتح باب الإجتهد في المادة التراثية للمذهب المالكي هو عامل مهم في تطويره بنسبة قبول قدرت ب 83 بالمائة، حيث أن الإجتهد هو من ضروب التجديد وإعادة قراءة تلك المواد ، هو ما يسمح لها بمسايرة التطورات والمستجدات والقضايا الراهنة ، وربطها بحاضر الأفراد والمجتمعات والدعوة إلى فتح باب الإجتهد ، هو ضد الجمود ، والوقوف على الماضي مما يلحق الضرر بالعباد ، والشريعة المضفرة تؤكد أنه لا ضرر ولا ضرار ، ولذلك ففتح باب الإجتهد في المذهب هو أكثر من ضرورة ، لكي تواكب وتساير أحكامه ومواده ما يحصل داخل المجتمع ، وتراعي القضايا المستجدة ، والتي قد تطرأ على المجتمع ، حيث تقدم الحلول الناجعة لقضايا ومشاكل المجتمع ، وما قد يطرأ من نوازل وقضايا ، حيث أنه يمكن أن نستمد من أحكام المذهب المالكي حلولاً لقضايا، ومشاكل المجتمع ، كما جرى في الماضي، خاصة في مسائل النوازل، و لأن دور هذه المذاهب هو أن تنظم أوضاع الأفراد، وأحوالهم، وتلبية جميع الحاجات الإنسانية للأفراد ، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، و ايجاد الحلول الممكنة لقضاياهم ، ومشاكلهم اليومية ، حسب تحليل الجدول رقم (47 و 48).

وقد اتضح لنا أنه يمكن أن نستخرج العديد من النظريات والقوانين والقواعد والتشريعات الجديدة من خلال أحكام المذهب المالكي، وهو ما أكدته النسبة العالية لاجبات الأئمة والتي قدرت ب 88 بالمائة، وهو من باب إعادة الإنتاج ، حيث أن ثراء مادته التراثية ، وتنوعها ، وقوتها تسمح للفقهاء والباحثين من استنباط قواعد ونظريات وتشريعات جديدة ، يمكن أن تساعد وتساهم في عمل فقهاء القانون والقضاء ورجال الإقتصاد والسياسة والإجتماع والدين ، كما وجدنا أن المادة التراثية للمذهب المالكي بإمكانها مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة داخل

المجتمع ، بنسبة قبول قدرت ب79 بالمائة من خلال العمل أكثر على تطوير ، وتجديد مادته التراثية ، وإعادة انتاجها ، على ضوء ما هو حاصل داخل المجتمع ، دون الإخلال بها ، و هو في نفس الوقت استجابة للتحديات ، والرهانات ، والمتطلبات الجديدة ، تماشياً مع روح العصر وتجليات العولمة ، و تطور لوسائل تكنولوجيا الإعلام ، والإتصال ، وتقارب الأفراد و المجتمعات ، والثقافات ، لذلك يجب أن تسير المادة الفقهية روح العصر وتواكب جميع التطورات الحاصلة داخل مجتمعاتها ، وبذلك تضمن بقائها وتجدها الدائم ، حسب تحليل الجدول رقم (49 و 50).

الإستنتاج العام للدراسة :

من خلال هذه الدراسة ومن خلال مجمل الإستنتاجات التي توصلنا إليها وربطها ببعضها نستنتج مايلي:

وجدنا أن المذهب المالكي، تتميز أحكامه، و أصوله، و مصادره التشريعية بالعديد من الخصائص، والمميزات، كانت دافعا حقيقيا وسببا مباشرا لتقبله لدى الأئمة، باعتباره المذهب المناسب للفتوى والمفضل في الخطاب المسجدي، وقد كان ذلك الخيار عن قناعة تامة منهم كما أقبل عليه العامة، وتشبثوا به نظرا لوضوح أحكامه، وسهولتها، وبساطتها ومراعاتها لأحوالهم، وأعرافهم، وخصوصياتهم ، كما وقع عليه الإختيار اليوم من طرف الدولة الوطنية، كما في سابق العهود التي مضت، باعتباره عاملا مساهما في استقرار المجتمع ووحدته تجسد به أهدافها و اختياراتها، و تحقق به دوافعها المعلنة، و غير المعلنة، كما يراه " لوي ألتوسير " في نظريته حول الأجهزة الإيديولوجية للدولة و كيفية إنتاج الإيديولوجيا و إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، عبر آليات توظيف هذه الإيديولوجيا بين الأفراد وداخل المجتمع ، من خلال توحيد و توجيه الخطاب الديني الرسمي تحت مظلة المذهب المالكي، بإعتباره المذهب الرسمي للدولة و أفراد المجتمع ، و لا يجوز التعامل بغير أحكامه و قواعده، و هو ما يظهر جليا في الأحكام ، و الفتاوى و التعاليم المستمدة من المذهب المالكي، و التي يقع على عاتق رجال الدين (الأئمة) الإلتزام بها، وتفعيلها و مخاطبة الأفراد بها، حيث نال شرف الرضا والقبول من طرف الجميع حكاما ومحكومين، وبقي راسخا في مخيالهم الإجتماعي، رغم الظروف التي مر بها ، مما كان كل ذلك سببا مساهما في انتشاره واستقراره بالجزائر .

وبالتالي فإن ما تميزت به أحكام المذهب المالكي من خصائص عامة، وخاصة، كانت في الأخير دافعا مباشرا لتقبله لدى الأئمة والعامة والسلطة الوطنية، وهو ما ساهم فعلا في انتشاره واستقراره في الجزائر .

وأما من جهة البحث ومعرفة أهم وسائل وطرق تفعيل المرجعية الدينية المالكية اليوم ، تراءى لنا الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الدينية في حفظ المرجعية الدينية ونشرها، وترسيخها داخل المجتمع، باعتبار هذه الأخيرة عاملا مساهما في إعادة إنتاج علاقات السيطرة، و الهيمنة، والصراع، و التبعية، وامتلاك الرأسمال الديني كما يرى المفكر بياربورديو، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات، مؤسسة المسجد، ودور الإمام فيها، حيث يقع على عاتقه المسؤولية الكبرى، وفي تقيدده، وحسن أدائه لتلك الرسالة، وفي التأثير على الأفراد، كما وجدنا أن هناك جهود مبذولة من طرف العديد من المؤسسات الدينية والإدارية الأخرى كمعاهد تكوين الأئمة وما تضمنته برامجها التعليمية و التكوينية لعناصر المرجعية الدينية، وكذلك دور المجالس العلمية الولائية للفتوى في نشر وتفعيل المرجعية بين الأفراد، وكذلك الجهود الجبارة للمراجع العلمية ورجالها ومشايخها، إضافة إلى الدور المنوط بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف كهيئة إدارية رسمية تشرف على ذلك، وهو ما تعمل عليه الدولة الجزائرية بواسطتها، من خلال الإستحواذ على السلطة الدينية الرمزية، و على الحق في الإنتاج الإيديولوجي و إحتكاره من طرف هيئاتها: رجال الدين (الأكليروس الرسمي)، والمؤسسات الدينية ...)، من خلال استخدام و جعل المذهب المالكي كمرجعية فكرية و دينية و حيدة، تجمع كل أفراد المجتمع مع حث الأئمة والمفتين بالإلتزام بأحكام، وإتباع المذهب المالكي وإرشاد الناس إليه ، محاولة بذلك ايجاد وفرض وحدة دينية مقدسة بين مختلف أفراد المجتمع تحت قيادة سياسية موحدة تدافع في الأخير عن خياراتها وقناعاتها .

وبالتالي تأكد لنا ما لي رجال الدين من دور كبير في تفعيل المرجعية الدينية المالكية، كما يجتهدون في ترسيخها داخل المؤسسات الدينية، ويعملون كذلك على الدفاع على خيارات السلطة من خلال نوعية الخطاب الممارس .

أما فيما يتعلق برهانات وتحديات المرجعية الدينية اليوم، حيث وجدنا أن هناك مجموعة من التحديات والرهانات تنتظر المذهب المالكي، موازاة مع تجدد حاجات واحتياجات ومتطلبات الأفراد، تأتي في مقدمتها التحدي الأمني والفكري والمتمثل في تلك التيارات الفكرية الوافدة

والتي بإستطاعتها التأثير على المرجعية الدينية وتمهد وجودها، وهي تمثل أكبر تحدي مباشر لها، وتشكل الخطر الداهم عليها، حيث وجدنا أن المرجعية الدينية بما تحمله من مقومات بإستطاعتها أن تساهم في محاربة و التصدي لهذه التيارات الوافدة، وتصد كل اختراق لها وتفشله، وهذا يعتبر من أهم التحديات الكبرى التي تترىص بالمرجعية، وبذلك فهي كما رأينا أنها تضمن حفظ المجتمع، وتؤمن أمنه الفكري والديني، وتشارك في عملية الإستقرار وصنع السلم، وتعمل على المحافظة على مقومات الأمة، وهويتها، وتسهم في حفظ الوطن من الإنقسام والتشردم والإختلاف، كما وجدنا أن استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال يعتبر اليوم أحد الرهانات والتحديات المستجدة وعنوان لعصر العولمة، إذ تعتبر هذه الوسائل سلاح ذو حدين، إذا يجب استخدامها الإستخدام الأمثل في نشر وتفعيل المرجعية الدينية والإستعانة بهذه الوسائط الإلكترونية، ووسائل السمعى البصري الحديثة والمتطورة هو رهان المرحلة، حتى يسهل التأثير وأن تصل الرسالة إلى أكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع، كما رأينا ما لفكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي وفتح باب الإجتهد في أحكامه، من دور ايجابي ومهم في ذلك، حيث أن ذلك يعتبر عاملا مساهما في تطويره وتحسينه ويكون سببا في تقديم حلول لقضايا ومشاكل المجتمع اليوم، من خلال استنباط، واستخراج أحكام ونظريات، وقوانين، وتشريعات جديدة تساهم في الحياة العامة، خاصة في المجالات الإقتصادية والمعاملات المالية، وقضايا الأسرة والتربية، وبذلك فهي تضمن مواكبة، ومسايرة تلك التطورات الحاصلة داخل المجتمع.

حيث تبين لنا أنه هناك فعلا العديد من الرهانات والتحديات المختلفة التي تنتظر المذهب المالكي، وتترىص به، مع ماتشده الساحة الداخلية والخارجية من تحولات عميقة في جميع ميادين الحياة، استدعت من القائمين على ذلك، مضاعفة جهودهم من أجل نشر وتعزيز المرجعية الدينية، والوقوف سدا منيعا في وجه جميع التهديدات، ومجابهة تلك التحديات سواء منها الأمنية أو الفكرية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، و ماتحملة من مستجدات يجب مسايرتها، والتأقلم معها من خلال عملية التجديد حتى يضمن المذهب المالكي، و يتسنى له

إعادة إنتاج مادته الفقهية وفقها، ولعب الدور المنوط به، تماشياً و المقاربة الوظيفية عند دور
كايم في دور الدين داخل المجتمع، حيث يظهر مدى أهمية الوظيفة والدور المنوط بالمذهب
المالكي داخل المجتمع الجزائري ، حتى يستطيع أن يحقق ، وأن يوفر حاجات ومتطلبات الأفراد
ورهنات حاضرهم.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر المذهب المالكي كظاهرة دينية ذات أبعاد اجتماعية من بين أهم الظواهر التي تستحق الدراسة، والتي يجب الوقوف أمامها مليا، فالمذهب المالكي لطالما عرف به تاريخ المغرب الإسلامي وارتبطت به شعوب المنطقة ارتباطا وثيقا، حيث شكل مظهرا من مظاهر الوحدة المذهبية والاستقرار الاجتماعي والسياسي وفق أصول مذهب الإمام مالك، وأضحت هذه المنطقة تعرف به.

وقد شهدت الجزائر في العقود الأخيرة تغييرات جذرية على عديد المستويات، خاصة منها مستويات الانتماء المذهبي، حيث كانت تجمعهم وحدة الانتساب والانتماء لمذهب الإمام مالك لقرون خلت، إلا أن المجتمع الجزائري تعرض إلى تيارات فكرية ودينية أثرت في وحدته المذهبية وانتماء أفرادها، مما أثر في نسيجه الاجتماعي مما أنجر عنه ظهور أزمة المرجعية الدينية وبرز مرجعيات وتيارات دينية وفكرية جديدة، ومختلفة دفعت بوجود وتعدد أوجه الخطاب، وأدت في بعض الأحيان إلى صراع مذهبي وفكري ونخبوي .

ولقد استهدفت هذه الدراسة الكشف عن الأسباب والظروف والسياقات التي أحاطت بظهور المذهب المالكي في الجزائر، والعوامل التي أدت إلى استقراره بها، ومدى تقبله من لدن الأفراد والعامّة وقيام علاقة بينهما، ومن طرف الأئمة، ومدى توجيهه من طرف السلطة الحاكمة، حيث أصبح العنوان الرئيسي للمرجعية الدينية والتي أضحت تلعب أدوارا كبيرة اليوم في سبيل التصدي لأي خطر قد تأتي به تلك التيارات الوافدة والتي أصبحت تشكل تهديدا متزايدا على الأفراد وعلى أمنهم الفكري والديني، خاصة مع تنامي هذه التيارات التي أصبح هدفها هو نشر الفوضى والفرقة والتطرف، لذلك فالمذهب المالكي هو وسيلة وطريق للوحدة والضبط ونشر الاستقرار والأمن في ربوع الوطن .

ومنه خلصنا إلى تساؤل عام هو: ما هي الأسباب والدوافع الكامنة وراء عودة الدولة الوطنية للمذهب المالكي باتخاذها كمرجعية فكرية ودينية وحيدة للمجتمع الجزائري، وهل يرجع ذلك في الأساس لما يحمله من مميزات وخصائص، وفي نفس الوقت هو استثمار في شرعنة خيارات الدولة باعتباره عاملا مهما في وحدة وتماسك أفراد المجتمع، ومساهما في عملية الضبط الاجتماعي كما كان في الماضي؟ .

ومنه تم صياغة التساؤلات الفرعية ووضع فروض الدراسة وانطلاق العمل النظري والميداني، وبعد عرضنا للجانب النظري والتطبيقي للدراسة والنتائج المتوصل لها، حيث توصلنا إلى أن خيار الدولة اليوم بعودتها وتشبثها بالمذهب المالكي كمرجعية فكرية ودينية في الجزائر عبر توحيد وتوجيه الخطاب الديني الرسمي تحت مظلة المذهب المالكي باعتباره المذهب الرسمي للدولة والمجتمع معا، يعتبر خيار تاريخي وإيديولوجي في الوقت نفسه، أملتة العديد من الظروف والسياقات والاعتبارات المتعددة والمختلفة، باعتبار أن المذهب المالكي تتميز أحكامه بالعديد من الخصائص والمميزات دون غيره من المذاهب الدينية الأخرى، كمرعاة أحكامه للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وملاءمتها لبيئاتهم المحلية، إضافة إلى بساطتها ووضوحها، كما يعتبر المذهب المالكي عاملا مساهما في استقرار وتماسك الأفراد وحفظ وحدتهم وانتمائهم المذهبي، وحفظ هويتهم الدينية والحضارية التي اكتسبوها منذ قرون قد خلت، كما أنه عامل يزيد من قوة الضبط الاجتماعي، وضمان الأمن الفكري والديني، وحفظه من أي اختراق لتلك التيارات الوافدة، والتي تحاول عبثا أن تحدث شرخا اجتماعيا وتهدد أمن الدول والأفراد معا .

فهذه الدراسة هدفها هو الإجابة على التساؤلات الفرعية والتي من نتائجها ما يأتي :

1- إن بين من أهم الأسباب التي كانت دافعا إلى انتشار المذهب المالكي واستقراره بالجزائر هو ما يحمله المذهب المالكي في طياته من مميزات وخصائص في أحكامه وأصوله دفعت إلى قبوله

من طرف الأئمة، وكذلك تعلق الأفراد به وحاجتهم له، واختياره كمذهب رسمي للدولة من طرف الحكام والسياسة، حيث أن أغلبية السادة الأئمة المبحوثين دافعوا بكل قناعة تامة ومسؤولية عن خيارهم للمذهب المالكي، إضافة إلى تمسك الأفراد به وشعورهم بالاطمئنان والارتياح له، والانتماء له بكل اعتزاز وفخر واحترام، وتقبلهم لأحكامه وتعاليمه دون غيره، حيث بقي راسخا في المخيال الاجتماعي رغم ما أحاطت به الظروف المواتية والغير المواتية له، كما أن اعتباره المذهب الرسمي للدولة الجزائرية اليوم يمثل رمزية الإلتزام الديني والفكري، وهو في الوقت نفسه تجسيد لخيار الدولة، وهيمنتها، وسيطرتها على الدين، وحراستها له، وهو ما يقع ضمن الإطار العام الذي ناقش فيه " لوي ألتوسير " و نظريته حول الأجهزة الإيديولوجية للدولة و كيف تسهم الدولة عبر الإيديولوجيا في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، عبر آليات توظيف الإيديولوجيا داخل تشكيلة اجتماعية ما، فالخطاب الإيديولوجي للمؤسسة الدينية الرسمية جزء من الخطاب الإيديولوجي المنتج في الجزائر، مع اضافة الشرعية عن خيارات الدولة والدفاع عنها، وكما قيل فما لا يوزع بالقرءان يوزع بالسلطان .

2-هناك دور كبير يلعبه رجال الدين الرسميون في تفعيل المرجعية الدينية المالكية ونشرها وترسيخها داخل المؤسسة الدينية، باعتبار هذه الأخيرة تحمل مكانة مهمة عند الأفراد سواء من الناحية الروحية أو الأخلاقية أو التربوية أو الإجتماعية، خاصة مؤسسة المسجد والتي أصبحت تشهد تجاذب تيارات فكرية ودينية ومسرحا حقيقيا لمعارك فكرية ودينية، دفعت بوجود وتعدد أوجه الخطاب، تستغل الأفراد لحشو عقولهم بأفكار وآراء هي بعيدة كل البعد عن مرجعيتهم الدينية الحقيقية، وهي تعبر عن فهم خاطئ أو تفسير وتأويل لتلك المعرفة الدينية، ينتج عنه في الأخير زعزعة استقرار وتماسك المجتمع، من خلال خلق مشاكل ونزاعات وايقاض فتن، تهدد بها أمن أفرادها والفكري والديني .

فالأسمال الرمزي يقوم و يتأسس على الإعتقاد و القبول بهيمنة سلطة الدولة الدينية (الرأسمال الديني)، و قدرتها في إنتاج الخطاب الديني و احتكاره، الأمر الذي يضيء الشرعية على خيارات الدولة و شرعتها.

وهو ما يتماشى، و ما يراه بيار بورديو في أن الصراعات الرمزية، تهدف إلى فرض نظرة للعالم مطابقة لمصالح الأعوان، مع وضعها لإستراتيجيات إعادة الإنتاج المتعددة، هذه الإستراتيجيات هي التي تساهم بإستمرار في إعادة إنتاج البنية الإجتماعية .

فعلى رجال الدين أن يعوا، وأن يبقوا أنفسهم يقضين اليوم أكثر من أي وقت مضى، لما يحاك ضد الوحدة المذهبية الوطنية، وحفظ عناصر المرجعية الدينية للأفراد، باعتبارها خيار الدولة الوطنية الذي يعبر في الأخير عن ايديولوجيتها وافكارها، وهو ما يجب أن ينادوا به، ويدعو له، ويدافعوا عنه .

3-إن المذهب المالكي اليوم هو مدعو إلى إعادة إنتاج مادته التراثية من جديد، فهو أمام تحديات جمة أملتها الظروف والرهنات والسياقات المختلفة والمستجدة، وحتى يكون بمقدوره مجابته ومقاومتها، ومواكبتها، والوقوف أمامها، وألاها ضراوة وقوة، هي التيارات الفكرية الوافدة وما تشكله من خطر داهم على الأفراد الذين هم بحاجة ماسة وكبيرة إلى أمن ديني وروحي وفكري دائم ، وإلى وجود توازن وتساند اجتماعي يفرض استمرار إيمانهم ويضمن تشبثهم بالمذهب المالكي، يضمن وحدتهم المذهبية، ويوحد معرفتهم الدينية، كما أن قوة التطور التكنولوجي هو مدعاة للولوج إلى مجتمع معلوماتي يستخدم أفراده وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كل ميادين الحياة، إذ يجب مواكبة ومسيرة هذا الانفتاح التكنولوجي واستغلاله واستخدامه لصالح نشر وتفعيل المرجعية الدينية الوطنية ، و القضاء على ازدواجية وتضارب الفتاوى ووضح حد لها، كما أن فتح باب الاجتهاد في المذهب وإعادة قراءة مادته الفقهية بفكر متجدد، يتماشى وروح العصر، ويساير تلك التطورات الحاصلة داخل

المجتمع، هو أمر كفيل بتحسينه وتطوير أحكامه، وتجديدها، لكي يكتب له البقاء والاستمرارية، فالتجدد هو ما يضمن عدم تبدده، وهو ما يظهر في الأخير الدور المنوط بالمذهب المالكي، وما يجب أن يلعبه داخل المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر، وأمام كل هذه الرهانات والتحديات، وهو ما يظهر بعض منطلقات وأسس المقاربة الوظيفية التكاملية عند دور كاييم في دور الدين داخل المجتمع، حيث تهتم أساسا بالبحث والكشف، عن الوظيفة والدور المنوط بالمذهب المالكي داخل المجتمع الجزائري، وذلك بتحديد الدور الأساسي والوظيفي الذي يجب أن يلعبه اليوم، بما يمتلكه من مميزات وخصائص في أحكامه قادرة على مراعاة وتلبية حاجات أفراد المجتمع المختلفة .

4-إن المذهب المالكي اليوم أصبح رمزيا دينيا يتميز به المجتمع الجزائري ويتمسك به أفراده كما كان في الماضي .

5-إن التمسك بالمذهب المالكي يزيد من الوحدة والتضامن والتآلف بين أفراد المجتمع، ويعتبر بمثابة طوق النجاة للأمة الجزائرية، ويحفظها من التفرق، والتشردم، والاختلاف والصراع المذهبي .

6-لقد مر المذهب المالكي بأوقات عصيبة وعلى مر الأزمنة، والدويلات كادت أن تقضي عليه، وتبيده، لولا جهود العلماء والفقهاء وقوة بعض الحكام والساسة، إضافة إلى زود العامة والمحافظة عليه في مخيالهم الاجتماعي، وتوريثه لبعضهم البعض .

7-لقد كان المذهب المالكي أحد المقومات التي ساعدت أفراد المجتمع الجزائري أثناء الإستعمار الغاشم، على المحافظة على تعاليم دينهم وعلى التمسك بلغته وبعاداتهم وتقاليدهم التي أفوها، وحفظ الشخصية الوطنية ومقوماتها الحضارية .

8-إن تجديد أحكام المذهب المالكي هو ما يجب أن يقع اليوم، من أجل توفير حاجات الأفراد واحتياجاتهم ومراعاة متطالباتهم وتيسيرها .

مقترحات وتوصيات الدراسة

من بين أهم المقترحات والتوصيات التي يجب الأخذ بها نذكر :

1- إعطاء الاهتمام أكثر بالمذهب المالكي، من خلال تفعيل المرجعية الدينية داخل المجتمع الجزائري، من أجل وضع حد لازدواجية الخطاب، وفوضى تعدد، وتوجيه المعرفية الدينية من أصحاب التيارات الأخرى .

2- تشجيع المؤسسات الدينية على النشاط الدؤوب من خلال إبراز وتفعيل المرجعية الدينية المالكية، ودورها في المحافظة على الأمن الفكر والديني ونشر الاستقرار والمشاركة في البناء، وتوعية الشباب، وعدم حصر نشاط المؤسسات في أداء العبادات إلى المشاركة في التغيير الاجتماعي، والفكري .

3- تشجيع الأئمة من خلال الاهتمام بمتطلباتهم الاجتماعية، والمهنية باعتبارهم همزة الوصل بين الأفراد والمسجد .

4- تدعيم تكوين الأئمة علميا من خلال الرفع من كفاءة، ونجاعة المناهج العلمية في المعاهد والجامعات .

5- إنشاء مؤسسة وطنية للفتوى مهمتها الأساسية إصدار الفتاوى في قضايا الأمة، والرد على الفتاوى المغرضة، والهدامة التي تهدد تماسك المجتمع وتزعزع استقراره .

6- إنشاء مرصد وطني مهمته الحقيقية محاربة التطرف والتشدد والشذوذ الفكري، وخطر الصراع المذهبي، وإظهار الآراء الفاسدة لتلك التيارات، كما يعمل على التشجيع على نشر الفكر الوسطي المعتدل ونشر قيم الحوار وتقبل الآخر.

7- إنشاء تخصصات علمية في كليات الشريعة والمعاهد الدينية خاصة بالمذهب المالكي تعمل على إبراز خصائصه وأحكامه .

8- تدعيم المؤسسات الإعلامية والتلفزيونية والإذاعية بحصص دينية هدفها نشر المرجعية الدينية المالكية .

9- العمل على دسترة المذهب المالكي كمذهب رسمي في مادة صماء وملزمة في الدستور الجزائري يجب على الجميع احترامه وتقديسه .

10- يجب إشراك جميع الفاعلين من علماء وفقهاء، وأساتذة في جميع الاختصاصات، ومشاركتهم وفتح نقاش معمق في إعادة قراءة مادته التراثية مواكبة لما هو حاصل داخل المجتمع .

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

01. المراجع باللغة العربية:

01-الكتب المقدسة :

1.القرآن الكريم .

02-الكتب العامة :

1. إبراهيم عبد الوهاب: أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ط 1
1985 .

2. ابن خلدون : كتاب المقدمة، تح عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي ط1، 1953.

3. ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، ت جلال الأسبوطي، دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان، ط1، 2008.

4. ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب، وتاريخ مدينة
فاس ، صور للطباعة والوراقة ، الرباط بدون ط، 1972.

5. ابن فرحون : الديباج المذهب في معرفة أئان علماء المذهب ، تح محمد الأحمدي ، مكتبة
دار التراث ج1.

6. ابن حزم : رسائل ابن حزم، تح، إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت ط2، 1978 .

7. ابن شاس : عقد الجواهر الثمينة، في مذهب عالم المدينة، بيروت، دار الغرب
الإسلامي 1972.

8. ابن مريم : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر.

9. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائري، 1985 ط2، ج1.

10. أبو بكر بعداش : محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة 2001 .
11. إبراهيم العدري : بلاد الجزائر، تكوينها العربي الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1970
12. إبراهيم عبد الوهاب، أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ط1 1985
13. أحمد بيومي: على الاجتماع الدين والقيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989
14. أحمد بن عبد الكريم التمنيطي : درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام ، مخطوط بخزانة أبا سيدي جعفري.المغرب 1990.
15. أحمد بدر: أصول البحث العلمي و مناهجه ، وكالة المطبوعات الجامعية ، الكويت 1982 .
16. احمد بن محمد بن علي الفيومي : المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ج2
17. احمد حماني ، فتاوى الشيخ أحمد حماني ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.
18. أحمد خالد الناصري : الإستقصاء لأخبار المغرب الأقصى ج1، منشورات وزارة الثقافة والإتصال، الرباط، المغرب، 2001 .
19. إحسان محمد حسن: علم الاجتماع الديني، داروائل للنشر، 2005، ط1.
20. أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ت فاير الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
21. أحمد تيمور باشا: المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفي المالكي الشافعي والحنبلي و انتشارها عند جمهور المسلمين، دار الآفات العربية، القاهرة مصر ط1، 2001 .
22. أحمد ابن علي الندوي: القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق ط 1، 1986.

23. أحمد بن ادريس القرافي: الذخيرة، تح محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ج1.
24. أحمد الخلفاوي: أعلام منطقة توات والصحراء، دارالورق، الجزائر1998.
25. البكري عبد الحميد: النبذة في تاريخ توات و أعلامها من ق 9هـ إلى 14هـ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر2007.
26. البغدادي محمد: الفرق بين الفرق، الطبعة العصرية، بيروت، لبنان ط2، 1980.
27. البرزلي: جامع مسائل الأحكام، ت محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2002.
28. البرادي : الجواهر المنتقاة في اتمام ما أخلّ به كتاب الطبقات، دارالكتاب والوثائق المصرية، القاهرة 1980.
29. التنبكتي : كفاية المحتاج المعرفة من ليس في الديباج ، دار ابن حزم، بيروت ط1 2002.
30. التميمي: عريضة خوجة إلى وزير الحربية ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 1871.
31. الحسن بو عبد الله وآخرون : تقويم العملية التكوينية بالجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
32. الذهبي : المستملح من كتاب التكملة، ت بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي فرنسا ط1 ، 2008.
33. الزويبر عروس : الدين والسياسة في الجزائر، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.
34. الطيب برغوث : حركة تجديد الأمة على خطى الفاعلية الاجتماعية، دار قرطبة الجزائر ط1 2004 .

35. المازوني التلمساني : الدرر المكنونة في نوازل مازونية، ت قندوز ماحي، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 2007.
36. القاضي عياض : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . تح أحمد بكر محمود، منشورات دارمكتبة الحياة، بيروت، 1987، ج1.
37. القرافي : الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، مطبعة الأنوار، مصر، ط4، 1938.
38. القيرواني عبد الله بن أبي زيد: فتاوى ابن أبي زيد القيرواني ، ج حميد عمر، دارالغرب الإسلامي، بيروت 2004.
39. الصديق حاج أحمد المغيلي: شخصية محمد بن عبد الكريم المغيلي، رسالة أدرار، مجلة دورية ع1، 2011.
40. الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دارالفكر، بيروت 1984، ج8.
41. الشولي : البهجة في شرح التحفة ت محمد عبد القادر شاهين، دارالكتب العلمية، لبنان ط، 1 1998 .
42. أسامة عبد الحميد حسين : فقهاء الدولة المرابطية (مقال) المجلد الأول ، سنة 2005.
43. بحاز ابراهيم : الدولة الرستمية ، جمعية لثراث القرارة ، الجزائر، 1993 ، ط2.
44. بن الشيخ سيدي الشنقيطي: تح ، بن عمر الحسين الجكني، إرشاد المقلدين عند إختلاف المجتهدين، دار ابن حزم للنشر والتوزيع ، لبنان.
45. بشير ملاح، العربي منور: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ج2 دارالجزائر ط .
46. بوجمعة نعيمة : الموقع الجغرافي لإقليم توات ، الملتقى الوطني الأول حول العلاقات الحضارية بين إقليم توات و حواضر المغرب الإسلامي ، جامعة ادرار 2009.
47. جلال الدين السيوطي : طبقات الحفاظ ، تح ، علي محمد عمر، مكتبة وهبة بعابدين ج1.

48. حمدي قنديل : الإعلام العربي و التكنولوجيا الحديثة الإتصال ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
49. حمدان خوجة : كتاب المرأة ، ت ، محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ط2.
50. حسين مؤنس : المساجد ، علم المعرة ، الكويت سنة 1981.
51. حسن منسي ، مناهج البحث التربوي ، دار الكندي ، الأردن ، ط1 ، 1993.
52. حسن أحمد محمد : قيام دولة المرابطين ، مكتبة النهضة المصرية 1957.
53. حسين مؤنس : فتح العرب للمغرب ، مكتبة الآداب بالجهاميز ، القاهرة 1947.
54. رابح تركي : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931 ، 1956) ورؤساؤها الثلاثة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، ط1 ، 2004.
55. زيدان عبد الباقي : علم الاجتماع الديني ، مكتبة غريب مطبعة القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2011.
56. زكي محمد اسماعيل : نحو علم اجتماع إسلامي ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 .
57. زيدان عبد الباقي : علم الاجتماع الإسلامي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، 1990.
58. صلاح عبد الفتاح الخالدي : مفاتيح للتعامل مع القرآن ، مكتبة المنار ، الأردن ، 1985.
59. صبحي الصالح : معالم الشريعة الإسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ط3 1975.
60. طارق كمال : أساسيات في علم الاجتماع الديني ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر ، 2009
61. سابينو أكوا فيفا ، إنزو باتشي : علم الاجتماع الديني ، الإشكالات والسياقات ، ت عز الدين عناية ، دار كلمة ، أبوظبي ، الإمارات 2011.

62. سامية بوعمران : خالف محمد نجيب ، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر ووزارة المجاهدين ، الجزائر ط1 ، 2007 .
63. سعد رستم : الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات ، أنوار للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء المغرب ، 2008 ، ط1 .
64. سعد غراب : العامل الديني والهوية التونسية ، الدار التونسية للنشر ، ط2 ، تونس ، 1990
65. سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب العربي ، دار المعارف ، القاهرة 1965 .
66. سلاطنية بلقاسم ، حسان الجيلالي ، أسس المبحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007
67. شارل أندري جوليان : تاريخ إفريقيا الشمالية ج2 ، ترجمة م ، مزالي ، دار أبو سلامة تونس 1980 .
68. عبد العزيز بن صالح الخلفي : الإختلاف الفقهي في المذهب المالكي ، مصطلحاته وأسبابه ، ط1 ، 1993 .
69. عبد الحميد مرسي : الفرد والمجتمع في الإسلام ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر 1990 .
70. عبد الرزاق الجبران : على شريعتي وتجديد التفكير الديني ، بين العودة إلى الذات وبناء الإيديولوجية ، دار الأمير ، ط1 ، 2002 .
71. علي عبد السميع حسين : تحديد الخطاب الديني ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2004 .
72. عبد الوهاب خلاف : خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي ، دار القلم للطباعة والنشر ، الكويت ، بدون طبعة .
73. عبد الرحمان المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ت محمد سعيد العريان ، إصدار لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العربية المتحدة دون عدد وتاريخ الطبع .

74. عبد العزيز فيلاي : تلمسان في العهد الزياني ج 2 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 2008.
75. عبد الحق حميش : محفوظ بوكراع بن ساعد ، موسوعة تراجم علماء الجزائر ، علماء تلمسان دارزمورة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011.
76. عبد الوهاب المسيري : العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة المجلد الثاني ، دار الشروق.
77. عبد الرحمان الجيلالي : تاريخ الجزائر العام ، ج 1 ، الجزائر ، ط 3 ، 1982.
78. عبد الرحمان الجيلالي : تاريخ الجزائر العام ، ج 2 ، الجزائر ، 1965.
79. عبد الله محمد جمال الدين : الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب وانتقالها إلى مصر دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة 1991.
80. عبد الرزاق محمد الدليمي : عولمة التلفزيون ، دار حرير للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2005.
81. عبد الحميد ابن باديس : مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير ، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، دار البعث ، الجزائر 1982.
82. عبد القادر أوقاسي : المخطوطات المالكية في المكتبة الوطنية ، اعمال الملتقى الوطني الرابع للمذهب المالكي ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، ولاية عين الدفلى الجزائر 2008 ، دار الثقافة .
83. عبد الله التركي : الأمن الفكري ، داررابطة العالم الإسلامي ، السعودية ، ط 1 ، 1422.
84. علي الدين هلال : الأمن القومي العربي ، دراسة في الأصول ، شؤون عربية ، العدد 35 ، 1997.
85. عماد عبد الغني ، منهجية البحث في علم الاجتماع ، دار الطليعة ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2007.
86. عمار بوحوش ، محمد ذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1985

87. عمر الجيدي : مباحث في المذهب المالكي في المغرب ، مطبعة المعارف الجديدان ، الرباط ط 1 ، 1993.
88. عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار المغرب الإسلامي الجزائر، ط 1 ، 1997.
89. عمار بوحوش ، محمد ذنيبات : مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995.
90. عشراتي سليمان : الشخصية الجزائرية (بانوراما المشهد الحضاري لميلاد الدولة الحمادية) ج 2 ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1990.
91. فضيلة حجوج : محطات من تاريخ الإذاعة الجزائرية ، دار الأبجدية ، الجزائر، 1990 .
92. فادية عمر الجولاني : تصميم البحوث الاجتماعية ، وتنفيذها ، المكتبة المصرية . مصر 2006 .
93. قطب الرسيوني : مدخل إلى تجديد الفقه المالكي ، دار ابن حزم ، بيروت لبنان ، ط 1 2006.
94. كمال الدين نور الدين مرجوني : نشأة الفرق وتفرقها ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
95. كمال بطوش : التكوين بأقسام المكتبات ، بالجزائريين ثورة المعلومات والتجديد ، دار الحكمة ، الجزائر، 2001
96. ليفي بروفنسال : الإسلام في المغرب والأندلس ت السيد عبد العزيز سالم ، مكتبة النهضة المصرية ، 1956.
97. مادلين عزاو تيز : مناهج العلوم الاجتماعية زد سامي عمار ، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم ، دمشق ، سوريا .
98. مازن شندب : داعش ، ماهيته ، نشأته إرهابه ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، 2014.

99. محمد أبوزهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ، دارالفكر العربي القاهرة ، مصر ، ط 2 ، 1980 .
100. محمد علي أبوريان : الإسلام السياسي في الميزان ، دارالمعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 1997 .
101. حمد عبد الله دراز: الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان ، دارالقلم ، القاهرة مصر ، 2010 .
102. محمد عمارة : مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ط 2 ، 2007 .
103. محمد بداوي ، تطبيق الإختبارات الإحصائية ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخطيط وسكان ، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ، جامعة الأغواط ، السنة الجامعية 2020/2019 .
104. محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامي ، دارالشروق ، القاهرة ، مصر ط 2 ، 1997 .
105. محمد جمال الدين القاسمي : الفتوى في الإسلام ، تحقيق عبد الحكيم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ط 1 ، 1986 .
106. محمد أحمد بيومي : علم الإجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي ، دارالمعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2004 .
107. محمد أبوزهرة : مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه ، دارالفكر ، لبنان .
108. محمد أبوزهرة : محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية ، مطبعة المدني ، القاهرة مصر 1988 .
109. محمد المختار المامي : المذهب المالكي ، مدارسه ومؤلفاته ، خصائصه وسماته ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، الامارات ، العين ط 1 2002 .
110. محمد الفاضل بن عاشور : أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي ، مكتبة النجاح ، تونس .

111. محمد عز الدين الغرياني : المذهب المالكي ، النشأة والموطن وأثره في الإستقرار الاجتماعي
جمعية الدعوة الإسلامية العالمية طرابلس ، ليبيا ، 2010 .
112. محمد سعيد رمضان البوطي : ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة
الرسالة ، ط 2 1973 .
113. محمد ابراهيم احمد علي : اصطلاح المذهب عند المالكية ، دارالبحث للدراسات
الإسلامية وإحياء التراث ، دبي 2000 .
114. محمد إبراهيم علي : اصطلاح المذهب عند المالكية ، دارالبحوث للدراسات الإسلامية و
إحياء التراث الإمارات العربية المتحدة.
115. محمد عيسى الحريري : الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي ، حضاراتها وعلاقتها
الخارجية بالمغرب والأندلس (16 هـ - 299 هـ) دارالقلم للنشر والتوزيع ، الكويت ط 3
1987 .
116. محمد بن مريم التلمساني : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، تحقيق محمد بن
أبي شنب منشورات السهل.
117. محمد عيسى الحريري : الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي ، دارالقلم للنشر والتوزيع ،
الكويت ، ط 3 ، 1987 .
118. محمد قاسم : الإمام عبد الحميد بن باديس (الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية) ،
دارالمعارف ، مصر 1986 .
119. محمد زرمان : فلسفة التجديد ، (نموذج الشيخ إبراهيمي) دارالصحة ، القاهرة ،
1999 .
120. محمد صالح محمد سليمان : اختلاف السلف في التفسيرين التنظير والتطبيق ، دار
الجوزي 122 . محمد الشاذلي النيفر: إمام التصوف أبو القاسم الجنيد ، محاضرات و
دراسات عن الحياة الروحية في الإسلام ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
الجزائر، ج1.

121. محمد الطاهر وعلي : التعليم التبشيري في الجزائر (1830، 1904) دراسة تاريخية تحليلية ، جامعة الجزائر منشورات دحلب 1988.
122. محمد عز الدين الغرياني : المذهب المالكي (النشأة والتطور) ، جمعة الدعوة الإسلامية ، ليبيا ، 2010.
123. مديحة محمد سيد ابراهيم : علم الاجتماع الديني ، مطبعة القاهرة ، مصر ط1 ، 1992.
124. مراد زغيمي: علم الاجتماع والمرجعية الإسلامية ، دار قرطبة للنشر والتوزيع المحمدية الجزائر ط1 ، 2011.
125. مندوح حربي : موسوعة الفرق والمذاهب والأديان المعاصرة ، ألفا للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1 2010 .
126. مصطفى الهروس : المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، نشأة وخصائص وزارة أوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، 1997
127. مولود محمول : المرجعية الدينية الجزائرية وأسئلة المرحلة ، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع ، جيجل ، الجزائر ط1 2015.
128. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف : مديرية التكوين وتحسين المستوى ، منهاج تكوين الأئمة المعلمين ، 2005 ، الجزائر.
129. ياسين حسين الويسي : من تراث الإباضية العقائدي ، دار الفرقة ، دمشق ، سوريا ، 2010.
130. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري ، والحركة الوطنية الجزائرية 1980 ، 1954 ديوان المطبوعات الجامعية 2007.
131. يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر ج1 ، الجزائر القديمة والوسيطة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.

132. يوسف شلحت : نحو نظرية جديدة في علم الإجتماع الديني (الطوطمية ، اليهودية ، النصرانية ، الإسلام ، دارالفاربي ، لبنان ، ط 2003 .
133. يوليوس قلهوزن : أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدرالإسلام ، ت عبد الرحمان بدوي ، مكتبة النهضة القاهرة ، 1990 .
134. يوسف القرضاوي : كيف نتعامل مع السنة ، مكتبة وهبة ، القاهرة .1996.

02 - المراجع باللغة الأجنبية :

01. *albert DEVOULX , les édifices religieux de l ancien alger .hachett 2017.*
02. *charles –robert AGERON , les algeriens musulmans et la France (1871-1919) , 1970. clt .*
03. *ALAN COLLINS , contemporary securit studies , oreat britain , oxford university press , 2007.*

03. الرسائل الجامعية :

01. بن حدة محمد : الخطاب الإيديولوجي للمؤسسة الدينية . رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2004 ص 20.
02. محمد عبد السلام محمد أبو زيد : التحليل السوسيولوجي للخطاب الديني اليومي عند بعض الشرائح الاجتماعية في الريف والحضر ، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، 2006 .
03. فهيمة بن عثمان : نمط تكوين الأئمة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، قسم أصول الدين ، جامعة باتنة 2005 / 2006 .

04. عبد الكريم بزاز: علم اجتماع بياربروديو، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة 2006، /2007.
05. رشيد بوسعادة: الامام والمسجد بين الدين والسياسة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الديني جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع 2006، 2007.
06. زليخة بوقرة: سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مذكرة ماجستير جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية، كلية علم الاجتماع والديمقراطية، 2008/2009.
07. يزير جلول: الشيخ محمد الغزالي ودوره في تعزيز القيم الدينية داخل المجتمع الجزائري، من خلال إنتاجه الفكري، مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع والديمقراطية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بوزريعة 02، 2016/2017.
08. عبد الباسط قلفاط: سياسة الإحتلال اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر (1830-1872م) مذكرة ماجستير تخصص التاريخ الحديث المعاصر 2007/2008، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ.
09. عبد الجليل قربان: السياسة التعليمية للدولة الزيانية، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة منتوري، قسنطينة 2003/2004.
10. عبد المؤمن بهية: الحياة الاجتماعية في اقليم توات خلال القرنين 18 و 19 (من خلال نوازل الغنية البلبالية) مذكرة ماجستير، قسم الحضارة الإسلامية ج وهران 2006/2007.
11. الحمدي أحمد: محمد بن عبد الكريم المغيلي، رائد الحركة الفكرية بتوات (عصره وأثاره)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران 2000/2001.

12. قانة حسينة : الإعلام الإسلامي في مواجهة العولمة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية ، 2009/2008 .

04.المعاجم :

01. ريمون بودرن وف بوركيو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع ت سليم حداد . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.

02. احمد حسن اللقاني ، على احمد جبال : معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج وطرق التدريس ، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1999.

03. الندوة العالية للشباب الإسلامي : الموسوعة المسيرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة جدة السعودية ، 1990.

04. ياقوت الحموي : معجم البلدان ، داربيروت للطباعة والنشر 1957 ، ج 3.

05. ابن منظور : لسان العرب ، دارالكتب العربية ، بيروت لبنان ، ج 15

05-المجلات والجرائد.

01. الميثاق الوطني 1976، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 50 ، ص 20

02. المجلة الاجتماعية القومية : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مصر المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر 1996.

03. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الأغواط ، اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكن والسكان ، سجل تعداد السكان ، ولاية الأغواط لسنة 2020

04. أحمد سالم ولد عابدين : أنثربولوجيا التأييد الاجتماعي ، نظرية الممارسة عند بيار بورديو ، تأييد الهيمنة الذكورية ، مجلة أنثربولوجيا ، العدد الأول 2013 .
05. المجلة الاجتماعية القومية : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مصر ، المجلد الثالث و الثلاثون العدد الثالث ، سبتمبر 1996 .
06. احمد المختاري : نحو علم اجتماع إسلامي ، مجلة المسلم المعاصر ، بيروت ، لبنان ، العدد 43
07. المرجعية معناها وأهميتها وأقسامها : سعيد بن ناصر الغامدي ، مجلة جامعة القرى ، العدد 50 رجب 1431 .
08. محمد الحبيب العلاني : السند القرآني ببلاد المغرب الإسلامي ، مجلة الهداية ، تونس ، العدد 184 سبتمبر / اكتوبر 2012
09. الجريدة الرسمية : دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة للحكومة ، العدد 14 ، 07 مارس 2016
10. رسالة المسجد : محمد عيسى ، وزارة الشؤون الدينية ، العدد 7 ، 2017 ، الجزائر
11. بو عبد الله علام الله : السلفية ، جريدة الخبر الجزائرية العدد ، 23 فيفري 2017 ، 26 جمادى الأولى 1438
12. يزير جلول ، الأمن الفكري ودوره في محاربة التطرف ونشر قيم السلم رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل بالجزائر أنموذجا مجلة أفاق للعلوم ، المجلد 7 ، العدد 03/2022 .
13. الجريدة الرسمية عدد 104 ص 1675 بتاريخ 1969/12/6 .
- 14 وزارة الشؤون الدينية : تاريخ وانجازات ، المجلة الثقافية الإسلامية ، العدد 10-201

15.عمار طالبي : الشيخ محمد الغزالي كما عرفته مجلة إسلامية المعرفة العدد 7 ماليزيا (رمضان 1417 ، يناير 1997

16. جريدة الشروق اليومي العدد ، 4550 بتاريخ : 25 فيفري 2018

17. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين : مجلة التبيان ، إشكالية المرجعية الدينية ، الواقع والحلول ، العدد 2.

06- المواقع الإلكترونية :

01 . عبد الجبار الرفاعي : تحديث المؤسسة الدينية ، <http://almothaqaf.com> ، العدد

1626 ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/01/03

02. إحصائيات : أنور مالك موقع فرايرس www.djazoiress.com

03. الموسوعة العالمية ويكيبيديا ، ولاية الأغواط ، تم التصفح بتاريخ 2019/10/20

ar.m.wikipedia.org

07- الملتقيات :

1- محمد عيسى : الملتقى الدولي الثالث العاشر للمذهب المالكي ، ولاية عين الدفلى ،

الجزائر 2014

2- عماريزلي : الحرب الدنيوية بأدروات دينية " حالة حركة التنصير في الجزائر "

الملتقى الدولي ، الشعائر الدينية ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجزائر

2010

3- .موسى إسماعيل : المدرسة الفقهية المالكية في الجزائر ملامحها ونبوغها ، الملتقى

الخامس للمذهب المالكي ، فقه النوازل في المغرب الإسلامي ، وزارة الشؤون

الدينية ، ولاية عين الدفلى ، الملتقى الخامس ، 2009.

مسلا حق

01- استمارة الدراسة

كلية العلوم الإجتماعية

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

تخصص علم الاجتماع الديني

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

ملاحظة هامة : يرجى قراءة جميع العبارات مع وضع إشارة (*) في الخانة المناسبة

عنوان الأطروحة

"المذهب المالكي في الجزائر بين متطلبات الماضي و رهانات الحاضر"
دراسة ميدانية على عينة من أئمة مساجد ولاية الأغواط

السادة الأئمة : تحية تقدير و إحترام و بعد

في إطار البحث العلمي و التحضير لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الديني نرجو من سيادتكم مساعدتنا ، من خلال الإجابة على أسئلة هذه الإستمارة بكل دقة و موضوعية ، علما أن إجاباتكم سرية ، و لا تستخدم إلا في أغراض علمية ، و تقبلوا شكرنا و تقديرنا .

تحت إشراف :

البروفيسور : رشيد ميموني

من إعداد الطالب :

جلول يزير

المحور الأول: البيانات الشخصية

(1) الرتبة الوظيفية :

إمام رئيسي إمام أستاذ إمام مدرس

(2) السن :

30 سنة فأقل من 30 الى 40 سنة من 41 وأقل من 50 سنة
 من 50 سنة فأكثر

(3) سنوات الخدمة :

من 5 الى 10 سنوات من 16 الى 20 سنة من 26 الى 30 سنة
 من 11 الى 15 سنة من 21 الى 25 سنة من 31 سنة الى 35 سنة

(4) المستوى التعليمي :

ابتدائي متوسط ثانوي جامعي معهد زاوية

(5) منطقة العمل:

حضري شبه حضري ريفي

(6) الحالة العائلية :

أعزب متزوج مطلق أرمل

(7) السكن :

ملك إيجار وظيفي

المحور الثاني : بيانات تتعلق باتجاهات الأئمة حول المذهب المالكي .

(8) هل الإمام حر في اختيار المذهب المناسب للفتوى ؟

نعم لا أحيانا

(9) هل المذهب المالكي هو المذهب الوحيد المفضل في خطابك المسجدي ؟

نعم لا أحيانا

- إذا كانت الإجابة بـ "نعم" ، ماهي الأسباب التي دفعت بك لإختيار المذهب المالكي:

- خصائصه ومميزاته بسبب الإنتماء المذهبي بسبب الرقابة على الأئمة بسبب تقبل العامة له

10 هل تشعر بالتقييد في فرض الإنتماء المذهبي، وهل هو ضد تقبل الآخر؟

- نعم لا أحيانا

11 هل يعتبر خيار المذهب المالكي كمذهب رسمي ، عامل مساعد على الإستقرار

والمحافظة على الضبط الإجتماعي؟

- نعم لا أحيانا

12 هل يعتبر المذهب المالكي عاملا مساهما في شرعة خيارات وتوجهات الدولة

- الجزائرية؟ نعم لا أحيانا

13 هل أنت ملم وعلى دراية كافية بأحكام المذهب المالكي؟

- جيدة حسنة متوسطة ضعيفة

14 إذا كانت متوسطة، أو ضعيفة إلى ما يعود السبب؟

- ضعف التكوين المستوى التعليمي أشياء أخرى

15 إلى ما يعود يا ترى سبب إنتشار المذهب المالكي وإستقراره بالجزائر؟

- العامل السياسي العامل الديني العامل الإجتماعي أسباب أخرى

16 هل تقبل أفراد المجتمع الجزائري للمذهب المالكي، يعود إلى؟

- أحكامه الواضحة والسهولة مراعاته للعرف والمصلحة بعده الإقتصادي

- أشياء أخرى أسبقية إنتشاره

17 هل يتناسب المذهب المالكي و خصوصية المجتمع الجزائري ،ويمكن تكيفه وفق

شخصيته وثقافته؟

- نعم لا أحيانا

-إذا كانت الإجابة بـ "نعم" كيف يتم ذلك؟

.....
.....

المحور الثالث : بيانات تتعلق باتجاهات الأئمة نحو تفعيل المرجعية الدينية المالكية .

18) هل تستطيع المؤسسات الدينية أن تساهم في حفظ ونشر المرجعية الدينية ؟

نعم لا أحيانا

19) أي هذه المؤسسات هي الأكثر تأثيرا في تفعيل المرجعية الدينية :

المسجد الإعلام الأسرة الزاوية المعاهد وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الجامعات والمدارس

20) كيف تقيم أداء مؤسسة المسجد ؟

مؤثر متوسط التأثير عديم التأثير

21) هل يساهم الإمام من خلال المسجد في تفعيل المرجعية الدينية ؟

نعم لا أحيانا

22) ما هي طرق إكساب ونشر المرجعية الدينية داخل المسجد ؟

الفتاوي الدينية خطب الجمعة الدروس والمواعظ أخرى

23) هل يرجع ضعف فعالية رسالة المسجد إلى ؟

ضعف الخطباء في المتلقين في الرقابة الرسمية أشياء أخرى

24) ماهو نوع تصنيف المسجد الذي تشتغل فيه ؟

محلي وطني أثري

25) هل يؤثر هذا التصنيف على نوعية الخطاب وعلى المتلقين في نشر المرجعية الدينية ؟

نعم لا أحيانا

26) هل هناك جهود مبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية تعمل لصالح نشر المرجعية

الدينية؟

نعم لا أحيانا

-إذا كانت الإجابة ب "نعم" فيما تتمثل ؟

27) هل البرامج المطبقة في المعاهد الدينية لتكوين الأئمة كفيلة بتفعيل المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

28) هل هناك دور للمجالس العلمية الولائية للفتوى في نشر وتفعيل المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

29) هل ترى أن إنشاء مجمع فقهي للفتوى كفيل بالحفاظ ونشر المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

30) هل تساهم المراجع العلمية من علماء ومشايخ في نشر المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

31) هل تساهم الملتقيات والندوات في الجزائر نحو تفعيل المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

32) هل تساهم البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات في نشر المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

33) هل دسترة المرجعية الدينية المالكية أمر كفيل بنشرها وتفعيلها داخل المجتمع؟

نعم لا أحيانا

المحور الرابع : بيانات تتعلق باتجاهات الأئمة نحو رهانات وتحديات المرجعية الدينية .

34) هل تعتقد أن التيارات الفكرية الوافدة قادرة على التأثير وتهديد المرجعية الدينية؟

نعم لا أحيانا

35) إذا كانت الإجابة بـ نعم ، ما هو أهم تيار فكري وديني مؤثر ؟

التيار السلفي الأحمدي فكر التطرف تيار التنصير التشيع أخرى

36) هل هذه التيارات تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الديني والفكري في الجزائر ؟

نعم لا أحيانا

37) هل يمكن أن تساهم المرجعية الدينية في محاربة والتصدي لهذه التيارات ؟

نعم لا أحيانا

38) هل تساهم المرجعية الدينية في استقرار المجتمع وحفظ أمنه ؟

نعم لا أحيانا

39) هل يساهم نشر المرجعية الدينية في محاربة التطرف والتشدد ؟

نعم لا أحيانا

40) هل يساهم نشر المرجعية الدينية في المحافظة على الهوية والشخصية والخصوصية

الجزائرية ؟ نعم لا أحيانا

41) هل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال دور في نشر المرجعية الدينية ؟

نعم لا أحيانا

42) هل يستخدم الإمام تكنولوجيا الإعلام ويستعين بها في عمله ؟

نعم لا أحيانا

43) هل البرامج الدينية في الجزائر تراعي وتحترم المرجعية الدينية المالكية ؟

نعم لا أحيانا

44) هل البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين قوية ؟

أحيانا نعم لا

45) هل البرامج الدينية في القنوات الخاصة كافية ؟

أحيانا نعم لا

46) هل أنت مع فكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي ؟

أحيانا نعم لا

-إذا كانت الإجابة بـ "نعم" ما هي أهم المواد ؟

في العقيدة في العبادات في المعاملات
في الأحوال الشخصية والأسرة نواحي أخرى

47) هل يعتبر فتح باب الإجتهد في المادة التراثية الفقهية عامل مهم في تطويره ؟

أحيانا نعم لا

48) هل يمكن أن نستمد من أحكام الفقه المالكي حلولا لقضايا ومشاكل المجتمع ؟

أحيانا نعم لا

49) هل يمكن إستخراج نظريات وقوانين وقواعد وتشريعات جديدة من أحكامه ؟

أحيانا نعم لا

50) هل بإمكان المادة التراثية الفقهية مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع؟

أحيانا نعم لا

02 - فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
212	يبين المواد الشرعية وبرنامج التكوين لسنة 1971	<u>01</u>
213	يبين المواد اللغوية وبرنامج التكوين لسنة 1971	<u>02</u>
214	يبين المواد الاجتماعية وبرنامج التكوين لسنة 1971	<u>03</u>
216	يبين المواد الشرعية وبرنامج التكوين لسنة 2005 (مكرر1)	<u>01</u>
217	يبين المواد اللغوية وبرنامج التكوين لسنة 2005 (مكرر2)	<u>02</u>
218	يبين المواد الاجتماعية وبرنامج التكوين لسنة 2005 (مكرر3)	<u>03</u>
284	يبين توزيع الأئمة حسب الرتبة الوظيفية	<u>04</u>
286	يبين توزيع المبحوثين حسب السن	<u>05</u>
287	يبين توزيع المبحوثين حسب الأقدمية	<u>06</u>
288	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	<u>07</u>
290	يوضح توزيع الأئمة حسب منطقة العمل	<u>08</u>
291	يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	<u>09</u>
292	يمثل وضعية الأئمة مع السكن	<u>10</u>
293	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى وجود وتوافر الحرية لديهم في اختيارهم المذهب المناسب للفتوى	<u>11</u>
294	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى تفضيلهم للمذهب المالكي في خطابهم المسجدي	<u>12</u>
295	يبين اتجاهات الأئمة نحو الأسباب التي دفعت بهم لإختيار المذهب المالكي	<u>13</u>
297	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى شعورهم بالتقييد وفرض الإنتماء المذهبي	<u>14</u>
298	يبين اتجاهات الأئمة نحو المذهب المالكي باعتباره عاملا مساهما في الإستقرار والمحافظة على الضبط الإجتماعي	<u>15</u>
300	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى اعتبار المذهب المالكي كعنصر مساهم في شرعنة خيارات وتوجهات الدولة	<u>16</u>
301	يبين اتجاهات الأئمة نحو مستويات ودرجة علمهم ودرائتهم بأحكام المذهب المالكي	<u>17</u>
302	يبين اتجاهات الأئمة نحو أسباب تدني وضعف درايتهم بأحكام المذهب المالكي	<u>18</u>
304	يبين اتجاهات الأئمة نحو الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي واستقراره في الجزائر	<u>19</u>
305	يبين اتجاهات الأئمة نحو أسباب تقبل أفراد المجتمع الجزائري للمذهب المالكي	<u>20</u>
307	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى مراعاة المذهب المالكي لخصوصيات المجتمع الجزائري وتكييف أحكامه وفق شخصيته وثقافته	<u>21</u>
309	المالكية يبين اتجاهات الأئمة نحو قدرة المؤسسات الدينية على المساهمة في حفظ ونشر المرجعية الدينية	<u>22</u>
311	يبين اتجاهات الأئمة نحو أهم المؤسسات الدينية تأثيرا في تفعيل المرجعية الدينية	<u>23</u>

313	يبين اتجاهات الأئمة نحو تقييم أداء المسجد	<u>24</u>
314	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور الإمام داخل المسجد في تفعيل المرجعية الدينية	<u>25</u>
315	يبين اتجاهات الأئمة نحو طرق إكساب ونشر المرجعية الدينية داخل المسجد	<u>26</u>
317	يبين اتجاهات الأئمة نحو أسباب ضعف فعالية رسالة المسجد	<u>27</u>
318	يبين اتجاهات الأئمة نحو جهود وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في نشر المرجعية الدينية	<u>28</u>
319	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور البرامج المطبقة في المعاهد في تفعيل المرجعية الدينية	<u>29</u>
320	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المجالس العلمية الولائية للفتوى في نشر وتفعيل المرجعية الدينية	<u>30</u>
322	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المجمع الفقهي للفتوى كفيل بحفظ ونشر المرجعية الدينية	<u>31</u>
323	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المراجع العلمية ومساهمتهما في نشر المرجعية الدينية	<u>32</u>
324	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المنتديات والندوات في تفعيل المرجعية الدينية	<u>33</u>
325	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات في نشر المرجعية الدينية	<u>34</u>
326	يبين اتجاهات الأئمة نحو أهمية دسترة المرجعية الدينية ودور ذلك في نشرها وتفعيلها داخل المجتمع	<u>35</u>
328	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور وتأثير التيارات الفكرية على المرجعية الدينية	<u>36</u>
329	يبين اتجاهات الأئمة نحو أهم تيار فكري وديني مؤثر على المرجعية الدينية	<u>37</u>
331	يبين اتجاهات الأئمة نحو تهديد التيارات الدينية للأمن الديني والفكري	<u>38</u>
332	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المرجعية الدينية في محاربة والتصدي لهذه التيارات	<u>39</u>
333	يبين اتجاهات الأئمة نحو دور المرجعية الدينية في استقرار المجتمع وحفظ أمنه	<u>40</u>
334	يبين اتجاهات الأئمة نحو مساهمة نشر المرجعية الدينية في محاربة التطرف والتشدد	<u>41</u>
335	يبين اتجاهات الأئمة نحو مساهمة نشر المرجعية الدينية في المحافظة على الهوية والشخصية والخصوصية الجزائرية	<u>42</u>
336	يبين اتجاهات الأئمة نحو مساهمة ودور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في نشر المرجعية الدينية	<u>43</u>
337	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى استخدامهم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والإستعانة بها	<u>44</u>
338	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى احترام ومراعاة البرامج الدينية في الجزائر للمرجعية الدينية	<u>45</u>
339	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى قوة البرامج الدينية في التلفزيون والإذاعة الرسميين	<u>46</u>
340	يبين اتجاهات الأئمة نحو مدى قوة وكفاية البرامج الدينية في القنوات الخاصة	<u>47</u>
341	يبين اتجاهات الأئمة نحو فكرة التجديد وإعادة قراءة المادة الفقهية للمذهب المالكي	<u>48</u>

342	يبين اتجاهات الأئمة نحو أهم المواضيع والمواد التي يجب إعادة قراءة مادتها الفقهية	<u>49</u>
344	يبين اتجاهات الأئمة نحو أهمية فتح باب الإجتهد ودوره في تطوير المادة التراثية	<u>50</u>
345	يبين اتجاهات الأئمة نحو قدرة أحكام الفقه المالكي تقديم حلول لقضايا ومشاكل المجتمع	<u>51</u>
346	يبين اتجاهات الأئمة نحو امكانية استخراج نظريات وقوانين وقواعد وتشريعات جديدة من أحكام الفقه المالكي	<u>52</u>
347	يبين اتجاهات الأئمة نحو قدرة المادة التراثية مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع	<u>53</u>